مات النضال العمالي في المرحلة الراهنة

منذ مواجهة ٢٥ أيار
ين الطبقة العاملة
الرأسماليين ، وحتى
يوم والتحركات العمالية
تتوقف : من اضراب
ى مشروع اضراب
ي عرائض ومفاوضات،
نت تنتهي دائما الى
لان نفس المطالب
لتراجع عنها أمام
نت أصحاب العمل
سلطة .
ولائحة التحركات
يلة . وهي ذات دلالة
ة .

ب مستخدمو الضمان من
الدوام بتخفيض ساعات
ة توزيعها .

و الهاتف وعمال التمديدات
اجل التثبيت والتصنيف .
الذي يعني الالاف من
دولة وعمالها .
عمال معمل « اسو »
الجماعي من قبل الادارة.
راب مصنع فريجكس
اياما .

عمال الادوية لحماية انفسهم من الصرف الكيفي مدة ١٤ يوما لينتهي الاضراب بوعد من صائب سلام .

● ساند معاونو الصيادلة عمال الادوية بمشاركتهم لهم باضراب رمزي لمدة يوم واحد .

● صرف عمال من شركة حتي وغرغور .

● انفجرت الخلافات بين نقابة عمال البلاستيك وأصحاب المعامل حول دفع زيادة ٥ بالمئة مع مفعولها الرجعي حتى أول أيار من هذه السنة والتي تمنع اصحاب المعامل عن دفعها وعدم التعرض للعمال الذين يريدون الانتساب للنقابة ، بصرفهم من العمل. وعدم تشغيل غير اللبنانيين في صناعة البلاستيك .

● أضرب مستخدمو شركة اميركان لايف انشورنس دفاعا عن حقوقهم المكتسبة في التطبيب والادوية على حساب الشركة .

● أضرب عمال تجميل الحدائق للمطالبة بدفع رواتبهم المتاخرة وحقهم في الاجازة السنوية والتعطيل ايام الاعياد والاحاد ، واعتبارهم من الموظفين الذين يفيدون من زيادة المعاشات وبدل غلاء المعيشةوالاجازات المرضية والتعويضات العائلية .

● اضرب اتحاد المصالح المستقلة في سبيل زيادة التعويض بعد ٢٠ سنة عمل وتخفيض كلفة الاشتراك فيالضمان والغاء الضريبة عن العلاوات على الاجر ، أي من اجل تحسين شروط المعيشة اضافة لمطلب هام هو الاشتراك في ادارة المصالح المستقلة . علق الاضراب « بتعهد » بتحقيق المطالب الثلاثة الاولى وعدم ذكر للمطلب الاخير.

● اضرب موظفو المصارف بعد عدة مشاريع اضراب فاشلة في سبيل تعديل بنود في العقد الجماعي اهمها تضمين العقد الجماعي نصا صريحا يتعلق بحرية العمل النقابي لجميع الموظفين والا تقتصر صيانة هذا الحق على أعضاء المجلس التنفيذي بالاضافة لمطلب ادراج المنحة المدرسية في صلب العقد .

● عاد عمال البلديات للتحرك ، مطالبين بتثبيت كل عامل مضت سنتان على وجوده في الخدمة . وبفتح الملاك من ١٠ ليرات الى ١٥ ليرة وباعطاء العمال منحة مدرسية اسوة بموظفي الدولة .

● اما العمال الزراعيون فان اللجنة المكلفة بدرس مطاليبهم واوضاعهم تنفض يدها وتقترح تشكيل لجنة جديدة تتمثل فيها وزارات العدل والزراعة والعمل والتصميم لتقوم بدرس هذه المطالب والاوضاع . وكان مطالبهم مسالة لا يعرفها الا الراسخون في العلم . ويمكن تلخيصها بثلاثة مطالب :

١ — الحق بالتنظيم النقابي وشمولهم بقانون العمل خاصة لجهة الاجور والاجازات .

٢ — الافادة من الضمان الصحي .

٣ — تحديد حد أدنى لسن العمل في القطاع الزراعي .

ان ما تشير اليه هذه اللائحةهو تعدد تحركات الطبقة العاملة خلال الاشهر الماضية واتساع الفئات التي يشملها هذا التحرك (مستخدمون وموظفون ، عمال مصانع ، مياومون ..) . كذلك فبرغم التنوع الظاهر للمطالب (الدوام ، منع الصرف الكيفي، تنفيذ قانون زيادة الـ ٥ بالمئة، حرية الانتساب للنقابات والعمل في النقابات ، مسالة العمال العرب ..) ، برغم ذلك التنوع فالمطالب تتمحور اساسا حول ثلاث مسائل :

الاجور: انخفاضها والتصدي للمزيد من التخفيض . وتوسيع التقديمات الاجتماعية .

الصرف الكيفي : اي مسالة سوق العمل والبطالة .

حرية الانتساب للنقابات وحرية العمل النقابي .

ذلكيثير عدة ملاحظات حول الاطار العام الذي تتشكل ضمنه الحركة المطلبية العمالية في وضعها الراهن :

● طوال السنوات الخمس الاخيرة سنوات تراجع الرأسمالية التجارية المصرفية ، كانت تتركب علاقات جديدة تأزمت بنتيجتها علاقة الطبقة العاملة بمجمل الطبقة الراسمالية فالالتحاق الكامل بالسوق المالية الامبريالية زاد في تكبيل نمو الموارد اللبنانية وفي تشويه نموها الداخلي المشوه اصلا . وكذلك في ازدياد الضغوط التي تواجهها الطبقة الراسمالية والتناقضات داخل صفوفها .

من جهة اخرى ، فان عجز الادارات وقطاع الخدمات (التعليم والشركات التجارية) عن استيعاب يد عاملة جديدة دفع خريجي الجامعات الى سوق البطالة وشكلت هذه المسالة محور نضالات الحركة الطلابية المطلبية في السنوات الاخيرة .

— فيض سوق العمالة وانتشار البطالة . واستعمال ارباب العمل هذا الفيض للضغط على الاجور ولزيادة المزاحمة بين العمال لتفتيت وحدة نضالهم .

— بروز سيطرة الاحتكارات وارتفاع كلفة المعيشة الى حدود هائلة لم تبلغها فيما سبق .

هذه النتائج غذت تناحر المصالح بين الطبقة العاملة ورأس المال. وأكدت موضوعيا موقع الطبقة العاملة الفعلي وافسحت المجال لتعاظم دورها. أن تعدد التحركات العمالية وتلاحقها حتى بعد تراجع ٢٥ أيار دليل قاطع على ذلك .

فشل محاولة السلطة ان تاخذ دورا مستقلا عن تناقضات فئات الطبقة الراسمالية نفسها اي أن تلعب دورها كدولة . وذلك بالتوفيق بين مصالح الفئات الرأسمالية ولصالح هذه الفئات . فكان ان وضعت عدة مشاريع قوانين لم تنته الى نتيجة فعلية الا جزئيا . فمشروع بنك الانماء السياحي والصناعي الذي تساهم فيه الدولة براسمال اساسي وتضمنه لم ينفذ حتى الان لان الراسمال الخاص يطالب بحقه في ادارته . وبنك التسليف على المدى الطويل والمتوسط الاجل ، كسابقه ، لم ينفذ حتى الان .والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، أي المجلس الموحد لتناقضات مصالح الطبقة الراسمالية ، بقي مجرد مشروع . ومشروع ضمان الودائع ووضع اليد على المصارف المتوقفة عن الدفع للحد من تفاقم ازمة القطاع المصرفي تحول عمليا الى ضمان الدولة لبعض المصارف .

وسقط المرسوم ١٩٤٣ الذي جاء كمحاولة لتعديل العلاقة بين الصناعيين والتجار باتجاه اقامة صناعات محلية لا تتعارض مع صناعات البلدان الغربية وتقوم اساسا على تجميع القطع وتركيبها . سقط هذا المرسوم تحت ضغط اضراب التجار .

لم تعط هذه المحاولات نتائجها ولم تقدر الدولة بالتالي ان تقوم بدورها المستقل كسلطه سياسية وخضعت عمليا للمصالح المباشرة للقطاع المهيمن من الرأسمالية : القطاع المصرفي — التجاري .

بذلك تحملت الطبقة العاملة نتائج أزمة الراسمالية اللبنانية وحالة ركودها ، وخاصة بعد فشل الحلول على صعيد الرأسمالية نفسها أو تحققها بنسبة ضئيلة .

وبدا ذلك من خلال انقاص الاجور باشكال مختلفة :

١ — عدم اعطاء زيادة غلاء المعيشة .

٢ — التلاعب بالساعات الاضافية.

٣ — زيادة وتيرة العمل وزيادة كمية الانتاج والمحافظة على نفس الاجرة .

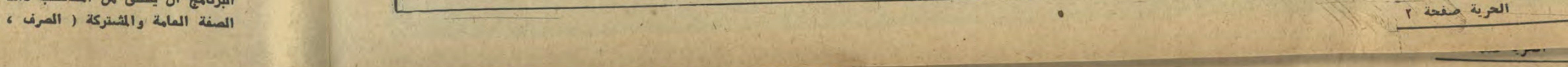
٤ — الحسومات لاتفه الاسباب

٥ — رفع اسعار الحاجيات الاستهلاكية الضرورية .

هنا تبرز سمة أساسية . فعلى عكس ما يبدو للوهلة الاولى ، فان المطالب المطروحة (وكذلك اطارها الاقتصادي والاجتماعي) ليست جزئية ومحصورة . ان المطالب تمتاز بعموميتها وشمولها ، لكن النضالات بقيت جزئية ومتفرقة . وضمن هذه السمة يقع التناقض الذي يتحكم بحركة الطبقة العاملة .

فالطبقة العاملة لم تستطع احتلال الموقع السياسي الذي يحمي مكتسباتها ويوفر لها نقاط انطلاق ثابتة . وهي بقيت عاجزة عن زحزحة قياداتها الانتهازية . وبقيت منعزلة عن حرية العمل النقابي اهمية بالغة **الحركة الطلابية وتحركات العمال الزراعيين . كذلك بقي وزن عمال المصانع وعمال المؤسسات الحكومية ضئيلا ضمن الحركة النقابية . لكن برغم ذلك كله ، فان مستوى أزمة النظام الحالية ، ومستوى الصراع الطبقي الحالي ، قد مكن الطبقة العاملة من ان تشكل مواجهة « موحدة — متفرقة » في الوقت نفسه وان تفرض نفسها على صعيد المجتمع بصورة غير مألوفة وفقا للمقاييس « اللبنانية »**

صاحب الامتياز
محسن ابراهيم
المدير المسؤول
أنور نصار
مدير الادارة
ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان



السائدة . ذلك أدى الى توسع شبكة النظام القمعية والى أبتكاره لوسائل جديدة .

● ردا للجميل الذي اسدته الحركة النقابية للسلطة بتراجعها عن اضراب ٢٥ أيار اصدرت السلطة مرسوما في ١٥ حزيران يحدد ولاية المجالس النقابية بأربع سنوات بدل السنتين .

● اصدرت وزارة العمل هيكلية نقابية تعيد النظر بالتنظيم النقابي ، بوجهة تقييد الحركة النقابية وعزلها عن الطبقة العاملة ودعت الاتحاد العام للتدارس والموافقة .

— ازداد تعنت الدولة في تطبيق مبدأ لا « مفاوضة في ظل الاضراب » الامر الذي ينحو نحو قمع حرية الاضراب واستخدامها قانون الوساطة والتحكيم ، كما بالنسبة لاضراب المصالح المستقلة ، لاعطاء قمع حق الاضراب صفة قانونية شرعية .

● حاولت السلطة تطبيق قانون العقود الجماعية لما يؤمنه من تقييد لحركة العمال الموافقين على العقد خلال مدة معينة يتفق عليها في العقد . ولما يؤمنه من استقرار لاصحاب الاعمال والدولة .

● وهذا ما يعطي مطالبة موظفي المصارف بتضمين عقدهم الجماعي ويشير في نفس الوقت الى القيد القانوني الذي تحاول أن تكبل به السلطة الحركة العمالية ، معتمدة بذلك على القيادات النقابية المتخاذلة والجبانة .

● تدخل القصر مباشرة بالمشاكل العمالية . قام بالرد مباشرة على أي تحرك وذلك بقصد تخويف الحركة العمالية و « تدجينها » .

● وقفت الدولة بوجه القيادات النقابية التقدمية ، ولم تعترف وزارة العمل بانتخابات الضمان والنقابة الجديدة الا بعد شهر ونصف .

ضمن المحاور الثلاثة التي حددناها : التناقض الذي يحكم حركة الطبقة العاملة ، والاطار الاقتصادي الاجتماعي لهذا التناقض ، والوجهة القمعية للنظام ، تتشكل ردود ومهمات المرحلة المقبلة .

● وراء مختلف مظاهر تخلف الحركة المطلبية الحالية تكمن ثغرة أساسية يشكل ردمها أولى وأهم المهمات على الاطلاق . فالانحصار الاجمالي للتحركات المطلبية المعلنة بالمستخدمين والعمال الذين ينتمون الى قطاعات متميزة تتمتع اليد العاملة فيها بثبات نسبي هذا الانحصار يشير الى العنصر الغائب، أو المغمور حاليا : عمال المصانع والعمال المياومون (المرفا ، الريجي..) والعمال الزراعيون وغياب هذا العنصر وخاصة عمال المصانع لا يؤدي الى مجرد فرق كمي يتناول مدى الاتساع العددي للحركة المطلبية . فدخول هذه الفئات العمالية الى ساحة التحركات المعلنة والشاملة هو العامل الاساسي — لا الحديث عن هيكلية نقابية « جديدة » — في خلخلة الدورة النقابية الانتهازية الحالية وفي دفع الطبقة العاملة باتجاه احتلال موقعها السياسي المتقدم .

ان العمل ضمن صفوف الطبقة العاملة الصناعية والعمال المياومين والزراعيين هو أكثر المهمات الحاحا — مرحليا وعلى مدى بعيد — على الاطلاق.

● تشكل مسالة البرنامج المطلبي نقطة مركزية اخرى في مهمات المرحلة. واذا كانت النقاط التفصيلية لهذا البرنامج معروفة جيدا ، فان على هذا البرنامج ان ينطلق من المطالب ذات الصفة العامة والمشتركة (الصرف ، الاجور ..) وباتجاه المزيد من الشمولية كذلك فالسمة الثانية الرئيسية التي ينبغي ان تتوفر في هذا البرنامج المطلبي هي ارتباطه بالقضايا العامة للمرحلة الوطنية الديمقراطية ارتباطا واضحا وفعليا .

● ان المسالة التنظيمية — مسالة اشكال التعبئة والتحرك — تحتل مكانة هامةالى ابعد الحدود.واذا كانت الحلول الفعلية لهذه المسالة ما زالت رهنا بمزيد من الممارسة الواقعية تلك الممارسة التي تتيح للطبقةالعاملة أن تبدع اشكال تطورها ، فانالمقياس الاساسي لمحاكمة أية اشكال تنظيمية مطروحة هو مقدار تلاؤمها مع مهمة النضال ضمن القاعدة العمالية أولا .

ان كل ما ورد ليس رغبة ذاتية . فأننا نرى أمام أعيننا نضالات عمالية وطلابية ترفع أغلب هذه المطالب وان انتكاسها لا يلغي الواقع الذي نهضت عليه بل يشير الى فقدان المقومات الذاتية والى شروط النضال الصعبة ، وان قساوة شروط النضال لا تبرر التخاذل بل المزيد من الاستعداد .

إضراب المصالح المستقلة

النقابات تعتذر من الدولة .. وعمال المصالح يبقون على هامش المشاركة الفعلية

حين أعلنت نقابات المصالح المستقلة والمؤسسات العامة أضرابها في ٥ تشرين الثاني الحالي فانها سارعت منذ اليوم الأول الى « تلطيف » الخطوة التي تضعها بمواجهة الدولة وكررت تأكيد ما لا حاجة اصلا الى تأكيده. فجاء في البيان الثاني الصادر عن هذه النقابات : « نحن لا نبغي قيام أي صراع بيننا وبين الدولة ولم نسع وراء الاضراب محبة به ، الا أننا ويا للاسف وجدنا انفسنا نزولا عند الحاح قاعدتنا العمالية مضطرين الى اعلان الاضراب السلمي المفتوح ... » ثم سارع قادة النقابات الى تأكيد أن « بعض المسؤولين » يؤيدون مطالبهم . مرة أخرى لا حاجة لغضب الدولة فالاضرابتم بعد أستشارة وبرضى « أهل البيت ».

وتضم هذه المصالح التي نفذت الاضراب ما يزيد على ١٠ الاف عامل ومستخدم يتوزعون بين الريجي (٤٠٠٠) ، والمياه (١٧٠٠) ، النقل المشترك (١٣٥٠) ، سكة الحديد (١٢٠٠) ومصلحة كهرباء لبنان ، ومصلحةكهرباء الجنوب وشركة قاديشا. واذا أضفنا ان نقابتي المرفا والضمان تنتميان الى نفس القطاع النقابي وان اوضاع العمال والمستخدمين فيهما تتشابه من اوجه عدة ، فانه يتبين لنا مقدار الاهمية الحاسمة لهذه الفئة العمالية من حيث حيوية الخدمات التي تؤمنها وقدرتها على فرض مطالبها في حال تصعيدها لاضراباتها جديا . وقد ألمحت الدولة الى هذا « الخطر » لدى تحذيرها المضربين من تصعيد الاضراب وتعريض « حاجات جميع المواطنين » .

والمطالب التيرفعتها النقابات المضربة كانت :

١ — رفع تعويض الصرف من الخدمة الى شهر ونصف عن السنين اللاحقة للعشرين سنة خدمة .

٢ — الغاء حسم الـ ١٠ في المئة عن منحة الانتاج .

٣ — تخفيض نسبة اشتراك العمال في الضمان الصحي .

٤ — اشراك النقابات في مجالس الادارة .

وتطرح هذه المطالب مسائل عدة . فهي من جهة ليست جديدة تماما . فالمطالبة بها من قبل المستخدمين مستمرة منذ فترة طويلة . وتخاذل القيادات النقابية امام ضغوط الدولة والادارات هي التي اجلت طرحها قبل الان . كذلك فالمطالب الاربعة — التي اصبحت ثلاثة بعد أن قبلت النقابات باسقاط الرابع — ليست الوحيدة ، فهناك عدد من المطالب الاخرى ذات الاهمية العامة . بالاضافة الى ذلك فالملاحظ ان الفئات الاكثر استفادة من المطالب هي فئات المستخدمين في حين أن المطالبالتي تمس الفئات الدنيا وخاصة العمالية منها لم تطرح في الاضراب . بالنسبة للريجي مثلا ، يبدو أن المطلب الذي يستفيد منه مستخدموها هو المطلب الاول وحده المتعلق بتعويض الصرف ، في حين أن المطالب الباقية — باستثناء التمثيل في الادارات — لا تعنيهم . لكن الذين يستفيدون من هذا المطلب هم الذين لم ينتسبوا الى الضمان الاجتماعي . بالتالي تبقى فئات عمالية خارج اطار المشاركة الفعلية في الاضراب لانه لا يتناول مصالحها . هكذا يبقى الموظفون الجدد والعمال المياومون والموسميون خارج نطاق الاستفادة الفعلية . كذلك بالنسبة للفئات العمالية في المصالح الاخرى (عمال الكهرباء ...) . هكذا يبدو ان المطالب الحالية تعكس الحالة السائدة في الحركة النقابية عموما : غلبة القطاعات العليا منالمستخدمين على الفئات الدنيا العمالية . والواقع ان التركيبة النقابية الحالية للمصالح المستقلة والمؤسسات العامة تعكسثقل الفئات العليا . فالقيادات النقابية هي باكثريتها من موظفي الفئة الاولى (جان تويني في الريجي) او الفئة الثانية (زيد جنبلاط في النقل المشترك) كذلك لا يبدو ان الفئات التقدمية قد تخطت هذا الشرك . فمراكز ثقلها لا تشمل اساسا الفئات العمالية وفئة المستخدمين الدنيا .

كيف خاضت النقابات الاضراب ؟.. الحقيقة الاساسية التي يبرزها سير الاضراب هي التالية : لقد فرضت الدولة على النقابات قبول منطق « لا مفاوضة في ظل الاضراب » وارغمتها على قبول الوساطة ، وبالتالي فانها تصبح ملزمة بقبول التحكيم ايضا . هذا السيف الذي استخدمته الدولة يشير الى خطها القمعي : اعتبار الاضرابات غير شرعية وضربها تحت ستار تطبيق القانون . وقبول النقابات بهذا المنطق يظهر مقدار تخاذلها وعمالتها للدولة . هذه العمالة التي تدفعها الى التخلي عن حق العمال في الاضراب.وهو اخطر تنازل يمكنها القيام به .

من جهة اخرى ، فالنقابات تخلتعن مطلب التمثيل في الادارة مع اهميته الحاسمة . وهي ايضا قبلت بفك الاضراب على اساس ان رؤساء الادارات تعهدوا « بأن يتجاوبوا فيدرسوا » المطالب الثلاثة !! مما يعني انه تم فك الاضراب دون ان تحقق الدولة اي مطلب .

لكن الاخطر منذلك كله هو أن الدولة تميل ، بالاتفاق مع القيادات النقابية الى تحقيق بعض هذه المطالب شرط أن تدخل ضمن عقد جماعي . والهدف واضح : منع مستخدمي وعمال هذه المصالح من الاضراب خلال السنوات القادمة لان العقود الجماعية تمنع الاضرابات طوال مدة تطبيقها . ويدخل ذلك ضمن اتجاه الدولة الى تكبيل وقمع مجمل الحركة النقابية .

يبقى جانب اخر من المسألة كان صائب سلام « بمساجلاته » المعهودة اول من كشفه . فقد صرح بما يلي : « ان الذي يدفع البعض الى الاضراب في هذا الظرف هو اقتراب موعد الانتخابات العمالية العامة لاختيار مجالس الاتحادات العامة ، وكما هي العادة على ابواب كل انتخاب تكثر المزايدات ويزداد الضغط في محاولة للحصول على مزيد من الاصوات وتامين النجاح ... » . (النهار في ٧ — ١١) . والواقع ان بعضا من قياديي النقابات المضربة ، جان تويني او زيد جنبلاط يطمحون بالتحالف مع اتحاد البترول (جورج صقر) لاسقاط غبريال خوري ، واعلان الاضراب يزيد من « هيبتهم » في نظر الدولة والعمال. وبالتاكيد فان « بعض المسؤولين » يدعمون هذا الجناح ضد جناح غبريال خوري ، وان كان واضحا ان اطرافا اخرى في الدولة تؤيد الابقاء على غبريال خوري نظرا « لخدماته » الكثيرة في ضرب التحركات العمالية .

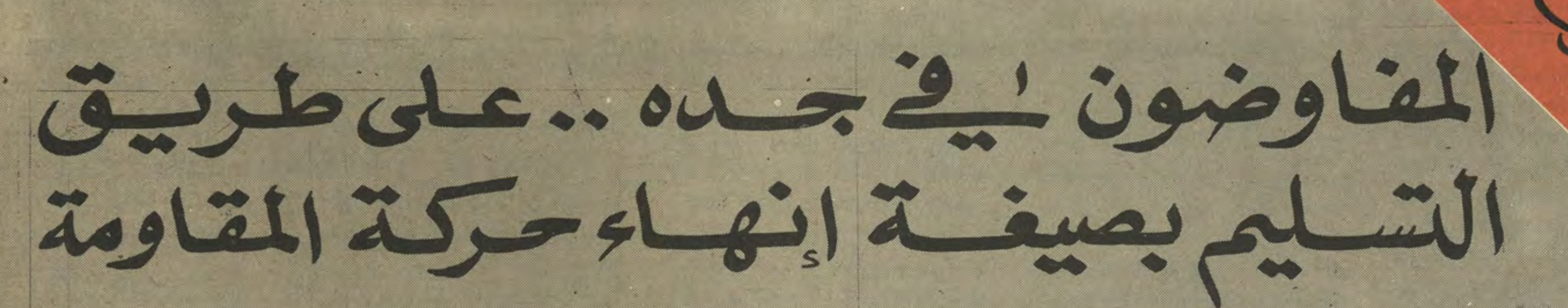
في مقابل تخاذل القيادات النقابية وضغط الدولة العنيف يتبين أن المهمة الاساسية هي تنظيم القواعد النقابية ، وبخاصة العمالية منها ، في لجان عمال قاعدية . في مقابل تخاذل القيادات « من فوق » فالتحرك « من تحت » اي من صفوف المستخدمين الصغار والعمال هو وحده الحل .

الحرية

اسبوعية سياسية عربية

AL-HOURRIAH - No. 593 - 15 - 11 - 1971 - BEYROUTH ● الثمن ٢٥ ق.ل - السنة الثالثة عشرة - العدد ٥٩٣ - ١٥-١١-١٩٧١ بيروت

التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الأول لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان
ظروف الوضع اللبناني الراهنة



المفاوضون في جده .. على طريق التسليم بصيغة إنهاء حركة المقاومة

حملة واسعة في الأوساط الوطنية الفلسطينية ضد مواقف الاستسلام



الجبهة الشعبية الديمقراطية :

ورقة عمل مصرية - أردنية تفرض تنازلات شاملة لصالح الرجعية في عمان

«مشروع المصالحة الجديدة» خروج كامل عن ميثاق المنظمة وقرارات المجلس الوطني

■ الحركة المطلبية بعد مواجهة ٢٥ أيار الماضي

مهمات النضال العمالي في المرحلة الراهنة

■ إضراب المصالح المستقلة

النقابات تعتذر من الدولة .. وعمال المصالح يبقون على هامش المشاركة الفعلية



كلمة

كواليس الوساطة العربية ومفاوضات جده المقبلة

هل يرضخ المفاوضون باسم المقاومة لشروط النظام الاردني ؟

رغم الفشل الرسمي الذي انتهت اليه مفاوضات جده السابقة باشراف الوسيط المصري — السعودي خلال النصف الثاني من شهر ايلول الفائت ، فان النظام الاردني استطاع باستدراجه الطرف الفلسطيني الى تلك المفاوضات تحقيق جملة مكاسب هامة ،

فقبول ممثلين لمنظمة التحرير بالحوار مع الحكم الاردني كان يمثل خطوة تراجع اساسية عن مقررات اللجنة التنفيذية المتخذة في أعقاب المجازر التي نظمتها السلطة ضد الفدائيين في جرش . وهي المقررات التي أعلنت رفض اي حوار مع النظام الاردني وطالبت في المذكرة التي قدمتها اللجنة التنفيذية الى الحكومات العربية في ٢٦ تموز الماضي بتنفيذ بند العقوبات المنصوص عليه في اتفاقية القاهرة حيال الطرف المسؤول عن نقض الاتفاقية او الخروج عليها !

لقد أتاح القبول بالحوار للنظام الاردني فرصة الحضور الى جدة من مواقع القوة التي احتلها بعد أن نفذ مخططه التصفوي كاملا . ومن هنا لم يكن مفاجئا ان ينهي الوفد الاردني مفاوضات جدة بالمذكرة التي قدمها الى الملك فيصل وفيها يرفض أن تدور المفاوضات في ظل التقيد باتفاقيتي القاهرة وعمان وان يكون هدفها بحث الاجراءات التطبيقية لنصوص الاتفاقيتين المذكورتين وليس الخروج باتفاقية جديدة . قالت مذكرة الوفد الاردني : « .. ان اتفاقيه عمان هي من جملة الاتفاقيات التي كان هدفها ايقاف القتال . وقد استنفذت اغراضها وبالتالي فان العودة الى اتفاقية عمان مستحيلة عمليا .... اذا كان الهدف صيانة المقاومة فلا بد أن تكون أردنية المنشأ والهدف والولاء .. ان هدف الاردن هو المحافظة على العمل الفدائي الصحيح ضمن سيادة الدولة ومن خلال اتفاقية جديدة » .

لقد كان تشديد النظام الاردني على تجاوز اتفاقية عمان يعكس رغبته في الخلاص من البنود التي ضمنتها تلك الاتفاقية « لصالح » المقاومة بفعل الضغوط العربية التي مارسها مؤتمر القمة في اعقاب مجزرة ايلول ١٩٧٠ وأكملتها لجنة الباهي الادغم فيما بعد كي لا يقطف النظام الاردني ثمار المجزرة بصورة كاملة للمقاومة .

فقد كانت اتفاقية عمان تنص على أن منظمة التحرير بلجنتها التنفيذية ، هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني . وكانت تلك هي المرة الاولى التي يوقع فيها الملك حسين توقيعه على وثيقة تتضمن تحديدا لتمثيل الشعب الفلسطيني بغير النظام الهاشمي .

كما كانت اتفاقية عمان تتضمن بنودا تكرس حق المقاومة بمتابعة عمل التعبئة الجماهيرية ، السياسية والتنظيمية ، بحيث لا تكون مجرد عمل عسكري بحت .

ولقد اعطت اتفاقية عمان للمقاومة الحق بممارسة عملها العسكري على قاعدة تواجد القواعد الفدائيين في المناطق الواقعة غرب الطريق الرئيسي الممتد من الرمثاء الى معان . اما المناطق الواقعة شرق هذا الطريق الرئيسي فاعتبرت مناطق تموين وتدريب فقط لا يحق للمقاومة انشاء قواعد عسكرية فيها . ولم تتضمن اتفاقية عمان أي نص حول الغاء الميليشيا رغم أن الملك حسين كان قد طالب بالغائها اثناء انعقاد مؤتمر الملوك والرؤساء العرب أبان مجزرة ايلول لكن المفاوض الفلسطيني رفض هذا الطلب آنذاك .

ذلك كله يوضح بواعث اصرار النظام الاردني على تجاوز اتفاقية عمان والحديث عن وضع اتفاقية جديدة « لتنظيم العلاقة بين المقاومة والسلطة » . فنسف اتفاقية عمان ينسف في الحقيقة اخر ما تبقى للمقاومة من مواقع عمل في الساحة الاردنية .

ومن هنا كان رفض الوفد الفلسطيني المفاوض في جدة للمذكرة الاردنية وللمنطق الذي حملته . لكن رفض المذكرة لم يكن هو الامر الجوهري . فمجرد قبول وفد اللجنة التنفيذية بالحوار مع النظام الاردني وتمكينه من الادلاء بشروطه الجديدة من مواقع القوة التي احتلها بعد اكمال مخططه التصفوي ، كان معناه ان الوفد قد وضع نفسه — والمقاومة — على طريق التراجع بصرف النظر عن المواقف اللفظية الانية والتشدد المؤقت . وهو الامر الذي اثبتته مجريات الوقائع فيما بعد .

خلال الاسبوع الذي سبق سفر وصفي التل الى السعودية جرت اتصالات اردنية — مصرية انتهت بأتفاق الطرفين على « ورقة عمل » جديدة لاستئناف الوساطة والمفاوضات بين المقاومة والنظام الاردني . وفي ورقة العمل الجديدة لم تعد المسألة مسألة نقاش لوسائل وأشكال تنفيذ اتفاقية عمان ، بل نصت الورقة على ضرورة وضع اتفاقيةجديدة تنبثق عن المفاوضات الجديدة . وحمل وصفي التل الورقة المصرية الاردنية لينال موافقة الملك فيصل على مضمونها « بعد التشاور مع المقاومة » . ومن هنا طلبت السعودية حضور وفد برئاسة ياسر عرفات شخصيا للحصول منه على جواب نهائي بهذا الصدد . ووضعت السعودية . ارتضى الدخول في البحث على قاعدة الورقة الاردنية المصرية ليكون بمثابة ورقة رديفة . وحين ذهب الوفد الذي طلبه الملك فيصل الى السعودية . قبيل الدخول في البحث على قاعدة « الاوراق الجديدة » اي أنه تنازل ضمنا عن اتفاقية عمان ووافق على التفاوض باتجاه اتفاق جديد « منبثق عن اتفاقية عمان » .

بذلك سجل الذين تراجعوا في الاصل بقبولهم الذهاب الى مفاوضات جدة خلال أيلول الفائت ، خطوة التراجع الجديدة الحاسمة بقبولهم استئناف المفاوضات خارج أطار اتفاقية عمان هذه المرة . هل يشكل ذلك الحلقة الاخيرة في سلسلة التراجعات ؟ بالتأكيد لا .

فالذين قبلوا بمنطق الوساطة العربية والمفاوضات مع النظام الاردني ، لن يستطيعوا ايقاف تيار التنازلات الجوهرية المتتابعة ، لان ذلك هو من صلب المنطق نفسه .

ورغم ان « التقارب في وجهات النظر » بين الاطراف المعنية : الاردن والسعودية ومصر والطرف الفلسطيني ، لم يتعد حتى الان حدود أستبعاد اتفاقية عمان دون التطرق الى تفاصيل الاتفاقية الجديدة المنتظرة ، فمن الواضح ان الذاهبين الى جدة باسم منظمة التحرير الفلسطينية سوف يجدون أنفسهم أمام شروط اردنية حاسمة لا يمكن مواجهتها — طالما أن مبدأ التفاوض مقبول — بلعبة التشدد التكتيكي اللفظي .

ما هي هذه الشروط ؟

ان أوراق العمل الجديدة كلها تتجه نحو « حل » لمسالة تمثيل الشعب الفلسطيني مؤداه في النهاية اعتبار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ممثلة لحركة المقاومة وليس للشعب الفلسطيني . اي انه يراد للمفاوضات ان تنتهي بتكريس مبدأ « المقاومة تمثل المقاومة » . فهل سوف يقبل الذاهبون الى جدة بهذا التراجع النهائي ؟

ولن يقتصر الامر على مسالة التمثيل . اذ من المؤكد ان المفاوضات الجديدة سوف تسير باتجاه حصر وجود المقاومة العسكري ضمن جزر صغيرة معزولة وشل نشاطها على قاعدة التنسيق الكامل مع الجيش الاردني . هذا الحصار العسكري الذي تنطوي عليه الشروط الاردنية يرمز في حد ذاته الى مدى الحصار السياسي الذي سوف تواجهه المقاومة ايضا .

ومنذ الان يتردد بوضوح الحديث عن الاطراف التي سوف تسري عليها الاتفاقيةالجديدة المنتظرة . فالاردن يشدد ، ومعه الوسطاء العرب ، على ان الاتفاقية تسري على الذين وافقوا على الوساطة (ممثلي فتح والصاعقة وجيش التحرير) وهذا معناه أقصاء الاخرين عن ساحة العمل كليا . وهو امر ينسجم مع منطق المفاوضات بالطبع . والحقيقة أن عملية الاقصاء قد بدات اصلا منذ ان استطاعت بعض اطراف المقاومة جر منظمة التحرير الى الانخراط في لعبة التصفية هذه . فاللجنة التنفيذية للمنظمة توالي اجتماعاتها منذ فترة بغياب الجبهة الشعبية الديمقراطية التي يمثلها المناضل صالح رافت المعتقل حاليا في سجون الاردن . وبذلك لم تتح لموقف الجبهة الديمقراطية الرافض لمنطق الوساطة والمفاوضات فرصة الحضور في مناقشات اللجنة التنفيذية . كما ان الجبهة الشعبية — الرافضة هي ايضا لهذا المنطق — قد انسحبت من اجتماعات اللجنة التنفيذية منذ فترة .

ان الصراع ضمن حركة المقاومة حول التفاوض مع النظام الاردني او عدمه بات اخطر بكثير من أن يجري تلخيصه بالحديث عن « خلافات في وجهات النظر بين يمين ويسار » . انه صراع يدور حول مصير المقاومة النهائي بالفعل . فدعاة الاتفاق مع النظام الاردني — بالوجهة التي بدات طلائعها تتضح — ينزلقون في طريق لن تكون نهايته الا التصفية الكاملة . والذين يقاومون هذا النهج — على اختلاف مواقعهم السياسية وانتماءاتهم التنظيمية — لا يدافعون عن « وجهات نظر خاصة » يحملونها بل يخوضون معركة دفع خطر التصفية الكاملة عن المقاومة كلها .

« الحرية »

الحركة المطلبية بعد مواجهة ٢٥ ايار الماضي

مهمات النضال العمالي في المرحلة الراهنة

منذ مواجهة ٢٥ أيار بين الطبقة العاملة والرأسماليين ، وحتى اليوم والتحركات العمالية لم تتوقف : من اضراب الى مشروع اضراب الى عرائض ومفاوضات، كانت تنتهي دائما الى اعلان نفس المطالب والتراجع عنها أمام تعنت أصحاب العمل والسلطة .

ولائحة التحركات طويلة . وهي ذات دلالة بالغة .

● اضرب مستخدمو الضمان من اجل تغيير الدوام بتخفيض ساعات العمل واعادة توزيعها .

● موزعو الهاتف وعمال التمديدات اضربوا من اجل التثبيت والتصنيف . هذا المطلب الذي يعني الالاف من مستخدمي الدولة وعمالها .

● أضرب عمال معمل « اسو » ضد تسريحهم الجماعي من قبل الادارة. وقبله كان اضراب مصنع فريجكس الذي استمر اياما .

● أضرب عمال الادوية لحماية انفسهم من الصرف الكيفي مدة ١٤ يوما لينتهي الاضراب بوعد من صائب سلام .

● ساند معاونو الصيادلة عمال الادوية بمشاركتهم لهم باضراب رمزي لمدة يوم واحد .

● صرف عمال من شركة حتي وغرغور .

● انفجرت الخلافات بين نقابة عمال البلاستيك وأصحاب المعامل حول دفع زيادة ٥ بالمئة مع مفعولها الرجعي حتى أول أيار من هذه السنة والتي تمنع اصحاب المعامل عن دفعها وعدم التعرض للعمال الذين يريدون الانتساب للنقابة ، بصرفهم من العمل. وعدم تشغيل غير اللبنانيين في صناعة البلاستيك .

● أضرب مستخدمو شركة اميركان لايف انشورنس دفاعا عن حقوقهم المكتسبة في التطبيب والادوية على حساب الشركة .

● أضرب عمال تجميل الحدائق للمطالبة بدفع رواتبهم المتاخرة وحقهم في الاجازة السنوية والتعطيل أيام الاعياد والاحاد ، واعتبارهم من الموظفين الذين يفيدون من زيادة المعاشات وبدل غلاء المعيشة والاجازات المرضية والتعويضات العائلية .

● اضرب اتحاد المصالح المستقلة في سبيل زيادة التعويض بعد ٢٠ سنة عمل وتخفيض كلفة الاشتراك في الضمان والغاء الضريبة عن العلاوات على الاجر ، أي من اجل تحسين شروط المعيشة اضافة لمطلب هام هو الاشتراك في ادارة المصالح المستقلة . علق الاضراب « بتعهد » بتحقيق المطالب الثلاثة الاولى وعدم ذكر للمطلب الاخير.

● اضرب موظفو المصارف بعد عدة مشاريع اضراب فاشلة في سبيل تعديل بنود في العقد الجماعي اهمها تضمين العقد الجماعي نصا صريحا يتعلق بحرية العمل النقابي لجميع الموظفين والا تقتصر صيانة هذا الحق على أعضاء المجلس التنفيذي بالاضافة لمطلب ادراج المنحة المدرسية في صلب العقد .

● عاد عمال البلديات للتحرك ، مطالبين بتثبيت كل عامل مضت سنتان على وجوده في الخدمة . وبفتح الملاك من ١٠ ليرات الى ١٥ ليرة وباعطاء العمال منحة مدرسية اسوة بموظفي الدولة .

● اما العمال الزراعيون فان اللجنة المكلفة بدرس مطالبهم واوضاعهم تنفض يدها وتقترح تشكيل لجنة جديدة تتمثل فيها وزارات العدل والزراعة والعمل والتصميم لتقوم بدرس هذه المطالب والاوضاع . وكان مطالبهم مسالة لا يعرفها الا الراسخون في العلم . ويمكن تلخيصها بثلاثة مطالب :

١ — الحق بالتنظيم النقابي وشمولهم بقانون العمل خاصة لجهة الاجور والاجازات .

٢ — الافادة من الضمان الصحي .

٣ — تحديد حد أدنى لسن العمل في القطاع الزراعي .

ان ما تشير اليه هذه اللائحة هو تعدد تحركات الطبقة العاملة خلال الاشهر الماضية واتساع الفئات التي يشملها هذا التحرك (مستخدمون وموظفون ، عمال مصانع ، مياومون ..) . كذلك فبرغم التنوع الظاهر للمطالب (الدوام ، منع الصرف الكيفي، تنفيذ قانون زيادة الـ ٥ بالمئة، حرية الانتساب للنقابات والعمل في النقابات ، مسالة العمال العرب ..) ، برغم ذلك التنوع فالمطالب تتمحور اساسا حول ثلاث مسائل :

الاجور: انخفاضها والتصدي للمزيد من التخفيض . وتوسيع التقديمات الاجتماعية .

الصرف الكيفي : اي مسالة سوق العمل والبطالة .

حرية الانتساب للنقابات وحرية العمل النقابي .

ذلك يثير عدة ملاحظات حول الاطار العام الذي تتشكل ضمنه الحركة المطلبية العمالية في وضعها الراهن :

● طوال السنوات الخمس الاخيرة سنوات تراجع الرأسمالية التجارية المصرفية ، كانت تتركب علاقات جديدة تأزمت بنتيجتها علاقة الطبقة العاملة بمجمل الطبقة الراسمالية فالالتحاق الكامل بالسوق المالية الامبريالية زاد في تكبيل نمو الموارد اللبنانية وفي تشويه نموها الداخلي المشوه اصلا . وكذلك في ازدياد الضغوط التي تواجهها الطبقة الراسمالية والتناقضات داخل صفوفها .

من جهة أخرى ، فان عجز الادارات وقطاع الخدمات (التعليم والشركات التجارية) عن استيعاب يد عاملة جديدة دفع خريجي الجامعات الى سوق البطالة وشكلت هذه المسالة محور نضالات الحركة الطلابية المطلبية في السنوات الاخيرة .

— فيض سوق العمالة وانتشار البطالة . واستعمال ارباب العمل هذا الفيض للضغط على الاجور ولزيادة المزاحمة بين العمال لتفتيت وحدة نضالهم .

— بروز سيطرة الاحتكارات وارتفاع كلفة المعيشة الى حدود هائلة لم تبلغها فيما سبق .

هذه النتائج غذت تناحر المصالح بين الطبقة العاملة ورأس المال. وأكدت موضوعيا موقع الطبقة العاملة الفعلي وأفسحت المجال لتعاظم دورها. أن تعدد التحركات العمالية وتلاحقها حتى بعد تراجع ٢٥ أيار دليل قاطع على ذلك .

فشل محاولة السلطة ان تاخذ دورا مستقلا عن تناقضات فئات الطبقة الراسمالية نفسها اي أن تلعب دورها كدولة . وذلك بالتوفيق بين مصالح الفئات الراسمالية ولصالح هذه الفئات . فكان ان وضعت عدة مشاريع قوانين لم تنته الى نتيجة فعلية الا جزئيا . فمشروع بنك الانماء السياحي والصناعي الذي تساهم فيه الدولة براسمال اساسي وتضمنه لم ينفذ حتى الان لان الراسمال الخاص يطالب بحقه في ادارته . وبنك التسليف على المدى الطويل والمتوسط الاجل ، كسابقه ، لم ينفذ حتى الان .والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، أي المجلس الموحد لتناقضات مصالح الطبقة الراسمالية ، بقي مجرد مشروع . ومشروع ضمان الودائع ووضع اليد على المصارف المتوقفة عن الدفع للحد من تفاقم ازمة القطاع المصرفي تحول عمليا الى ضمان الدولة لبعض المصارف .

وسقط المرسوم ١٩٤٣ الذي جاء كمحاولة لتعديل العلاقة بين الصناعيين والتجار باتجاه اقامة صناعات محلية لا تتعارض مع صناعات البلدان الغربية وتقوم اساسا على تجميع القطع وتركيبها . سقط هذا المرسوم تحت ضغط اضراب التجار .

لم تعط هذه المحاولات نتائجها ولم تقدر الدولة بالتالي ان تقوم بدورها المستقل كسلطة سياسية وخضعت عمليا للمصالح المباشرة للقطاع المهيمن من الرأسمالية : القطاع المصرفي — التجاري .

بذلك تحملت الطبقة العاملة نتائج أزمة الراسمالية اللبنانية وحالة ركودها ، وخاصة بعد فشل الحلول على صعيد الرأسمالية نفسها أو تحققها بنسبة ضئيلة .

وبدا ذلك من خلال انقاص الاجور باشكال مختلفة :

١— عدم اعطاء زيادة غلاء المعيشة .

٢ — التلاعب بالساعات الاضافية.

٣ — زيادة وتيرة العمل وزيادة كمية الانتاج والمحافظة على نفس الاجرة .

٤ — الحسومات لاتفه الاسباب

٥ — رفع اسعار الحاجيات الاستهلاكية الضرورية .

هنا تبرز سمة أساسية . فعلى عكس ما يبدو للوهلة الاولى ، فان المطالب المطروحة (وكذلك أطارها الاقتصادي والاجتماعي) ليست جزئية ومحصورة . ان المطالب تمتاز بعموميتها وشمولها ، لكن النضالات بقيت جزئية ومتفرقة . وضمن هذه السمة يقع التناقض الذي يتحكم بحركة الطبقة العاملة .

فالطبقة العاملة لم تستطع احتلال الموقع السياسي الذي يحمي مكتسباتها ويوفر لها نقاط انطلاق ثابتة . وهي بقيت عاجزة عن زحزحة قياداتها الانتهازية . وبقيت منعزلة عن حرية العمل النقابي اهمية بالغة **الحركة الطلابية وتحركات العمال الزراعيين . كذلك بقي وزن عمال المصانع وعمال المؤسسات الحكومية ضئيلا ضمن الحركة النقابية . لكن برغم ذلك كله ، فان مستوى أزمة النظام الحالية ، ومستوى الصراع الطبقي الحالي ، قد مكن الطبقة العاملة من ان تشكل مواجهة « موحدة — متفرقة » في الوقت نفسه وان تفرض نفسها على صعيد المجتمع بصورة غير مالوفة وفقا للمقاييس « اللبنانية »**

السائدة . ذلك أدى الى توسع شبكة النظام القمعية والى ابتكاره لوسائل جديدة .

● ردا للجميل الذي اسدته الحركة النقابية للسلطة بتراجعها عن اضراب ٢٥ أيار اصدرت السلطة مرسوما في ١٥ حزيران يحدد ولاية المجالس النقابية باربع سنوات بدل السنتين .

● أصدرت وزارة العمل هيكلية نقابية تعيد النظر بالتنظيم النقابي ، بوجهة تقييد الحركة النقابية وعزلها عن الطبقة العاملة ودعت الاتحاد العام للتدارس والموافقة .

— ازداد تعنت الدولة في تطبيق مبدأ لا « مفاوضة في ظل الاضراب » الامر الذي ينحو نحو قمع حرية الاضراب واستخدامها قانون الوساطة والتحكيم ، كما بالنسبة لاضراب المصالح المستقلة ، لاعطاء قمع حق الاضراب صفة قانونية شرعية .

● حاولت السلطة تطبيق قانون العقود الجماعية لما يؤمنه من تقييد لحركة العمال الموافقين على العقد خلال مدة معينة يتفق عليها في العقد . ولما يؤمنه من استقرار لاصحاب الاعمال والدولة .

● وهذا ما يعطي مطالبة موظفي المصارف بتضمين عقدهم الجماعي ويشير في نفس الوقت الى القيد القانوني الذي تحاول أن تكبل به السلطة الحركة العمالية ، معتمدة بذلك على القيادات النقابية المتخاذلة والجبانة .

● تدخل القصر مباشرة بالمشاكل العمالية . قام بالرد مباشرة على أي تحرك وذلك بقصد تخويف الحركة العمالية و « تدجينها » .

● وقفت الدولة بوجه القيادات النقابية التقدمية ، ولم تعترف وزارة العمل بانتخابات الضمان والنقابة الجديدة الا بعد شهر ونصف .

ضمن المحاور الثلاثة التي حددناها: التناقض الذي يحكم حركة الطبقة العاملة ، والاطار الاقتصادي الاجتماعي لهذا التناقض ، والوجهة القمعية للنظام ، تتشكل ردود ومهمات المرحلة المقبلة .

● وراء مختلف مظاهر تخلف الحركة المطلبية الحالية تكمن ثغرة أساسية يشكل ردمها أولى وأهم المهمات على الاطلاق . فالانحصار الاجمالي للتحركات المطلبية المعلنة بالمستخدمين والعمال الذين ينتمون الى قطاعات متميزة تتمتع اليد العاملة فيها بثبات نسبي هذا الانحصار يشير الى العنصر الغائب، أو المغمور حاليا: عمال المصانع والعمال المياومون (المرفا ، الريجي..) والعمال الزراعيون وغياب هذا العنصر وخاصة عمال المصانع لا يؤدي الى مجرد فرق كمي يتناول مدى الاتساع العددي للحركة المطلبية . فدخول هذه الفئات العمالية الى ساحة التحركات المعلنة والشاملة هو العامل الاساسي — لا الحديث عن هيكلية نقابية « جديدة » — في خلخلة الدورة النقابية الانتهازية الحالية وفي دفع الطبقة العاملة باتجاه احتلال موقعها السياسي المتقدم .

ان العمل ضمن صفوف الطبقة العاملة الصناعية والعمال المياومين والزراعيين هو أكثر المهمات الحاحا — مرحليا وعلى مدى بعيد — على الاطلاق.

● تشكل مسالة البرنامج المطلبي نقطة مركزية اخرى في مهمات المرحلة. واذا كانت النقاط التفصيلية لهذا البرنامج معروفة جيدا ، فان على هذا البرنامج ان ينطلق من المطالب ذات الصفة العامة والمشتركة (الصرف ، الاجور ..) وباتجاه المزيد من الشمولية كذلك فالسمة الثانية الرئيسية التي ينبغي ان تتوفر في هذا البرنامج المطلبي هي ارتباطه بالقضايا العامة للمرحلة الوطنية الديمقراطية ارتباطا واضحا وفعليا .

● ان المسالة التنظيمية — مسالة أشكال التعبئة والتحرك — تحتل مكانة هامة الى ابعد الحدود. واذا كانت الحلول الفعلية لهذه المسالة ما زالت رهنا بمزيد من الممارسة الواقعية تلك الممارسة التي تتيح للطبقة العاملة أن تبدع اشكال تطورها ، فان المقياس الاساسي لمحاكمة أية اشكال تنظيمية مطروحة هو مقدار تلاؤمها مع مهمة النضال ضمن القاعدة العمالية أولا .

أن كل ما ورد ليس رغبة ذاتية . فأننا نرى أمام أعيننا نضالات عمالية وطلابية ترفع أغلب هذه المطالب وان أنتكاسها لا يلغي الواقع الذي نهضت عليه بل يشير الى فقدان المقومات الذاتية والى شروط النضال الصعبة ، وان قساوة شروط النضال لا تبرر التخاذل بل المزيد من الاستعداد .



الحرية
صاحب الامتياز محسن ابراهيم
المدير المسؤول أنور نصار
مدير الادارة ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

إضراب المصالح المستقلة

النقابات تعتذر من الدولة .. وعمال المصالح يبقون على هامش المشاركة الفعلية

حين أعلنت نقابات المصالح المستقلة والمؤسسات العامة اضرابها في ٥ تشرين الثاني الحالي فانها سارعت منذ اليوم الاول الى « تلطيف » الخطوة التي تضعها بمواجهة الدولة وكررت تأكيد ما لا حاجة اصلا الى تأكيده. فجاء في البيان الثاني الصادر عن هذه النقابات : « نحن لا نبغي قيام أي صراع بيننا وبين الدولة ولم نسع وراء الاضراب محبة به ، الا أننا ويا للاسف وجدنا انفسنا نزولا عند الحاح قاعدتنا العمالية مضطرين الى اعلان الاضراب السلمي المفتوح ... » ثم سارع قادة النقابات الى تأكيد أن « بعض المسؤولين » يؤيدون مطالبهم . مرة أخرى لا حاجة لغضب الدولة فالاضراب تم بعد استشارة وبرضى « اهل البيت ».

وتضم هذه المصالح التي نفذت الاضراب ما يزيد على ١٠ الاف عامل ومستخدم يتوزعون بين الريجي (٤٠٠٠) ، والمياه (١٧٠٠) ، النقل المشترك (١٣٥٠) ، سكة الحديد (١٢٠٠) ومصلحة كهرباء لبنان ، ومصلحة كهرباء الجنوب وشركة قاديشا. واذا أضفنا ان نقابتي المرفا والضمان تنتميان الى نفس القطاع النقابي وان اوضاع العمال والمستخدمين فيهما تتشابه من اوجه عدة ، فانه يتبين لنا مقدار الاهمية الحاسمة لهذه الفئة العمالية من حيث حيوية الخدمات التي تؤمنها وقدرتها على فرض مطالبها في حال تصعيدها لاضراباتها جديا . وقد ألمحت الدولة الى هذا « الخطر » لدى تحذيرها المضربين من تصعيد الاضراب وتعريض « حاجات جميع المواطنين » .

والمطالب التي رفعتها النقابات المضربة كانت :

١ — رفع تعويض الصرف من الخدمة الى شهر ونصف عن السنين اللاحقة للعشرين سنة خدمة .

٢ — الغاء حسم الـ ١٠ في المئة عن منحة الانتاج .

٣ — تخفيض نسبة اشتراك العمال في الضمان الصحي .

٤ — اشراك النقابات في مجالس الادارة .

وتطرح هذه المطالب مسائل عدة . فهي من جهة ليست جديدة تماما . فالمطالبة بها من قبل المستخدمين مستمرة منذ فترة طويلة . وتخاذل القيادات النقابية امام ضغوط الدولة والادارات هي التي اجلت طرحها قبل الان . كذلك فالمطالب الاربعة — التي اصبحت ثلاثة بعد أن قبلت النقابات باسقاط الرابع — ليست الوحيدة ، فهناك عدد من المطالب الاخرى ذات الاهمية العامة . بالاضافة الى ذلك فالملاحظ ان الفئات الاكثر استفادة من المطالب هي فئات المستخدمين في حين أن المطالب التي تمس الفئات الدنيا وخاصة العمالية منها لم تطرح في الاضراب . بالنسبة للريجي مثلا ، يبدو أن المطلب الذي يستفيد منه مستخدموها هو المطلب الاول وحده المتعلق بتعويض الصرف ، في حين أن المطالب الباقية — باستثناء التمثيل في الادارات — لا تعنيهم . لكن الذين يستفيدون من هذا المطلب هم الذين لم ينتسبوا الى الضمان الاجتماعي . بالتالي تبقى فئات عمالية خارج اطار المشاركة الفعلية في الاضراب لانه لا يتناول مصالحها . هكذا يبقى الموظفون الجدد والعمال المياومون والموسميون خارج نطاق الاستفادة الفعلية . كذلك بالنسبة للفئات العمالية في المصالح الاخرى (عمال الكهرباء ...) . هكذا يبدو أن المطالب الحالية تعكس الحالة السائدة في الحركة النقابية عموما : غلبة القطاعات العليا من المستخدمين على الفئات الدنيا العمالية . والواقع ان التركيبة النقابية الحالية للمصالح المستقلة والمؤسسات العامة تعكس ثقل الفئات العليا . فالقيادات النقابية هي باكثريتها من موظفي الفئة الاولى (جان تويني في الريجي) او الفئة الثانية (زيد جنبلاط في النقل المشترك) كذلك لا يبدو أن الفئات التقدمية قد تخطت هذا الشرك . فمراكز ثقلها لا تشمل اساسا الفئات العمالية وفئة المستخدمين الدنيا .

كيف خاضت النقابات الاضراب ؟..

الحقيقة الاساسية التي يبرزها سير الاضراب هي التالية : لقد فرضت الدولة على النقابات قبول منطق « لا مفاوضة في ظل الاضراب » وارغمتها على قبول الوساطة ، وبالتالي فانها تصبح ملزمة بقبول التحكيم ايضا . هذا السيف الذي استخدمته الدولة يشير الى خطها القمعي : اعتبار الاضرابات غير شرعية وضربها تحت ستار تطبيق القانون . وقبول النقابات بهذا المنطق يظهر مقدار تخاذلها وعمالتها للدولة . هذه العمالة التي تدفعها الى التخلي عن حق العمال في الاضراب.وهو اخطر تنازل يمكنها القيام به .

من جهة اخرى ، فالنقابات تخلت عن مطلب التمثيل في الادارة مع اهميته الحاسمة . وهي ايضا قبلت بفك الاضراب على اساس ان رؤساء الادارات تعهدوا « بأن يتجاوبوا فيدرسوا » المطالب الثلاثة !! مما يعني انه تم فك الاضراب دون ان تحقق الدولة اي مطلب .

لكن الاخطر من ذلك كله هو أن الدولة تميل ، بالاتفاق مع القيادات النقابية الى تحقيق بعض هذه المطالب شرط أن تدخل ضمن عقد جماعي . والهدف واضح : منع مستخدمي وعمال هذه المصالح من الاضراب خلال السنوات القادمة لان العقود الجماعية تمنع الاضرابات طوال مدة تطبيقها . ويدخل ذلك ضمن اتجاه الدولة الى تكبيل وقمع مجمل الحركة النقابية .

يبقى جانب اخر من المسالة كان صائب سلام « بمساجلاته » المعهودة اول من كشفه . فقد صرح بما يلي : « ان الذي يدفع البعض الى الاضراب في هذا الظرف هو اقتراب موعد الانتخابات العمالية العامة لاختيار مجالس الاتحادات العامة ، وكما هي العادة على ابواب كل انتخاب تكثر المزايدات ويزداد الضغط في محاولة للحصول على مزيد من الاصوات وتامين النجاح ... » . (النهار في ٧ — ١١) . والواقع ان بعضا من قياديي النقابات المضربة ، جان توييني او زيد جنبلاط يطمحون بالتحالف مع اتحاد البترول (جورج صقر) لاسقاط غبريال خوري ، واعلان الاضراب يزيد من « هيبتهم » في نظر الدولة والعمال. وبالتاكيد فان « بعض المسؤولين » يدعمون هذا الجناح ضد جناح غبريال خوري ، وان كان واضحا ان اطرافا اخرى في الدولة تؤيد الابقاء على غبريال خوري نظرا « لخدماته » الكثيرة في ضرب التحركات العمالية .

في مقابل تخاذل القيادات النقابية وضغط الدولة العنيف يتبين أن المهمة الاساسية هي تنظيم القواعد النقابية ، وبخاصة العمالية منها ، في لجان عمال قاعدية . في مقابل تخاذل القيادات « من فوق » فالتحرك « من تحت » اي من صفوف المستخدمين الصغار والعمال هو وحده الحل .

المفاوضون في جده .. على طريق التسليم بصيغة انهاء حركة المقاومة

حملة واسعة في الأوساط الوطنية الفلسطينية ضد مواقف الاستسلام

بعد تشدد لفظي لم يستمر أكثر من يوم واحد ، دخلت المفاوضات الدائرة في جدة بين وفد الحكومة الاردنية والوفد « الممثل » لمنظمة التحرير الفلسطينية ، مرحلة « الاتفاق على الاسس التي ستسير عليها المحادثات » . وقالت وكالات الانباء « أن اتفاق عمان المعقود بين الجانبين سيكون موضع دراسة تفصيلية في ضوء هذه الاسس المتفق عليها والتي اقترحتها لجنة الوساطة السعودية — المصرية » . أي — بكلمة اخرى اكثر وضوحا — التقى الطرفان مبدئيا عند ضرورة تجاوز اتفاقية عمان السابقة . وبذلك يكون الحكم الاردني قد سجل منذ الايام الاولى للمفاوضات المكسب الرئيسي الذي يتطلع اليه .

وبعد هذا التنازل الحاسم من جانب الوفد الممثل للمقاومة ، اصبح الوفد المذكور وجها لوجه أمام الشروط التي يحملها وفد الملك حسين والتي تحدد كيفية نسف اتفاقية عمان وتصفية المقاومة نهائيا على قاعدة « اتفاق جديد بين الطرفين » ..

في « كلمة العدد الماضي من « الحرية » عرضنا لطبيعة هذه الشروط الاردنية . وقد حملت الانباء المتسربة من محادثات جدة هذا الاسبوع مزيدا من التفاصيل حول المطالب التي تضمنتها مذكرة الوفد الاردني :

١ — بالنسبة لمسالة تمثيل الشعب الفلسطيني لا يطالب الاردن فقط باستبعاد اي نص يكرس تمثيل المقاومة للشعب الفلسطيني بل هو يطالب بأن تنص الاتفاقية الجديدة على « ان الجهة الوحيدة الممثلة للشعب الفلسطيني بضفتيه الشرقية والغربية هي السلطة الاردنية بقيادة جلالة الملك حسين » !.

٢ — حول الوجود العسكري للمقاومة يطالب وفد الملك بان يكون الحد الاقصى لعدد الفدائيين المسموح لهم بالتواجد في الاردن الف فدائي . ويوضع هؤلاء في معسكرات ثابتة ضمن نقاط معينة حددتها قيادة الجيش الاردني . ولا يسمح بالعمليات العسكرية ضد اسرائيل الا بعد استئذان غرفة العمليات في أركان الجيش وتحت اشرافها وبالتنسيق الكامل معها .

٣ — لا يسمح للمقاومة باكثر من فتح بعض المكاتب لتسيير شؤونها ، ويرفض النظام الاردني وجود اية ميليشيا او منظمات جماهيرية فلسطينية او نشاط سياسي حر ، اما النشاط الاعلامي فيجب ان يكون خاضعا للقوانين الاردنية ولمقتضيات الامن .

٤ — يحظر العمل في الاردن على كل الاطراف الفلسطينية التي اتخذت مواقف معارضة للنظام الاردني والتي لم تقبل مفاوضات جده ولم تشارك فيها .

تلك هي الشروط التي واجهت الوفد الممثل للمقاومة في المفاوضات ، والتي قطع الوفد المذكور — بمجرد ذهابه الى جده وقبوله بالاسس المشتركة للحوار مع النظام الاردني — الخطوة الحاسمة على طريق التنازل امامها ، اي على طريق المشاركة بتصفية المقاومة نهائيا لصالح النظام الاردني تحت اشراف الانظمة العربية وبفعل ضغوطها .

وقد أثار ذهاب « الناطقين بلسان المقاومة » الى جدة سلسلة من ردود الفعل الحادة في الاوساط الوطنية الفلسطينية عبرت عن نفسها بموجة الاستنكار الشعبي للمفاوضات ولمواقف التخاذل (راجع ص ١٥) ، كما عبرت عن نفسها بالمواقف التي اتخذتها الجبهة الشعبية الديمقراطية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وبعض اوساط حركة فتح في الخارج بشكل خاص .

وفيما يلي تنشر « الحرية » بعض البيانات والمقالات التي عبرت عن هذه المواقف :

الجبهة الشعبية الديمقراطية

ورقة عمل مصرية - أردنية تفرض تنازلات شاملة لصالح الرجعية في عمان

« مشروع المصالحة الجديدة » خروج كامل عن ميثاق المنظمة وقرارات المجلس الوطني

بيان الجبهة الشعبية الديمقراطية

اصدرت الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين البيان التالي حول مؤتمر جده :

« قبل ذهاب وفد بعض فصائل المقاومة الى الجولة الثانية من « مؤتمر جدة » اتضح أن دبلوماسية الكواليس السرية ومن وراء ظهر الجماهير الفلسطينية والعربية وعلى حسابها ، قد توصلت الى ورقة عمل مصرية — اردنية تنسف من الاساس اتفاقيتي القاهرة وعمان المنصوص عليهما بورقة العمل المصرية — السعودية والتي تمت الجولة الاولى من مباحثات « مؤتمر جدة التصفوي » على أساسها .

ان ورقة العمل الجديدة تنص صراحة على ما يلي :

١ — ان منظمة التحرير الفلسطينية تمثل فقط فصائل حركة المقاومة .

٢ — الغاء جميع البنود السياسية والتنظيمية التي تتناول علاقة الثورة بالجماهير في الساحة الفلسطينية — الاردنية ، والمنصوص عليها باتفاقيتي القاهرة وعمان .

٣ — حصر مهمات العمل الفدائي « بالعمل العسكري التقليدي » وحصر الفدائيين في معسكرات محددة خاضعة لرقابة الجيش الاردني .

٤ — التنسيق مع الاركان الاردنية في جميع العمليات العسكرية .

٥ — توقيع اتفاق جديد يحل محل اتفاقية عمان .

٦ — يسري الاتفاق الجديد على المنظمات التي شاركت باعمال « مؤتمر جدة » فقط .

هذه هي بنود ورقة العمل الجديدة ، والتي تم طرحها على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بتاريخ ٤—١١—١٩٧١ وقبل ذهاب الوفود الى جدة .

ان هذه البنود تنسف تماما اتفاقيتي القاهرة وعمان التي جرى نهر من دماء شعبنا في الضفة الشرقية لنهر الاردن ثمنا لها وقدم شعبنا لانتزاع هذه الاتفاقات من أنياب الرجعية والامبريالية ما يزيد على (٢٥) ألف بين شهيد وجريح وتم تشريد عشرات الالاف الذين اصبحوا بلا ملجا بعد تدمير المخيمات تحت نيران مدفعية ودبابات الامبريالية الامريكية .

ان هذه البنود تعني اولا ان يصبح الملك حسين الناطق الاوحد بلسان شعب فلسطين ويصبح بذلك طليق اليدين في المساومة على حقوق شعبنا الوطنية الراهنة والتاريخية مع اسرائيل والامبريالية وبذلك يتمكن من عقد صلح استسلامي ثنائي مع العدو القومي الصهيوني .

وثانيا — ان تصبح منظمة التحرير تمثل نفسها ولا علاقة لها بتمثيل شعب فلسطين . وهذا يؤدي الى التضحية « بالشخصية الفلسطينية » والتضحية بحق الثورة في تمثيل شعبنا وحقه في تقرير مصيره بنفسه .

ثالثا — حرمان الثورة تماما من حقها المطلق المنصوص عليه باتفاقيتي القاهرة وعمان في تعبئة وتنظيم جماهير شعبنا في صفوف الثورة ونشر الثقافة السياسية الوطنية بحرية كاملة ودون أي تدخل من السلطات الاردنية الحاكمة في عمان .

رابعا — تحويل العمل الفدائي الى كتائب ملحقة برئاسة الاركان الاردنية الرجعية ودفن حرب الشعب بدءا من حق شعبنا في حمل السلاح وانتهاء بحرية الثورة في الحركة السياسية والعسكرية والتنظيمية في صفوف شعبنا وعربيا وعالميا ، وحرية الثورة في تنظيم كفاحها المسلح ضد العدو الصهيوني الامبريالي .

خامسا — تمزيق وحدة فصائل المقاومة وتكريس الانقسام في صفوفها ودفعها للصراع فيما بينها مما يفتح الطريق واسعا للانظمة الرجعية والقوى المضادة للثورة أن تلتقط الضوء الاخضر لقمع القوى الثورية والوطنية الشريفة في صفوف حركة المقاومة ، حتى تتمكن من تركيع القوى الباقية في المقاومة ضمن سياسة التنازلات للامبريالية واسرائيل وامرار « الحلول الامريكية » التصفوية للقضية الفلسطينية وحركة التحرر العربية .

يا جماهير شعبنا ، يا ابناء حركة المقاومة ، ايتها القوى التقدمية والديمقراطية العربية

ان وفد بعض فصائل المقاومة الموجود الان في جدة قد بدأ سياسة التراجع عن اتفاقية عمان بقبوله مبدأ مراجعة الاتفاقية واستعداده للبحث في تعليق مسالة تمثيل شعب فلسطين الى وقت لاحق .

ان أية خطوة في التراجع عن اي بند من بنود اتفاقيتي القاهرة وعمان هو :

— خروج صارخ على ميثاق منظمة التحرير الذي ينص صراحة على أن منظمة التحرير هي الممثلة الشرعية الوحيدة لشعب فلسطين وهي الناطقة الوحيدة بلسانه .

— وخروج عن قرارات المجالس الوطنية المتعاقبة واخرها المجلس الوطني الفلسطيني التاسع (٧—١٣ تموز ١٩٧١) والتي أكدت أن لا تنازل عن أي بند من بنود اتفاقيتي القاهرة وعمان ، كما أكدت أن طريق ارغام السلطة الرجعية في عمان على التسليم بهذه الاتفاقات هو طريق شن النضال ضدها باعتبارها عقبة في طريق متابعة الكفاح المسلح الفلسطيني ، والنضال مع الحركة الوطنية الاردنية في جبهة موحدة لاقامة حكم وطني ديمقراطي في عمان يعترف بالحقوق الوطنية لشعبنا وفي مقدمتها حقه في متابعة كفاحه ضد العدو الصهيوني بحرية مطلقة ، وحقه في حمل السلاح ، التعبئة والتنظيم في صفوف الثورة ، وحقه في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه ، ورفض اية حلول تمس حقوقه القومية التاريخية في كامل ترابه الوطني .

— وخروج على مذكرة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير المقدمة الى الدول العربية بتاريخ ٢٦ تموز ١٩٧١ والتي تطالب الدول العربية الاعتراف بالثورة كممثلة شرعية وحيدة لشعب فلسطين وتطالب بانزال القصاص العادل بالنظام الرجعي الاردني الذي مزق اتفاقيتي القاهرة وعمان كما ينص البند (٣) من اتفاقية القاهرة ، ومقاطعته سياسيا واقتصاديا وماديا .

يا جماهير شعبنا ، يا شعوب الأمة العربية

ان المعلومات تؤكد أن الاخوة وفد بعض فصائل المقاومة أبدوا بعض الاستعداد في تعليق مسالة من يمثل الشعب الفلسطيني ، وفي مناقشة امكانية تعديل بعض بنود اتفاقية عمان .

ان هذا الخط في التراجع أمام رفض حكام عمان لاتفاقية عمان وأمام ضغط الوساطة السعودية — المصرية ، هو خروج صارخ على ميثاق المنظمة ، وقرارات المجالس الوطنية ، ومذكرة اللجنة التنفيذية للدول العربية .

ان جميع القوى الثورية والوطنية في حركة المقاومة وفي صفوف شعبنا ، تدين أية تراجعات ، وتؤكد ان طريق ارغام الرجعية الاردنية على التسلم بحقوق شعبنا الوطنية كاملة وفي مقدمتها اعتماد الساحة الاردنية قاعدة للثورة (بحكم وحدة الشعب والضفتين التي تجعل من الضفة الشرقية قاعدة مشروعة لثورة شعبنا) هو طريق مجابهة العنف الرجعي الامبريالي بعنف وطني ثوري ومن خلال جبهة وطنية فلسطينية — اردنية موحدة . أما ادعاءات الرجعية الاردنية المدعومة من الامبريالية واسرائيل والرجعية العربية باحترام أي اتفاق جديد مهما كان فهو خداع سياسي معروف لفتح جيوبها لتدفق أموال الامة العربية عليها من جديد .

يا جماهير شعبنا والامة العربية

ان المؤامرة لتصفية حركة المقاومة دخلت مرحلة صارمة ، علينا أن نقف جميعا .. جميعا لقبرها ، وتاكيد انتصار الثورة واستمرارها . ان الرجعية لا تعرف الا اللغة التي تستخدمها ضد الشعب والثورة لغة العنف الوطني مقابل العنف الرجعي الامبريالي .

ان الثورة بوحدة جميع فصائلها ، بالجبهة الوطنية الفلسطينية — الاردنية ، بالتضامن الحميم مع فصائل حركة التحرر العربية والقوى الوطنية والاشتراكية في العالم قادرة على دحر أعداء الثورة .. وعلينا أن ننتهي من عهد المساومات « ونشق طريق الثورة بسواعد وبنادق الجماهير لا بالالتجاء الى موائد الوساطات الرجعية » .

عاشت وحدة جميع القوى الثورية والوطنية في حركة المقاومة

وعاشت وحدة النضال مع حركة التحرر العربية ضد الامبريالية والرجعية والصهيونية

وعاش تضامن جميع القوى العالمية المعادية للامبريالية والصهيونية

١١—١١—١٩٧١

الجبهة الشعبية الديمقراطية
لتحرير فلسطين

نشرة « فلسطين الحرة » :

القيادة التي لا تستجيب لارادة الجماهير لا تستطيع ادعاء تمثيلها

مقال « فلسطين الحرة »

صدر في العدد الاخير من نشرة « فلسطين الحرة » التي يصدرها انصار الثورة الفلسطينية في واشنطن (تنظيم فتح) هذا المقال عن مؤتمر جدة . والمقال مكتوب قبل بدء الجولة الثانية من أعمال المؤتمر وبعد فشل الجولة الاولى . واصحاب النشرة يقدمون انفسهم على أنهم نذروا جهدهم ، طوال الفترة السابقة للدفاع عن الثورة الفلسطينية ضد اعدائها في الخارج . ولم يكونوا يخوضون في الثورة الداخلية ولا يتحزبون لفصيل من فصائلها على اخر .. لكنهم بعد المنحى الذي نحته قيادة منظمة التحرير ، في المدة الاخيرة ، باتوا لا يستطيعون الا التمييز بين خطين : خط يربط الثورة بالجماهير واخر يربطها بالانظمة . ذلك ان وجود الثورة نفسه مطروح الان على بساط البحث .

وفيما يلي اهم ما تضمنه هذا المقال :

... لا يكمن معنى مؤتمر جدة (الاول — المترجم) في فشله بل في امكان انعقاده اصلا . فكون هذا اللقاء قد امكن قيامه في ظل الظروف الراهنة يدل على نوع العقلية السائدة على راس الثورة ، وهي العقلية التي قادتها الى حالة الانحسار الحاضرة .

فمنظمة التحرير الفلسطينية حين تعقد مصالحة مع نظام عمان المجرم تحت رعاية فيصل والسادات وفي اعقاب الاحداث الاردنية التي جرت في تموز برضا القاهرة ، يعني ذلك انها تخضع لرغبة الحكومات العربية وتتنازل عن الكفاح المسلح ضد العدو وعن سبب وجود الثورة في آن واحد . فليس لحركة شعبية حقيقية ان يكون لها سوى مسلك واحد تجاه هذا النظام : حرب تحرير شعبية لتحرير الامة من هؤلاء الخونة . أما الاتفاق الذي يغفر للنظام جرائمه في حق الفلسطينيين فهو يوازي الخيانة لقضية الشعب . علاوة على ذلك ، فان تجربة منظمة التحرير الغنية مع حسين تظهر ان مثل هذه الاتفاقات لا معنى لها وانها لا تؤدي الا الى ضرب معنويات المقاتلين . فكلما دخلت منظمة التحرير في الاخذ والرد مع حسين كانت النتيجة تراجعا للثورة ومزيدا من الابتعاد عن الجماهير الفلسطينية . وكلما التصقت المنظمة بالحكومات العربية وابتعدت عن الشعب ، تناقص مقدار الدعم الذي تتلقاه ..

بعد مجزرة ايلول ، تم اتفاق القاهرة بحضور الرؤساء والملوك العرب جميعا على وجه التقريب ووضعوا تواقيعهم عليه ، في ما كانت الثورة لا تزال حاضرة على طول الاردن وعرضه . لكن النظام تجاهل الاتفاق وقام باخراج قوات الثورة من البلاد . من الذي كان مسؤولا عن هذا ؟ اذا كان الجواب ان ما نشا من وضع في تموز ١٩٧١ يعود الى خيانة النظام الاردني ، فذلك تنصل من المسؤولية . واذا شتمنا الانظمة العربية لانها لم تقم بواجبها حيال التطبيق الكامل لاتفاق القاهرة ، فاننا نضرب حصانا ميتا . فقد كان ينبغي توقع هذه الامور جميعا . والامر الوحيد الذي لم يكن متوقعا هو أن تسقط قيادة الثورة في فخ القاهرة ..

(....) يدعي بعض القادة في منظمة التحرير انهم حين يقابلون وفد حسين ، فانما يفضحونه ويظهرون سوء نواياه . أما الحقيقة فهي أن الحسين والزمرة الحاكمة في الاردن ما عادا يحتاجان الى ذلك . فموقفهما من الثورة ومن العدو واضح وضوح الشمس في عين الجماهير الفلسطينية على الاقل ، وهي الجماهير التي قامت الثورة في سبيلها .. ثمة من يقول ايضا ان المنظمة ، اذ تفعل ما تفعله ، فانما تحرج الانظمة العربية تجاه شعوبها . والحال انه اذا لم تكن الهزائم التي لحقت بالحكومات العربية في الماضي القريب وواقع احتلال العدو الساحق لاراضيها كافية لاحراجها ، فلا شيء سيحرجها على الاطلاق .

تقول جريدة « فتح » وهي الناطقة الرسمية باسم منظمة التحرير ان وفد المقاومة قد سال الوفد الاردني عما اذا كان النظام في الاردن موافقا على ضرورة الدخول في حرب تحرير ضد العدو . ولا تنقل الصحيفة جوابا على السؤال ، لكن المثل العربي القديم يقدم على هذا التساؤل اوفى جواب . فهو يقول ما معناه « ان من لا يرى من خلال الغربال لا بد وان يكون اعمى » . ولعل من الاوفق أن يطرح السؤال نفسه على الذين يتولون رعاية المؤتمر ، فهل السادات مع التحرير ؟ (...) وماذا عن فيصل ؟ (...)

هذا وفيصل — على ما يخبرنا به المعجبون بالتجربة السعودية في منظمة التحرير — هو اوسع القادة العرب نفوذا في يومنا هذا . لذا لا بد للثورة من استعمال مساعيه الحميدة لصالحها . وما يلفت النظر هو ان هؤلاء الناس لا يتوقفون لحظة ليسالوا انفسهم : من اين جاء النظام السعودي بهذه القوة التي يستمد منها نفوذه ؟ وهم لو فعلوا لاكتشفوا ان النظام السعودي ، لانه هو هو — اي واحد من الاعمدة الرئيسية للامبريالية الاميركية في المنطقة — لن يقف في جانب الثورة ، تحت اي ظرف ، ضد اخيه التوأم في الشمال ، اي ضد العرش الاردني . فالنظام السعودي ، شانه في ذلك شان النظام الاردني وشان اسرائيل ، يستمد قوته ونفوذه من كونه خادما للامبريالية لا يستطيع ، بالتالي ، ان يتجاهل اوامر سادته . هذه واقعة اولية يعرفها اي قائد ثوري في الشرق الاوسط .

والواقعة الاولية الثانية هي ان قيادة الثورة الفلسطينية يجب ان لا تنسى ابدا ان فيصل يحتاج الى النظام الاردني اكثر بكثير من حاجته الى قادة الثورة . فالاردن ، في نظر فيصل ، يشكل عازلا أرضيا يحمي مملكته من رياح الثورة القادمة من الشمال . فهو يعاني من مشاكل الجنوب ما فيه الكفاية . لهذا سارع فيصل الى زيادة معونته المالية لحسين ، بعد ايلول ، تحت ستار شفاف هو التعويض عن املاك اجداده الراحلين في مكة .

اخيرا لا بد من التنويه (...) بالمعارضة الواسعة التي لقيتها فكرة المصالحة مع حسين في صفوف الثورة وبين الجماهير من مؤيديها (...) لكن هذا كله لم ينفع . فقد اظهرت القيادة انها تعرف ما هو الاهم في نظرها : جماهيرها ام الانظمة العربية . وما دامت تتبع هذا الخط فهي لا تستطيع أن تدعي تمثيل الجماهير .

الجبهة الشعبية الديمقراطية ترد على رسالة الملك حسين

... وكانت الجبهة الشعبية الديمقراطية قد اصدرت بتاريخ ٥—١١—١٩٧١ البيان التالي :

أكدت الرجعية الاردنية بتاريخ ٤—١١—١٩٧١ رفضها الكامل لاتفاقيتي القاهرة وعمان ، وقد جاء هذا برسالة الملك حسين الموجهة لرئيس وفد حكومته الى « مؤتمر جدة » الذي ترعاه الرجعية السعودية حليفة الملك حسين الثابتة .

لقد أكدت الرجعية الاردنية رفضها المطلق لحقوق شعبنا الوطنية ، وفي مقدمتها ما نصت عليه اتفاقية القاهرة « بأن حركة المقاومة الفلسطينية هي الممثلة الشرعية لشعب فلسطين وحقه في تقرير مصيره بنفسه » .

كما رفضت رسالة الملك حسين بشكل مطلق كل حقوق حركة المقاومة المنصوص عليها باتفاقية القاهرة « حق شعبنا في حمل السلاح على امتداد مدن ومخيمات وقرى الضفة الشرقية » وحقه في « التعبئة والانتظام في صفوف الثورة » وحقه في « نشر الثقافة الوطنية السياسية الثورية المعادية للامبريالية والصهيونية وكل أعداء تحرير فلسطين » وحقه في « رفض اية حلول للقضية الفلسطينية تمس الحقوق التاريخية في كل التراب القومي الفلسطيني » .

ان رسالة الملك حسين هي باختصار املاء للشروط الرجعية الاردنية على حركة المقاومة وشعبنا ، والتي تطلب خضوع المقاومة نهائيا لقوانين الدولة الرجعية الاردنية باسم « السيادة الاردنية على البلاد » أي مصادرة جميع الحقوق المنصوص عليها باتفاقيتي القاهرة وعمان والخضوع للدكتاتورية البوليسية السوداء التي تمارسها السلطات الاردنية على الشعب والثورة منذ أيلول ١٩٧٠ وبشكل خاص منذ تموز ١٩٧١ . كما تطالب رسالة الملك حسين ان ترتبط حركة المقاومة كليا ونهائيا بعجلة السياسة الرجعية الامبريالية لحكومة عمان ، وبرئاسة أركان الجيش الاردني الذي يحصي على المقاومة حركتها اليومية لتكون في قبضة يد الرجعية ، قادرة على ابادة الفدائيين باية حملة عسكرية خاطفة .

يا جماهير شعبنا ، يا أبناء حركة المقاومة

مرة اخرى نقول أن « مؤتمر جدة » هو بمثابة خطة روجرز الرجعية العربية وكما أدت خطة روجرز الامريكية الى نقل الصراع بين قوى حركة التحرر العربية فان « مؤتمر جدة » يهدف الى نقل الصراع بين فصائل الثورة الفلسطينية وفي صفوف شعبنا بدلا من توجيه كل الطاقات لالحاق الهزيمة بالرجعية والامبريالية في عمان وارغام اعداء الشعب والثورة على التسليم بحقوقنا في مقاومة العدو الصهيوني وحمل السلاح دفاعا عن الثورة في جميع الحالات .

ان « مؤتمر جدة » يهدف الى دفع بعض الانظمة العربية لضرب الثورة على مرحلتين بعد ان يكون قد حقق غرضه المشبوه في تمزيق وحدة فصائل حركة المقاومة .

ان « مؤتمر جدة » يعفي جميع الدول العربية الموقعة على اتفاقية القاهرة من انزال العقوبات الرادعة بحق الرجعية الاردنية التي مزقت أي التزام بالاتفاقية .

ان « مؤتمر جدة » يهدف بالنتيجة الى تصفية الثورة الفلسطينية وتحويلها الى هياكل عظمية على طريقة « الهيئة العربية العليا » لا تمثل شيئا سوى حفنة من الافراد المرتبطة بعجلة الانظمة العربية التي تساوم على حقوق شعبنا وعلى القضية الفلسطينية .

يا جماهير شعبنا ، يا أبناء حركة المقاومة

ان رفض الانسياق وراء الوساطة السعودية الرجعية ، ووضع الدول العربية أمام مسؤولياتها أولا هو الطريق لارغام الرجعية الاردنية على تنفيذ اتفاقيتي القاهرة وعمان ، وكما ينص البند (٣) من الاتفاقية فان على حركة المقاومة ان لا تسمح للدول العربية بالتهرب من مسؤولياتها بانزال القصاص العادل بحق حكام عمان الذين داسوا بلحذيتهم على تواقيع ملوك ورؤساء هذه الدول .

ان رفض الانسياق وراء الوساطة السعودية الرجعية وفتح الكفاح العادل والمشروع ضد الرجعية الاردنية هو الطريق لارغام حكام عمان على التسليم بحقوق شعبنا الوطنية بحكم وحدة شعب فلسطين والاردن ووحدة الضفتين فضلا عن وحدة المصير المشترك والانتماء القومي لامة عربية واحدة .

ان حكومة الملك حسين تكرر مع شعبنا وحركة المقاومة ما فعلته اسرائيل مع الدول العربية بقرار مجلس الامن . والملك حسين يطلب من شعبنا اليوم الركوع تماما على أعتاب قصر الحمر كما جاء برسالته بتاريخ ٤—١١—١٩٧١ .

يا أبناء حركة المقاومة ، ايتها القوى التقدمية والديمقراطية العربية

أن طريق الثورة هو طريق الصراع ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية وفي مقدمتها السعودية — الاردنية ، وغير هذا هو طريق « الهيئة العربية العليا ومصيرها البائس » والثوريون لا مجال امامهم للاختيار فبالثورة وحدها لا بالمفاوضات والمساومات نرغم الرجعية على التسليم بحقوق شعبنا ، هذه الرجعية التي قدمت ولا تزال تقدم كل الخدمات المطلوبة من قبل اسيادها الامبرياليين لصالح دولة اسرائيل في ضرب ومحاربة العمل الفدائي ، فما عجزت عنه اسرائيل تقوم به الرجعية في عمان .

ان رفض هذه المسرحية — المهزلة تتطلب وحدة جميع الثوريين والوطنيين الشرفاء في حركة المقاومة ومساندة جميع القوى العربية المعادية للاستعمار لالحاق الهزيمة بمؤامرات الرجعية السعودية — الاردنية .

عاشت الثورة

وعاشت وحدة جميع ابناء حركة المقاومة الشرفاء

٥—١١—١٩٧١

لجنة الاعلام المركزية
للجبهة الشعبية الديمقراطية
لتحرير فلسطين

المفاوضون في جده .. على طريق التسليم بصيغة انهاء حركة المقاومة

حملة واسعة في الأوساط الوطنية الفلسطينية ضد مواقف الاستسلام

بعد تشدد لفظي لم يستمر أكثر من يوم واحد ، دخلت المفاوضات الدائرة في جدة بين وفد الحكومة الاردنية والوفد « الممثل » لمنظمة التحرير الفلسطينية ، مرحلة « الاتفاق على الاسس التي ستسير عليها المحادثات » . وقالت وكالات الانباء « أن اتفاق عمان المعقود بين الجانبين سيكون موضع دراسة تفصيلية في ضوء هذه الاسس المتفق عليها والتي اقترحتها لجنة الوساطة السعودية — المصرية » . أي — بكلمة اخرى اكثر وضوحا — التقى الطرفان مبدئيا عند ضرورة تجاوز اتفاقية عمان السابقة . وبذلك يكون الحكم الاردني قد سجل منذ الايام الاولى للمفاوضات الكسب الرئيسي الذي يتطلع اليه .

وبعد هذا التنازل الحاسم من جانب الوفد الممثل للمقاومة ، اصبح الوفد المذكور وجها لوجه أمام الشروط التي يحملها وفد الملك حسين والتي تحدد كيفية نسف اتفاقية عمان وتصفية المقاومة نهائيا على قاعدة « اتفاق جديد بين الطرفين » ..

في « كلمة العدد الماضي من « الحرية » عرضنا لطبيعة هذه الشروط الاردنية . وقد حملت الانباء المتسربة من محادثات جدة هذا الاسبوع مزيدا من التفاصيل حول المطالب التي تضمنتها مذكرة الوفد الاردني :

١ — بالنسبة لمسالة تمثيل الشعب الفلسطيني لا يطالب الاردن فقط باستبعاد اي نص يكرس تمثيل المقاومة للشعب الفلسطيني بل هو يطالب بأن تنص الاتفاقية الجديدة على « ان الجهة الوحيدة الممثلة للشعب الفلسطيني بضفتيه الشرقية والغربية هي السلطة الاردنية بقيادة جلالة الملك حسين » !.

٢ — حول الوجود العسكري للمقاومة يطالب وفد الملك بان يكون الحد الاقصى لعدد الفدائيين المسموح لهم بالتواجد في الاردن الف فدائي . ويوضع هؤلاء في معسكرات ثابتة ضمن نقاط معينة حددتها قيادة الجيش الاردني . ولا يسمح بالعمليات العسكرية ضد اسرائيل الا بعد استئذان غرفة العمليات في أركان الجيش وتحت اشرافها وبالتنسيق الكامل معها .

٣ — لا يسمح للمقاومة باكثر من فتح بعض المكاتب لتسيير شؤونها ، ويرفض النظام الاردني وجود اية ميليشيا او منظمات جماهيرية فلسطينية او نشاط سياسي حر ، اما النشاط الاعلامي فيجب ان يكون خاضعا للقوانين الاردنية ولمقتضيات الامن .

٤ — يحظر العمل في الاردن على كل الاطراف الفلسطينية التي اتخذت مواقف معارضة للنظام الاردني والتي لم تقبل مفاوضات جده ولم تشارك فيها .

تلك هي الشروط التي واجهت الوفد الممثل للمقاومة في المفاوضات ، والتي قطع الوفد المذكور — بمجرد ذهابه الى جده وقبوله بالاسس المشتركة للحوار مع النظام الاردني — الخطوة الحاسمة على طريق التنازل امامها ، اي على طريق المشاركة بتصفية المقاومة نهائيا لصالح النظام الاردني تحت اشراف الانظمة العربية وبفعل ضغوطها .

وقد أثار ذهاب « الناطقين بلسان المقاومة » الى جدة سلسلة من ردود الفعل الحادة في الاوساط الوطنية الفلسطينية عبرت عن نفسها بموجة الاستنكار الشعبي للمفاوضات ولمواقف التخاذل (راجع ص ١٥) ، كما عبرت عن نفسها بالمواقف التي اتخذتها الجبهة الشعبية الديمقراطية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وبعض اوساط حركة فتح في الخارج بشكل خاص .

وفيما يلي تنشر « الحرية » بعض البيانات والمقالات التي عبرت عن هذه المواقف :

الجبهة الشعبية الديمقراطية

ورقة عمل مصرية - أردنية تفرض تنازلات شاملة لصالح الرجعية في عمان

« مشروع المصالحة الجديدة » خروج كامل عن ميثاق المنظمة وقرارات المجلس الوطني

بيان الجبهة الشعبية الديمقراطية

اصدرت الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين البيان التالي حول مؤتمر جده :

« قبل ذهاب وفد بعض فصائل المقاومة الى الجولة الثانية من « مؤتمر جدة » اتضح أن دبلوماسية الكواليس السرية ومن وراء ظهر الجماهير الفلسطينية والعربية وعلى حسابها ، قد توصلت الى ورقة عمل مصرية — اردنية تنسف من الاساس اتفاقيتي القاهرة وعمان المنصوص عليهما بورقة العمل المصرية — السعودية والتي تمت الجولة الاولى من مباحثات « مؤتمر جدة التصفوي » على أساسها .

ان ورقة العمل الجديدة تنص صراحة على ما يلي :

١ — ان منظمة التحرير الفلسطينية تمثل فقط فصائل حركة المقاومة .

٢ — الغاء جميع البنود السياسية والتنظيمية التي تتناول علاقة الثورة بالجماهير في الساحة الفلسطينية — الاردنية ، والمنصوص عليها باتفاقيتي القاهرة وعمان .

٣ — حصر مهمات العمل الفدائي « بالعمل العسكري التقليدي » وحصر الفدائيين في معسكرات محددة خاضعة لرقابة الجيش الاردني .

٤ — التنسيق مع الاركان الاردنية في جميع العمليات العسكرية .

٥ — توقيع اتفاق جديد يحل محل اتفاقية عمان .

٦ — يسري الاتفاق الجديد على المنظمات التي شاركت باعمال « مؤتمر جدة » فقط .

هذه هي بنود ورقة العمل الجديدة ، والتي تم طرحها على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بتاريخ ٤—١١—١٩٧١ وقبل ذهاب الوفود الى جدة .

ان هذه البنود تنسف تماما اتفاقيتي القاهرة وعمان التي جرى نهر من دماء شعبنا في الضفة الشرقية لنهر الاردن ثمنا لها وقدم شعبنا لانتزاع هذه الاتفاقات من أنياب الرجعية والامبريالية ما يزيد على (٢٥) ألف بين شهيد وجريح وتم تشريد عشرات الالاف الذين اصبحوا بلا ملجا بعد تدمير المخيمات تحت نيران مدفعية ودبابات الامبريالية الامريكية .

ان هذه البنود تعني اولا ان يصبح الملك حسين الناطق الاوحد بلسان شعب فلسطين ويصبح بذلك طليق اليدين في المساومة على حقوق شعبنا الوطنية الراهنة والتاريخية مع اسرائيل والامبريالية وبذلك يتمكن من عقد صلح استسلامي ثنائي مع العدو القومي الصهيوني .

وثانيا — ان تصبح منظمة التحرير تمثل نفسها ولا علاقة لها بتمثيل شعب فلسطين . وهذا يؤدي الى التضحية « بالشخصية الفلسطينية » والتضحية بحق الثورة في تمثيل شعبنا وحقه في تقرير مصيره بنفسه .

ثالثا — حرمان الثورة تماما من حقها المطلق المنصوص عليه باتفاقيتي القاهرة وعمان في تعبئة وتنظيم جماهير شعبنا في صفوف الثورة ونشر الثقافة السياسية الوطنية بحرية كاملة ودون أي تدخل من السلطات الاردنية الحاكمة في عمان .

رابعا — تحويل العمل الفدائي الى كتائب ملحقة برئاسة الاركان الاردنية الرجعية ودفن حرب الشعب بدءا من حق شعبنا في حمل السلاح وانتهاء بحرية الثورة في الحركة السياسية والعسكرية والتنظيمية في صفوف شعبنا وعربيا وعالميا ، وحرية الثورة في تنظيم كفاحها المسلح ضد العدو الصهيوني الامبريالي .

خامسا — تمزيق وحدة فصائل المقاومة وتكريس الانقسام في صفوفها ودفعها للصراع فيما بينها مما يفتح الطريق واسعا للانظمة الرجعية والقوى المضادة للثورة أن تلتقط الضوء الاخضر لقمع القوى الثورية والوطنية الشريفة في صفوف حركة المقاومة ، حتى تتمكن من تركيع القوى الباقية في المقاومة ضمن سياسة التنازلات للامبريالية واسرائيل وامرار « الحلول الامريكية » التصفوية للقضية الفلسطينية وحركة التحرر العربية .

يا جماهير شعبنا ، يا ابناء حركة المقاومة ، أيتها القوى التقدمية والديمقراطية العربية

ان وفد بعض فصائل المقاومة الموجود الان في جدة قد بدأ سياسة التراجع عن اتفاقية عمان بقبوله مبدأ مراجعة الاتفاقية واستعداده للبحث في تعليق مسالة تمثيل شعب فلسطين الى وقت لاحق .

ان أية خطوة في التراجع عن اي بند من بنود اتفاقيتي القاهرة وعمان هو :

— خروج صارخ على ميثاق منظمة التحرير الذي ينص صراحة على أن منظمة التحرير هي الممثلة الشرعية الوحيدة لشعب فلسطين وهي الناطقة الوحيدة بلسانه .

— وخروج عن قرارات المجالس الوطنية المتعاقبة واخرها المجلس الوطني الفلسطيني التاسع (٧—١٣ تموز ١٩٧١) والتي أكدت أن لا تنازل عن أي بند من بنود اتفاقيتي القاهرة وعمان ، كما أكدت أن طريق ارغام السلطة الرجعية في عمان على التسليم بهذه الاتفاقات هو طريق شن النضال ضدها باعتبارها عقبة في طريق متابعة الكفاح المسلح الفلسطيني ، والنضال مع الحركة الوطنية الاردنية في جبهة موحدة لاقامة حكم وطني ديمقراطي في عمان يعترف بالحقوق الوطنية لشعبنا وفي مقدمتها حقه في متابعة كفاحه ضد العدو الصهيوني بحرية مطلقة ، وحقه في حمل السلاح ، التعبئة والتنظيم في صفوف الثورة ، وحقه في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه ، ورفض أية حلول تمس حقوقه القومية التاريخية في كامل ترابه الوطني .

— وخروج على مذكرة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير المقدمة الى الدول العربية بتاريخ ٢٦ تموز ١٩٧١ والتي تطالب الدول العربية الاعتراف بالثورة كممثلة شرعية وحيدة لشعب فلسطين وتطالب بانزال القصاص العادل بالنظام الرجعي الاردني الذي مزق اتفاقيتي القاهرة وعمان كما ينص البند (٣) من اتفاقية القاهرة ، ومقاطعته سياسيا واقتصاديا وماديا .

يا جماهير شعبنا ، يا شعوب الامة العربية

ان المعلومات تؤكد أن الاخوة وفد بعض فصائل المقاومة أبدوا بعض الاستعداد في تعليق مسالة من يمثل الشعب الفلسطيني ، وفي مناقشة امكانية تعديل بعض بنود اتفاقية عمان .

ان هذا الخط في التراجع أمام رفض حكام عمان لاتفاقية عمان وأمام ضغط الوساطة السعودية — المصرية ، هو خروج صارخ على ميثاق المنظمة ، وقرارات المجالس الوطنية ، ومذكرة اللجنة التنفيذية للدول العربية .

ان جميع القوى الثورية والوطنية في حركة المقاومة وفي صفوف شعبنا ، تدين أية تراجعات ، وتؤكد أن طريق ارغام الرجعية الاردنية على التسلم بحقوق شعبنا الوطنية كاملة وفي مقدمتها اعتماد الساحة الاردنية قاعدة للثورة (بحكم وحدة الشعب والضفتين التي تجعل من الضفة الشرقية قاعدة مشروعة لثورة شعبنا) هو طريق مجابهة العنف الرجعي الامبريالي بعنف وطني ثوري ومن خلال جبهة وطنية فلسطينية — اردنية موحدة . أما ادعاءات الرجعية الاردنية المدعومة من الامبريالية واسرائيل والرجعية العربية باحترام أي اتفاق جديد مهما كان فهو خداع سياسي معروف لفتح جيوبها لتدفق أموال الامة العربية عليها من جديد .

يا جماهير شعبنا والامة العربية

ان المؤامرة لتصفية حركة المقاومة دخلت مرحلة صارمة ، علينا أن نقف جميعا .. جميعا لقبرها ، وتاكيد انتصار الثورة واستمرارها . ان الرجعية لا تعرف الا اللغة التي تستخدمها ضد الشعب والثورة لغة العنف الوطني مقابل العنف الرجعي الامبريالي . ان الثورة بوحدة جميع فصائلها ، بالجبهة الوطنية الفلسطينية — الاردنية ، بالتضامن الحميم مع فصائل حركة التحرر العربية والقوى الوطنية والاشتراكية في العالم قادرة على دحر أعداء الثورة .. وعلينا أن ننتهي من عهد المساومات « ونشق طريق الثورة بسواعد وبنادق الجماهير لا بالالتجاء الى موائد الوساطات الرجعية » .

عاشت وحدة جميع القوى الثورية والوطنية في حركة المقاومة

وعاشت وحدة النضال مع حركة التحرر العربية ضد الامبريالية والرجعية والصهيونية

وعاش تضامن جميع القوى العالمية المعادية للامبريالية والصهيونية

١١—١١—١٩٧١

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

نشرة "فلسطين الحرة"

القيادة التي لاتستجيب لارادة الجماهير لاتستطيع ادعاء تمثيلها

مقال « فلسطين الحرة »

صدر في العدد الاخير من نشرة « فلسطين الحرة » التي يصدرها انصار الثورة الفلسطينية في واشنطن (تنظيم فتح) هذا المقال عن مؤتمر جدة . والمقال مكتوب قبل بدء الجولة الثانية من أعمال المؤتمر وبعد فشل الجولة الاولى . واصحاب النشرة يقدمون انفسهم على أنهم نذروا جهدهم ، طوال الفترة السابقة للدفاع عن الثورة الفلسطينية ضد اعدائها في الخارج . ولم يكونوا يخوضون في الثورة الداخلية ولا يتحزبون لفصيل من فصائلها على اخر .. لكنهم بعد المنحى الذي نحته قيادة منظمة التحرير ، في المدة الاخيرة ، باتوا لا يستطيعون الا التمييز بين خطين : خط يربط الثورة بالجماهير واخر يربطها بالانظمة . ذلك ان وجود الثورة نفسه مطروح الان على بساط البحث .

وفيما يلي اهم ما تضمنه هذا المقال :

... لا يكمن معنى مؤتمر جدة (الاول — المترجم) في فشله بل في امكان انعقاده اصلا . فكون هذا اللقاء قد امكن قيامه في ظل الظروف الراهنة يدل على نوع العقلية السائدة على راس الثورة ، وهي العقلية التي قادتها الى حالة الانحسار الحاضرة .

فمنظمة التحرير الفلسطينية حين تعقد مصالحة مع نظام عمان المجرم تحت رعاية فيصل والسادات وفي اعقاب الاحداث الاردنية التي جرت في تموز برضا القاهرة ، يعني ذلك انها تخضع لرغبة الحكومات العربية وتتنازل عن الكفاح المسلح ضد العدو وعن سبب وجود الثورة في آن واحد . فليس لحركة شعبية حقيقية ان يكون لها سوى مسلك واحد تجاه هذا النظام : حرب تحرير شعبية لتحرير الامة من هؤلاء الخونة . أما الاتفاق الذي يغفر للنظام جرائمه في حق الفلسطينيين فهو يوازي الخيانة لقضية الشعب . علاوة على ذلك ، فان تجربة منظمة التحرير الغنية مع حسين تظهر ان مثل هذه الاتفاقات لا معنى لها وانها لا تؤدي الا الى ضرب معنويات المقاتلين . فكلما دخلت منظمة التحرير في الاخذ والرد مع حسين كانت النتيجة تراجعا للثورة ومزيدا من الابتعاد عن الجماهير الفلسطينية . وكلما التصقت المنظمة بالحكومات العربية وابتعدت عن الشعب ، تناقص مقدار الدعم الذي تتلقاه ..

بعد مجزرة ايلول ، تم اتفاق القاهرة بحضور الرؤساء والملوك العرب جميعا على وجه التقريب ووضعوا تواقيعهم عليه ، في ما كانت الثورة لا تزال حاضرة على طول الاردن وعرضه . لكن النظام تجاهل الاتفاق وقام باخراج قوات الثورة من البلاد . من الذي كان مسؤولا عن هذا ؟ اذا كان الجواب ان ما نشا من وضع في تموز ١٩٧١ يعود الى خيانة النظام الاردني ، فذلك تنصل من المسؤولية . واذا شتمنا الانظمة العربية لانها لم تقم بواجبها حيال التطبيق الكامل لاتفاق القاهرة ، فاننا نضرب حصانا ميتا . فقد كان ينبغي توقع هذه الامور جميعا . والامر الوحيد الذي لم يكن متوقعا هو أن تسقط قيادة الثورة في فخ القاهرة ..

(....) يدعي بعض القادة في منظمة التحرير انهم حين يقابلون وفد حسين ، فانما يفضحونه ويظهرون سوء نواياه . أما الحقيقة فهي أن الحسين والزمرة الحاكمة في الاردن ما عادا يحتاجان الى ذلك . فموقفهما من الثورة ومن العدو واضح وضوح الشمس في عين الجماهير الفلسطينية على الاقل ، وهي الجماهير التي قامت الثورة في سبيلها .. ثمة من يقول ايضا ان المنظمة ، اذ تفعل ما تفعله ، فانما تحرج الانظمة العربية تجاه شعوبها . والحال انه اذا لم تكن الهزائم التي لحقت بالحكومات العربية في الماضي القريب وواقع احتلال العدو الساحق لاراضيها كافية لاحراجها ، فلا شيء سيحرجها على الاطلاق .

تقول جريدة « فتح » وهي الناطقة الرسمية باسم منظمة التحرير ان وفد المقاومة قد سال الوفد الاردني عما اذا كان النظام في الاردن موافقا على ضرورة الدخول في حرب تحرير ضد العدو . ولا تنقل الصحيفة جوابا على السؤال ، لكن المثل العربي القديم يقدم على هذا التساؤل اوفى جواب . فهو يقول ما معناه « ان من لا يرى من خلال الغربال لا بد وان يكون اعمى » . ولعل من الاوفق أن يطرح السؤال نفسه على الذين يتولون رعاية المؤتمر ، فهل السادات مع التحرير ؟ (...) وماذا عن فيصل ؟ (...)

هذا وفيصل — على ما يخبرنا به المعجبون بالتجربة السعودية في منظمة التحرير — هو اوسع القادة العرب نفوذا في يومنا هذا . لذا لا بد للثورة من استعمال مساعيه الحميدة لصالحها . وما يلفت النظر هو ان هؤلاء الناس لا يتوقفون لحظة ليسالوا انفسهم : من اين جاء النظام السعودي بهذه القوة التي يستمد منها نفوذه ؟ وهم لو فعلوا لاكتشفوا ان النظام السعودي ، لانه هو هو — اي واحد من الاعمدة الرئيسية للامبريالية الاميركية في المنطقة — لن يقف في جانب الثورة ، تحت اي ظرف ، ضد اخيه التوأم في الشمال ، اي ضد العرش الاردني . فالنظام السعودي ، شانه في ذلك شان النظام الاردني وشان اسرائيل ، يستمد قوته ونفوذه من كونه خادما للامبريالية لا يستطيع ، بالتالي ، ان يتجاهل اوامر سادته . هذه واقعة اولية يعرفها اي قائد ثوري في الشرق الاوسط .

والواقعة الاولية الثانية هي ان قيادة الثورة الفلسطينية يجب ان لا تنسى ابدا ان فيصل يحتاج الى النظام الاردني اكثر بكثير من حاجته الى قادة الثورة . فالاردن ، في نظر فيصل ، يشكل عازلا ارضيا يحمي مملكته من رياح الثورة القادمة من الشمال . فهو يعاني من مشاكل الجنوب ما فيه الكفاية . لهذا سارع فيصل الى زيادة معونته المالية لحسين ، بعد ايلول ، تحت ستار شفاف هو التعويض عن املاك اجداده الراحلين في مكة .

أخيرا لا بد من التنويه (...) بالمعارضة الواسعة التي لقيتها فكرة المصالحة مع حسين في صفوف الثورة وبين الجماهير من مؤيديها (...) لكن هذا كله لم ينفع . فقد اظهرت القيادة انها تعرف ما هو الاهم في نظرها : جماهيرها ام الانظمة العربية . وما دامت تتبع هذا الخط فهي لا تستطيع ان تدعي تمثيل الجماهير .

الجبهة الشعبية الديمقراطية ترد على رسالة الملك حسين

... وكانت الجبهة الشعبية الديمقراطية قد اصدرت بتاريخ ٥—١١—١٩٧١ البيان التالي :

أكدت الرجعية الاردنية بتاريخ ٤—١١—١٩٧١ رفضها الكامل لاتفاقيتي القاهرة وعمان ، وقد جاء هذا برسالة الملك حسين الموجهة لرئيس وفد حكومته الى « مؤتمر جدة » الذي ترعاه الرجعية السعودية حليفة الملك حسين الثابتة .

لقد أكدت الرجعية الاردنية رفضها المطلق لحقوق شعبنا الوطنية ، وفي مقدمتها ما نصت عليه اتفاقية القاهرة « بأن حركة المقاومة الفلسطينية هي الممثلة الشرعية لشعب فلسطين وحقه في تقرير مصيره بنفسه » .

كما رفضت رسالة الملك حسين بشكل مطلق كل حقوق حركة المقاومة المنصوص عليها باتفاقية القاهرة « حق شعبنا في حمل السلاح على امتداد مدن ومخيمات وقرى الضفة الشرقية » وحقه في « التعبئة والانتظام في صفوف الثورة » وحقه في « نشر الثقافة الوطنية السياسية الثورية المعادية للامبريالية والصهيونية وكل أعداء تحرير فلسطين » وحقه في « رفض اية حلول للقضية الفلسطينية تمس الحقوق التاريخية في كل التراب القومي الفلسطيني » .

ان رسالة الملك حسين هي باختصار املاء للشروط الرجعية الاردنية على حركة المقاومة وشعبنا ، والتي تطلب خضوع المقاومة نهائيا لقوانين الدولة الرجعية الاردنية باسم « السيادة الاردنية على البلاد » أي مصادرة جميع الحقوق المنصوص عليها باتفاقيتي القاهرة وعمان والخضوع للدكتاتورية البوليسية السوداء التي تمارسها السلطات الاردنية على الشعب والثورة منذ أيلول ١٩٧٠ وبشكل خاص منذ تموز ١٩٧١ . كما تطالب رسالة الملك حسين ان ترتبط حركة المقاومة كليا ونهائيا بعجلة السياسة الرجعية الامبريالية لحكومة عمان ، وبرئاسة أركان الجيش الاردني الذي يحصي على المقاومة حركتها اليومية لتكون في قبضة يد الرجعية ، قادرة على ابادة الفدائيين بأية حملة عسكرية خاطفة .

يا جماهير شعبنا ، يا أبناء حركة المقاومة

مرة اخرى نقول أن « مؤتمر جدة » هو بمثابة خطة روجرز الرجعية العربية وكما أدت خطة روجرز الامريكية الى نقل الصراع بين قوى حركة التحرر العربية فان « مؤتمر جدة » يهدف الى نقل الصراع بين فصائل الثورة الفلسطينية وفي صفوف شعبنا بدلا من توجيه كل الطاقات لالحاق الهزيمة بالرجعية والامبريالية في عمان وارغام اعداء الشعب والثورة على التسليم بحقوقنا في مقاومة العدو الصهيوني وحمل السلاح دفاعا عن الثورة في جميع الحالات .

ان « مؤتمر جدة » يهدف الى دفع بعض الانظمة العربية لضرب الثورة على مرحلتين بعد ان يكون قد حقق غرضه المشبوه في تمزيق وحدة فصائل حركة المقاومة .

ان « مؤتمر جدة » يعفي جميع الدول العربية الموقعة على اتفاقية القاهرة من انزال العقوبات الرادعة بحق الرجعية الاردنية التي مزقت أي التزام بالاتفاقية .

ان « مؤتمر جدة » يهدف بالنتيجة الى تصفية الثورة الفلسطينية وتحويلها الى هياكل عظمية على طريقة « الهيئة العربية العليا » لا تمثل شيئا سوى حفنة من الافراد المرتبطة بعجلة الانظمة العربية التي تساوم على حقوق شعبنا وعلى القضية الفلسطينية .

يا جماهير شعبنا ، يا أبناء حركة المقاومة

ان رفض الانسياق وراء الوساطة السعودية الرجعية ، ووضع الدول العربية أمام مسؤولياتها أولا هو الطريق لارغام الرجعية الاردنية على تنفيذ اتفاقيتي القاهرة وعمان ، وكما ينص البند (٣) من الاتفاقية فان على حركة المقاومة أن لا تسمح للدول العربية بالتهرب من مسؤولياتها بانزال القصاص العادل بحق حكام عمان الذين داسوا بلحذيتهم على تواقيع ملوك ورؤساء هذه الدول .

ان رفض الانسياق وراء الوساطة السعودية الرجعية وفتح الكفاح العادل والمشروع ضد الرجعية الاردنية هو الطريق لارغام حكام عمان على التسليم بحقوق شعبنا الوطنية بحكم وحدة شعب فلسطين والاردن ووحدة الضفتين فضلا عن وحدة المصير المشترك والانتماء القومي لامة عربية واحدة .

ان حكومة الملك حسين تكرر مع شعبنا وحركة المقاومة ما فعلته اسرائيل مع الدول العربية بقرار مجلس الامن . والملك حسين يطلب من شعبنا اليوم الركوع تماما على أعتاب قصر الحمر كما جاء برسالته بتاريخ ٤—١١—١٩٧١ .

يا أبناء حركة المقاومة ، ايتها القوى التقدمية والديمقراطية العربية

ان طريق الثورة هو طريق الصراع ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية وفي مقدمتها السعودية — الاردنية ، وغير هذا هو طريق « الهيئة العربية العليا ومصيرها البائس » والثوريون لا مجال امامهم للاختيار فالثورة وحدها لا بالمفاوضات والمساومات نرغم الرجعية على التسليم بحقوق شعبنا ، هذه الرجعية التي قدمت ولا تزال تقدم كل الخدمات المطلوبة من قبل اسيادها الامبرياليين لصالح دولة اسرائيل في ضرب ومحاربة العمل الفدائي ، فما عجزت عنه اسرائيل تقوم به الرجعية في عمان .

ان رفض هذه المسرحية — المهزلة تتطلب وحدة جميع الثوريين والوطنيين الشرفاء في حركة المقاومة ومساندة جميع القوى العربية المعادية للاستعمار لالحاق الهزيمة بمؤامرات الرجعية السعودية — الاردنية .

عاشت الثورة

وعاشت وحدة جميع ابناء حركة المقاومة الشرفاء

٥—١١—١٩٧١

لجنة الاعلام المركزية

للجبهة الشعبية الديمقراطية

لتحرير فلسطين

عوامل انهيار الشهابية : من كارثة انترا الى هزيمة حزيران

المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية

في هذه الحلقة (الثالثة) تتابع « الحرية » نشر التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الاول لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان :

عوامل انهيار الشهابية : خلاصة — من كارثة « انترا » الى هزيمة حزيران

لم تستطع الشهابية ان تشكل اتجاها تجد تناقضات المجتمع اللبناني ، داخله ، حلها ، او ترتقي الى صعيد اكثر تقدما . وهي لم تنجح في عدد كبير من مبادراتها واجراءاتها ، في ان تحول العلاقات التي حاولت ارساءها ، الى مؤسسات دائمة وثابتة . وتصح هذه الملاحظة بصورة خاصة ، في مجال العلاقات السياسية الذي تدخلت فيه الشهابية . أما في المجال الاقتصادي ، فلم تشكل السياسة الشهابية انعطافا يتمتع ببعض الاستقلال عن عوامل ظرفية ، كوضع الخزينة او اتساع سيطرة الراسمالية التجارية والمصرفية .

— بقي مشروع بناء ادارة مستقلة ، نسبيا ، عن اقطاب العلاقات الطائفية — السياسية ، في منتصف الطريق . واذا كانت رقابة مجلس الخدمة المدنية قد سمحت لعدد من الموظفين المستقلين ان يدخلوا الى الادارة فهي لم تبدل في الوجهة العامة لدور الادارة ، وهي وجهة تقوم على التبعية للاقطاب الطائفيين . عدا ان الادارة السابقة التي بنيت من المحاسيب والازلام ، لم تمس باذى ولم تخضع الا لمشروع تطهير سرعان ما توقف ، عدا ذلك ، فان المقاييس الاساسية في بناء الادارة لم تتغير . لم يتغير التوزيع الطائفي الذي يربط مصير الموظفين ، رغما عنهم ، بالزعامات الطائفية والمجالس الملية . لم يتغير تعيين عدد من الموظفين ، لا سيما الكبار منهم — رؤساء المصالح والمدراء العامون — تبعا للتوازن السياسي بين الكتل والاقطاب ، وتبعا للاوضاع الوزارية والنيابية الانية . ولم يلبث الانتماء الشهابي نفسه ان اصبح « قطبا » كبيرا ، ذا نفوذ وسطوة . فاصبح الالتحاق به يتم على اسس لا تختلف في شيء عن الاسس التي يتم عليها الالتحاق بالاقطاب الطائفيين التقليديين . بل ان « القطب » الجديد جمع حوله اقطابا صغارا يلبي حاجاتهم الانتخابية كما كان يلبيها اي زعيم تقليدي . وحتى جدار مجلس الخدمة ، لم يكن دوما الجدار الذي لا ينخرق . يضاف الى ذلك احتفاظ الادارة بقطاعات واسعة من الموظفين الذين لا يخضع انتقاؤهم لاي مقياس محدد او معلن ، عدا توفر حد ادنى جد عام . هذه القطاعات من المياومين اتسعت طوال سنوات ١٩٥٨—١٩٧٠ ، وتركت نهبا للزعامات التقليدية التي توالت على الحكم . فكيف يمكن لادارة من هذا النوع ان تستقل ؟ واذا كان « استقلال » الادارة ، في اصله ، ايديولوجية تكنوقراطية ، فان هذا الاستقلال يعني توسطا بين المصالح الطبقية المتناقضة يحجب انحياز الادارة المكشوف الى كتلة من المصالح الغالبة . لكن هذا لم يحصل في لبنان . فالتحالف الحاكم يتدخل مباشرة ، ماديا لا بواسطة الوظيفة العامة للادارة فقط . بذلك فقدت اجهزة الرقابة على الادارات (مجلس الخدمة ، التفتيش ..) فعاليتها : فتحولت الى مرجع قانوني لفض النزاعات في الادارة نفسها ، بينيتها المالوفة وعناصرها .

— لم يؤد تقليم اظافر المجلس النيابي ، والتدخل المتعاظم في الانتخابات النيابية ، الى ارساء شرعية سياسية اخرى . بقي المجلس الهيئة السياسية ذات الصلة المباشرة بالمواطنين . وبقي الهيئة التي تنبثق منها الوزارات ، والتي تنتخب رئيس الجمهورية . والنواب انفسهم لم يحرروا من ارتباطاتهم الطائفية والمحلية والعائلية . فاستمروا الصلة الوثيقة بين ناخبي دائرتهم والدولة من ناحية ، وبين ناخبي دائرتهم ومرافق الحياة الاجتماعية من ناحية ثانية . من هنا ولد التباس حول موقف الشهابية وامتدادها في عهد شارل الحلو ، من المجلس النيابي . اذا صح ان الفريق الشهابي نجح في أن يربط به قطاعا نيابيا واسعا ، كان مدينا له بنيابته ، فان ذلك تم دون خروج على القواعد النيابية نفسها ، كما راينا (وضع الدوائر ، دور المجلس في الوزارات ...) ولا يكذب هذا التاكيد تشكيل حكومات من خارج المجلس . فالحكومات التي شكلها من خارج المجلس كانت ترتكز الى قاعدة برلمانية صلبة . بل كان شرط تشكيلها على هذه الصورة اما ان تضم عناصر برلمانية — كما في حكومة « المليونيرية » التي شكلها عبد الله اليافي بعد انتخاب شارل الحلو — او ان يرئسها قطب نيابي يتمتع بوزن برلماني كبير — كما في الحكومة التي شكلها رشيد كرامي شتاء ١٩٦٦ — .

— عجزت الشهابية عن ان تمثل مصالح راسمالية متقدمة ، حتى في اكثر المجالات حيوية بالنسبة للراسمالية ، اي في المجال المصرفي . اذا كانت اجراءات قانون النقد والتسليف ترمي الى جعل الراسمالية المصرفية اكثر صلابة في وجه تقلبات نسبة الفائدة في السوق المصرفية العالمية ، وفي وجه اخطار المضاربات النقدية ، فان هذه الاجراءات تفرض بعض التقشف في العمل المصرفي (الاحتياط) وعودة الى ممارسات مصرفية تقليدية . تعارضت هذه المتطلبات مع وزن بعض المصارف الكبيرة ، لا سيما انترا والبنك الاهلي التي كان نشاطها صورة مضخمة عن نشاط المصارف المحلية : انخراط متزايد في السوق الامبريالية العالمية ، توزع التوظيف الداخلي في مرافق متعددة ، المزايدة في الفوائد المدفوعة ، التضخم في تكاليف غير مصرفية (استدراج الودائع ، حماية نيابية وادارية ...) بسبب هذا التعارض الذي اشرنا اليه ، قبلت السلطة السياسية بتاجيل تنفيذ البنود التي نص عليها القانون . بذلك انتصرت فئة المصارف التي يمثلها انترا . ولم تنجح السلطة في ان تشكل ضابطا للنشاط الاقتصادي . فكان ان دفعت الراسمالية اللبنانية كلها ثمن فشل الشهابية في تغليب محور من المصالح ، تتمثل فيه المصالح الراسمالية العامة ، والبعيدة المدى ، لكن هذا الفشل هو ، في الواقع ، فشل الراسمالية اللبنانية في ان تحمي مصالح مستقلة عن السوق الامبريالية وعن تقلباتها ، وان تتحول طاقات مالية عربية ولبنانية الى خدمة نمو داخلي مستقل .

هذه الظواهر مجتمعة تؤكد فشل الادارة الشهابية في ان تبني ما دعته ايديولوجيتها : الدولة العصرية اي الدولة التي تمثل قاسما مشتركا واسعا بين فئات طبقية متعددة ، تحت هيمنة فئة ، يمثل نموها اطارا يضم المصالح المتباينة ، ويحل تباينها لصالح اكثرها دينامية . فتتفكك مرافق الانتاج الداخلي ، وارتباط الراسمالية التجارية والمصرفية بمصالح الامبريالية ، لا يوفران قاعدة متكاملة ومتجانسة يمكن ان تنمو على اساسها هيمنة طبقية ما ، او تحالف فئات طبقية . ورغم ان الراسمالية التجارية والمصرفية تغلغلت في كل مجالات المجتمع اللبناني ، فهي لم تستلم السلطة ، ولم تقدم الى الحكم طاقما مختلفا عن الطاقم المتحدر من رجالات الانتداب . فاكتفت باشراك عدد من ممثليها في لوائح تنتخب على الاسس التقليدية ولا يغير في الامر ان معظم رجال الاقطاع السياسي — الطائفي — المحلي دخلوا الى صفوف هذه الراسمالية . فالعلاقات السياسية لم تصبح بورجوازية .

كانت كارثة انترا الاشارة الاولى في انفراط العقد الشهابي . فقد كشفت الكارثة ضعف البنيان الاداري والتشريعي للراسمالية المصرفية ، كما كشفت مدى انغماس الطاقم الشهابي في الرشوة والطفيلية . واذا ذكرنا هذين الجانبين فقط ، فلان أيا من اطراف الحكم لم يواجه الكارثة من زاوية النتائج التي تترتب على الالتحاق بالمصالح الامبريالية — ولا يشذ عن القاعدة بالطبع ، كمال جنبلاط — ادى توقف انترا عن العمل الى تجميد كمية ضخمة من الودائع ، والى تراجع في الايداع ، والى احجام مؤقت للاموال العربية عن استعمال محطة المصارف اللبنانية . فانقبض التسليف في الداخل ، نتيجة التشديد على الضمانات والتطلب بشانها . فارتد ذلك على الحركة التجارية ، وعلى الرهونات . كما انعكست عمليات الحسم . فكانت النتيجة العامة لازمة الراسمالية المصرفية ان توقف اتساع السوق الداخلية توقفا واضحا ، لم تعمم هزيمة حزيران ١٩٦٧ ان جعلت منه ظاهرة طويلة الامد ، ما زالت مستمرة . وقد طالت عملية التوقف هذه ، بصورة خاصة ، المؤسسات الصغيرة التي تكاثرت منذ منتصف الخمسينات. لا شك ان الازمة حملت الراسمالية المحترفة على ان تطلب تنظيم اوضاعها : فانشئت مؤسسة ضمان الودائع ، وتولى بنك التسليف التجاري والزراعي والصناعي مهام وضع اليد على المصارف ذات الاوضاع المضطربة وتصفيتها كما اصبحت رقابة مصرف لبنان اكثر انتظاما ودقة في قواعد المحاسبة المصرفية .. اذا كانت هذه الاجراءات « شهابية » فان اتخاذها تم في ظرف مخالف للظرف الشهابي، وأملتها ضرورات اقتصادية عامة تتجاوز الادارة التي اضطرت لاتخاذ هذه الاجراءات .

جاءت هزيمة حزيران لتؤكد النتائج التي ترتبت ، على توقف انترا . واضافت الى النتائج السابقة الاقتصادية بصورة اساسية نتيجة سياسية ضخمة . فقد اضعفت الهزيمة في الارض العربية كلها ، التيار الناصري ، وكانت اعنف ضربة تلقاها منذ بداية تراجعه ، عام ١٩٥٩ . وقد كان لهذا الحدث الضخم أثر على تماسك التيار « الوطني » في لبنان ، وبالتالي على التوازن المستمر منذ نهاية أزمة ١٩٥٨ . كان شرط هذا التوازن استبعاد اكثر الاطراف اليمينية (شمعون) عن الحكم . (ولم يحل ذلك دون ان يشارك في الحكم حلفاء مقربون ، من الحلف الثلاثي ، على راسهم بيار الجميل ، وريمون اده) . لكن هذا التوازن كان يفترض دوما اجماعا ضمنيا من الاقطاب التقليديين ، كما كان يفترض سطوة عربية تتمثل في انظمة راسمالية الدولة . تعرض هذان الشرطان لضربة قاسية في هزيمة ١٩٦٧ . فالوزن العربي تضاءل في وجه الهجوم الامبريالي . مما بعث في الداخل ردة يمينية حادة تجعل من التقارب مع المعسكر الامبريالي خطا عاما وفي كل المجالات . أما القوى ذات الروابط المتفاوتة مع الناصرية ، رغم خصوماتها الداخلية ، فقد جعلتها الهزيمة في حل من أن تشترط استبعاد جناح من اليمين الطائفي عن الحكم . فبدأ تقارب بين قوى متخاصمة في السابق (شمعون ، سلام ، الاسعد) بدأ يهيىء لمعركة ١٩٦٨ الانتخابية مدخل انتخابات رئاسة الجمهورية ١٩٧٠ . وتم ذلك في ظروف ايجابية لصالح محور الحلف الثلاثي — تكتل الوسط ، الذي استكمل الشروط الطائفية والمحلية لوراثة ما تبقى من النفوذ الشهابي . استطاع هذا المحور أن يكسب معركة ٦٨ ، رغم الضغط الكبير الذي مارسه الجيش ، وبقايا النفوذ الشهابي ، في الدوائر الانتخابية (الجنوب ، البقاع ، الشوف ...) لكن تشكيل حكومة من داخل المجلس النيابي ، وايكال وزارة الداخلية الى صديق للحلف هو سليمان فرنجية، كانا علامة على ان توازن القوى بدا يميل لصالح محور الحلف — الوسط ، وان رئيس الجمهورية نفسه اخذ ينتقل الى هذا المحور . جاءت الانتخابات بمجلس لا تغلب عليه اكثرية واضحة ، بل يقسمه اتجاهان كبيران : اتجاه حلفي — وسطي واتجاه نهجي . وعلى هامش كل منهما عناصر متقلبة تنحاز الى احد الاتجاهين تبعا للظروف . هذا التوازن في المجلس ارجع مركز الثقل اليه : فاستحالة تشكيل اكثرية واضحة ومستقرة ، يؤدي الى ارتهان الحكم المستمر بتقلبات التكتلات النيابية . مما يجعل السلطة في حال مثول دائم امام مجلس لا ضابط لتحالفاته ، وانفراطها . بذلك لم يتبق من الشهابية الا فريق ضئيل من الموظفين ، يرتكز الى قاعدة نيابية تدين له بمقاعدها ، تقلص يوما بعد يوم . فجاءت المعركة الوطنية التي بدات مع دخول المقاومة الفلسطينية الى لبنان ، صيف ١٩٦٨ لتكشف هزال هذا الفريق من الموظفين وعمالته ولتكون عاملا اساسيا في اسقاطه .

المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية: ما هي شروط الانطلاقة الجديدة ؟

صيف ١٩٦٨ ، كانت الحركة الوطنية اللبنانية تتخبط في عدد من المشاكل المزمنة التي تحول بينها وبين ان تخوض معركة طويلة وواضحة مع السلطة .

كانت الحركة الوطنية مجزاة ، تتقاسمها الصلات المتفاوتة مع الانظمة العربية . وهي طوال العشر سنوات الماضية ، ونتيجة التحامها باطراف في الحكم ولتقديمها لمصالح هذه الاطراف على مصالح الطبقات المستغلة ، لم تكسب جماهير شعبية واسعة . فاحتفظت قاعدتها السياسية بالصفة الطبقية الدائمة ، اي غلبة الفئات والعناصر البرجوازية الصغيرة ، رغم تحرر متزايد في اطر العلاقات التقليدية ما زال معظمها خاضعا لهذه العلاقات . فلم تشكل القوى المستغلة الا عنصرا ضئيلا في المعركة .

عند دخولها الى لبنان احتاجت المقاومة الى دعم مباشر ومادي . فحملتها وجهتها الوطنية العامة على الاعتماد على كل القوى التي ابدت بعض الاستعداد لمساندتها . فلم تميز بوضوح بين هذه القوى ، بل اعتمدت التجاوب المباشر معها — مع المقاومة مقياسا وحيدا لتوثيق الروابط . وتوجهت بطلب المساندة ، الى القوى التي تستطيع تقديم العون الاني الفعال ، أي القوى ذات الصلة بالحكم ، أو التي تستطيع أن تشكل عاملا ضاغطا على الحكم ، وان تم ذلك بوسائل لبنانية تقليدية : الطائفة ، المحلة .. وكانت المقاومة تجد في تحالفاتها العربية وفي نمط علاقاتها الداخلية وتنوع التيارات التي تخترقها وفي ضعف التيار الجذري الناشىء من الحركة الوطنية اللبنانية ، محرضات قوية على تقبل المساندة ، أيا كان مصدرها ، دون تمييز أو تحسب .

كانت معركة المقاومة ، في أساسها تتعارض مع مكونات الوضع اللبناني كما استقر منذ الاستقلال وكما ترسخ بعد ١٩٥٨ . فالمعركة مع العدو الاسرائيلي ، مع طابعها القومي الغالب تتطلب مواجهة مع العوامل التي تدعم الوجود الاسرائيلي ، وتحمي استمراره . ولا شك ان هذه العوامل كلها هي من نتائج العلاقات الامبريالية . فالطاقات العربية ينهبها الاستعمار مباشرة ، معتمدا على تكتلات حاكمة تحمي هذا النهب ، مقابل فتات بسيط لا تستطيع استثماره . والارض العربية ما زال يخضع تقسيمها للحدود التي نتجت عن الصراعات الاستعمارية . وهذا يولد أنظمة وادارات وفئات حاكمة يرتبط استمرارها بالحفاظ على « استقلال » حكمها . راينا ان لبنان يلعب دورا مكملا في هذه الاوضاع . وكما أن شرط ازدهاره هو استمرار هذه الاوضاع، فان العلاقات السياسية الداخلية التي تنظم حياة المجتمع السياسية تقوم على مواجهة الداخل العربي بالقوى الامبريالية . كانت المقاومة في مرحلة امتدادها ، عامل تقويض لهذا البناء المتماسك . فهي بتعريضها لبنان للضرب الاسرائيلي ، كشفت الهزال الوطني للحكم ، وللمجتمع كله . ووضعت السلطة في مواجهة الدول التي تحمي اسرائيل ، أو هي ذات دالة عليها . وهي الدول نفسها التي «تحمي» لبنان وتستعمل وضعه «الخاص» فلم تستطع الحكومة العوينية ، رغم اقطابها، ان تصمد اسبوعين بعد العدوان على مطار بيروت مساء ٢٨ كانون الاول ١٩٦٨ .

وكانت المواجهة الدموية ، في ٢٣ و ٢٤ نيسان ١٩٦٩ ، بين الجماهير اللبنانية والفلسطينية ، وبين السلطة الرجعية ، هي أقسى امتحان للتوازن اللبناني التقليدي ولقواعده . بينما كان الطاقم السياسي « الوطني » — من كرامي الذي كان في رئاسة الوزارة ، الى كمال جنبلاط الذي سحب توقيع حزبه عن الدعوة الى التظاهر صبيحة اليوم المقرر ، الى عدنان الحكيم « الناصري » الى حزب الهيئة الوطنية الذي يضم بعض أبناء العائلات البيروتية ... — بينما كان الطاقم السياسي « الوطني » يتراجع عن مساندة المقاومة ، اندفعت جماهير وطنية تواجه رصاص السلطة دفاعا عن حق المقاومة في مواجهة اسرائيل على طول الحزام العربي الذي يحيط بها . كان هذا يعني أن التوازن السياسي القائم ، والذي يفترض مقدرته على تمثيل كل القوى السياسية واستيعابها ، عاجز عن أن يجعل من متطلبات المقاومة عنصرا في اللعبة اللبنانية . فعروبة المقاومة تتعارض مع لبنانية لبنان ، وانطوائه على حدود خاصة ، مغلقة . ومعركة المقاومة ضد الامبريالية تتعارض مع دور الراسمالية التجارية والمصرفية في حلقة محلية للنهب الامبريالي . وتخطي التيار الوطني «للولايات» الطائفية — المحلية يتعارض مع قاعدة الزعامات السائدة . كان هذا هو الموقع الفعلي للمقاومة، في نتائجه الاخيرة والحاسمة .

لكن هذا لا يعني ، كما استنتجنا بتسرع ، ان المقاومة تملك أن تمثل — كما سبق — موقعها ، وان تدفع بهذا الموقع ، في لبنان ، الى نتائجه الاخيرة والحاسمة . فالمقاومة مكبلة بالاوضاع العربية كلها وهي أسيرة تحالفها مع مجموعات لبنانية ، غير بعيدة عن المجموعات التي قاتلت صيف ١٩٥٨ . بل انها تتميز عنها بضآلتها ، وبتبعيتها المباشرة للطرف المصري . من ناحية ثانية ، لم يكن يسمح وزن اليسار وقواه ، بتشكيل بديل عن التكتل المختلط الذي ساند المقاومة ، دون أن تغير هذه المساندة في نمط تكوينه وعلاقاته الفردية . فاصبح ارتداد المقاومة الى قوى وقواعد غير متماسكة وغير منسجمة في المعركة المعادية للامبريالية وللسلطة الرجعية، أمرا محتما . وذلك بفعل عاملين : داخل المقاومة نفسها ، وفي علاقة المقاومة بالقوى اللبنانية . فكان انفجار أزمة الحكم اللبناني الذي اضطر الى تعليق نفسه طوال سبعة اشهر كاملة حدثا هز العلاقات اللبنانية ، لكنه لم يتح الفرصة للقوى اللبنانية أن تنتقل الى اعطاء فعلها وتاثيرها طابعا مستمرا . أدى دخول المقاومة الى تفكيك « الشراكة » اللبنانية ، حسب تعبير رشيد كرامي . أي أن الطرف « العربي — المسلم » (في الطاقم التمثيلي اللبناني) فقد مقدرته على النيابة عمن يفترض فيه أن يمثلهم: فهو لا يستطيع أن يستمر في الحكم منخور القواعد ، وبصفة تمثيلية مشكك فيها ولا الحكم القائم على « مشاركته » يمكن أن يكون هذا الحكم بدون « الشراكة » . ولكن نقض التوازن التقليدي لم يتحول الى قواعد جديدة للحكم . فقد كان ينقصه القوى السياسية الداخلية المقابلة ، كما ينقصه أن تدفع المقاومة بهذا الاختلال ومعها الانظمة العربية، الى اخر نتائجه. وهذا يعني اعادة النظر في خارطة « منطقة الشرق الاوسط » . ولكن عندما بدا في تشرين الثاني ١٩٦٩ ، ان شيئا من هذا القبيل محتمل أو ممكن ، كان الانزال الامريكي جوابا جاهزا . ولا قبل لاية قوة في المنطقة بهذا الانزال ، وبما يستتبعه .

رغم حدود فعالية المقاومة ، فهي كانت تشكل تهديدا مستمرا للتوازن اللبناني الذي كشف عن هزاله لدى أول صدام واسع بين السلطة والجماهير الوطنية الفعلية . وعندما بدا ان صداما مكشوفا بين مجمل السلطة والمقاومة ، يهدد تماسك السلطة نفسها ، لجا الفريق الشهابي ، وحوله عناصر يمينية وطائفية عميلة الى صدام جزئي ، وفي اذار ١٩٧٠ وضع المقاومة وجها لوجه أمام فئات لبنانية مسلحة . وكانت الغاية أن تدخل المقاومة في صراع داخلي لا يمكنها أن تكون طليقة اليد فيه ، ويتيح للسلطة أن تحتفظ بوحدتها فلا يعزل احد اجنحة الحكم عن مرتكزاته الضرورية . لم تنجح الخطة لان المقاومة رفضت الاستدراج الى المعركة ، رغم الضربة الغادرة التي تعرضت لها ، ولان عناصر السلطة لم تقف موقفا موحدا تجاه المحاولة الغادرة فلم يكن باستطاعة جنبلاط أن يقدم تغطية الحكم لعملية الاغتيال المزمعة . على اثر هذه الظروف ، توالت احداث جعلت المقاومة اقل وطاة على التحالف العميل في الحكم : فانسحاب ١٢ ايار ١٩٧٠ أمام الدخول الاسرائيلي ، لم يلبث أن تبعه صدام مع الحكم الاردني كان تجربة لمجزرة ايلول ، التي لم تنته ذيولها حتى نيسان ١٩٧١ .

طوال هذه المرحلة بدا بشكل صارخ ان الحركة الوطنية لا تستطيع ان تقدم الدعم الا في المناسبات فتحرير الاحياء كان يتم على يد كتل مسلحة لا برنامج لديها ولا مشروع « تغيير » في أي من المجالات السياسية أو الاجتماعية . والعمل الوطني نفسه كان لا يلبث في معظمه، ان يتقولب في قوالب علاقات الاحياء ، والزعامات المحلية ، ما عدا قسم ضئيل منه . فالقوى الطبقية الاساسية ، العمال والفلاحون والفئات الكادحة من البرجوازية الصغيرة ، كانت بعيدة عن المعركة بصفتها الطبقية . طوال عام ١٩٦٩ لم يشهد لبنان اضرابا عماليا واحدا . فالازمة السياسية العامة كانت تطغى على وعي التكتلات الاجتماعية وسلوكها وكانت تهدد كل تحرك اجتماعي جزئي بالاختناق في العزلة . لم تستطع الحركة الوطنية أن تتغلب على انغلاق صغار المنتجين والتجار والموظفين في الريف ، على مصالحهم الضيقة وارتباطاتهم القديمة . اي أن المعركة الوطنية افتقدت قواها الطبقية الاساسية ، القوى التي لم تتعرف في صراع المقاومة الفلسطينية ضد الامبريالية على مستقبلها وعلى معركتها هي . لكن شروط معركة وطنية أوسع اخذت في النضوج ، وهي هذه المرة تنمو وتتغذى من تناقضات العلاقات الطبقية التي خلفتها الامبريالية ، وما فتئت تجددها .

فالتعاقب الذي تم بين موجة النضال الوطني وموجة النضال المطلبي يكشف اشكالا لا بد أن يجد حله العملي ليكتسب العمل الوطني نفسه قدرة جديدة على التماسك والاستمرار وليفتح امام العمل المطلبي افقا سياسيا يجمل ردود الفعل الطبقية الجزئية تنضوي في صراع واضح ، ليس مع أرباب العمل وحدهم ، بل مع سلطة البرجوازية اللبنانية ومع السيطرة الامبريالية التي تقف وراءها . هذا الاشكال مزدوج : لماذا توقف العمل المطلبي اثناء اشتداد الحركة الوطنية ؟ لماذا اقتصر العمل الوطني على المساندة من الخارج فلم تتعرف اية فئة فيه على مصلحتها الطبقية ؟ والجواب عليه مزدوج أيضا : انه في هامشية العمل الوطني وفي تفتت الحركة المطلبية . فالحركة الوطنية ظلت طوال مرحلة الركود الشهابية منحصرة في النطاق الذي ضرب عليها عام ١٩٥٨ ، وان كان اللون الطائفي قد انحسر نسبيا عن فئاتها المتقدمة . هذا النطاق هو نطاق البرجوازية الصغيرة والمتوسطة ، في المدينة والريف ، وقد سلبتها النكبة الفلسطينية جزءا من مجال حركتها ولم يعوضها « استقلال » الكيان اللبناني والمصالح التي قام عليها عن تضاؤل صلاتها العربية التي غذت تجارتها وفتحت الاسواق المجاورة أمام انتاجها الصغير منذ عهد بعيد . في هذا النطاق نمت الحركة الوطنية اللبنانية وانحصرت . وقد جاءت غلبة طرف طائفي على اخر في الكيان « المستقل » لتكرس هذا الانحصار وتحكم طوق الهامشية على العمل الوطني . بل ان هذا الطوق الذي شهد أوج اتساعه عام ١٩٥٨ ما لبث أن اخذ يضيق. فتخلت معظم قيادات الحركة المنتمية الى الاقطاع السياسي عن التزامها الوطني الظرفي بعد ان تعاظم وزنها في السلطة وتوطدت شراكتها في المصالح الغالبة على هذه الاخيرة (١) . وارتدت قيادات اخرى ، لم تجد مكانا لها في التوازن الجديد ، نحو مواقع الذين جابهتهم اثناء الحرب الاهلية . وكان لا بد أن تلحق بهذه القيادات ، في سياق انخراطها المزدوج بالسلطة الرجعية وبالمعارضة الرجعية ، فئات برجوازية صغيرة او متوسطة من الصف الوطني السابق ، هي اكثر الفئات ارتباطا بالقيادات المذكورة او اشدها حاجة الى السلطة . وقد تغذى هذا الانخراط على الصعيد المحلي : من غلاء الارض في المدن ومن توسع الادارة ومن « المنجزات » الشهابية الرامية الى دمج الارياف في السوق الراسمالية ومن قدوم أموال المهاجر العربية الى الريف ، الخ .. وتغذى ، على الصعيد العربي ، من تراجع المد الناصري الذي توجته هزيمة حزيران ومن تفتت الاحزاب الوطنية ، نتيجة لذلك ، وعزلتها المتزايدة . هذا كله أدى الى تضييق النطاق الذي تحتله الحركة الوطنية . وحين دخلت المقاومة الفلسطينية الى لبنان ، شكل دخولها امتحانا لوطنية فئات اخرى من البرجوازية الصغيرة . فقد اصطدم دخولها بالمصالح المباشرة لمزارعي الجنوب وموظفيه وتجاره ، اذ نجح العدو في اقامة الصلة بين اعتداءاته على القرى وتضامن السكان مع المقاومة . وأدى تكرار الصدام بين المقاومة وقوى السلطة ، الى همود في بعض فروع التجارة زاد من أزمة الركود التي شهدتها اسواق المدن خلال الاعوام الاخيرة . واضطرب العمل في الادارة، على نحو جعل أصحاب المعاملات يضيقون ذرعا بالحالة العامة ويستعجلون عودة الهدوء خوفا على مصالحهم . هذه العوامل كلها ادت الى مزيد من التضييق لدائرة العمل الوطني . فلم يعد هذا العمل يطال من الجماهير سوى فئات قائمة ، في معظمها ، على هامش الانتاج أصلا وعلى رأسها جزء هام من الجماهير الطلابية . فلا شك أن ضعف انخراط الطلاب في البنى التقليدية واستمرار الصدام بينهم وبين السلطة منذ أواسط الستينات — وهو صدام كان محوره تصفية الارث الاستعماري الذي تحميه السلطة في التعليم ومجابهة التدابير التي فرضها ضيق البنى الراسمالية التابعة بالمتعلمين — وتقدم وعي الطلاب الوطني نتيجة لهذا الصدام ، قد ادت كلها الى صمود جمهور واسع منهم في حلبة النضال الوطني حتى النهاية . ولم تشارك الطلاب في هذا الصمود سوى فئات

---

١ — هذا التعاظم نسبي لانه محدود بتناقص دور الاقطاع السياسي كله في السلطة — وبتضاؤل وزنه الاجتماعي تبعا لذلك — في العهد الشهابي . والمقصود هنا أن الرؤوس المسلمة من الاقطاع السياسي قد استطاع اكثرها أن يلقى حماية انتخابية من السلطة الشهابية وأن يحتفظ لنفسه بمكان في واجهة الحكم . فتغيرت الحال ، من جراء ذلك ، عما كانت عليه في العهد الشمعوني .

عوامل انهيار الشهابية: من كارثة انترا الى هزيمة حزيران

المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية

في هذه الحلقة (الثالثة) تتابع « الحرية » نشر التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الاول لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان :

عوامل انهيار الشهابية : خلاصة — من كارثة « انترا » الى هزيمة حزيران

لم تستطع الشهابية أن تشكل اتجاها تجد تناقضات المجتمع اللبناني ، داخله ، حلها ، او ترتقي الى صعيد أكثر تقدما . وهي لم تنجح في عدد كبير من مبادراتها واجراءاتها ، في ان تحول العلاقات التي حاولت ارساءها ، الى مؤسسات دائمة وثابتة . وتصح هذه الملاحظة بصورة خاصة ، في مجال العلاقات السياسية الذي تدخلت فيه الشهابية . أما في المجال الاقتصادي ، فلم تشكل السياسة الشهابية انعطافا يتمتع ببعض الاستقلال عن عوامل ظرفية ، كوضع الخزينة أو اتساع سيطرة الرأسمالية التجارية والمصرفية .

— بقي مشروع بناء ادارة مستقلة ، نسبيا ، عن أقطاب العلاقات الطائفية — السياسية ، في منتصف الطريق . واذا كانت رقابة مجلس الخدمة المدنية قد سمحت لعدد من الموظفين المستقلين ان يدخلوا الى الادارة فهي لم تبدل الوجهة العامة لدور الادارة ، وهي وجهة تقوم على التبعية للاقطاب الطائفيين . عدا ان الادارة السابقة التي بنيت من المحاسيب والازلام ، لم تمس باذى ولم تخضع الا لمشروع تطهير سرعان ما توقف ، عدا ذلك ، فان المقاييس الاساسية في بناء الادارة لم تتغير . لم يتغير التوزيع الطائفي الذي يربط مصير الموظفين ، رغما عنهم ، بالزعامات الطائفية والمجالس الملية . لم يتغير تعيين عدد من الموظفين ، لا سيما الكبار منهم — رؤساء المصالح والمدراء العامون — تبعا للتوازن السياسي بين الكتل والاقطاب ، وتبعا للاوضاع الوزارية والنيابية الانية . ولم يلبث الاتجاه الشهابي نفسه ان اصبح « قطبا » كبيرا ، ذا نفوذ وسطوة . فاصبح الالتحاق به يتم على اسس لا تختلف في شيء عن الاسس التي يتم عليها الالتحاق بالاقطاب الطائفيين التقليديين . بل أن « القطب » الجديد جمع حوله اقطابا صغارا يلبي حاجاتهم الانتخابية كما كان يلبيها اي زعيم تقليدي . وحتى جدار مجلس الخدمة ، لم يكن دوما الجدار الذي لا ينخرق . يضاف الى ذلك احتفاظ الادارة بقطاعات واسعة من الموظفين الذين لا يخضع انتقاؤهم لاي مقياس محدد او معلن ، عدا توفر حد ادنى جد عام . هذه القطاعات من المياومين اتسعت طوال سنوات ١٩٥٨—١٩٧٠ ، وتركت نهبا للزعامات التقليدية التي توالت على الحكم . فكيف يمكن لادارة من هذا النوع ان تستقل ؟ واذا كان « استقلال » الادارة ، في اصله ، يعني ايديولوجية تكنوقراطية ، فان هذا الاستقلال يعني توسطا بين المصالح الطبقية المتناقضة بعدم انحياز الادارة المكشوف الى كتلة من المصالح الغالبة . لكن هذا لم يحصل في لبنان . فالتحالف الحاكم يتدخل مباشرة ، لا بواسطة الوظيفة العامة للادارة فقط . وبذلك فقدت اجهزة الرقابة على الادارات (مجلس الخدمة ، التفتيش ..) فعاليتها : فتحولت الى مرجع قانوني لفض النزاعات في الادارات نفسها ، بينيتها المالوفة وعناصرها .

— لم يؤد تقليم اظافر المجلس النيابي ، والتدخل المتعاظم في الانتخابات النيابية ، الى ارساء شرعية سياسية اخرى . بقي المجلس الهيئة السياسية ذات الصلة المباشرة بالمواطنين . وبقي الهيئة التي تنبثق منها الوزارات ، والتي تنتخب رئيس الجمهورية . والنواب أنفسهم لم يحرروا من ارتباطاتهم الطائفية والمحلية والعائلية . فاستمروا الصلة الوثيقة بين ناخبي دائرتهم والدولة من ناحية ، وبين ناخبي دائرتهم ومرافق الحياة الاجتماعية من ناحية ثانية . من هنا ولد التباس حول موقف الشهابية وامتدادها في عهد شارل الحلو ، من المجلس النيابي . اذا صح أن الفريق الشهابي نجح في أن يربط به قطاعا نيابيا واسعا ، كان مدينا له بنيابته ، فان ذلك تم دون خروج على القواعد النيابية نفسها ، كما راينا (وضع الدوائر ، دور المجلس في الوزارات ...) ولا يكذب هذا التاكيد تشكيل حكومات من خارج المجلس . فالحكومات التي شكلها من خارج المجلس كانت ترتكز الى قاعدة برلمانية صلبة . بل كان شرط تشكيلها على هذه الصورة اما ان تضم عناصر برلمانية — كما في حكومة « المليونيرية » التي شكلها عبد الله اليافي بعد انتخاب شارل الحلو — او ان يرئسها قطب نيابي يتمتع بوزن برلماني كبير — كما في الحكومة التي شكلها رشيد كرامي شتاء ١٩٦٦ — .

— عجزت الشهابية عن ان تمثل مصالح رأسمالية متقدمة ، حتى في اكثر المجالات حيوية بالنسبة للرأسمالية ، اي في المجال المصرفي . اذا كانت اجراءات قانون النقد والتسليف ترمي الى جعل الراسمالية المصرفية اكثر صلابة في وجه تقلبات نسبة الفائدة في السوق المصرفية العالمية ، وفي وجه اخطار المضاربات النقدية ، فان هذه الاجراءات تفرض بعض التقشف في العمل المصرفي (الاحتياط) وعودة الى ممارسات مصرفية تقليدية . تعارضت هذه المتطلبات مع وزن بعض المصارف الكبيرة ، لا سيما انترا والبنك الاهلي التي كان نشاطها صورة مضخمة من نشاط المصارف المحلية : انخراط متزايد في السوق الامبريالية العالمية ، توزع التوظيف الداخلي في مرافق متعددة ، المزايدة في الفوائد المدفوعة ، التضخم في تكاليف غير مصرفية (استدراج الودائع ، حماية نيابية وادارية ...) بسبب هذا التعارض الذي اشرنا اليه ، قبلت السلطة السياسية بتاجيل تنفيذ البنود التي نص عليها القانون . بذلك انتصرت فئة المصارف التي يمثلها انترا . ولم تنجح السلطة في ان تشكل ضابطا للنشاط الاقتصادي . فكان ان دفعت الراسمالية اللبنانية كلها ثمن فشل الشهابية في تغليب محور من المصالح ، تتمثل فيه المصالح الراسمالية العامة ، والبعيدة المدى ، لكن هذا الفشل هو ، في الواقع ، فشل الراسمالية اللبنانية في أن تحمي مصالح مستقلة عن السوق الامبريالية وعن تقلباتها ، وان تتحول طاقات مالية عربية ولبنانية الى خدمة نمو داخلي مستقل .

هذه الظواهر مجتمعة تؤكد فشل الادارة الشهابية في ان تبني ما دعته ايديولوجيتها : الدولة العصرية اي الدولة التي تمثل قاسما مشتركا واسعا بين فئات طبقية متعددة ، تحت هيمنة فئة ، يمثل نموها اطارا يضم المصالح المتباينة ، ويحل تباينها لصالح اكثرها دينامية . فتفكك مرافق الانتاج الداخلي ، وارتباط الراسمالية التجارية والمصرفية بمصالح الامبريالية ، لا يوفران قاعدة متكاملة ومتجانسة يمكن أن تنمو على أساسها هيمنة طبقية ما ، أو تحالف فئات طبقية . ورغم أن الرأسمالية التجارية والمصرفية تغلغلت في كل مجالات المجتمع اللبناني ، فهي لم تستلم السلطة ، ولم تقدم الى الحكم طاقما مختلفا عن الطاقم المتحدر من رجالات الانتداب . فاكتفت باشراك عدد من ممثليها في لوائح تنتخب على الاسس التقليدية ولا يغير في الامر أن معظم رجال الاقطاع السياسي — الطائفي — المحلي دخلوا الى صفوف هذه الرأسمالية . فالعلاقات السياسية لم تصبح بورجوازية .

كانت كارثة انترا الاشارة الاولى في انفراط العقد الشهابي . فقد كشفت الكارثة ضعف البنيان الاداري والتشريعي للرأسمالية المصرفية ، كما كشفت مدى انغماس الطاقم الشهابي في الرشوة والطفيلية . واذا ذكرنا هذين الجانبين فقط ، فلان أيا من أطراف الحكم لم يواجه الكارثة من زاوية النتائج التي تترتب على الالتحاق بالمصالح الامبريالية — ولا يشذ عن القاعدة بالطبع ، كمال جنبلاط — ادى توقف انترا عن العمل الى تجميد كمية ضخمة من الودائع ، والى تراجع في الايداع ، والى احجام مؤقت للاموال العربية عن استعمال محطة المصارف اللبنانية . فانقبض التسليف في الداخل ، نتيجة التشديد على الضمانات والتطلب بشانها . فارتد ذلك على الحركة التجارية ، وعلى الرهونات . كما انتكست عمليات الحسم . فكانت النتيجة العامة لازمة الرأسمالية المصرفية ان توقف اتساع السوق الداخلية توقفا واضحا ، لم تعتم هزيمة حزيران ١٩٦٧ ان جعلت منه ظاهرة طويلة الامد ، ما زالت مستمرة . وقد طالت عملية التوقف هذه ، بصورة خاصة ، المؤسسات الصغيرة التي تكاثرت منذ منتصف الخمسينات . لا شك أن الازمة حملت الراسمالية المصرفية على أن تطلب تنظيم اوضاعها : فانشئت مؤسسة ضمان الودائع ، وتولى بنك التسليف التجاري والزراعي والصناعي مهام وضع اليد على المصارف ذات الاوضاع المضطربة وتصفيتها كما اصبحت رقابة مصرف لبنان اكثر انتظاما ودقة في قواعد المحاسبة المصرفية .. اذا كانت هذه الاجراءات « شهابية » فان اتخاذها تم في ظرف مخالف للظرف الشهابي ، وأملتها ضرورات اقتصادية عامة تتجاوز الادارة التي اضطرت لاتخاذ هذه الاجراءات .

جاءت هزيمة حزيران لتؤكد النتائج التي ترتبت ، على توقف انترا . واضافت الى النتائج السابقة الاقتصادية بصورة أساسية نتيجة سياسية ضخمة . فقد اضعفت الهزيمة في الارض العربية كلها ، التيار الناصري ، وكانت اعنف ضربة تلقاها منذ بداية تراجعه ، عام ١٩٥٩ . وقد كان لهذا الحدث الضخم أثر على تماسك التيار « الوطني » في لبنان ، وبالتالي على التوازن المستمر منذ نهاية ازمة ١٩٥٨ . كان شرط هذا التوازن استبعاد اكثر الاطراف اليمينية (شمعون) عن الحكم . (ولم يحل ذلك دون أن يشارك في الحكم حلفاء مقربون ، من الحلف الثلاثي ، على راسهم بيار الجميل ، وريمون اده) . لكن هذا التوازن كان يفترض دوما اجماعا ضمنيا من الاقطاب التقليديين ، كما كان يفترض سطوة عربية تتمثل في انظمة رأسمالية الدولة . تعرض هذان الشرطان لضربة قاسية في هزيمة ١٩٦٧ . فالوزن العربي تضاءل في وجه الهجوم الامبريالي . مما بعث في الداخل ردة يمينية حادة تجعل من التقارب مع المعسكر الامبريالي خطا عاما وفي كل المجالات . أما القوى ذات الروابط المتفاوتة مع الناصرية ، رغم خصوماتها الداخلية ، فقد جعلتها الهزيمة في حل من أن تشترط استبعاد جناح من اليمين الطائفي عن الحكم . فبدأ تقارب بين قوى متخاصمة في السابق (شمعون ، سلام ، الاسعد) بدأ يهيىء لمعركة ١٩٦٨ الانتخابية مدخل انتخابات رئاسة الجمهورية ١٩٧٠ . وتم ذلك في ظروف ايجابية لصالح محور الحلف الثلاثي — تكتل الوسط ، الذي استكمل الشروط الطائفية والمحلية لوراثة ما تبقى من النفوذ الشهابي . استطاع هذا المحور أن يكسب معركة ٦٨ ، رغم الضغط الكبير الذي مارسه الجيش ، وبقايا النفوذ الشهابي ، في الدوائر الانتخابية (الجنوب ، البقاع ، الشوف ...) لكن تشكيل حكومة من داخل المجلس النيابي ، وايكال وزارة الداخلية الى صديق للحلف هو سليمان فرنجية ، كانا علامة على أن توازن القوى بدأ يميل لصالح محور الحلف — الوسط ، وان رئيس الجمهورية نفسه أخذ ينتقل الى هذا المحور . جاءت الانتخابات بمجلس لا تغلب عليه اكثرية واضحة ، بل يقسمه اتجاهان كبيران : اتجاه حلفي — وسطي واتجاه نهجي . وعلى هامش كل منهما عناصر متقلبة تنحاز الى أحد الاتجاهين تبعا للظروف . هذا التوازن في المجلس ارجع مركز الثقل اليه : فاستحالة تشكيل اكثرية واضحة ومستقرة ، يؤدي الى ارتهان الحكم المستمر بتقلبات التكتلات النيابية . مما يجعل السلطة في حال مثول دائم أمام مجلس لا ضابط لتحالفاته ، وانفراطها . بذلك لم يتبق من الشهابية الا فريق ضئيل من الموظفين ، يرتكز الى قاعدة نيابية تدين له بمقاعدها ، تقلص يوما بعد يوم . فجاءت المعركة الوطنية التي بدأت مع دخول المقاومة الفلسطينية الى لبنان ، صيف ١٩٦٨ لتكشف هزال هذا الفريق من الموظفين وعمالته ولتكون عاملا أساسيا في اسقاطه .

المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية: ما هي شروط الانطلاقة الجديدة ؟

صيف ١٩٦٨ ، كانت الحركة الوطنية اللبنانية تتخبط في عدد من المشاكل المزمنة التي تحول بينها وبين أن تخوض معركة طويلة وواضحة مع السلطة .

كانت الحركة الوطنية مجزأة ، تتقاسمها الصلات المتفاوتة مع الانظمة العربية . وهي طوال العشر سنوات الماضية ، ونتيجة التحامها بأطراف في الحكم ولتقديمها لمصالح هذه الاطراف على مصالح الطبقات المستغلة ، لم تكسب جماهير شعبية واسعة . فاحتفظت قاعدتها السياسية بالصفة الطبقية الدائمة ، أي غلبة الفئات والعناصر البرجوازية الصغيرة ، رغم تحرر متزايد في اطر العلاقات التقليدية ما زال معظمها خاضعا لهذه العلاقات . فلم تشكل القوى المستغلة الا عنصرا ضئيلا في المعركة .

عند دخولها الى لبنان احتاجت المقاومة الى دعم مباشر ومادي . فحملتها وجهتها الوطنية العامة على الاعتماد على كل القوى التي ابدت بعض الاستعداد لمساندتها . فلم تميز بوضوح بين هذه القوى ، بل اعتمدت التجاوب المباشر معها — مع المقاومة مقياسا وحيدا لتوثيق الروابط . وتوجهت بطلب المساندة ، الى القوى التي تستطيع تقديم العون الاني الفعال ، أي القوى ذات الصلة بالحكم ، أو التي تستطيع أن تشكل عاملا ضاغطا على الحكم ، وان تم ذلك بوسائل لبنانية تقليدية : الطائفة ، المحلة .. وكانت المقاومة تجد في تحالفاتها العربية وفي نمط علاقاتها الداخلية وتنوع التيارات التي تخترقها وفي ضعف التيار الجذري الناشىء من الحركة الوطنية اللبنانية ، محرضات قوية على تقبل المساندة ، أيا كان مصدرها ، دون تمييز أو تحسب .

كانت معركة المقاومة ، في أساسها تتعارض مع مكونات الوضع اللبناني كما استقر منذ الاستقلال وكما ترسخ بعد ١٩٥٨ . فالمعركة مع العدو الاسرائيلي ، مع طابعها القومي الغالب تتطلب مواجهة مع العوامل التي تدعم الوجود الاسرائيلي ، وتحمي استمراره . ولا شك ان هذه العوامل كلها هي من نتائج العلاقات الامبريالية . فالطاقات العربية ينهبها الاستعمار مباشرة ، معتمدا على تكتلات حاكمة تحمي هذا النهب ، مقابل فتات بسيط لا تستطيع استثماره . والارض العربية ما زال يخضع تقسيمها للحدود التي نتجت عن الصراعات الاستعمارية . وهذا يولد أنظمة وادارات وفئات حاكمة يرتبط استمرارها بالحفاظ على « استقلال » حكمها . راينا ان لبنان يلعب دورا مكملا في هذه الاوضاع . وكما أن شرط ازدهاره هو استمرار هذه الاوضاع ، فان العلاقات السياسية الداخلية التي تنظم حياة المجتمع السياسية تقوم على مواجهة الداخل العربي بالقوى الامبريالية . كانت المقاومة في مرحلة امتدادها ، عامل تقويض لهذا البناء المتماسك . فهي بتعريضها لبنان للضرب الاسرائيلي ، كشفت الهزال الوطني للحكم ، وللمجتمع كله . ووضعت السلطة في مواجهة الدول التي تحمي اسرائيل ، أو هي ذات دالة عليها . وهي الدول نفسها التي « تحمي » لبنان وتستعمل وضعه « الخاص » فلم تستطع الحكومة العوينية ، رغم اقطابها ، ان تصمد اسبوعين بعد العدوان على مطار بيروت مساء ٢٨ كانون الاول ١٩٦٨ .

وكانت المواجهة الدموية ، في ٢٣ و ٢٤ نيسان ١٩٦٩ ، بين الجماهير اللبنانية والفلسطينية ، وبين السلطة الرجعية ، هي أقسى امتحان للتوازن اللبناني التقليدي ولقواعده . بينما كان الطاقم السياسي « الوطني » — من كرامي الذي كان في رئاسة الوزارة ، الى كمال جنبلاط الذي سحب توقيع حزبه عن الدعوة الى التظاهر صبيحة اليوم المقرر ، الى عدنان الحكيم « الناصري » الى حزب الهيئة الوطنية الذي يضم بعض أبناء العائلات البيروتية ... — بينما كان الطاقم السياسي « الوطني » يتراجع عن مساندة المقاومة ، اندفعت جماهير وطنية تواجه رصاص السلطة دفاعا عن حق المقاومة في مواجهة اسرائيل على طول الحزام العربي الذي يحيط بها . كان هذا يعني أن التوازن السياسي القائم ، والذي يفترض مقدرته على تمثيل كل القوى السياسية واستيعابها ، عاجز عن أن يجعل من متطلبات المقاومة عنصرا في اللعبة اللبنانية . فعروبة المقاومة تتعارض مع لبنانية لبنان ، وانطوائه على حدود خاصة ، مغلقة . ومعركة المقاومة ضد الامبريالية تتعارض مع دور الرأسمالية التجارية والمصرفية في حلقة محلية للنهب الامبريالي . وتخطي التيار الوطني « للولايات » الطائفية — المحلية يتعارض مع قاعدة الزعامات السائدة . كان هذا هو الموقع الفعلي للمقاومة ، في نتائجه الاخيرة والحاسمة .

لكن هذا لا يعني ، كما استنتجنا بتسرع ، ان المقاومة تملك أن تمثل — كما سبق — موقعها ، وان تدفع بهذا الموقع ، في لبنان ، الى نتائجه الاخيرة والحاسمة . فالمقاومة مكبلة بالاوضاع العربية كلها وهي أسيرة تحالفها مع مجموعات لبنانية ، غير بعيدة عن المجموعات التي قاتلت صيف ١٩٥٨ . بل انها تتميز عنها بضآلتها ، وبتبعيتها المباشرة للطرف المصري . من ناحية ثانية ، لم يكن يسمح وزن اليسار وقواه ، بتشكيل بديل عن التكتل المختلط الذي ساند المقاومة ، دون أن تغير هذه المساندة في نمط تكوينه وعلاقاته الفردية . فاصبح ارتداد المقاومة الى قوى وقواعد غير متماسكة وغير منسجمة في المعركة المعادية للامبريالية وللسلطة الرجعية ، أمرا محتما . وذلك بفعل عاملين : داخل المقاومة نفسها ، وفي علاقة المقاومة بالقوى اللبنانية . فكان انفجار أزمة الحكم اللبناني الذي اضطر الى تعليق نفسه طوال سبعة أشهر كاملة حدثا هز العلاقات اللبنانية ، لكنه لم يتح الفرصة للقوى اللبنانية أن تنتقل الى اعطاء فعلها وتاثيرها طابعا مستمرا . أدى دخول المقاومة الى تفكيك « الشراكة » اللبنانية ، حسب تعبير رشيد كرامي . أي أن الطرف « العربي — المسلم » (في الطاقم التمثيلي اللبناني) فقد مقدرته على النيابة عمن يفترض فيه أن يمثلهم : فهو لا يستطيع أن يستمر في الحكم منخور القواعد ، وبصفة تمثيلية مشكك فيها ولا الحكم القائم على « مشاركته » يمكن أن يكون هذا الحكم بدون « الشراكة » . ولكن نقض التوازن التقليدي لم يتحول الى قواعد جديدة للحكم . فقد كان ينقصه القوى السياسية الداخلية المقابلة ، كما ينقصه أن تدفع المقاومة بهذا الاختلال ومعها الانظمة العربية ، الى اخر نتائجه . وهذا يعني اعادة النظر في خارطة « منطقة الشرق الاوسط » . ولكن عندما بدا في تشرين الثاني ١٩٦٩ ، ان شيئا من هذا القبيل محتمل أو ممكن ، كان الانزال الامريكي جوابا جاهزا . ولا قبل لاية قوة في المنطقة بهذا الانزال ، وبما يستتبعه .

رغم حدود فعالية المقاومة ، فهي كانت تشكل تهديدا مستمرا للتوازن اللبناني الذي كشف عن هزاله لدى أول صدام واسع بين السلطة والجماهير الوطنية الفعلية . وعندما بدا ان صداما مكشوفا بين مجمل السلطة والمقاومة ، يهدد تماسك السلطة نفسها ، لجا الفريق الشهابي ، وحوله عناصر يمينية وطائفية عميلة الى صدام جزئي ، وفي اذار ١٩٧٠ وضع المقاومة وجها لوجه أمام فئات لبنانية مسلحة . وكانت الغاية أن تدخل المقاومة في صراع داخلي لا يمكنها أن تكون طليقة اليد فيه ، ويتيح للسلطة أن تحتفظ بوحدتها فلا يعزل احد اجنحة الحكم عن مرتكزاته الضرورية . لم تنجح الخطة لان المقاومة رفضت الاستدراج الى المعركة ، رغم الضربة الغادرة التي تعرضت لها ، ولان عناصر السلطة لم تقف موقفا موحدا تجاه المحاولة الغادرة فلم يكن باستطاعة جنبلاط أن يقدم تغطية الحكم لعملية الاغتيال المزمعة . على أثر هذه الظروف ، توالت احداث جعلت المقاومة أقل وطأة على التحالف العميل في الحكم : فانسحاب ١٢ ايار ١٩٧٠ أمام الدخول الاسرائيلي ، لم يلبث أن تبعه صدام مع الحكم الاردني كان تجربة لمجزرة ايلول ، التي لم تنته ذيولها حتى نيسان ١٩٧١ .

طوال هذه المرحلة بدا بشكل صارخ أن الحركة الوطنية لا تستطيع ان تقدم الدعم الا في المناسبات فتحرير الاحياء كان يتم على يد كتل مسلحة لا برنامج لديها ولا مشروع « تغيير » في أي من المجالات السياسية أو الاجتماعية . والعمل الوطني نفسه كان لا يلبث في معظمه ، ان يتقولب في قوالب علاقات الاحياء ، والزعامات المحلية ، ما عدا قسم ضئيل منه . فالقوى الطبقية الاساسية ، العمال والفلاحون والفئات الكادحة من البرجوازية الصغيرة ، كانت بعيدة عن المعركة بصفتها الطبقية . طوال عام ١٩٦٩ لم يشهد لبنان اضرابا عماليا واحدا . فالازمة السياسية العامة كانت تطغى على وعي التكتلات الاجتماعية وسلوكها وكانت تهدد كل تحرك اجتماعي جزئي بالاختناق في العزلة . لم تستطع الحركة الوطنية أن تتغلب على انغلاق صغار المنتجين والتجار والموظفين في الريف ، على مصالحهم الضيقة وارتباطاتهم القديمة . اي أن المعركة الوطنية افتقدت قواها الطبقية الاساسية ، القوى التي لم تتعرف في صراع المقاومة الفلسطينية ضد الامبريالية على مستقبلها وعلى معركتها هي . لكن شروط معركة وطنية أوسع اخذت في النضوج ، وهي هذه المرة تنمو وتتغذى من تناقضات العلاقات الطبقية التي خلفتها الامبريالية ، وما فتئت تجددها .

فالتعاقب الذي تم بين موجة النضال الوطني وموجة النضال المطلبي يكشف اشكالا لا بد أن يجد حله العملي ليكتسب العمل الوطني نفسه قدرة جديدة على التماسك والاستمرار وليفتح أمام العمل المطلبي افقا سياسيا يجعل ردود الفعل الطبقية الجزئية تنضوي في صراع واضح ، ليس مع أرباب العمل وحدهم ، بل مع سلطة البرجوازية اللبنانية ومع السيطرة الامبريالية التي تقف وراءها . هذا الاشكال مزدوج : لماذا توقف العمل المطلبي أثناء اشتداد الحركة الوطنية ؟ لماذا اقتصر العمل الوطني على المساندة من الخارج فلم تتعرف اية فئة فيه على مصلحتها الطبقية ؟ والجواب عليه مزدوج أيضا : انه في هامشية العمل الوطني وفي تفتت الحركة المطلبية . فالحركة الوطنية ظلت طوال مرحلة الركود الشهابية منحصرة في النطاق الذي ضرب عليها عام ١٩٥٨ ، وان كان اللون الطائفي قد انحسر نسبيا عن فئاتها المتقدمة . هذا النطاق هو نطاق البرجوازية الصغيرة والمتوسطة ، في المدينة والريف ، وقد سلبتها النكسة الفلسطينية جزءا من مجال حركتها ولم يعوضها « استقلال » الكيان اللبناني والمصالح التي قام عليها عن تضاؤل صلاتها العربية التي غذت تجارتها وفتحت الاسواق المجاورة أمام انتاجها الصغير منذ عهد بعيد . في هذا النطاق نمت الحركة الوطنية اللبنانية وانحصرت . وقد جاءت غلبة طرف طائفي على اخر في الكيان « المستقل » لتكرس هذا الانحصار وتحكم طوق الهامشية على العمل الوطني . بل ان هذا الطوق الذي شهد أوج اتساعه عام ١٩٥٨ ما لبث أن أخذ يضيق . فتخلت معظم قيادات الحركة المنتمية الى الاقطاع السياسي عن التزامها الوطني الظرفي بعد أن تعاظم وزنها في السلطة وتوطدت شراكتها في المصالح الغالبة على هذه الاخيرة (1) . وارتدت قيادات اخرى ، لم تجد مكانا لها في التوازن الجديد ، نحو مواقع الذين جابهتهم اثناء الحرب الاهلية . وكان لا بد أن تلحق بهذه القيادات ، في سياق انخراطها المزدوج بالسلطة الرجعية وبالمعارضة الرجعية ، فئات برجوازية صغيرة أو متوسطة من الصف الوطني السابق ، هي اكثر الفئات ارتباطا بالقيادات المذكورة أو اشدها حاجة الى السلطة . وقد تغذى هذا الانخراط على الصعيد المحلي : من غلاء الارض في المدن ومن توسع الادارة ومن « المنجزات » الشهابية الرامية الى دمج الارياف في السوق الرأسمالية ومن قدوم أموال المهاجر العربية الى الريف ، الخ .. وتغذى ، على الصعيد العربي ، من تراجع المد الناصري الذي توجته هزيمة حزيران ومن تفتت الاحزاب الوطنية ، نتيجة لذلك ، وعزلتها المتزايدة . هذا كله أدى الى تضييق النطاق الذي تحتله الحركة الوطنية . وحين دخلت المقاومة الفلسطينية الى لبنان ، شكل دخولها امتحانا لوطنية فئات أخرى من البرجوازية الصغيرة . فقد اصطدم دخولها بالمصالح المباشرة لمزارعي الجنوب وموظفيه وتجاره ، اذ نجح العدو في اقامة الصلة بين اعتداءاته على القرى وتضامن السكان مع المقاومة . وأدى تكرار الصدام بين المقاومة وقوى السلطة ، الى همود في بعض فروع التجارة زاد من أزمة الركود التي شهدتها اسواق المدن خلال الاعوام الاخيرة . واضطرب العمل في الادارة ، على نحو جعل أصحاب المعاملات يضيقون ذرعا بالحالة العامة ويستعجلون عودة الهدوء خوفا على مصالحهم . هذه العوامل كلها أدت الى مزيد من التضييق لدائرة العمل الوطني . فلم يعد هذا العمل يطال من الجماهير سوى فئات قائمة ، في معظمها ، على هامش الانتاج أصلا وعلى رأسها جزء هام من الجماهير الطلابية . فلا شك أن ضعف انخراط الطلاب في البنى التقليدية واستمرار الصدام بينهم وبين السلطة منذ أواسط الستينات — وهو صدام كان محوره تصفية الارث الاستعماري الذي تحميه السلطة في التعليم ومجابهة التدابير التي فرضها ضيق البنى الرأسمالية التابعة بالمتعلمين — وتقدم وعي الطلاب الوطني نتيجة لهذا الصدام ، قد ادت كلها الى صمود جمهور واسع منهم في حلبة النضال الوطني حتى النهاية . ولم تشارك الطلاب في هذا الصمود سوى فئات

---

١ — هذا التعاظم نسبي لانه محدود بتناقص دور الاقطاع السياسي كله في السلطة — ويتضاؤل وزنه الاجتماعي تبعا لذلك — في العهد الشهابي . والمقصود هنا أن الرؤوس المسلمة من الاقطاع السياسي قد استطاع أكثرها أن يلقى حماية انتخابية من السلطة الشهابية وأن يحتفظ لنفسه بمكان في واجهة الحكم . فتغيرت الحال ، من جراء ذلك ، عما كانت عليه في العهد الشمعوني .

التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الأول لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان (٣)

ظروف الوضع اللبناني الراهنة

■ مظاهر التراجع الاقتصادي

■ الاتجاهات الحالية لرأسمالية متزايدة التبعية للسوق الامبريالية

ضئيلة من العاطلين عن العمل والبرجوازية الصغيرة المفقرة وحفنة قليلة من صغار الموظفين، وفئة المناضلين الحزبيين بطبيعة الحال. هكذا ما لبثت الجماهير الفلسطينية نفسها أن عادت هي المرتكز الاوسع لعمل المقاومة في لبنان، وبات دخول الحكمين السوري والمصري طرفا في النزاع بين السلطة والمقاومة هو الضمانة الحاسمة لاحتفاظ هذه الاخيرة بموقعها اللبناني .. هذا بينما كانت الحركة الوطنية اللبنانية بين نيسان وتشرين ١٩٦٩ ثم بعد اذار وأيار ١٩٧٠ (غدر الكحالة والعدوان على العرقوب) تزداد ضمورا على ضمور.

عليه فان الدور الوطني الذي اضطلعت به فصائل واسعة من البرجوازية الصغيرة اللبنانية، طوال مرحلة تاريخية برمتها، قد أشرف على نهايته في صيغته السابقة الوصف. وهو لن يستعاد الا اذا توافر لهذه الفصائل أفق سياسي جديد لا تستطيع هي أن تستنبطه ولا أن تقود نفسها نحوه. والسمة التي غلبت على قيادة البرجوازية الصغيرة للعمل الوطني كانت سمة المواجهة المباشرة بينها وبين السلطة دون أي توسط طبقي، ودون أي تصور بديل لبنية السلطة الطبقية، بالتالي. وكان أن انحصر اثر هذا الدور في « الضغط » على السلطة القائمة للحؤول بينها وبين تنفيذ « المؤامرات » ولـ « ضبط » سياستها تجاه حركة التحرر العربية. وكان أن سهل ركوبه على « قادة » ذوي مشارب مختلفة يتفاوتون في قربهم من السلطة أو بعدهم عنها. وكانت الاحزاب الوطنية، اجمالا ثمرة لقيام بعض الفصائل الوطنية من البرجوازية الصغيرة بتنظيم نفسها ذاتيا ولرفضها ان تنقاد مباشرة لفئات طبقية أخرى وخاصة لرؤوس الاقطاع السياسي. وكان فقدان التوسط الطبقي في العمل الوطني أمرا طبيعيا، ما دامت البرجوازية الصغيرة هي صلب الحركة الوطنية وهي طليعتها. فالانتماء الطبقي لا يفرض نفسه مباشرة على وعي البرجوازية الصغيرة، بسبب وضعها في الانتاج، وهي أقرب الى انكار الصراع الطبقي حين لا يكون هذا الاخير في حالة من الاحتدام تفرضه على وعيها.

لماذا بقيت الطبقة العاملة اللبنانية، على وجه الاجمال، خارج المعركة الوطنية ؟ لأن للعمل الوطني، من موقع الطبقة العاملة، معنى اخر .. فطابع النهضة القومية الذي طغى على حركة التحرر العربي كلها، تبعا لمقتضيات مرحلة تاريخية يتجاوز اثرها حدود الرقعة اللبنانية وتاريخ البرجوازية الصغيرة القريب وصلتها السياسية الفعالة بالاقطاع السياسي (بوصفها تقدم له الملاكات الوسيطة بينه وبين الجماهير وتنتفع بنفوذه) وتحسسها الشديد بالتناقض الطائفي، بسبب بعدها الاصيل عن الوعي الطبقي .. هذا كله قد جعلها أوثق صلة من الطبقات الاخرى بالمعركة الوطنية .. فوعيها السياسي وعي مباشر تقريبا. والمنتمون اليها يتخطون، بسبب علاقتهم الفردية بالانتاج، المستويات الوسيطة في التشكيلة الاجتماعية، فيصلون الى «الامة» أي الى أوسع التشكيلات السياسية — الايديولوجية دون عائق يذكر. أو هم — على الاصح — يجتازون نحو هذه التشكيلة السياسية الايديولوجية مستويات وسيطة لم تعد لها علاقة راهنة بالانتاج، بل باتت هي الاخرى سياسية ايديولوجية (العائلة — المحلة — الطائفة). وهم يجدون في «الامة» ما يتجاوزن به تفتتهم وعجزهم وما يتعرفون فيه على شخصية واحدة وما يخلصهم من القهر الاجنبي المتعدد الوجوه. وهم يرون في الانقلاب العسكري وفي السلطة القوية التي تنجم عنه تعويضا لضعفهم، ويتعرفون في « البطل » الخارج من صفوف « الشعب » على موحد لشتاتهم وقطب تحتشد عنده قواهم المسحوقة .. أما الطبقة العاملة، في لبنان، فهي قد نشأت في حضن هذه البرجوازية الصغيرة. وكان وعيها مهنيا بالدرجة الاولى. وحينما تكون لها وعي سياسي لم يجد امامه سوى المسارب التي بنتها البرجوازية الصغيرة أو حافظت عليها. وذلك لقرب المنشأ البرجوازي الصغير من العمال ولطغيان المؤسسة الصغيرة في الصناعة نفسها ولكثرة المخارج المتوافرة من الوضع العمالي ولانشداد العمال تبعا لذلك الى قيم البرجوازية الصغيرة وامتيازاتها. غير أن هذا الوعي السياسي، وان كان قد تبنى القوالب البرجوازية الصغيرة، ظل أدنى فعالية وأقل عمقا من وعي هذه الاخيرة. فالعامل ضعيف الصلة، غالبا، برؤوس الاقطاع السياسي، وهم لا يولونه أي دور متميز في وسطه. بل أنه، في حالات كثيرة، منتزع حديثا من هذا الوسط، لا يستبقي الا علاقة هامشية أو موسمية بشؤونه العامة، ولا تشده الى وسطه الجديد سوى صلة العمل والسكن .. هذا بينما تطغى على الوسط الجديد نفسه علاقات سياسية سابقة على قدوم العامل لا يجد اليها منفذا فعليا. ثم أن العامل أضعف صلة بالاعلام، عامة، وبالمثقفين الوطنيين. فهؤلاء يجدون في المدينة مجالا متوافرا يصرفون فيه طاقتهم، مكتفين بالنشاط السياسي « العام »، اي بالصلة الخارجية مع الجماهير. هكذا تتكون منهم فئة أو فئات معزولة تستنفد قواها في حلقات مقفلة. ويتعارض هذا الموقف نسبيا مع حالة المثقفين في الريف وخاصة في القرى، الخ .. نتيجة لهذه العوامل كلها يبقى اهتمام العمال بشؤون السلطة ضعيفا وتستغرقهم هموم المعيشة المباشرة، فيستنكف معظمهم عن المشاركة الفاعلة في العمل الوطني، لانه لا يرى صلة واضحة بين هذا الاخير وبين الهموم المذكورة ولأن مجابهة السلطة والحكم على اتجاهاتها كانا ولا يزالان مدار العمل الوطني في لبنان. (١)

والنضال المهني الذي غلب حتى اليوم على حركة الطبقة العاملة اللبنانية نضال جزئي يأتيه معناه السياسي العام من أفقه لا من مضمونه. وهو لا يستطيع سلوك المسالك الطائفية المفتوحة لبلوغ مستوى المواجهة السياسية (والوطنية بالتالي). فهذه المسالك تتحول أمامه الى سدود أو تمالئه مؤقتا لتخنقه عند أول فرصة. والظاهرة تزداد تفاقما كلما توثقت العلاقة بين الاقطاع السياسي والبرجوازية وازداد طغيان الاخيرة على السلطة .. ولا يستطيع هذا النضال ان يقفز مباشرة الى « الطرح القومي » — طرح البرجوازية الصغيرة — لان هذا الطرح لا يستجيب مباشرة لحاجاته ولا يضع هذه الحاجات فعلا في حسبانه، رغم تشدقه بـ « الاشتراكية ». والتركيب الاجتماعي للاحزاب الوطنية وللحركات القومية ظل غالبا في لبنان اشد التباسا منه في الاقطار العربية التي شهدت نشوء هذه الاحزاب والحركات. وذلك لتباعد المراحل الحارة في النضال الوطني اللبناني ولبعده النسبي عن المحكات التي تقوم بوظيفة التطهير. لهذا لا يستطيع نضال الطبقة العاملة اللبنانية ضد الامبريالية الا أن يكون مستوى أعلى في نضالها الطبقي، يستلزم تكون المستويات الاخرى. أي انه يستلزم اكتساب النضال المطلبي شمولا يؤدي الى تكوين وعي طبقي رفيع في صفوف الطبقة العاملة. هذا الوعي يعني فك اواصر التبعية للاقطاع السياسي ولايديولوجية البرجوازية الصغيرة والتوصل الى « وجهة نظر » تربط المصالح الجزئية للطبقة العاملة بالنضال ضد التحالف الحاكم وسادته الامبرياليين، والخلوص من وجهة النظر هذه الى خط سياسي — تنظيمي يحدد أساليب النضال العمالي وأحلافه في الداخل والخارج واهدافه القريبة والبعيدة.

ما هي الشروط الموضوعية التي يقوم هذا الوعي على تحققها ؟ رأينا أن التحالف الحاكم بات مضطرا الى التدخل المستمر في تنظيم الرأسمالية اللبنانية. هذا التدخل، في جانب أساسي منه، يحمل السمة التالية : أن التحالف الحاكم، في مواجهته لتراكم المعارك الجزئية أو لاحتمالاتها، يصوغ عليها ردودا عامة تؤدي الى انشاء مصالح طبقية عامة أيضا. هذه الردود الجديدة — التي سيأتي تفصيلها في القسم التالي من هذا التقرير — تنخر البنى التنظيمية التي ورثتها الطبقة العاملة من مرحلة سابقة وتشير الى تحالفاتها وتقربها من موقع القيادة في النضال الوطني الجديد.

... كانت الصلة بين النضال الوطني والنضال المطلبي، اذن، صلة تعاقب. فالقوى التي حملت المعركتين لم تكن ذات منشأ طبقي واحد. ولا يعني هذا التعاقب أن المعركة الاولى لا تؤثر في الثانية. فان المعركة الوطنية قد فجرت في قلب التحالف الحاكم تناقضات ادت الى ازاحة القمع الشهابي عن كاهل الطبقة العاملة. واذا كان الفريق الجديد الذي اتى الى السلطة لا يقل عداء للمصالح العمالية عن سابقه، فهو مقيد، مؤقتا على الاقل، بـ « الفراغ القمعي » الذي افضت اليه المعركة الوطنية. وهو لا يستطيع أن يعتمد تماما على قوى القمع، الا حين ينجح في تحييد ممثليها السياسيين وفي افساح مكان لها في السلطة. وهو قد سار حتى الان شوطا لا بأس بطوله في هذا السبيل.

يبقى ان الحركة الوطنية، في صيغتها التي تكونت منذ الاستقلال وقبله، ثم شهدت أوجها عام ١٩٥٨، قد خرجت من معركتها الاخيرة شبه ميتة. فهي قد وجدت جمهورها الاوسع منذ البداية في فصائل متنوعة من البرجوازية الصغيرة موزعة بين الريف والمدينة. هذه الفصائل ضربتها ظروف السنوات العشر الماضية — في الداخل والخارج — وطبيعة المعركة الاخيرة، فلم تستبق منها الا واحدا كبيرا، هو الفصيل الطلابي. هكذا قيض لاحزاب قومية ولحركات كانت جماهيرية في ما مضى أن تتحول الى شلل مغلقة تابعة تتقاسم المنافع وتجتر خلافات سواها. وقيض لحزب الانتهازية اليمينية أن يزداد انسياقا مع الخط الذي تمليه التحريفية السوفياتية وبرجوازيات الدولة العربية على العمل الوطني، دون أن يؤدي ذلك الى شروخ تذكر في صفوفه. فهو الاخر يغذي من المصالح ما يحفظ تماسكه، ما دامت الحركة الجماهيرية لم تستقر على خط موحد يدفع عنها الالتباس الراهن ويخضع هذا التماسك للنقد العملي.

ولا جدال في أن النضال المطلبي الراهن، يبني للحركة الوطنية الجديدة اسسا غير اسسها السابقة. وهو لا يطال الطبقة العاملة وحدها بل يصل ايضا الى فئات واسعة من البرجوازية الصغيرة، تخلت عن المعركة الوطنية او بقيت اصلا في خارجها. أي أن هذه الفئات لم تعد، هي الاخرى، تتسلق الى « الطرح القومي » بنى العائلة والمحلة والطائفة (أو رفض هذه البنى دون ادراك بديلها الطبقي). بل بات عليها أن تعبر الى المعركة مع الامبريالية بنى وسيطة راسخة الجذور في موقعها الاجتماعي وفي تناقض مصالحها مع مصلحة الطبقة المسيطرة والتحالف الحاكم. وهذا العبور هو ما يجعل الطبقة العاملة طليعة للجماهير الكادحة كلها وقيادة للمرحلة المقبلة من النضال الوطني .. غير أن احتلال الطبقة العاملة لهذا الموقع فعلا، يستلزم تضافرا مؤاتيا في وجهة الظروف اللبنانية والعربية ويستلزم نضالا شاقا تجعله حالة « الفراغ » الوطني الراهن محفوفا بالخطر.

٢ — الظروف الراهنة

بانتخاب سليمان فرنجية رئيسا للجمهورية وبعودة صائب سلام وكامل الاسعد الى رئاستي الوزارة والمجلس النيابي، استعادت التكتلات النيابية مجالا بدا انها فقدته طوال السنوات الماضية وحتى ما بعد ربيع ١٩٦٨ على الاقل. أي ما بعد الانتخابات التي حملت الى المجلس كتلا شبه متساوية القوة. وفوز رئيس الجمهورية الحالي بصوت واحد مظهر من هذا التساوي. غير أن الحديث عن «عودة» للاقطاع السياسي خطأ مزدوج : فالطاقم الحاكم لم يغب، كما رأينا، عن السلطة، وهو في ظروف جد مختلفة عن تلك التي عرفتها البلاد حتى ١٩٦٦ — ١٩٦٧ (انترا — هزيمة حزيران) لا يمكن أن يستعيد دورا نخرت اسسه. يضاف الى هذا أن البرجوازية اللبنانية قد استطاعت، خلال الاعوام الخمسة عشر الاخيرة أن تشد الى مصالحها جزءا من هذا الطاقم لا يستهان به .. كان النطاق الضيق الذي انحصر فيه نموها يحول بينها وبين فرض غلبتها المباشرة على السلطة. وقد دفعها ذلك الى اعتماد أساليب متنوعة تحمي بها مصالحها. فاقام أركانها علاقات وثيقة مع السلطة التنفيذية وكسبوا الى صفهم موظفين كبارا في الادارات العامة وأوفدوا وزراءهم أحيانا الى الحكومات غير البرلمانية. لكنهم لم يقفوا في تغلغلهم عند أبواب المجلس النيابي. فالنواب المحامون — وهم ثلث المجلس تقريبا — لا يقصرون في تمثيل مصالح الشركات التي تعهد اليهم بوكالاتها. و « ممولو » اللوائح باتوا ظاهرة ملازمة لكل معركة انتخابية. والعديد من النواب لا يكتفون بعضوية مجلس الادارة في شركة واحدة، مصرفية أو تجارية او صناعية. والمصلحة الانتخابية تربط بين نواب كثيرين واصحاب الشركات الذين ينتمون الى مناطقهم أو يقيمون معهم صلات شخصية. فالنائب يجد في الشركة مجالا لتوظيف البعض من انصاره والشركة تجد في النائب ممثلا أمينا لمصالحها لدى السلطة. هذه العوامل كلها ادخلت الطاقم الحاكم الى حد بعيد في صلب العلاقات الرأسمالية. الا ان البرجوازية اللبنانية لم تجد، رغم ذلك، تمثيلا متماسكا فعلا لمصالحها المشتركة. وما يزال طابع الخدمة الخاصة، في معظم الاحيان، يطغى على علاقاتها باعيان الطاقم الحاكم. ذلك ان مصالح البرجوازية المشتركة لم تتبلور بعد في برنامج طبقي مستقر ولا في هيئات تنظيمية كافية الصلاحية. والعهد الجديد، على ما يبدو من بوادر عدة، يعمل على دفع البلورة الى الامام .. تلك هي حدود التغيير في مسلك الطاقم الحاكم. وحدها العلاقة بين النائب وناخبيه لم يطرأ عليها تغيير يذكر. هذا على الرغم من أن تقلص قاعدتها قد أضعف قدرة النواب على « خدمة » الناخبين وأخرج من أيديهم معظم الاشغال التي يجري تنفيذها في مناطقهم وزاد من دور الرشوة وضغوط السلطة في تأمين فوزهم. ولعل من أبرز مظاهر أزمة المؤسسات السياسية التي يعرفها لبنان اليوم، المسافة المتزايدة التي تفصل نوع القضايا المطروحة (سوق اليد العاملة، اتساع الانتاج وتنظيمه، الاجور ...) عن قاعدة السلطة السياسية الموكل اليها حل هذه القضايا.

لم تتم انعطافات هامة وبينة في التركيب اللبناني خلال السنوات القليلة الماضية ١٩٦٦ — ١٩٦٧ و ١٩٧١. ولكن تراكم عدد من الظواهر، ونضوج تناقضات كانت تعمل في الجسم الاجتماعي اللبناني، ولدا أوضاعا لا شك بجدتها، وتبرز هذه الجدة في عدد من المعارك المطلبية التي عرفت زخما واتساعا لم تعرفها الحركة المطلبية منذ أمد بعيد. وهذا ولا شك من نتائج التراكم والنضوج اللذين نتحدث عنهما.

مظاهر التراجع الاقتصادي

لم يعد انخراط الاقتصاد اللبناني بمجمله، في السوق الامبريالية بحاجة الى دليل. ولكن الاحداث الاقتصادية التي برزت خلال السنوات الاخيرة تحدد بصورة أدق نوع الانخراط اللبناني. فقد بدا من الواضح أن رأس المال المصرفي هو الذي يوفر لمجمل الانخراط الاقتصادي في السوق الامبريالية العالمية قاعدته. والظواهر الرئيسية التي برزت خلال السنوات الخمس الاخيرة (ولا شك انها كانت قد أخذت تبرز منذ منتصف الخمسينيات)، ترتبط كلها بنوع الاحتياجات المالية التي كان على الرأسمالية المصرفية أن تلبيها نتيجة صلتها بالسوق الرأسمالية العالمية : منذ نهاية عام ١٩٦٧، أي بعد توقف انترا وهزيمة حزيران، عادت الودائع المصرفية تزداد في المصارف اللبنانية وذلك بنسبة مرتفعة جدا : ٢١ بالمئة سنويا مما سمح للمصارف باستعادة ٦٠٠ مليون ليرة من الودائع كانت قد تركت لبنان مخلفة الرأسمالية اللبنانية في حالة من التضعضع لم تنته نتائجها بعد. هل يعني ذلك أن أوضاع الرأسمالية المصرفية بخير ؟ عام ١٩٧٠ (واذا اتخذنا عام ١٩٦٤ أساسا مقدرا بـ ١٠٠) بلغت نسبة الودائع المودعة في الحسابات الجارية بالنقد اللبناني ١٢١. أي أن الزيادة منذ ١٩٦٤ بلغت الخمس. أما كمية الودائع فهي ١٦٧٦ مليون ليرة لبنانية، مقابل هذا بلغت ودائع الاجل والودائع المحولة الى النقد الاجنبي ٢٠٤، (على نفس الاساس السابق ١٩٦٤ = ١٠٠) أي ٢٥٩٢. ولما كانت ودائع الاجل تشكل نسبة ضئيلة من هذا الرقم فان معظمها هو من الودائع المحولة بالنقد الاجنبي. مما يعني أن كمية ضخمة من الودائع اللبنانية — المودعة في مصارف تعمل في لبنان — لا صلة لها بالاقتصاد اللبناني (المحلي)، ولا تفد على مصارف لبنان الا لتنتقل الى عملة اجنبية. في سوق صرافة حرة تؤدي هذه الاوضاع الى نزيف مصرفي حاد لصالح المصارف والبورصات الرأسمالية. فالممتلكات الخارجية، بلغت نسبة ١٥٨ عام ١٩٦٩ (١٩٦٤ = ١٠٠)، و ١٩٩ عام ١٩٧٠ أي ازدادت ٤٠ بالمئة في عام واحد لتبلغ ٢٣٥٥ مليون ليرة. وانتقال مركز الثقل في أوضاع المصارف الى الخارج، لا يتم فقط في مجال الودائع المصرفية فهو يتم بصورة خاصة في اطار المؤسسات المصرفية. فقد ارتفعت حصة المصارف الاجنبية غير العربية، من مجمل الودائع المصرفية من ٣٨ بالمئة عام ١٩٦٦ الى ٤٠ بالمئة عام ١٩٦٩. وقد ازدادت نسبة ودائع هذه المصارف خلال الفترة نفسها، ١٣٢٤ بالمئة. أما المصارف العربية وحصتها من مجمل الودائع ١٤ بالمئة، فلم تزد ودائعها خلال أعوام ١٩٦٦ — ١٩٦٩ الا بنسبة ٣٦٣ بالمئة. ونسبة ودائع المصارف اللبنانية التابعة لمصارف اجنبية غربية من مجمل الودائع هي ٢٣ بالمئة. وقد ازدادت ودائعها بنسبة ٤٠ بالمئة. تبقى المصارف اللبنانية الصرف. شكلت هذه المصارف الفئة الوحيدة التي تراجعت ودائعها. فبعد أن كانت هذه الودائع تشكل ٣٠ بالمئة من مجمل القطاع المصرفي عام ١٩٦٦ انخفضت هذه الودائع الى ٢٣ بالمئة بعد ثلاث سنوات. تدل هذه الارقام على أن الرأسمالية الامبريالية تنخر السوق المصرفية من الداخل، فهي لا تجتذب الودائع اللبنانية والعربية الى العملات الغربية فقط بل تجذبها الى مصارفها فتتحول الساحة المصرفية اللبنانية الى ممر للاموال تتناقص استفادة السوق المحلية منها. تجاه هذا التخلف المستمر، لا تملك المصارف المحلية وسائل مقاومة بل انها هزيلة كل الهزال، أمام منافسها الاجنبي في عقر دارها. فبين المصارف التي تزيد ودائعها على ١٠٠ مليون ليرة وهي ١١ مصرفا عام ١٩٦٩، هناك مصرف لبناني واحد. وهذه المصارف لوحدها تستحوذ على ٦١ بالمئة من مجمل الودائع. أما المصارف التي تقل ودائعها عن ١٠ ملايين ليرة فقد كان عددها عام ١٩٦٩ أيضا ٢٧ مصرفا ولا تزيد نسبة ودائعها عن ٤ بالمئة من مجمل الودائع. هذه الفئة بينها ٢٠ مصرفا لبنانيا. لماذا تستطيع الرأسمالية المصرفية العالمية ان تنخر المصارف اللبنانية ؟ لان انفتاح هذه الاخيرة على السوق الامبريالية يؤدي الى سيطرة هذه السوق. وذلك بسبب المنافسة التي لا تستطيع سوق وسيطة ان تقاومها. فقد ارتفعت فوائد الودائع الى ٦ بالمئة في المصارف الاميركية، والى ٨ بالمئة في المصارف الانكليزية والفرنسية، والى ٦٫٢٥ بالمئة في المصارف اليابانية. وليس هذا هو الشكل الوحيد لاجتذاب الاموال فهناك السندات على الدولة في البلدان الرأسمالية نفسها. وتتجاوز فوائدها غالبا فوائد المصارف في الفترات التي تحارب فيها الدولة التضخم المالي. نتيجة الوضع النقدي العالمي — منذ ١٩٦٧ — ١٩٦٨ — (المضاربة على المارك الالماني، ارتفاع سعر الفائدة ...) أخذت المصارف اللبنانية تشارك في المضاربات التي تشكل مصدرا من مصادر تعيشها الرئيسية، مما يؤدي الى نتائج بالغة الخطورة على النمو الاقتصادي الداخلي، حتى تبعا للمنطق الغالب نفسه. فتجاه المضاربة على رفع سعر الدولار في الداخل، وعلى المارك الالماني في الخارج اضطر مصرف لبنان الى أن يفرض على المصارف اللبنانية أن تودعه ٥ بالمئة من قيمة عملياتها. بذلك حاول المصرف المركزي أن يخفف من هذه العمليات ولكن، لان هذا الجانب يشكل « النشاط » الطاغي على كل الحياة الاقتصادية اللبنانية، كان من نتائج محاولة المصرف أن حبس النشاطات المصرفية الداخلية ايضا. فحجم التسليفات بقي على ما كان عليه خلال السنوات الاخيرة أو هو تراجع. فاذا كانت التسليفات الداخلية ١٠٠ عام ١٩٦٤ فهي لم تبلغ سوى ١٠٨ عام ١٩٦٩ و ١٠٩ عام ١٩٧٠. بينما بلغت عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ ١١٨ و ١١٦. والمقابلة بين رقمي الممتلكات الخارجية والتسليفات الداخلية، وتطورهما تفصح عن طبيعة الرأسمالية المصرفية. فهي رأسمالية لا صلة لها بالانتاج الداخلي، بل تقوم على المضاربة النقدية وعلى البحث عن اسعار فائدة مرتفعة. فلا تستبقي في السوق الجارية المحلية الا ما لا تستطيع استخدامه في الخارج. فالتسليفات التي قدمت الى الصناعة انخفضت بين ١٩٦٨ و ١٩٦٩. ولم تزد تسليفات البناء الا بنسبة ضئيلة. أما التجارة فتستحوذ وحدها على ٥٥ بالمئة من حجم التسليف الراكد.

٤ — أن مجمل الارقام السابقة تبرر تزايد تبعية الرأسمالية المصرفية للسوق الامبريالية. فالبلد المتخلف — لبنان والمنطقة العربية — يمد البلدان المتقدمة بأموال لا تستطيع التكتلات الحاكمة أن تستثمرها داخل بلادها. فيؤدي ذلك بدوره الى تفاقم الاعتماد على البلدان المتقدمة، بلدان السوق الامبريالية. هذه الظاهرة تبلغ في لبنان حد المهزلة. فعجز الميزان التجاري اللبناني يزيد عن المليار ونصف المليار. أي أن العجز يبلغ أربعة اضعاف مجمل الصادرات اللبنانية. لم يخف العجز منذ ١٩٦٦ — ١٩٦٧. لكن التجارة اللبنانية تمر في فترة ركود واضحة. فالاستيراد زاد عام ١٩٧٠ بنسبة ٦٫٣. لكنه عام ١٩٦٩، كان قد زاد بنسبة ٨ واذا كانت زيادة نسبة التصدير عام ١٩٧٠ بلغت ١٤٤ بالمئة، فهي الاخرى في تراجع بالنسبة للعام السابق، اذ بلغت ١٦ بالمئة لكن هذه الارقام نفسها خادعة. فالزيادة التي تقرأ من الارقام تكاد تكون وهمية. لان الارقام تعطي ثمن البضائع المستوردة او المصدرة. أي أن الزيادة هي في مجمل ثمن الصادرات او الواردات. لكن ما لا تقوله هذه الارقام هو أن زيادتها هي غالبا نتيجة الارتفاع في الاسعار، وليس في كمية السلع. إذا كان ثمن كمية البضائع المستوردة قد زاد عام ١٩٧٠ بنسبة ٦٫٣ بالمئة، فهذا لا يعني أن كمية البضائع زادت بالنسبة نفسها تقريبا.

وهذا من نتائج التحاق الرأسمالية اللبنانية بالرأسمالية العالمية. فالاسعار ارتفعت في البلدان التي يستورد تجار لبنان من أسواقها، خلال ١٩٧٠، بنسب متقاربة. زادت اسعار الاستهلاك في الولايات المتحدة الاميركية ٦٫١ بالمئة، وفي انكلترا ٧٫٧ بالمئة (وهما البلدان المصدران الرئيسيان للبنان). وفي فرنسا زادت الاسعار بنسبة ٦٫٣ بالمئة. وفي اسبانيا ٥٫٩ بالمئة. هذه الزيادة في اسعار البلدان المصدرة تجعل نسبة زيادة الاستيراد اللبناني رقما فارغا، اي انه لا يدل على زيادة فعلية في كمية السلع. والمستهلكون اللبنانيون، بمن فيهم الطبقات الكادحة، يدفعون زيادة الاسعار التي تحصل في الدول الامبريالية. وتبدو نتائج الارتباط اللبناني على الاسعار اللبنانية الداخلية بصورة واضحة. بين عام ١٩٦٨ و ١٩٦٩، ازدادت اسعار المواد الغذائية بنسبة ٦ بالمئة واسعار المنسوجات بنسبة ٤ بالمئة واسعار السلع الجاهزة والمصنعة بنسبة ١٢ بالمئة.

— رغم أن الصادرات الصناعية هي العنصر الايجابي الوحيد في الوضع التجاري اللبناني، اذ ارتفعت بنسبة ٢٥٫٥ بالمئة عام ١٩٧٠، اي من ١٦٥ مليون ليرة الى ٢٠٨ ملايين، رغم ذلك فان أوضاع الرأسمالية الصناعية لم تتغير فعلا. طرأت تعديلات طفيفة على توزيع رؤوس الاموال الموظفة في الصناعة. فالصناعات التي كانت قبل ١٩٦٨ تحتل المركز الاول، استمرت في احتلاله. وهذه الصناعات هي التي استطاعت أن تستجيب للتوسع، وبصورة أساسية صناعتا الغذاء والنسيج. ففيما ارتفعت رؤوس الاموال الموظفة في النسيج من ٩٩٫٣ مليون الى ١٢٤٫٥ مليون، ارتفعت في الغذاء من ١٢٨ الى ١٥٥ مليون (بين ١٩٦٧ و ١٩٦٨). وقد لحقت الزيادة بصورة متفاوتة بالمواد الكيمائية وبالنقل وبصناعة التبريد وبالكهرباء والغاز والكاوتشوك لكن مجمل رؤوس الاموال الموظفة في الصناعة لم تزد الا ما يقرب من ١٢ مليونا فقط، وذلك على مليار ليرة لبنانية اي بنسبة ١٫٣ بالمئة فقط. أما اليد العاملة فقد ارتفع عددها خلال الفترة نفسها، اقل من خمسة الاف عامل بقليل. اي بينما ازدادت الصادرات بنسبة الثلث بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ ازدادت رؤوس الاموال الموظفة بنسبة ١٫٣ بالمئة وارتفعت نسبة اليد العاملة ما يقرب من ٧ بالمئة.

لم يؤد ارتفاع التصدير، وانفتاح الأسواق العربية الى تغيير يذكر في نوع الوحدات الصناعية، أي في تمركزها واتساعها. ففي صناعة الكحول صاحب ارتفاع الاستثمار الذي بلغ مليونين من الليرات زيادة ٣٠ عاملا، واغلاق أبواب معمل واحد. وصناعة الغذاء هي الصناعة الوحيدة التي شهدت بعض التمركز : بينما ازدادت رؤوس الاموال الموظفة ١٧ مليونا، ازداد عدد العمال ٦٤٤ عاملا، ونقص عدد المعامل ٨٧. لكن هذه الارقام تصبح متواضعة اذا ما قيست بالمرفق العام كله : ١٥٥ مليون ليرة من الاستثمارات، ١١٥١٢ عاملا، و ٢٤١٩ معملا. وهذه السمة للتطور الاقتصادي في السنوات الاخيرة، عامة. فعام ١٩٦٩ لم يزدد تكون راس المال الثابت الا بنسبة ٢٫٢ بالمئة.

اذا كان التصدير قد ازداد بنسبة كبيرة، وكذلك الانتاج، دون أن يؤدي ذلك الى ارتفاع واضح في حجم رؤوس الاموال الموظفة في الصناعة او الى ارتفاع كبير في استخدام يد عاملة جديدة، فهذا يعني أن ازدهار الصناعة اللبنانية قد تم على حساب اليد العاملة اللبنانية فهي التي كانت سبب الزيادة المباشر : بكدها وكدحها واستغلال الرأسماليين لها.

٥ — لم يؤد اتساع دخول الرأسمالية الى الريف، واخضاعه للتسويق، الى تغيير في البنى الاساسية. لكن ذلك ادى الى تفاوت صارخ، ومتزايد بين استمرار انتاج زراعي صغير (في قطع ارض صغيرة يستغلها غالبا مالكها) وتسويق رأسمالي. ويتضح هذا التفاوت في الفرق بين قيمة بعض السلع الزراعية ومساحة الارض التي تحتلها. فحسب ارقام ١٩٦٦ (معدل ارقام ١٩٦٤ — ١٩٦٦) بلغت قيمة الفواكه ٣٥٫١ بالمئة من مجمل قيمة الانتاج الزراعي. بينما لم تزد نسبة مساحة الارض المزروعة فاكهة على ٢٤٫٢ بالمئة. هذا بينما بلغت نسبة مساحة الارض التي يزرعها الفلاحون حبوبا، ٤١٫١ بالمئة من الارض، لم تتجاوز قيمة الحبوب ٤٫٩ بالمئة من قيمة الانتاج الزراعي. مما يفسر استمرار تخلف الزراعة، ويبرز حدود انخراطها في السوق الرأسمالية ونمط هذا الانخراط. فحركة التمركز معتدلة : بين ١٩٦٠ و ١٩٦٦، حدث انخفاض هام (نسبيا) في عدد الملكيات الصغيرة التي تتراوح مساحتها بين ١٠ و ٥٠ فدانا. وصاحب هذا الانخفاض ازدياد في عدد الملكيات المتوسطة والكبيرة التي

---

١ — هذه العوامل الموضوعية التي تعزل الطبقة العاملة عن النضال الوطني لا تبريء مسلك الانتهازية اليمينية في الاوساط العمالية التي وجدت اليها منافذ قديمة. بل هي تضع هذا المسلك في مكانه. فطبيعي أنه لم يكن في وسع الانتهازية اليمينية أن « تغير » موقف الطبقة العاملة هذا .. الا انها انساقت معه، فاقتصر عملها، في الوسط العمالي، على نضال اقتصادي ذي تبعة «ايديولوجية» عامة ..

الحركة المطلبية في مرحلتها الجديدة

■ معركة الضمان الصحي وحدود الانعطاف في نضالات الطبقة العاملة

▶ التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الأول لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان ٣

تتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ فدانا ، وما فوق المئة فدان لكن غلبة الملكية الصغيرة لم تضرب . ويؤكد استمرار هذه الغلبة ، تفتيت عدد من الملكيات الكبيرة بتاجيرها أما للتجار الذين يقومون بدورهم بتضمينها للفلاحين ، واما بتضمينها مباشرة للفلاحين . في حدود الملكية الصغيرة ، يصبح تامين المواد الضرورية للانتاج الزراعي الرأسمالي كالسماد ومواد الرش والالات ، صعبا جدا . ويستمر اللجوء الى اليد العاملة التي تشكل عنصرا هاما في كلفة الانتاج الزراعي تتراوح بين ٤٠ و ٧٠ بالمئة منه ويبقى استخدام الالة عنصرا ثانويا . بذلك يتم الانقطاع بين زراعة رأسمالية متقدمة بمساحتها والاتها واستخدامها للعمل الماجور واسعارها — وزراعة انتاج سوقي صغير ، لا تقوى على المنافسة فتضطر للاستمرار في انتاج سلع رخيصة الثمن (كالحبوب) رغم حماية الدولة لها والقاسم المشترك بين الزراعتين هو صلتهما بسوق رأسمالية مشتركة ذات أسعار عالمية واحدة . لكن بينما تشكل هذه الصلة حافزا للزراعة الكبيرة التي تستفيد من ارتفاع الاسعارالعالمية النسبي ، تشكل عائقا في وجه الزراعة الصغيرة التي تعيش في قسم منها ، على أسعار تشجيعية والظاهرة الاخيرة لا تطال فقط الانتاج الصغير ، بل تشمل الانتاج المتوجه للتصدير : فالاتفاقات الثنائية مع الدول العربية تعمل على تامين اسعار مفتعلة ليست هي أسعار السوق بل انها اسعار « سياسية » . وتسهم هذه السياسة المزدوجة — الاسعار التشجيعية بالداخل « والاسعار السياسية» في الخارج — في التخفيف من فعالية المنافسة الرأسمالية وبالتالي في الاحتفاظ بوحدات انتاج ما كانت تستطيع الاستمرار لولا هذه السياسة .

في السوق نفسه ، مع التجميع النسبيالذي يتم ومع ارتباط بعض الصناعات بالمواد الزراعية (التبغ ، الشمندر) تتسع بروليتاريا زراعية ما زالت ضئيلة العدد والفعالية : واذا كان العمال العرب قد حلوا محل العمال الزراعيين اللبنانيين في أكثر من منطقة، فان بعض مالكي الحصص الصغيرة أو ضامنيها يرتبطون بعلاقات استثمار عمالية مع شركة الريجي أو مع مصانع السكر. لكن الوضع المزدوج لهذه الفئة (ملكية الارض وارتباط انتاجها بقطاع راسمالي قوي) يجعلها فيوضع مطلبي متأرجح : فهي في حالة غليان دائمة ، لكن هذه الحالة لا تؤدي بها الى نضال متواصل يتصدى استمرار شروط الاستغلال السابقة لا سيما الحفاظ على مستوى الاسعار المتارجح .

— لا يطمح الاستعراض السريع الذي سبق أن يقدم عرضا وافيا عن أوضاع الراسمالية اللبنانية . أن الخطوط العريضة المعروضة ترسم الاتجاهات الحالية العامة للراسمالية متزايدة التبعة للسوق الامبريالية . ولا يبدو أن هذه الاتجاهات عابرة أو أنها من النتائج المباشرة لتقويض بنك انترا والهزيمة العربية في حزيران ١٩٦٧ ، (وكان هذين الحادثين وقعا من السماء وليسا من نتائج السيطرة الامبريالية على الطاقات العربية) فالركود اللبناني المستمر ذو اسباب أبعد ، ترتبط بدور الحلقة المحلية الذي تؤديه الراسمالية اللبنانية .

— لقد أدى دور الحلقة المحلية الى تبعية الراسمالية المصرفية المحلية للمصارف العالمية ، بصورة تامة — كما راينا — حتى ان وجود الودائع في المصارف العاملة في لبنان ، من لبنانية أو اجنبية ، لم يعد يعني امكان استثمار هذه الودائع في السوق اللبنانية ، الا بنسبة متضائلة . هذا ماينضح في الفارق بين ودائع النقد اللبناني وممتلكات المصارف في الخارج ، وبالقطع الاجنبي ، كما يتضح من تراجع التسليف أو ركوده ، ومن تراجع ودائع الاجل من ١٨٢ مليون ليرة اخر عام ١٩٦٨ ، الى ١١٨ مليون اخر عام ١٩٦٩ . فالرأسمالية المحلية الملحقة بالخارج لا تستطيع الاستقلال عن العوامل الخارجية التي تضخم المال « المحلي » وتستفيد منه . هل يؤدي هذا الالتحاق الى اتساع المنطق الرأسمالي وسيطرته على النشاطات الاقتصادية القطاعية ؟ اذا انتبهنا الى أن ٧٤ مصرفا عام ١٩٦٩ ، استطاعت الصمود من أصل ٩٠ مصرفا كانت تعمل عام ١٩٦٧ بدا أن ثمة اتجاها الى تشكيل وحدات كبيرة مستقرة في سوقمغلقة في وجه الوافدين الجدد . واذا كانت هذه الظاهرة لم تقض على بعثرة الودائع في عدد كبير من المصارف المحلية الصغيرة ، فهي تدل على ضغط المقاييس الرأسمالية . لكن ينبغي الا ننسى أن ضغط هذه المقاييس لا يؤدي الى استجابة الرأسمالية المصرفية الى حاجات النمو الداخلي . بل العكس . فالوحدات الكبيرة تشكل ضمانا للودائع والمودعين في العلاقة مع الخارج أي في عملية العبور بالمصارف المحلية . فالمقاييس الرأسمالية المعنية لا تعدو أن تكون مقاييس رأسمالية ملحقة ، لا رأسمالية مستقلة . ولا يمكن لرأسمالية مصرفية من هذا النوع ان تشكل عامل نمو للقطاعات الانتاجية ، بل عامل افقار للبلد كله . فالمضاربة المستمرة على النقد الاجنبي تفرض بصورة مستمرة ايضا ، المحافظة على تغطية ذهبية مرتفعة لليرة اللبنانية . كذلك فمصرف لبنان مضطر لان يحمي ارباح المضاربين والمودعين على حساب الاستثمار المنتج .

اذا كانت الحركة التجارية عاجزة عن استعادة ازدهارها السابق فلانها بلغت خلال السنوات الاخيرة الحدود التي تتسع لها . اي أن نوع السلع المستوردة من الاسواق الاميركية والبريطانية والفرنسية لا يستطيع ان ينفذ الى اوساط ذات قدرة شرائية ضئيلة ومتراجعة . فالانفتاح على الاسواق الخارجية أدى الى وضع متناقض : فهو من ناحية يتيح لكميات كبيرة من السلع أن تدخل على حساب الانتاج الداخلي ، مما يجعله لا يلقي الا منافسة بسيطة ومحصورة في فئات محددة — لكنه يحمل معه غلاء متزايدا في بلد لا ترتفع فيه الاجور بنسبة مقابلة . مما يجعل القدرة على الشراء اقل ، كما انه يحد من اتساع الانتاج الداخلي وبالتالي يحد من اتساع مرافق العمل ، أي من المشترين انفسهم . عدا أن نسبة تكوين رأس المال الثابت (الصناعيبشكل خاص) ضئيلة كما رأينا ، فان عدد الاجراء المسجلين في الضمان الاجتماعي قد نقص عام ١٩٦٩ — ٦ر١٨ بالمئة ، عن السنة السابقة . بينما نقصت الاجور المدفوعة المعلنة ٧و١٧ بالمئة . اذا أضفنا الى ذلك أن معدل قيمة الرهونات قد ارتفع بنسبة ٢٥ بالمئة ازدادت صورة التراجع حدة . وهو لا يطال فقط الانتاج المباشر بل يطال ايضا الانتاج المقبل : فرأس المال الثابت هو قاعدة التوسع في المستقبل ، وارتفاع معدل قيمة الرهونات يدل على عجز مؤسسات هامة عن الاستمرار . هذه الدلائل كلها ، مجتمعة هي اعراض ازمة عميقة ما زالت في ادوارها الاولى . وتساهم بنية التجارة اللبنانية في اشتداد هذه الازمة : فكبار التجار المستوردين يتمتعون بسيطرة شبه كاملة على السوق تنتج عن احتكارهم الاستيراد واقتسامهم فيما بينهم الاجازات . بينما يقف الصناعيون في وجه استيراد سلع تشكل منافسة فعلية لانتاجهم لا المنافسة الهامشية التي يشكلها الاستيراد الاوروبي العادي . بذلك يتمتعون هم أيضا بشبه احتكار يعزز ارباحه انخفاض الاجور العمالية.

ليس الاحتكار وحده عامل استغلال فاضح، وارهاق للطبقات الكادحة ، ان عاملا اساسيا اخر يساهم فيالاستغلال والارهاق هو استمرار انتاج صغير (بل وغلبته) معتمد في استمراره على نمط الرأسمالية المتخلفة في لبنان . فضعف الاستثمار الداخلي لا سيما الطويل الامد منه والاقتصار على المرافق التي لا تشكل منافسة للاستيراد من البلدان الصناعية الرأسمالية، ودور الحدود السياسية في تضييق مجالات تصريف الانتاج الداخلي ، عدا ضيق رقعة السوق الداخلية في البلدان المتخلفة ومنها العربية بالطبع — كلها عوامل تجعل من بناء وحدات انتاج كبيرة أمرا مستحيلا . ومن ناحية ثانية يؤدي انفتاح السوق اللبنانية على السلع الاجنبية الى تحديد الاسعار على أساس مستقل عن كلفة الانتاج المحلية . وهذا يعني أن الاسعار المحلية تلحق بالاسعار العالمية فلا تملك المؤسسات الصناعية المحلية ان تبيع سلعها باسعار رخيصة ، تؤدي منافستها لسلع الوحدات الصغيرة الى تصفية هذه الاخيرة . ان ما يجمع بين العوامل المذكورة : ضعف الاستثمار الداخلي ، اقتسام السوق الداخلية ، الحدود السياسية الضيقة، ضغط الاسعار العالمية ، هو حاجز السيطرة الامبريالية . ومن الواضح أن تاثير هذه السيطرة في المجال الاقتصادي يعتمد على عوامل سياسية بالدرجة الاولى : تبعية البرجوازية اللبنانية والعربية للغرب الاستعماري ، عجزها عن أن تشكل طبقة مهيمنة تقف في وجه الاجنبي وتحمي استقلال الداخل وعملية بنائه المتكاملة. نتج عن ذلك تركيب اقتصادي مزدوج : من ناحية ، مؤسساتصناعية احتكارية (السكر، النسيج، الغذاء ، الالنيوم ، الاسمدة ، التبغ) في المرافق التي تتطلب موارد مالية وتقنية كبيرة ، ومن ناحية أخرى ، وحدات صغيرة متعددة في المرافق التي يكفي فيها راس المال البسيط (النسيج ، الكحول ، المفروشات) أو في مرافق الصيانة المتعددة . لكن ازدواج التركيب يحول دون أن تطغى المقاييس الرأسمالية ، وتؤدي الى تشكيل وحدات كبيرة استطاعت الصمود بسبب مواردها المالية والتقنية ، وبسبب مد سيطرتها على قطاع واسع من السوق — اذا كانت الحقبة التي اخذت تنتهي منذ ١٩٦٦ — ١٩٦٧ ، عرفت في آن واحد تكاثر الوحدات الصغيرة وازدهارا نسبيا للسوق الرأسمالية ، فقد ادى العنصر الثاني الى تغطية اثار العنصر الاول . فلم تتضح طفيلية الوحدات الصغيرة لانها لم تكن يومها تعيق تشكيل وحدات كبيرة . لكن مع ركود السوق الذي راينا عددا من ظواهره اصبح الانتاج الصغير يطرح مشكلة . وتزداد حدة هذه المشكلة مع بروز اعباء راسمالية عامة (ارتفاع الاجور ، الضمان الصحي) يصعب على الحرفيين التهرب منها ، ولا طاقة لهم بها الا بصعوبية بالغة في الوقت نفسه . في سياق طرح مسالة ارتفاع اسعار المعيشة بصورة مطردة (نتيجة ارتفاع اسعار السلع المستوردة ولحاق الاسعار المحلية بها) لا بد أن تطرح مسالة استمرار الوحدات الصغيرة وعملها على الاحتفاظ باسعار مرتفعة لسلعها كي تقوى على الاستمرار .

الى جانب الاستيراد والانتاج الصغير ، تلعب عوامل اخرى دورا اساسيا في تدهور وضع الطبقات الشعبية . فطوال سنوات الازدهار الرأسمالي ، لم تول الدولة اية عناية للحاجات الاجتماعية بل تركتها نهبا للاستغلال الخاص ولفوضى رأسمالية لا تبحث الا عن الربح . فادى ارتفاع سعر أرض البناء الى ارتفاع عام في كلفة البناء كله . وبالتالي في ايجاره . كما ادى هذا الارتفاع الى توجه التوظيفات نحو البناء الفاخر : فالفرق في الايجارات يفوق الفرق في الكلفة ، اي انه يعود بربح اوفر على من يستثمر في البناء . وبالطبع لم تتدخل الدولة في هذا الميدان : فاصحاب قطع الارض في المدن، هم الركيزة الانتخابية لاقطاب نيابيين كبار ، ذوي وزن سياسي يحول دون التفكير بمسهذه المصالح . لكن الركود الكبير الذي أصاب البناء يدل بوضوح على نضوب هاد في الفئات التي استطاعت طوال الخمسينات وحتى منتصف الستينات ، أو تنتقل الى صفوف بورجوازية صغيرة ميسورة، او الميبورجوازية اعمال متوسطة . لكن هذا النضوب الذي لم تلمس نتائجه بوضوح بعد ، يطرح مشكلة تطال مختلف جوانب الاقتصاد اللبناني :فاسعار الارض (وبالتالي مستوى البناء) ارتبطت بمرحلة انتهت ، عرفت تراكض البرجوازيات العربية العميلة على الامتلاك في لبنان . اذا كان هذا التراكض قد ادى الى ارتفاع اسعار الارض والبناء ، فان تراجع الطلب لم يؤد مباشرة الى انخفاض الاسعار ، بل الى التمسك بها والاحتفاظ بشقق فارغة اشهرا وسنوات باسعار مرتفعة حفاظا على مردود سابق فقد شروطه .

وما يصح على السكن ، اي غلبة الصنف الفاخر فيه ، يصح على التطبيب . فهنا ايضا بدا الطب وسيلة ارتقاء اجتماعي عدا انه يتيح المجال واسعا أمام الثروة . وتوجه التطبيب بصورة أساسية لسد حاجات مرتفعة، وتناسى او اهمل حاجات اولية اكثر شمولا والحاحا . فارتفعت كلفة اعداد الطبيب جوابا على هذه الحاجات وارتفعت كلفة التطبيب . لكن سوق هذا التطبيب اخذت بالنفاد ، بينما الحاح الحاجات الاولية يزداد دون أن يكون ثمة تلبية ، وذلك الى أن بدأ تنفيذ الضمان الصحي الذي وسع سوق التطبيب وان في دائرة ثانية مختلفة عن دائرة التطبيب الذي ازدهر في المرحلة السابقة .

— كانت الطبقة العاملة مع العمالالزراعيين وصغار الفلاحين والفئات الدنيا منالبرجوازية الصغيرة ، اكثر الطبقات تضررا في الفترة التي بدأت مع ١٩٦٧ — ١٩٦٨ ، وما زالت مستمرة . فهي ، خلال هذه الفترة شهدت تراجعا مستمرا في أوضاعها المعيشية ، بسبب غلاء الاسعار وانخفاض القوة الشرائية للاجور وشروط السكن والتطبيب والتعليم القاسية . يضاف الى ذلك ضيق مستمر في سوق العمل المغلق في وجه الالاف الذين يفدون سنويا اليه. ولم تسهم المعركة الوطنية في دفع النضال العمالي المطلبي وتغذيته بل على العكس . ادت المعركة الوطنية الى خفوت شبه تام في المعركة المطلبية اوضحنا أسبابه . ولم تستعد هذه الاخيرة بعض النشاط الا مع بدء عام ١٩٧٠ ، عندما فرضت النقابات العمالية على الدولة تحديد موعد البدء في تنفيذ الضمان الصحي . وفي اخر صيف ١٩٧٠ توالت الاضرابات بصورة متتابعة : عمال التنظيفات ، عمال تمديدات الهاتف ، عمال شركة الريجي في الفازية ، الاستعداد للاضراب العام في ١ شباط ١٩٧١ . ورافقت هذه الاضرابات العمالية صدامات بين الفلاحين والاقطاع في عكار ، وحركة طلابية واسعة امتدت على طول السنة المدرسية بين حركة الثانويين وحركة الجامعيين .

الحركة المطلبية أمام انعطافها الجديد

اذا كانت المعارك العمالية انحصرت في المطالبة برفع الاجور ، فقد شكلت معركة الضمان انعطافا في هذا الميدان . ان الجانب السياسي الذي يبرز في تحقيق الضمان الاجتماعي هو الدمج الواضح للطبقة العاملة اللبنانية ، ولفئة من المستخدمين ، في وحدة مصلحية ومطلبية ملموسة . بينما يخضع الاجر لمفاوضة ثنائية بين صاحب العمل والعامل وبينما لا يضمن استمرار العامل في عمله أي قانون ، وبينما تقوم بين العامل والنائب أو أزلامه ، علاقة البلدة والعائلة والطائفة ، يتعامل العامل مع صندوق الضمان بصورة مختلفة . فهو تجاه الصندوق قوة عمل على الصندوق أن يعمل على تجديدها دون النظر الى من يستعملها وفي أية ظروف يتم استعمالها . وهو تجاه صاحب العمل قوة عمل ، على هذا الاخير أن يساهم بحصة في تجديدها ، حتى ولو لم يكن هو المستفيد الوحيد منها . فالدولة واصحاب العمل ، والعامل ايضا ، يتحملون صحة قوة العمل — العامل — بصورة عامة . وهذا الواقع هو الذي يفسر الموقف العمالي منذ اذار ١٩٧٠ ، عندما أصرت النقابات العمالية ونقابات المستخدمين على ضرورة تحديد موعد البدء في تنفيذ الضمان الصحي ، تحت طائلة الاضراب العام . وهو الذي يفسر الاجماع القيادي النقابي ، في وجه مماطلة الدولة واصحاب العمل : اقتراحات تاجيل تنفيذ الضمان ، اقتراحات فصل المرض والامومة عن دفع أيام التعطيل .. بينما خاضت الطبقة العاملة دوما معارك رفع الاجور مفتتة ، كل مهنة في موقع ، وبينما بقيت خلال معارك الاجور فئات عمال المصانع معزولة في معارك قادتها المصالح المستقلة ونقابات المستخدمين شملت معركة الضمان كل الفئات النقابية . ولا يعني شيئا القول ان المعركة لم تقع ، وانها لو وقعت فعلا لكشفت عن تشقق في الصفوف . لا يعني هذا القول شيئا لان ما منع المعركة من ان تقع هو امتلاكها لقاعدة عريضة شملت معظم العمال اللبنانيين . وهذا ما تهيبته الدولة ، وما تهيبه أصحاب العمل . ولم تقع المعركة لانها معركة الدولة وأصحاب العمل الخاسرة . وهذا يعني رغم الخسارة أن الدولة واصحاب العمل هم الطرف الاقوى حتى في هذه المعركة . فهم الذين يتحكمون في مجراها وتوقيتها وفي حدوثها أو عدم حدوثها . فاذا راوا أن شن المعركة لغير صالحهم رفضوها . وهذا ما تم ، أي أن الطبقة العاملة اللبنانية اصبحت تملك قاعدة مصلحية موضوعية تجعلها تفرض على مستغليها وحماتهم ، تلبية جزء من مصالحها . لكنها لا تملك حرية التصرف بذلك . رضخت الطبقة العاملة لاتفاق بين ممثليها الرسميين الحاليين — القادة النقابيين — وبين ممثلي اصحاب العمل والدولة يحرم الطبقة العاملة من مكسب اساسي هو دفع ايام المرض دون شرط انقضاء السنتين على عمل العامل لدى صاحب عمل واحد . لماذا امكن للطرف الاخر أن يفرض على الطبقة العاملة هذا الشرط ؟ لان الفروق بين فئات الطبقة العاملة اللبنانية ما زالت كثيرة وكبيرة . فالفئة الثابتة التي لا يضر بها شرط السنتين هي فئة المستخدمين والعمال المهرة الذين يحتاج اليهم صاحب العمل من أجل سير العمل ، ولا يستطيع استبدالهم بسهولة . وهم فئة غير واسعة ، تشكل أقلية ذات امتيازات . وفي المفاوضة بين أصحاب العمل وممثلي النقابات العمالية تراجع ممثلو النقابات عند هذه النقطة بالذات ، لانها النقطة التي تبرز عندها الفروق في الفئات العمالية ويبرز اختلاف المستويات ولم تخض المعركة على أساس مستواها المتقدم ، مستوى الفئة الثابتة لتعمم المكاسب التي يتيحها هذا المستوى على الفئات العمالية الاخرى . بل خاضتها على أساس المستوى المتخلف مستوى الفئات العمالية التي يصرفها أصحاب العمل دون رقابة تفتيش ، أو رقابة النقابة الغائبة عن أماكن العمل . وهذا أمر يبدو منطقيا ومعقولا ، اذا انتبه الى أن القيادات النقابية الرئيسية هي قيادات نقابات مستخدمين لا عمال . وهذا ما يجعل الانتصار العمالي على الصعيد السياسي ، انتصارا مؤقتا وهزيلا .

أن الانزلاق من تنازل مطلبي جزئي (دفع أيام المرض) ، الى التخلي عن وحدة معركة الطبقة العاملة الى القبول بشل الاداة النقابية ووضعها في خدمة الفئات العمالية القوية ، ان هذا الانزلاق نفسه يدل على نوع المعارك الجديدة التي تقبل عليها الرأسمالية اللبنانية، فالاتساع الذي أخذ يطبع المطالب الاجتماعية والديمقراطية يتطلب اكثر فاكثر قيادة وتنظيما وخطا تستطيع أن تكون على مستوى هذا الاتساع وتستطيع أن تمثل مجمل مصالح الطبقة العاملة ، وان تعمل على اعداد الشروط التي تسمح بهذا التمثيل .

ذلك ان اتساع قاعدة المطالب العمالية لا ينحصر فيالجانب الكمي. فلان الفرعالصحي من الضمانالاجتماعي يطال أعدادا كبيرة منالعمال تحول طرح كل المسائل التي تتعلق بهذا الحدث . لم يعد من الممكن مثلا ، ان تنحل مشكلة الدواء ، واستيراد صندوق الضمان له ، بالصورة التي حلت فيها حتى اليوم ، بالمناقصات التي لا تحصى والتي تطرحها يوميا ، دوائر الدولة . فالمشكلة تعني عددا ضخما من الاجراء يتجاوز ٢٥٠ الفا وهي مشكلة يومية يترتب عليها ، اذا لم تحل لصالح الصندوق ولو نسبيا ، عجز دائم يصل الى عشرات الملايين ، ثم أن حدة القضية اجبرت الدولة على أن تدخل في صراع مع فئة نموذجية من الراسمالية التجارية : فئة مستوردي الدواء ومحتكري تصنيعه الداخلي . مما دفع هذه الفئة الى أن تكشف عن وجهها ، وتدخل في المعركة حفاظا على مصالحها المهددة . كما أن ذلك دفع الدولة الى الشروع في حل جديد ، ينسف تقاليد ليبرالية عريقة ، هو استيراد الدواء بواسطة جهاز حكومي ، فتداعت كل فئات الراسمالية اللبنانية للتضامن — من جمعية الصناعيين وجمعية التجار الى نقابة الصيادلة — في وجه الاجراء الذي يهدد امتيازاتها ومؤسساتها . ومهما كان الحل الاخير للمشكلة التي ما زالت معلقة فان الظاهرة التيشددنا عليها هي الامر الاساسي: لقد ادى شمول الحركة المطلبية الى طرح قضايا حيوية لا يملك التحالف الحاكم عليها جوابا مباشرا وانيا . فالجواب مهما كان يعرض استقرار التحالف للاضطراب : اما من ناحية سيطرته على الحركة العمالية او من ناحية تماسكه التام وتوافق مصالحه . على أن موقف صندوق الضمان والدولة من ورائة ، في قضية الدواء لا ينسينا بالطبع محاولاته اليائسة قبل ١ شباط ١٩٧٠ ، في سبيل اقناع النقابات بالتنازل عن مطلب دفع أيام المرض الاولى . وكان التشديد على هذه النقطة أمرا منطقيا من زاوية منطق الدولة الطبقية : عدا ان دفع أيام المرض الاولى يرتب على أصحاب العمل مسؤولية التقيد بدفع الاشتراكات الاولية بانتظام خشية عجز الصندوق ، عدا ذلك فان الاعباء الجديدة تشكل امتحانا قاسيا لادارة مفككة ، غير منتظمة ، مبذرة . وهذه السمات لا تتفق مع المهام الجديدة والتي يرتب الاهمال في ادائها تكاليف باهظة ، وصداما مع طبقة عاملة وفئات مستخدمين واسعا . عدا الامتحان الاداري ، وعدا تعريض تماسك التحالف ، تؤدي المطالب العمالية الواسعة الى وضع تجد الدولة نفسها فيه تجاه مصالح لا تكفي في مواجهتها ، الوسائل السياسية التقليدية . فاما أن تلجا الدولة — ممثلة لمصالحالراسمالية اللبنانية الى القمع ، واما أن تضطر الى ان تحكم بشيء من الاستقلال عن المصالح المباشرة للراسمالية . وهذا يتطلب مؤسسات مختلفة عن المؤسسات الحالية .

واخيرا عرضت المعركة العمالية ارتباطات تقليدية اخرى للخطر . اذا كان الانتاج السلعي الصغير غالبا في لبنان فهو رغم استفادته من ارتفاع الاسعار ، عاجز عن القيام باعباء طبقة عاملة متجانسة الاوضاع ، او تتجه نحو التجانس . اذا كان ممثلا الحرفيين في مجلس صندوق الضمان قد اضطرا لمغادرته، فلا شك ان موقفهما يدل على صعوبة وضع الحرفيين : فالمحافظة على مستوى ارباحهم السابق لا يمكن أن تتلاءم مع ارتفاع كلفة عمالهم . ولما كانت امكانات المنافسة التي يملكونها في السوق تكاد تكون معدومة ، لتخلف تقنيتهم وحدود مواردهم ، فان الجهة الوحيدة التي يستطيعون الضغط عليها هي اليد العاملة . فالحرفيون يفرضون على عمالهم ثمن المحافظة على مستوى ارباحهم : ويتمثل ذلك بالمحافظة على ساعات عمل طويلة لا تحاول وزارة الشؤون ان تحد منها ، واذا حاولت فشلت ، وعلى اجور جد منخفضة وعلى شروط عمل مرهقة ، واخيرا بالوقوف في وجه الاجراءات التيترفع منكلفة اليد العاملة. لا شك أن الحرفيين الذين خرقوا ، ويخرقون، تحديد ساعات العمل وتحديد الاجور وشروط الوقاية الصحية ، سوف يحاولون مجددا خرق القانون الجديد . لكن وعي العمال والشروط الادارية والقانونية تجعل المحاولة أصعب . وهذا ما يضع الدولة مرة أخرى وبصدد المشكلة نفسها ، تجاه صيغة جديدة في صلتها بتنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية كما يطرح على الطبقة العاملة نفسها مسالة تحالفاتها الطبقية وبرنامجها .

— ولدت الازمة المستمرة منذ ١٩٦٦—١٩٦٧ وضعا متفجرا على صعيد اعداد قوة العمل في مختلف مستوياتها أدى الى حركة طلابية متصلة . فمنذ ١٩٦٦ وقضايا التعليم تطرح في صور مختلفة : من الغاء التصفية بواسطة اللغة الاجنبية الى الاعتراف بتعليم عربي يخضع لمقاييس مختلفة عن المقاييس الغالبة في التعليم اللبناني ، الى ايجاد ملاك تعليمي متفرغ في الجامعة اللبنانية ، الى رفع كفاية التعليم المهني وتحديد مواصفات تسمح للمهنيين باجور تقابل كفاياتهم ، الى المطالبة بحل مشكلة البطالة المتزايدة في أوساط الجامعيين والمهنيين والقيام باعداد مختلف عن الاعداد السائد الذي يصب في الوظيفة والاستخدام .

— كان امتداد الراسمالية التجاريةوالمصرفية يستدعي ملاكات متزايدة ، وعددا كبيرا من المستخدمين والموظفين ، وعددا اقل من العمال . ودخل التعليم في السوق ، وتحول الى سلعة تنتج وتباع وفق مقاييس هذه السوق وحاجاتها الانية . ورغم أن الدولة لم تبذل في هذا المجال جهدا كبيرا فقد قامت المؤسسات الخاصة ، والدينية وغير الدينية، باستغلال السلع الجديدة دون رادع . ولم تكن ثمة حدود واضحة وقاسية ، من ناحية الطلب : فقد بدا التعليم وسيلة ارتقاء اجتماعية اكيدة . كما ان أوضاع البرجوازية الصغيرة الناشئة سمحت لها ، مقابل بعض التقشف ، ان تستفيد من انفتاح مجال التعليم. فتدفق سيل من التلاميذ والطلاب على مؤسسات التعليم الخاصة والرسمية، الثانوية والجامعية في المرحلة الاولى . فان العائق الرئيسي في وجه اتساع التعليم هو مستوى الدخل الطبقي ، وتوفر المدارس او الكليات بالقرب من اماكن السكن او العمل . ولما كان انتقال جماعات ريفية الى المدن قد تم بصورة متتابعة وكثيفة وغالبا مع الحصول على عمل ، لم يلعب هذا العائق دورا هاما وصارخا ، في الحيلولة دون استفادة اعداد كبيرة نسبيا من امتياز التعليم . لكن تضخم الظاهرة ادى الى نتائج جديدة مختلفة ، بدات تظهر بجلاء منذ منتصف الستينات وعام ١٩٦٦ ، تحديدا . اصطدم تدفق الطلاب على تعليم لم تتغير مواصفاته منذ الاستقلال تقريبا بعائقين اساسيين :

وفدت على التعليم فئات اجتماعية جديدة كانت بعيدة عنه حتى منتصف الخمسينات تنتمي الى الصفوف الدنيا من البرجوازية الصغيرة والى قطاعات عمالية وفلاحية . هذا بينما بني التعليم اللبناني السائد على اعداد عام لابناء فئات ميسورة ، يؤهلها تحصيلها لان ترث غالبا ، أما مهنة حرة ، واما وظيفة كان يشغلها الوالد او احد الاقرباء في الفترة التي لم يكن الاقبال على التعليم فيها واسعا ، ولم يكن يطال الا فئات اجتماعية تملك بعض الاستقرار في اليسر ، ولم يظهر التفاوت فورا بين نوعية التعليم وبين المصادر الطبقية المستجدة للطلاب . لكن مع تحول الاقبال على التعليم الى ظاهرة عامة اتخذ التفاوت صبغة حادة ، فلم يعد السقوط في الامتحانات الرسمية يطال اعدادا ضئيلة (رغم ارتفاع النسبة) ، بل اخذ يمنع الوفا من الطلاب سنويا من الاستمرار في تحصيلهم ، ويلفظهم بدون كفاءة تتيح لهم عملا محددا ، حائلا بينهم وبين العمل اليدوي او المهني — نتيجة اعداد ثقافي مشوه — واخذ يحطم امالا اجتماعية دفع الاهل ثمنها غاليا ، في معظم الاحوال . وانصبت فعالية هذا التفاوت على أبناء اكثر الطبقات فقرا . فالمدارس التي تستطيع هذه الطبقات ارتيادها على مستوى جد متدن ، والتعليم الابتدائيالذي تؤمنه مدارس الدولة متخلف . برزت نتائج المشكلة في وضع اللغة الاجنبية ، منذ ١٩٦٦ ، تحتل هذه اللغة مكانا متميزا في النظام التعليمي . فهي تقرر في بعض الحالات امكان المرور او عدمه وتشكل في كل الحالات حاجزا في وجه من لا يمتلكها . ولكن امتلاكها اما أن يتم في وسط عائلي او نتيجة اعداد

— البقية على الصفحة ١٥ —

حديث مع نايف حواتمه

٣

بالعنف الوطني مقابل العنف الرجعي الأمبريالي تسلّم الرجعيَّة بحقوق شعب فلسطين

لا بالجلوس على مائدة "الوساطات" مع حكومة الملك حسين

ماذا لو نجح الضغط العربي على الاردن في انتزاع اعترافه مجددا باتفاقية القاهرة وبروتوكول عمان وارسلت هذه الحكومات قوة عسكرية الى الاردن تمنع ادوات القمع الاردنية من توجيه اي ضربة جديدة لحركة المقاومة ؟

طرح السؤال بهذه الصيغة يبدو منطقيا الا انه منطقي شكليا لا موضوعيا ، وانطلاقا من مقدمة خاطئة تقول بامكانية نجاح السلطات العربية نبني على جسر من الوهم نتيجة خاطئة ايضا بذات الوقت . الوقائع تخبرنا بوضوح قبل أيلول وبشكل خاص بعد أيلول ان السلطة الرجعية ترفض رفضا مطلقا التسليم لشعبنا بأي حق من حقوقه الوطنية وهي من اجل هذا خاضت معركتها الدموية لسلب جميع هذه الحقوق حتى يصبح بامكانها تطويع شعبنا بالقوة لحكمها الرجعي والانفراد بتسوية ثنائية استسلامية مع العدو القومي الصهيوني ، وكل ما يصدر عن السلطة في عمان من تصريحات ومواقف سياسية وممارسات يومية يؤكد بأنها لن تتراجع امام اي ضغوطات عربية وعلى حد تعبير الملك حسين في احدى خطبه الاخيرة « من يظن بأنه قادر ان يضغط علينا لم تلده امه بعد » ، من هنا نحن نقول ان مثل هذا الاحتمال غير قائم وعلينا بالتالي ان ننتقل بدون تردد الى صياغة نهج وأساليب نضال شعبنا لحل هذه المعضلة حتى يصبح بامكانه ومن مواقع القوة ارغام السلطة الرجعية على التراجع كخطوة على طريق متابعة النضال لحل مشكلة التناقض مع السلطة الرجعية حلا جذريا في صالح قضية الثورة والشعب .

ان اي نجاح للوساطة سيقود الى التسليم عمليا مهما كانت اليافطات بشروط الملك حسين « مقاومة على امتداد الشريط النهري للضفة الغربية ... وفي ظل سيادة القوانين الرجعية الاردنية » . وهذه حالة تضع اية قوات في الغور بين فكي القوات الملكية وسحقها في اية لحظة .

اذن ما هو أسلوب العمل الذي ترون ضرورة اتباعه في الاردن ؟

أيضا .. الواقع الراهن منذ ايلول حتى الان يحدد لنا الخطوات الاساسية المطلوبة . علينا في البداية ان ننجز وبلا تردد بناء الجبهة الاردنية الفلسطينية الموحدة التي تضم كافة فصائل المقاومة في الساحة الاردنية والقوى الوطنية والنقابية والمهنية في الساحة لتشكل الاطار العام لحركة الثورة الوطنية وضمن برنامج حددنا في الاجابات السابقة ملامحه الاساسية . تتخذ هذه الجبهة موقفا واضحا من الوضع الرجعي في الاردن بأنه لا تعايش معه لانه يرفض هذا التعايش بالاصل . وتحدد الجبهة بدقة الحقوق الوطنية لشعب فلسطين في الاردن وفي مقدمتها حقه الكامل في حمل السلاح باتجاه العدو الصهيوني ، حمل السلاح جماهيريا للدفاع عن الثورة امام احتمالات الهجمات الرجعية او اي ردة مضادة ، وضد احتمالات الغزو الصهيوني للضفة الشرقية، حقه في التعبئة والتنظيم الجماهيري حول الثورة ، حقه في رفض اي تسوية سياسية على حساب حقوقه التاريخية المشروعة في تحرير كامل ترابه الوطني ، حقه في رفض اي مشاركة فلسطينية من اي مصدر جاءت في اي تسوية سياسية . وفي نفس الوقت على هذه الجبهة ان تحدد بدقة الحقوق الوطنية لجماهير الشعب بالضفة الشرقية التي يمكن تلخيصها بسلطة وطنية معادية للاستعمار والصهيونية وسلطة ديمقراطية معادية للاقلية الطبقية الانانية العميلة للاستعمار ، حتى يصبح بالامكان فعلا تأكيد وتطوير وحدة الشعب بعيدا عن التعصب الاقليمي وردود الفعل العفوية الانفصالية الفلسطينية ، في ظل هذا الاطار علينا ان نترجم خطواتنا الكفاحية الجماهيرية والنقابية والمسلحة بادئين باعادة تنظيم صفوفنا ضمن اطارات المقاومة السرية حتى نتمكن من التعامل مع كافة أساليب النضال وفي مقدمتها العنف الوطني الثوري في مواجهة العنف الطبقي الرجعي الامبريالي الذي نشهده الان في الساحة الاردنية ، هذا يعني ان نترك نهائيا الرهان على اية وساطة عربية ، الرهان على اوهام قبول السلطة الرجعية بتنفيذ الاتفاقات ، الرهان على امكانية التعايش مع هذه السلطة ، اي الدخول في حرب تحرير وطنية ضد هذه السلطة الرجعية لتحويل الاردن من جديد وبشكل ثابت ودائم الى قلعة وطنية في خدمة اهداف شعبنا حتى يتمكن من متابعة كفاحه اليومي والاستراتيجي التاريخي ضد العدو الصهيوني .

شكلت مواجهة التسوية السياسية بقصد احباطها مهمة دائمة من مهمات العمل الوطني الفلسطيني . الان وعلى ضوء القوة الذاتية للمقاومة وعلى ضوء النشاط المحموم الذي تلمسه لتحقيق التسوية الجزئية تمهيدا لتحقيق التسوية الكلية ، كيف ترون ان على العمل الفلسطيني ان يتصرف في مواجهة ذلك ؟

كانت مسألة اجراء التسوية السياسية والثنائية بين عمان وتل ابيب عاملا رئيسيا في حملة ايلول حتى تستطيع السلطة العميلة ان تتحرك بحيوية باتجاهها وحتى يصبح هذا التحرك ممكنا في المنطقة العربية ايضا بدون متاعب كبيرة. والاكتفاء بمواجهة هذا الواقع بتأكيد مبدأ الرفض للتسوية السياسية الشاملة والثنائية ولاي مشاركة فلسطينية في هذه التسوية هي عملية فارغة من اي محتوى ، ان لم ترتبط بترتيباتها الحسية اليومية ، وان لم ترتبط بتحقيق وانجاز الحلقة المركزية في سلسلة مهماتنا الراهنة وهي حل مشكلة العلاقة مع السلطة الرجعية في عمان . اذ ان عدم حل هذه المشكلة يعني ان تتحول عمليات الرفض الفلسطينية بالتدريج الى عمليات مبدئية عامة غير مؤثرة على واقع التطورات الجارية على صعيد التسوية السياسية الشاملة واية تسويات جزئية ثنائية ، بل اكثر من ذلك يعني بقاء الحالة الراهنة على ما هي عليه ان المناخ يفسح يوما بعد يوم للقوى الرجعية واليمينية في صفوف شعبنا حتى تندفع على طريق مساومة جديدة على حساب مجموع القضية الفلسطينية وهذا بات واضحا في الاشهر الاخيرة بشكل خاص في الضفة الشرقية ضمن مشروع الملك حسين للمساومة مع الرجعية الفلسطينية بمنحها حكما ذاتيا على ارض الضفة الغربية تحت جناحي مملكته الرجعية وتحت شعار حق شعبنا في تقرير مصيره بعد عودة الضفة الغربية للمملكة الاردنية الهاشمية . وواضح ايضا في محاولات القطاع الاخر من القوى الرجعية واليمينية الفلسطينية في الضفة الغربية بالعمل من اجل حكم ذاتي في ظل الاحتلال . وهذا يوضح لنا ان هناك مشروعين مطروحين الان على الارض الفلسطينية لدفع الفلسطينيين نحو المشاركة في التسوية السياسية على حساب القضية الفلسطينية ، وكلا المشروعين يمكن ان يقودا الى دويلة فلسطينية اما ان تبقى قائمة بذاتها بين المطرقة الاسرائيلية وسندان الرجعية الاردنية او دويلة تجدد ارتباطها فيدراليا بالسلطة الرجعية في عمان . ان الطريق لوضع العصي في دواليب التسويات السياسية والطريق لقطع اي سبيل على اي قوة فلسطينية من المشاركة بهذه التسوية هي النضال من اجل حل هذه الحلقة المركزية التي تقيم حاجزا حديديا يجعل شعبنا قادرا حقا على الرفض لاية مشاريع تقوم على حساب حقه في كامل ترابه الوطني او تقوم على تجزئة القضية الفلسطينية او تقوم على الحلول الاستعمارية المطروحة على المدى التاريخي للقضية الفلسطينية ممثلة ببقاء دولة اسرائيل مقابل انسحابها من اراض عربية محتلة .

ما هو تقييمكم لتجارب الوحدة الوطنية السابقة ، وما هي نقطة الضعف الاساسية فيها ، وعلى ضوء ذلك هل ترون ان العمل من داخل منظمة التحرير الفلسطينية لا زال يتناسب مع ظروف المرحلة الراهنة ، ام ان هناك اقتراحات لاساليب تنظيمية جديدة ؟

ان تجارب الوحدة الوطنية التي مرت حتى الان هي بالتأكيد وليد شرعي لمجموع الظروف الموضوعية والذاتية التي مرت بها حركة المقاومة الفلسطينية. ذاتيا تناقضات في صفوف شعبنا طبقية وايديولوجية وسياسية عبرت عن نفسها تعبيرا مشروعا بعدد من فصائل المقاومة وموضوعيا التناقضات العربية وامتداداتها داخل المقاومة ، كل هذه الظروف مجتمعة هي التي حكمت تجارب الوحدة الوطنية السابقة بدءا من تجربة قيادة الكفاح الفلسطيني المسلح وانتهاء بتجربة اللجنة المركزية. والمشكلة في مجموع هذه التجارب ليست كما تشيع القوى اليمينية والرجعية في تعدد فصائل المقاومة الفلسطينية ، فجبهة تحرير فيتنام مثلا تضم ٢٣ حزبا ومنظمة سياسية ، وتجربة الحركة الصهيونية ضمت العديد من المنظمات السياسية والارهابية قبل ١٩٤٨ وفي اسرائيل الان ١٦ حزبا سياسيا . ان نقطة الضعف المركزية هي في التكوين السياسي والبرنامج السياسي لحركة المقاومة وهذا ما اوضحته تماما في الاجابات السابقة. ونقطة الضعف هذه هي التي افتقدت المقاومة الفلسطينية زمام المبادرة في اتخاذ وصياغة خطواتها السياسية والمسلحة طبقا لطبيعة كل مرحلة من المراحل السابقة. ولم يقف هذا القصور في التكوين السياسي عند هذه الحدود بل ولد قصورا آخر بحيث لم تستطع المقاومة ان تعطي لبرامجها في تثوير جماهير شعبنا في الاراضي المحتلة الحلول الصحيحة التي يمكن ان تؤدي الى عملية التثوير ، وبشكل خاص في الضفة الغربية ، حيث يفتقد شعبنا للتدريب والسلاح والتقاليد الديمقراطية نتيجة عملية القمع الرجعية المتواصلة حتى عام ٦٧ على يد الرجعية وبعد ٦٧ وقع فريسة سهلة للاحتلال .

واذا اخذنا بعين الاعتبار ان السلطة الرجعية في الاردن تحجب طاقات المقاومة من ان تتجه باتجاه العدو وتدفعها لتجميد الجزء الاكبر من قوتها للدفاع عن النفس ، تتبلور امامنا صورة واضحة لمجموع العوامل التي لم تمكن حركة المقاومة من ان تطور عملية تثوير الوضع في الاراضي المحتلة ، لان عملية التثوير مرتبطة بأن تتفرغ للقتال ضد العدو القومي، وعملية التفرغ مرتبطة بتأمين القاعدة الرئيسية الصلبة التي تقف عليها . من هنا يقول الانسان ان المشكلة ليست في التعدد بل تكمن المشكلة في حقيقتها في طبيعة القيادة السياسية للمقاومة وبرامجها التي عبرت عن نفسها بالممارسات اليومية طيلة المرحلة الماضية،بينما نجد أمامنا وضعا مختلفا مثلا في فيتنام رغم وجود التعدد المتفوق على عدد فصائل المقاومة في بلدنا ، تنتقل جبهة تحرير فيتنام من انتصار الى انتصار ، بفعل القيادة السياسية التي يشكل حزب الشعب الثوري (الشيوعي) العمود الفقري لها والمسلح بمنهج فكري ثوري قادر ، كما اثبتت وقائع التجربة في فيتنام على صياغة السياسات المرحلية واكتشاف الحلقات الوسيطة في كل مرحلة من المراحل على طريق انجاز المهمة الاستراتيجية الراهنة والدائمة لحرب التحرير . بينما غياب مثل هذه القيادة المسلحة بمنهج فكري ثوري ، ادى الى النتائج التي نراها ، وكما قلت بسبب بقاء القوى ذات المنهج اليميني في موقع القوى المؤثرة الاساسية بفعل ظروف ذاتية لشعبنا وبفعل ظروف موضوعية في المنطقة العربية . مع ذلك نقول تمكنت فصائل المقاومة وخاصة التي تتلمس المسؤولية المباشرة والتاريخية اكثر من غيرها من ان تصوغ وتساهم في قيادة سلسلة من التجارب على طريق الوحدة الوطنية ضمن اطارات منظمة التحرير الى أن التحقت بها — وللاسف بعد ايلول ١٩٧٠ فقط — جميع الفصائل الاخرى . لقد جاء هذا الالتحاق في تقديرنا متأخرا وكان من الممكن ان يكون اكثر فعالية وتأثيرا على مجموع تطورات اوضاع حركة المقاومة وسياساتها قبل ايلول حيث كانت جميع فصائل المقاومة تتمتع بحريات ديمقراطية كاملة تمكنها من استخدام العديد من المنابر الفكرية والسياسية للاتصال بجماهير شعبنا مباشرة لمناقشة كافة القضايا المتفق عليها او المختلف عليها والاحتكام بذلك للجماهير نفسها لتوليد سلسلة من الضغوطات الديمقراطية القاعدية على الاطارات القيادية . انطلاقا من فهم واضح لطبيعة التحالفات الوطنية العريضة التي يحكمها مبدأ التضامن المشترك مع النقد المتبادل والذاتي تجاه كافة السياسات اليومية التي يصوغها هذا الفصيل او ذاك ، او محصلة هذه السياسات اليومية ممثلة بالسياسة العامة لفصائل المقاومة . أما بالنسبة للقسم الثاني من السؤال فان منظمة التحرير تمثل اطارا عاما للتحالفات الوطنية ، وهنا ايضا ليست المشكلة في شكل او اسم منظمة التحرير بل المشكلة في القدرة على تطوير هذا الاطار العام ، الى جبهة تحرير وطنية فلسطينية موحدة ترتبط ببرنامج دقيق مرحلي يحدد الحلقات الوسيطة على طريق النضال الاستراتيجي الطويل الامد. واذا تضافرت جهود جميع القوى اليسارية والتقدمية في منظمة التحرير يصبح من الممكن آنذاك تطويرها سياسيا وتنظيميا نحو جبهة تحرير وطنية موحدة لا تكتفي بصياغة المبادىء العامة الاستراتيجية الطابع كما هو الحال في ميثاق منظمة التحرير الذي يطرح مبادىء عامة بل تمرحل هذه المبادىء العامة وتقننها بمهمات راهنة لكل مرحلة من المراحل ، باستكشاف الحلقات الوسيطة التي يجب تحقيقها على المدى القريب والمتوسط والتي تمثل سلسلة من الحلقات المترابطة جدليا على طريق انجاز المهمة الاستراتيجية التاريخية ، كما ان تطوير الاشكال التنظيمية في منظمة التحرير مرهونة ايضا بنضال هذه القوى المشترك من اجل تحرير منظمة التحرير من الاوضاع البيروقراطية التي تعيشها وتحرير قواها المادية وخاصة جيش التحرير الفلسطيني من بقائه ملحقا بالجيوش العربية كما تنص اتفاقات منظمة التحرير مع الدول العربية . ان هذه المسألة لا تحسم بين يوم وليلة بل تتطلب نضالا ايديولوجيا وسياسيا وتنظيميا ومسلحا مريرا وطويل النفس في صفوف حركة المقاومة وضمن اطارات منظمة التحرير وبذات الوقت خارج هذه الاطارات لدفع العلاقات والتحالفات بين فصائل المقاومة على طريق هذا التطور المتنامي .

نقطة اخيرة لا بد من طرحها بهذا الصدد وهي ان هذه السياسة المسؤولة في نسج وبناء التحالفات الوطنية وضعت اولا وباستمرار قضية الثورة ومصلحتها قبل اي مصالح ذاتية انانية واعتمدت بذات الوقت على رفض الاتجاهات الانعزالية التي تقود بالنتيجة الى سياسة انتهازية يسارية او يمينية وديماغوجية . كما رفضت بذات الوقت التزام الصمت على هذه التحالفات اي الوقوع في خندق الانتهازية اليمينية ، معتمدة مبدأ التحالف مع النقد الثوري والاحتكام للجماهير تجاه كافة القضايا المختلف عليها في كل فترة من الفترات . واذا راقبنا بدقة وبأمانة المرحلة الماضية فبامكاننا ان نضع اصابعنا على صحة وسلامة هذه السياسة الثورية والوطنية في حياة يسار المقاومة وفي تحالفاته مع بقية الفصائل . اما الانتقادات الديماغوجية والتبريرية التي مارستها بعض الفصائل الانعزالية فقد تم التخلي عنها دفعة واحدة بعد ايلول عندما جاءت الى هذه التحالفات وانضوت تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية .

من الواضح تماما ان اليسار الفلسطيني يواجه الان ظروفا خاصة صعبة من خلال الاتهامات التي يوجهها له بعض الحكام العرب ما هو ردكم على هذه الاتهامات ؟ وكيف ترى على ضوء ذلك نوع العلاقات التي يجب ان تنشأ بين الفصائل اليسارية داخل حركة المقاومة ؟

من الواضح ان الحملة الايديولوجية والسياسية وعمليات التضييق لا تتناول يسار المقاومة الفلسطينية فقط ، بل تتعداها لتشمل عموم فصائل اليسار على امتداد الوطن العربي ، لمجموعة من الاعتبارات تتعلق بواقع المنطقة السياسي واحتمالات تطورها . فالمنطقة العربية تشهد في المرحلة الراهنة بداية ظهور النتائج الحقيقية لهزيمة حزيران ١٩٦٧ ، حيث ان الهزيمة لم تكن هزيمة عسكرية فقط بل كانت هزيمة لمجموع البرامج التي حكمت حركة التحرر الوطني العربية على امتداد العشرين عاما الاخيرة . وحتى تتمكن حركة التحرر العربية من تقديم ردود ثورية على نتائج حرب حزيران ١٩٦٧ كان المطلوب منها ان تأخذ باختيار ثوري مختلف عن الاختيار الذي اتبعته ولو أخذت بهذا الاختيار القائم على تسليح الجماهير والانفتاح الديمقراطي الثوري عليها واخضاع جبهة الانتاج لصالح جبهة القتال لتعززت المواقع اليسارية والتقدمية في حركة التحرر العربية ولتمكنت من استنهاض همم شعوب الامة العربية في معركة ضارية طويلة الامد مع اسرائيل والامبريالية والرجعية العربية لتحقيق انتصار شامل على المدى البعيد على اعداء حركة التحرر الوطني الديمقراطي الفلسطينية والعربية . ولكن كان واضحا ان استمرار الاختيار الحزيراني الذي أعطى الهزيمة سيقود بالضرورة الى سلسلة من النتائج الداخلية والخارجية ، سلسلة من النتائج الداخلية لتطويع حركة التحرر الوطني الديمقراطي في المنطقة لصالح القوى اليمينية والانفتاح على البورجوازية التقليدية وبقايا الاقطاع والثقافة اليمينية ، وسلسلة من النتائج الخارجية تتمثل في مزيد من الانفتاح على معسكر الثورة المضادة الامبريالي الرجعي وكل هذا يقود بالضرورة الى سلسلة من التنازلات لصالح اسرائيل والصهيونية. وعلى رأس نتائج هذا الاختيار تعريض يسار المقاومة والقوى الثورية والديمقراطية في المنطقة العربية لسلسلة من الهجمات حتى يصبح بامكان الواقع العربي الراهن ان يقوم على التسويات السياسية . وبالنسبة للمقاومة الفلسطينية تحديدا فقد كان مطروحا على جدول اعمال الواقع العربي الراهن بعد حزيران ١٩٦٧ محاولة ترويض المقاومة واخضاعها في سياساتها اليومية والمسلحة لسياسات ومعطيات الواقع العربي الراهن حتى تبقى هذه المقاومة ورقة تكتيكية ضاغطة بيد هذا الواقع ، لتمرير التسويات السياسية ، ورقة تكتيكية ضاغطة على الامبريالية وعلى اسرائيل . ومن هنا نكتشف ببساطة ان المقاومة بمجموعها تعرضت في البداية لسياستين لا لسياسة واحدة سياسة اخذت بها الانظمة المعنية بحرب حزيران وتقوم على احتضان المقاومة ضمن حدود بقائها على تناغم مع سياسة هذه الانظمة حتى يمكن استخدامها كورقة تكتيكية ضاغطة بيدها دون أن تولد اية احراجات ايديولوجية وسياسية وجماهيرية لها . بينما انتهجت الرجعية العربية وبشكل خاص في الاردن ، حيث شكلت عمان الميدان الواقعي والمكثف لسياسة الرجعية العربية — انتهجت خطا معاديا للمقاومة بمجموعها يقوم على قمعها وابادتها متسلحة بشعارات مختلفة عن الشعارات الراهنة « عمل فدائي شريف وعمل فدائي غير شريف » « معتدلون ومتطرفون » « حملة ايديولوجيات وغير حملة ايديولوجيات » وغيرها من الشعارات المزيفة التي جابهت فيها الرجعية حركة المقاومة لضربها على مراحل متتالية . وعندما فشلت هذه الرجعية في تمزيق وحدة فصائل المقاومة ضمن هذا المنظور قامت بحملاتها ضد عموم المقاومة وتتابعت الحملات الموجهة ضد مجموعة حركة المقاومة بعد ان فشلت الرجعية في تمزيق وحدة دفاعها المشترك عن الثورة وعن الجماهير المسلحة ، وبلغت ذروتها في حملة ايلول ١٩٧٠ . وعادت بعد هذه الحملة الى سياستها القديمة التي تقوم على التمييز بين القوى اليسارية والقوى الوطنية الاخرى . ان هذه العملية في تكثيف الهجوم على يسار المقاومة لا تقف عندها فقط الرجعية في عمان بل تمتد الى عواصم عربية اخرى بعضها رجعي عميل للاستعمار وبعضها الاخر يفترض فيه ان يتخذ موقفا صديقا من يسار المقاومة . ولكن ما نجده امامنا واقعيا هو ان السياستين السابقتين تجاه المقاومة بدأتا تقتربان من بعضهما بعضا للتضييق عليها وتصفيتها على مراحل . ومطروح الان على جدول أعمال اكثر من دولة عربية في مقدمتها عمان والرياض تصفية يسار المقاومة الفلسطينية وهذا يعنى ان القوى الاخرى لن تفلت من محاولات التصفية بل ان هذه العملية تتم على مراحل تتناول اولا القوى اليسارية ثم تتناول القوى الوطنية الاخرى لان الرجعية والامبريالية معادية في الاصل لاي مقاومة فلسطينية ، معادية لحقوق شعب فلسطين ، معادية لنظرية حرب الشعب الوطنية وتسليح الجماهير . وكذلك لان القوى الرجعية تدرك من خلال تجاربها ان القوى اليسارية كانت دائما اصلب القوى الفلسطينية المناضلة ضد كل محاولات تصفية القضية الفلسطينية وكل محاولات تجزئة القضية الفلسطينية . ولذلك نجد ان القوى اليسارية تحظى باستمرار بالهجوم الاكبر من طرف القوى الامبريالية والرجعية والوسطية . وعلى ضوء تجربة حركات التحرر الوطني في اكثر من بلد ، وعلى ضوء تجربة شعبنا نفسه فان الرد الجذري على هذه الهجمات هو في وحدة جميع فصائل المقاومة في موقف وطني متماسك ضد محاولات تمزيقها وتصفيتها على مراحل كما ان التجربة أثبتت أن على جميع القوى التقدمية في فصائل المقاومة وبغض النظر عن انتماءاتها التنظيمية ان توحد مواقفها في وجه هذه الهجمة الشرسة مخضعة تناقضاتها الثانوية والذاتية لصالح الموقف الوطني الاساسي . ان هذه المهمة الملحة المطروحة علينا جميعا لا يجب ان تعني ولا ان تقود الى الصمت المتبادل على اية خلافات تنبع خلال اي مرحلة من المراحل عبر الممارسة بل علينا جميعا ان نقف كتفا الى كتف ونمارس في نفس الوقت النقد والنقد الذاتي المتبادل بدون اي حساسيات ذاتية لان طريق التضامن مع النقد هو الطريق الذي بامكانه ان يحمي جميع القوى التقدمية واليسارية من النزعة الانعزالية اليسارية ومن النزعة الانتهازية اليمينية في وقت واحد ، ان هذا الطريق هو سبيل الثوريين وجميع الوطنيين للرد على جميع الهجمات الراهنة وحماية وتطوير جميع القوى الوطنية الاخرى .

نريد الان ان ننتقل الى الحديث عن بعض القضايا التي تمس الجبهة الديمقراطية بالذات . ونريد عامدين ان نركز الاسئلة على الانتقادات الفكرية والسياسية والتنظيمية التي توجه للجبهة اولا .

لقد قدمت الجبهة الديمقراطية نفسها في الساحة الفلسطينية على انها تمثل اليسار الفلسطيني الذي يمتلك المخطط الكفيل بوضع الثورة الفلسطينية على طريق النمو والتطور الحقيقيين ، وقيمت في حديثك الدور الذي استطاعت تأديته . ولكن نريد ان نبحث مسائل محددة. هل استطاعت الديمقراطية ان تبني تنظيما من نوعية مختلفة ؟ هل استطاعت ان تقدم ممارسة عسكرية من نوع جديد ؟ هل استطاعت ان تقيم علاقة مع الجماهير ذات نفس ثوري متقدم ؟

ان الحركة الثورية هي التي تجلد نفسها بالنقد في كل مرحلة من المراحل وضمن السياق التاريخي لها ، دون اي تردد معتمدة في ذلك ديبلوماسية الشارع بدلا عن الديبلوماسية البورجوازية التي تحتنظ بالنقد ضمن اطارات داخلية . ودائما ضمن جدران مغلقة . فالحركة الثورية تعتمد في حياتها وفي نموها على العلاقة الحية واليومية مع الجماهير العريضة وتستمد قوتها من هذه الجماهير ولذا عليها ان تقدم كشف الحساب لهذه الجماهير صاحبة الثورة ومستودعها الذي لا ينضب . ومهمة الحركة الثورية ان تتعلم من الجماهير وتعلمها بذات الوقت ضمن قاعدة مبدئية « من الجماهير واليها » ، من هنا علينا ان نعي ان النقد الثوري هو الذي يحرر نفسه من الديماغوجية ومن النزعة الذاتية التبريرية للدفاع الذاتي المحض ، وعلى هذا فاننا ننظر بعين ثورية الى هذا المدخل الانتقادي الوارد في السؤال . حتى نتمكن معا من اخراج حركة المقاومة الى ديبلوماسية الشارع رافضين كل عمليات النقد الديماغوجية المادحة منها أو الشاتمة ، فقد شهدت حركة المقاومة منذ حزيران ١٩٦٧ حتى الان شكلين من الانتقادات ، الاول كان سائدا قبل ايلول ١٩٧٠ ويقوم على المدح الديماغوجي لحركة المقاومة والتضخيم الاعلامي لها خدمة لمجموعة من الاغراض السياسية في المنطقة ، وكتعبير عن الرغبة في التعويض النفسي عن الهزيمة . بعد ايلول ١٩٧٠ برز الشكل الاخر من النقد ممثلا بسلسلة من الانتقادات الشاتمة التي تحاول تشويه حركة المقاومة . وتكاد تكون ذات الاقلام التي مارست سياسة المديح تمارس الان سياسة الشتم ، حتى أن أحد الكتاب (المتمركسين) لم يتورع من ان ينهي أحد كتاباته بفترة « تطالب الجميع بأن يقيموا احتفال دفن مهيب لنظرية حرب التحرير الشعبية وللمقاومة التي تعتمد هذه النظرية ».. من هنا نأتي بالتحديد الى الملاحظات الانتقادية التي طرحها السؤال ونقول بوضوح ان الجبهة الديمقراطية طرحت موقفا ايديولوجيا متكاملا تجاه كافة القضايا المطروحة على جدول اعمال حركة التحرر الوطني الفلسطيني سواء القضايا الذاتية التي تتعلق ببنية حركة التحرر الوطني ايديولوجيا وسياسيا وتنظيميا وعسكريا او علاقات حركة التحرر الوطني الفلسطينية بالجماهير الفلسطينية الاردنية وبالجماهير العربية وبحركة التحرر الوطني والقوى الاشتراكية العالمية . ان هذا الطرح يرتبط بالضرورة بتوليد امتدادات تنظيمية من طبيعة جديدة تحمل البندقية بيد وتحمل النظرية الثورية باليد الاخرى فالبندقية غير المسيسة ثوريا تنقلب بالنتيجة الى وضع مضاد وفي احسن الحالات الى بندقية غير قادرة على الفعل الوطني والثوري. وبالتأكيد فان بناء تنظيم مقاتل مسلح بالنظرية الثورية لا يمكن ان يتم بين يوم وليلة . لا يمكن ان يبنى بسلسلة من التعليمات والتوجيهات البيرقراطية « بسم الله الرحمن الرحيم ، رسمنا بما هو آت . تشكيل تنظيم ثوري .. الى آخره». ان عملية بناء التنظيم الثوري تتم عبر رحلة طويلة النفس ، شاقة وعسيرة حتى يصبح بالامكان من خلال الممارسة اليومية وتراكم هذه الممارسات اقامة الجسر المتين بين النظرية والتطبيق ، اي التنظيم الثوري . فعبر سلسلة الصراعات الايديولوجية والسياسية، الاستراتيجية والتكتيكية التي تتناول قضايا وممارسات يومية تتم عملية الفرز الدائمة للعناصر القادرة على متابعة النضال الطويل والعناصر المتخلفة والمتخاذلة . ومن هنا وأمام تجربتنا القصيرة الامد لا نستطيع ان نحكم هل قدمنا فعلا تنظيما من نوع جديد لشعبنا ، لكننا نقول بوضوح اننا زرعنا البدايات الاولى الصحيحة على طريق بناء التنظيم الثوري، والتي تنمو من خلال النضال الايديولوجي والسياسي والجماهيري والمسلح يوميا . وحتى نصل الى تنظيم ثوري متبلور نحتاج الى فترة زمنية اطول ، وتجارب الحركات الثورية في تاريخ الشعوب دليل بارز على ذلك . فلم يتمكن البلاشفة مثلا من بناء تنظيم ثوري خلال عامين او ثلاثة اعوام من النضال ولم يتمكن الحزب الشيوعي الصيني من بناء تنظيم طليعي يقود الثورة الوطنية الديمقراطية حتى نهاياتها الا عبر النضال الطويل، ايديولوجيا وسياسيا وعسكريا ، وهكذا في تجارب

ـ البقية على الصفحة ١٥ ـ

• سياسة "القصف الإعلامي" لفظيًا و"الدفاع الذاتي السلبي" عمليًا أدت إلى كارثة أيلول وما تلاها من تراجعات

حديث مع نايف حواتمه ٣

بالعنف الوطني مقابل العنف الرجعي الأمبريالي تسلّم الرجعية بحقوق شعب فلسطين
لا بالجلوس على مائدة "الوساطات" مع حكومة الملك حسين

ماذا لو نجح الضغط العربي على الاردن في انتزاع اعترافه مجددا باتفاقية القاهرة وبروتوكول عمان وارسلت هذه الحكومات قوة عسكرية الى الاردن تمنع ادوات القمع الاردنية من توجيه اي ضربة جديدة لحركة المقاومة ؟

طرح السؤال بهذه الصيغة يبدو منطقيا الا انه منطقي شكليا لا موضوعيا ، وانطلاقا من مقدمة خاطئة تقول بامكانية نجاح السلطات العربية نبني على جسر من الوهم نتيجة خاطئة ايضا بذات الوقت . الوقائع تخبرنا بوضوح قبل أيلول وبشكل خاص بعد أيلول ان السلطة الرجعية ترفض رفضا مطلقا التسليم لشعبنا بأي حق من حقوقه الوطنية وهي من اجل هذا خاضت معركتها الدموية لسلب جميع هذه الحقوق حتى يصبح بامكانها تطويع شعبنا بالقوة لحكمها الرجعي والانفراد بتسوية ثنائية استسلامية مع العدو القومي الصهيوني ، وكل ما يصدر من السلطة في عمان من تصريحات ومواقف سياسية وممارسات يومية يؤكد بأنها لن تتراجع امام اي ضغوطات عربية وعلى حد تعبير الملك حسين في احدى خطبه الاخيرة « من يظن بأنه قادر ان يضغط علينا لم تلده امه بعد » ، من هنا نحن نقول ان مثل هذا الاحتمال غير قائم وعلينا بالتالي ان ننتقل بدون تردد الى صياغة نهج وأساليب نضال شعبنا لحل هذه المعضلة حتى يصبح بامكانه ومن مواقع القوة ارغام السلطة الرجعية على التراجع كخطوة على طريق متابعة النضال لحل مشكلة التناقض مع السلطة الرجعية حلا جذريا في صالح قضية الثورة والشعب .

ان اي نجاح للوساطة سيقود الى التسليم عمليا مهما كانت اليافطات بشروط الملك حسين « مقاومة على امتداد الشريط النهري للضفة الغربية ... وفي ظل سيادة القوانين الرجعية الاردنية » . وهذه حالة تضع اية قوات في الغور بين فكي القوات الملكية وسحقها في اية لحظة .

اذن ما هو أسلوب العمل الذي ترون ضرورة اتباعه في الاردن ؟

أيضا .. الواقع الراهن منذ ايلول حتى الان يحدد لنا الخطوات الاساسية المطلوبة . علينا في البداية ان ننجز وبلا تردد بناء الجبهة الاردنية الفلسطينية الموحدة التي تضم كافة فصائل المقاومة في الساحة الاردنية والقوى الوطنية والنقابية والمهنية في الساحة لتشكل الاطار العام لحركة الثورة الوطنية وضمن برنامج حددنا في الاجابات السابقة ملامحه الاساسية . تتخذ هذه الجبهة موقفا واضحا من الوضع الرجعي في الاردن بأنه لا تعايش معه لانه يرفض هذا التعايش بالاصل . وتحدد الجبهة بدقة الحقوق الوطنية لشعب فلسطين في الاردن وفي مقدمتها حقه الكامل في حمل السلاح باتجاه العدو الصهيوني ، حمل السلاح جماهيريا للدفاع عن الثورة امام احتمالات الهجمات الرجعية او اي ردة مضادة ، وضد احتمالات الغزو الصهيوني للضفة الشرقية، حقه في التعبئة والتنظيم الجماهيري حول الثورة ، حقه في رفض اي تسوية سياسية على حساب حقوقه التاريخية المشروعة في تحرير كامل ترابه الوطني ، حقه في رفض اي مشاركة فلسطينية من اي مصدر جاءت في اي تسوية سياسية . وفي نفس الوقت على هذه الجبهة ان تحدد بدقة الحقوق الوطنية لجماهير الشعب بالضفة الشرقية التي يمكن تلخيصها بسلطة وطنية معادية للاستعمار والصهيونية وسلطة ديمقراطية معادية للاقلية الطبقية الانانية العميلة للاستعمار ، حتى يصبح بالامكان فعلا تأكيد وتطوير وحدة الشعب بعيدا عن التعصب الاقليمي وردود الفعل العفوية الانفصالية الفلسطينية ، في ظل هذا الاطار علينا ان نترجم خطواتنا الكفاحية الجماهيرية والنقابية والمسلحة بادئين باعادة تنظيم صفوفنا ضمن اطارات المقاومة السرية حتى نتمكن من التعامل مع كافة أساليب النضال وفي مقدمتها العنف الوطني الثوري في مواجهة العنف الطبقي الرجعي الامبريالي الذي نشهده الان في الساحة الاردنية ، هذا يعني ان نترك نهائيا الرهان على اية وساطة عربية ، الرهان على اوهام قبول السلطة الرجعية بتنفيذ الاتفاقات ، الرهان على امكانية التعايش مع هذه السلطة ، اي الدخول في حرب تحرير وطنية ضد هذه السلطة الرجعية لتحويل الاردن من جديد وبشكل ثابت ودائم الى قلعة وطنية في خدمة اهداف شعبنا حتى يتمكن من متابعة كفاحه اليومي والاستراتيجي التاريخي ضد العدو الصهيوني .

شكلت مواجهة التسوية السياسية بقصد احباطها مهمة دائمة من مهمات العمل الوطني الفلسطيني . الان وعلى ضوء القوة الذاتية للمقاومة وعلى ضوء النشاط المحموم الذي تلمسه لتحقيق التسوية الجزئية تمهيدا لتحقيق التسوية الكلية ، كيف ترون ان على العمل الفلسطيني ان يتصرف في مواجهة ذلك ؟

كانت مسألة اجراء التسوية السياسية والثنائية بين عمان وتل ابيب عاملا رئيسيا في حملة ايلول حتى تستطيع السلطة العميلة ان تتحرك بحيوية باتجاهها وحتى يصبح هذا التحرك ممكنا في المنطقة العربية ايضا بدون متاعب كبيرة . والاكتفاء بمواجهة هذا الواقع بتأكيد مبدأ الرفض للتسوية السياسية الشاملة والثنائية ولاي مشاركة فلسطينية في هذه التسوية هي عملية فارغة من اي محتوى ، ان لم ترتبط بترتيباتها الحسية اليومية ، وان لم ترتبط بتحقيق وانجاز الحلقة المركزية في سلسلة مهماتنا الراهنة وهي حل مشكلة العلاقة مع السلطة الرجعية في عمان . اذ ان عدم حل هذه المشكلة يعني ان تتحول عمليات الرفض الفلسطينية بالتدريج الى عمليات مبدئية عامة غير مؤثرة على واقع التطورات الجارية على صعيد التسوية السياسية الشاملة واية تسويات جزئية ثنائية ، بل اكثر من ذلك يعني بقاء الحالة الراهنة على ما هي عليه ان المناخ يفسح يوما بعد يوم للقوى الرجعية واليمينية في صفوف شعبنا حتى تندفع على طريق مساومة جديدة على حساب مجموع القضية الفلسطينية وهذا بات واضحا في الاشهر الاخيرة بشكل خاص في الضفة الشرقية ضمن مشروع الملك حسين للمساومة مع الرجعية الفلسطينية بمنحها حكما ذاتيا على ارض الضفة الغربية تحت جناحي مملكته الرجعية وتحت شعار حق شعبنا في تقرير مصيره بعد عودة الضفة الغربية للمملكة الاردنية الهاشمية . وواضح ايضا في محاولات القطاع الاخر من القوى الرجعية واليمينية الفلسطينية في الضفة الغربية بالعمل من اجل حكم ذاتي في ظل الاحتلال . وهذا يوضح لنا ان هناك مشروعين مطروحين الان على الارض الفلسطينية لدفع الفلسطينيين نحو المشاركة في التسوية السياسية على حساب القضية الفلسطينية ، وكلا المشروعين يمكن ان يقودا الى دويلة فلسطينية اما ان تبقى قائمة بذاتها بين المطرقة الاسرائيلية وسندان الرجعية الاردنية او دويلة تجدد ارتباطها فيدراليا بالسلطة الرجعية في عمان . ان الطريق لوضع العصي في دواليب التسويات السياسية والطريق لقطع اي سبيل على اي قوة فلسطينية من المشاركة بهذه التسوية هي النضال من اجل حل هذه الحلقة المركزية التي تقيم حاجزا حديديا يجعل شعبنا قادرا حقا على الرفض لاية مشاريع تقوم على حساب حقه في كامل ترابه الوطني او تقوم على تجزئة القضية الفلسطينية او تقوم على الحلول الاستعمارية المطروحة على المدى التاريخي للقضية الفلسطينية ممثلة ببقاء دولة اسرائيل مقابل انسحابها من اراض عربية محتلة .

ما هو تقييمكم لتجارب الوحدة الوطنية السابقة ، وما هي نقطة الضعف الاساسية فيها ، وعلى ضوء ذلك هل ترون ان العمل من داخل منظمة التحرير الفلسطينية لا زال يتناسب مع ظروف المرحلة الراهنة ، ام ان هناك اقتراحات لاساليب تنظيمية جديدة ؟

ان تجارب الوحدة الوطنية التي مرت حتى الان هي بالتأكيد وليد شرعي لجموع الظروف الموضوعية والذاتية التي مرت بها حركة المقاومة الفلسطينية. ذاتيا تناقضات في صفوف شعبنا طبقية وايديولوجية وسياسية عبرت عن نفسها تعبيرا مشروعا بعدد من فصائل المقاومة وموضوعيا التناقضات العربية وامتداداتها داخل المقاومة ، كل هذه الظروف مجتمعة هي التي حكمت تجارب الوحدة الوطنية السابقة بدءا من تجربة قيادة الكفاح الفلسطيني المسلح وانتهاء بتجربة اللجنة المركزية. والمشكلة في مجموع هذه التجارب ليست كما تشيع القوى اليمينية والرجعية في تعدد فصائل المقاومة الفلسطينية ، فجبهة تحرير فيتنام مثلا تضم ٢٣ حزبا ومنظمة سياسية ، وتجربة الحركة الصهيونية ضمت العديد من المنظمات السياسية والارهابية قبل ١٩٤٨ وفي اسرائيل الان ١٦ حزبا سياسيا . ان نقطة الضعف المركزية هي في التكوين السياسي والبرنامج السياسي لحركة المقاومة وهذا ما اوضحته تماما في الاجابات السابقة. ونقطة الضعف هذه هي التي افقدت المقاومة الفلسطينية زمام المبادرة في اتخاذ وصياغة خطواتها السياسية والمسلحة طبقا لطبيعة كل مرحلة من المراحل السابقة. ولم يقف هذا القصور في التكوين السياسي عند هذه الحدود بل ولد قصورا آخر بحيث لم تستطع المقاومة ان تعطي لبرامجها في تثوير جماهير شعبنا في الاراضي المحتلة الحلول الصحيحة التي يمكن ان تؤدي الى عملية التثوير ، وبشكل خاص في الضفة الغربية ، حيث يفتقد شعبنا للتدريب والسلاح والتقاليد الديمقراطية نتيجة عملية القمع الرجعية المتواصلة حتى عام ٦٧ على يد الرجعية وبعد ٦٧ وقع فريسة سهلة للاحتلال .

واذا اخذنا بعين الاعتبار ان السلطة الرجعية في الاردن تحجب طاقات المقاومة من ان تتجه باتجاه العدو وتدفعها لتجميد الجزء الاكبر من قوتها للدفاع عن النفس ، تتبلور امامنا صورة واضحة لجموع العوامل التي لم تمكن حركة المقاومة من ان تطور عملية تثوير الوضع في الاراضي المحتلة ، لان عملية التثوير مرتبطة بان تتفرغ للقتال ضد العدو القومي، وعملية التفرغ مرتبطة بتأمين القاعدة الرئيسية الصلبة التي تقف عليها . من هنا يقول الانسان ان المشكلة ليست في التعدد بل تكمن المشكلة في حقيقتها في طبيعة القيادة السياسية للمقاومة وبرامجها التي عبرت عن نفسها بالممارسات اليومية طيلة المرحلة الماضية،بينما نجد أمامنا وضعا مختلفا مثلا في فيتنام رغم وجود التعدد المتفوق على عدد فصائل المقاومة في بلدنا ، تنتقل جبهة تحرير فيتنام من انتصار الى انتصار ، بفعل القيادة السياسية التي يشكل حزب الشعب الثوري (الشيوعي) العمود الفقري لها والمسلح بمنهج فكري ثوري قادر، كما اثبتت وقائع التجربة في فيتنام على صياغة السياسات المرحلية واكتشاف الحلقات الوسيطة في كل مرحلة من المراحل على طريق انجاز المهمة الاستراتيجية الراهنة والدائمة لحرب التحرير . بينما غياب مثل هذه القيادة المسلحة بمنهج فكري ثوري ، ادى الى النتائج التي نراها ، وكما قلت بسبب بقاء القوى ذات المنهج اليميني في موقع القوى المؤثرة الاساسية بفعل ظروف ذاتية لشعبنا وبفعل ظروف موضوعية في المنطقة العربية . مع ذلك نقول تمكنت فصائل المقاومة وخاصة التي تتلمس المسؤولية المباشرة والتاريخية اكثر من غيرها من ان تصوغ وتساهم في قيادة سلسلة من التجارب على طريق الوحدة الوطنية ضمن اطارات منظمة التحرير الى أن التحقت بها – وللاسف بعد ايلول ١٩٧٠ فقط – جميع الفصائل الاخرى . لقد جاء هذا الالتحاق في تقديرنا متأخرا وكان من الممكن ان يكون اكثر فعالية وتأثيرا على مجموع تطورات اوضاع حركة المقاومة وسياساتها قبل ايلول حيث كانت جميع فصائل المقاومة تتمتع بحريات ديمقراطية كاملة تمكنها من استخدام العديد من المنابر الفكرية والسياسية للاتصال بجماهير شعبنا مباشرة لمناقشة كافة القضايا المتفق عليها او المختلف عليها والاحتكام بذلك للجماهير نفسها لتوليد سلسلة من الضغوطات الديمقراطية القاعدية على الاطارات القيادية . انطلاقا من فهم واضح لطبيعة التحالفات الوطنية العريضة التي يحكمها مبدأ التضامن المشترك مع النقد المتبادل والذاتي تجاه كافة السياسات اليومية التي يصوغها هذا الفصيل او ذاك ، او محصلة هذه السياسات اليومية ممثلة بالسياسة العامة لفصائل المقاومة . أما بالنسبة للقسم الثاني من السؤال فان منظمة التحرير تمثل اطارا عاما للتحالفات الوطنية ، وهنا ايضا ليست المشكلة في شكل او اسم منظمة التحرير بل المشكلة في القدرة على تطوير هذا الاطار العام ، الى جبهة تحرير وطنية فلسطينية موحدة ترتبط ببرنامج دقيق مرحلي يحدد الحلقات الوسيطة على طريق النضال الاستراتيجي الطويل الامد. واذا تضافرت جهود جميع القوى اليسارية والتقدمية في منظمة التحرير يصبح من الممكن آنذاك تطويرها سياسيا وتنظيميا نحو جبهة تحرير وطنية موحدة لا تكتفي بصياغة المبادىء العامة الاستراتيجية الطابع كما هو الحال في ميثاق منظمة التحرير الذي يطرح مبادىء عامة بل تمرحل هذه المبادىء العامة وتقننها بمهات راهنة لكل مرحلة من المراحل ، باستكشاف الحلقات الوسيطة التي يجب تحقيقها على المدى القريب والمتوسط والتي تمثل سلسلة من الحلقات المترابطة جدليا على طريق انجاز المهمة الاستراتيجية التاريخية ، كما ان تطوير الاشكال التنظيمية في منظمة التحرير مرهونة ايضا بنضال هذه القوى المشترك من اجل تحرير منظمة التحرير من الاوضاع البيروقراطية التي تعيشها وتحرير قواها المادية وخاصة جيش التحرير الفلسطيني من بقائه ملحقا بالجيوش العربية كما تنص اتفاقات منظمة التحرير مع الدول العربية . ان هذه المسألة لا تحسم بين يوم وليلة بل تتطلب نضالا ايديولوجيا وسياسيا وتنظيميا ومسلحا مريرا وطويل النفس في صفوف حركة المقاومة وضمن اطارات منظمة التحرير وبذات الوقت خارج هذه الاطارات لدفع العلاقات والتحالفات بين فصائل المقاومة على طريق هذا التطور المتنامي .

نقطة اخيرة لا بد من طرحها بهذا الصدد وهي ان هذه السياسة المسؤولة في نسج وبناء التحالفات الوطنية وضعت اولا وباستمرار قضية الثورة ومصلحتها قبل اي مصالح ذاتية انانية واعتمدت بذات الوقت على رفض الاتجاهات الانعزالية التي تقود بالنتيجة الى سياسة انتهازية يسارية او يمينية وديماغوجية . كما رفضت بذات الوقت التزام الصمت على هذه التحالفات اي الوقوع في خندق الانتهازية اليمينية ، معتمدة مبدأ التحالف مع النقد الثوري والاحتكام للجماهير تجاه كافة القضايا المختلف عليها في كل فترة من الفترات . واذا راقبنا بدقة وبأمانة المرحلة الماضية فبامكاننا ان نضع اصابعنا على صحة وسلامة هذه السياسة الثورية والوطنية في حياة يسار المقاومة وفي تحالفاته مع بقية الفصائل . اما الانتقادات الديماغوجية والتبريرية التي مارستها بعض الفصائل الانعزالية فقد تم التخلي عنها دفعة واحدة بعد ايلول عندما جاءت الى هذه التحالفات وانضوت تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية .

من الواضح تماما ان اليسار الفلسطيني يواجه الان ظروفا خاصة صعبة من خلال الاتهامات التي يوجهها له بعض الحكام العرب ما هو ردكم على هذه الاتهامات ؟ وكيف ترى على ضوء ذلك نوع العلاقات التي يجب ان تنشأ بين الفصائل اليسارية داخل حركة المقاومة ؟

من الواضح ان الحملة الايديولوجية والسياسية وعمليات التضييق لا تتناول يسار المقاومة الفلسطينية فقط ، بل تتعداها لتشمل عموم فصائل اليسار على امتداد الوطن العربي ، لمجموعة من الاعتبارات تتعلق بواقع المنطقة السياسي واحتمالات تطورها . فالمنطقة العربية تشهد في المرحلة الراهنة بداية ظهور النتائج الحقيقية لهزيمة حزيران ١٩٦٧ ، حيث ان الهزيمة لم تكن هزيمة عسكرية فقط بل كانت هزيمة لجموع البرامج التي حكمت حركة التحرر الوطني العربية على امتداد العشرين عاما الاخيرة . وحتى تتمكن حركة التحرر العربية من تقديم ردود ثورية على نتائج حرب حزيران ١٩٦٧ كان المطلوب منها ان تأخذ باختيار ثوري مختلف عن الاختيار الذي اتبعته ولو أخذت بهذا الاختيار القائم على تسليح الجماهير والانفتاح الديمقراطي الثوري عليها واخضاع جبهة الانتاج لصالح جبهة القتال لتعززت المواقع اليسارية والتقدمية في حركة التحرر العربية ولتمكنت من استنهاض همم شعوب الامة العربية في معركة ضارية طويلة الامد مع اسرائيل والامبريالية والرجعية العربية لتحقيق انتصار شامل على المدى البعيد على اعداء حركة التحرر الوطني الديمقراطي الفلسطينية والعربية . ولكن كان واضحا أن استمرار الاختيار الحزيراني الذي أعطى الهزيمة سيقود بالضرورة الى سلسلة من النتائج الداخلية والخارجية ، سلسلة من النتائج الداخلية لتطويع حركة التحرر الوطني الديمقراطي في المنطقة لصالح القوى اليمينية والانفتاح على البورجوازية التقليدية وبقايا الاقطاع والثقافة اليمينية ، وسلسلة من النتائج الخارجية تتمثل في مزيد من الانفتاح على معسكر الثورة المضادة الامبريالي الرجعي وكل هذا يقود بالضرورة الى سلسلة من التنازلات لصالح اسرائيل والصهيونية. وعلى رأس نتائج هذا الاختيار تعريض يسار المقاومة والقوى الثورية والديمقراطية في المنطقة العربية لسلسلة من الهجمات حتى يصبح بامكان الواقع العربي الراهن ان يقوم على التسويات السياسية . وبالنسبة للمقاومة الفلسطينية تحديدا فقد كان مطروحا على جدول اعمال الواقع العربي الراهن بعد حزيران ١٩٦٧ محاولة ترويض المقاومة واخضاعها في سياساتها اليومية والمسلحة لسياسات ومعطيات الواقع العربي الراهن حتى تبقى هذه المقاومة ورقة تكتيكية ضاغطة بيد هذا الواقع ، لتمرير التسويات السياسية ، وورقة تكتيكية ضاغطة على الامبريالية وعلى اسرائيل . ومن هنا نكتشف ببساطة ان المقاومة بمجموعها تعرضت في البداية لسياستين لا لسياسة واحدة سياسة اخذت بها الانظمة المعنية بحرب حزيران وتقوم على احتضان المقاومة ضمن حدود بقائها على تناغم مع سياسة هذه الانظمة حتى يمكن استخدامها كورقة تكتيكية ضاغطة بيدها دون أن تولد اية احراجات ايديولوجية وسياسية وجماهيرية لها . بينما انتهجت الرجعية العربية وبشكل خاص في الاردن ، حيث شكلت عمان الميدان الواقعي والمكثف لسياسة الرجعية العربية — انتهجت خطا معاديا للمقاومة بمجموعها يقوم على تمعها وابادتها متسلحة بشعارات مختلفة عن الشعارات الراهنة « عمل فدائي شريف وعمل فدائي غير شريف » « معتدلون ومتطرفون » « حملة ايديولوجيات وغير حملة ايديولوجيات » وغيرها من الشعارات المزيفة التي جابهت فيها الرجعية حركة المقاومة لضربها على مراحل متتالية . وعندما فشلت هذه الرجعية في تمزيق وحدة فصائل المقاومة ضمن هذا المنظور قامت بحملاتها ضد عموم المقاومة وتتابعت الحملات الموجهة ضد مجموعة حركة المقاومة بعد ان فشلت الرجعية في تمزيق وحدة دفاعها المشترك عن الثورة وعن الجماهير المسلحة ، وبلغت ذروتها في حملة ايلول ١٩٧٠ . وعادت بعد هذه الحملة الى سياستها القديمة التي تقوم على التمييز بين القوى اليسارية والقوى الوطنية الاخرى . ان هذه العملية في تكثيف الهجوم على يسار المقاومة لا تقف عندها فقط الرجعية في عمان بل تمتد الى عواصم عربية اخرى بعضها رجعي عميل للاستعمار وبعضها الاخر يفترض فيه ان يتخذ موقفا صديقا من يسار المقاومة . ولكن ما نجده امامنا واقعيا هو ان السياستين السابقتين تجاه المقاومة بداتا تقتربان من بعضهما بعضا للتضييق عليها وتصفيتها على مراحل . ومطروح الان على جدول أعمال اكثر من دولة عربية في مقدمتها عمان والرياض تصفية يسار المقاومة الفلسطينية وهذا يعني ان القوى الاخرى لن تفلت من محاولات التصفية بل ان هذه العملية تتم على مراحل تتناول اولا القوى اليسارية ثم تتناول القوى الوطنية الاخرى لان الرجعية والامبريالية معادية في الاصل لاي مقاومة فلسطينية ، معادية لحقوق شعب فلسطين ، معادية لنظرية حرب الشعب الوطنية وتسليح الجماهير . وكذلك لان القوى الرجعية تدرك من خلال تجاربها ان القوى اليسارية كانت دائما اصلب القوى الفلسطينية المناضلة ضد كل محاولات تصفية القضية الفلسطينية وكل محاولات تجزئة القضية الفلسطينية . ولذلك نجد ان القوى اليسارية تحظى باستمرار بالهجوم الاكبر من طرف القوى الامبريالية والرجعية والوسطية . وعلى ضوء تجربة حركات التحرر الوطني في اكثر من بلد ، وعلى ضوء تجربة شعبنا نفسه فان الرد الجذري على هذه الهجمات هو في وحدة جميع فصائل المقاومة في موقف وطني متماسك ضد محاولات تمزيقها وتصفيتها على مراحل كما ان التجربة أثبتت أن على جميع القوى التقدمية في فصائل المقاومة وبغض النظر عن انتماءاتها التنظيمية ان توحد مواقفها في وجه هذه الهجمة الشرسة مخضعة تناقضاتها الثانوية والذاتية لصالح الموقف الوطني الاساسي . ان هذه المهمة الملحة المطروحة علينا جميعا لا يجب ان تعني ولا ان تقود الى الصمت المتبادل على اية خلافات تنبع خلال اي مرحلة من المراحل عبر الممارسة بل علينا جميعا ان نقف كتفا الى كتف ونمارس في نفس الوقت النقد والنقد الذاتي المتبادل بدون اي حساسيات ذاتية لان طريق التضامن مع النقد هو الطريق الذي بامكانه ان يحمي جميع القوى التقدمية واليسارية من النزعة الانعزالية اليسارية ومن النزعة الانتهازية اليمينية في وقت واحد ، ان هذا الطريق هو سبيل الثوريين وجميع الوطنيين للرد على جميع الهجمات الراهنة وحماية وتطوير جميع القوى الوطنية الاخرى .

نريد الان ان ننتقل الى الحديث عن بعض القضايا التي تمس الجبهة الديمقراطية بالذات . ونريد عامدين ان نركز الاسئلة على الانتقادات الفكرية والسياسية والتنظيمية التي توجه للجبهة اولا .

لقد قدمت الجبهة الديمقراطية نفسها في الساحة الفلسطينية على انها تمثل اليسار الفلسطيني الذي يمتلك المخطط الكفيل بوضع الثورة الفلسطينية على طريق النمو والتطور الحقيقيين ، وقيمت في حديثك الدور الذي استطاعت تاديته . ولكن نريد ان نبحث مسائل محددة. هل استطاعت الديمقراطية ان تبني تنظيما من نوعية مختلفة ؟ هل استطاعت ان تقدم ممارسة عسكرية من نوع جديد ؟ هل استطاعت ان تقيم علاقة مع الجماهير ذات نفس ثوري متقدم ؟

ان الحركة الثورية هي التي تجلد نفسها بالنقد في كل مرحلة من المراحل وضمن السياق التاريخي لها ، دون اي تردد معتمدة في ذلك ديبلوماسية الشارع بدلا عن الديبلوماسية البورجوازية التي تحتفظ بالنقد ضمن اطارات داخلية . ودائما ضمن جدران مغلقة . فالحركة الثورية تعتمد في حياتها وفي نموها على العلاقة الحية واليومية مع الجماهير العريضة وتستمد قوتها من هذه الجماهير ولذا عليها ان تقدم كشف الحساب لهذه الجماهير صاحبة الثورة ومستودعها الذي لا ينضب . ومهمة الحركة الثورية ان تتعلم من الجماهير وتعلمها بذات الوقت ضمن قاعدة مبدئية « من الجماهير واليها » ، من هنا علينا ان نعي ان النقد الثوري هو الذي يحرر نفسه من الديماغوجية ومن النزعة الذاتية التبريرية للدفاع الذاتي المحض ، وعلى هذا فاننا ننظر بعين ثورية الى هذا المدخل الانتقادي الوارد في السؤال . حتى نتمكن معا من اخراج حركة المقاومة الى ديبلوماسية الشارع رافضين كل عمليات النقد الديماغوجية المادحة منها أو الشاتمة ، فقد شهدت حركة المقاومة منذ حزيران ١٩٦٧ حتى الان شكلين من الانتقادات ، الاول كان سائدا قبل ايلول ١٩٧٠ ويقوم على المدح الديماغوجي لحركة المقاومة والتضخيم الاعلامي لها خدمة لمجموعة من الاغراض السياسية في المنطقة ، وكتعبير عن الرغبة في التعويض النفسي عن الهزيمة . بعد ايلول ١٩٧٠ برز الشكل الاخر من النقد ممثلا بسلسلة من الانتقادات الشاتمة التي تحاول تشويه حركة المقاومة . وتكاد تكون ذات الاقلام التي مارست سياسة المديح تمارس الان سياسة الشتم ، حتى أن أحد الكتاب (المتمركسين) لم يتورع من ان ينهي أحد كتيباته بفقرة « تطالب الجميع بأن يقيموا احتفال دفن مهيب لنظرية حرب التحرير الشعبية وللمقاومة التي تعتمد هذه النظرية » .

من هنا نأتي بالتحديد الى الملاحظات الانتقادية التي طرحها السؤال ونقول بوضوح ان الجبهة الديمقراطية طرحت موقفا ايديولوجيا متكاملا تجاه كافة القضايا المطروحة على جدول اعمال حركة التحرر الوطني الفلسطيني سواء القضايا الذاتية التي تتعلق ببنية حركة التحرر الوطني ايديولوجيا وسياسيا وتنظيميا وعسكريا او علاقات حركة التحرر الوطني الفلسطينية بالجماهير الفلسطينية الاردنية وبالجماهير العربية وبحركة التحرر الوطني والقوى الاشتراكية العالمية . ان هذا الطرح يرتبط بالضرورة بتوليد امتدادات تنظيمية من طبيعة جديدة تحمل البندقية بيد وتحمل النظرية الثورية باليد الاخرى فالبندقية غير المسيسة ثوريا تنقلب بالنتيجة الى وضع مضاد وفي احسن الحالات الى بندقية غير قادرة على الفعل الوطني والثوري. وبالتأكيد فان بناء تنظيم مقاتل مسلح بالنظرية الثورية لا يمكن ان يتم بين يوم وليلة . لا يمكن ان يبنى بسلسلة من التعليمات والتوجيهات البيرقراطية « بسم الله الرحمن الرحيم ، رسمنا بما هو آت . تشكيل تنظيم ثوري .. الى آخره». ان عملية بناء التنظيم الثوري تتم عبر رحلة طويلة النفس ، شاقة وعسيرة حتى يصبح بالامكان من خلال الممارسة اليومية وتراكم هذه الممارسات اقامة الجسر المتين بين النظرية والتطبيق ، اي التنظيم الثوري . فعبر سلسلة الصراعات الايديولوجية والسياسية، الاستراتيجية والتكتيكية التي تتناول قضايا وممارسات يومية تتم عملية الفرز الدائمة للعناصر القادرة على متابعة النضال الطويل والعناصر المتخلفة والمتخاذلة . ومن هنا وأمام تجربتنا القصيرة الامد لا نستطيع ان نحكم هل قدمنا فعلا تنظيما من نوع جديد لشعبنا ، لكننا نقول بوضوح اننا زرعنا البدايات الاولى الصحيحة على طريق بناء التنظيم الثوري، والتي تنمو من خلال النضال الايديولوجي والسياسي والجماهيري والمسلح يوميا . وحتى نصل الى تنظيم ثوري متبلور نحتاج الى فترة زمنية اطول ، وتجارب الحركات الثورية في تاريخ الشعوب دليل بارز على ذلك . فلم يتمكن البلاشفة مثلا من بناء تنظيم ثوري خلال عامين او ثلاثة اعوام من النضال ولم يتمكن الحزب الشيوعي الصيني من بناء تنظيم طليعي يقود الثورة الوطنية الديمقراطية حتى نهاياتها الا عبر النضال الطويل، ايديولوجيا وسياسيا وعسكريا ، وهكذا في تجارب

ـ البقية على الصفحة ١٥ ـ

• سياسة "القصف الاعلامي" لفظيا و"الدفاع الذاتي السلبي" عمليا أدت إلى كارثة أيلول وما تلاها من تراجعات

موجة استنكار شعبي فلسطيني لمحادثات جدة ومواقف المساومة والتخاذل

وردت « للحرية » مجموعة من البيانات والعرائض تستنكر مؤتمر المصالحة في جدة ، وتشجب قبول بعض اعضاء اللجنة التنفيذية باجراء محادثات مع النظام الاردني وفيما يلي اهم هذه البيانات :

بيان من شرشبوك

ان جماهير مخيم شرشبوك تستنكر وتدين بشدة الجولة الثانية من لعبة المصالحة والوساطة — التصفوية من جانب بعض أعضاء اللجنة التنفيذية والنظام الاردني العميل .

ان المصالحة مع هذا النظام تعني تبرئته من الالاف الشهداء الذين سقطوا دفاعا عن الثورة وحقها في متابعة كفاحها المسلح . كما أنها تعني بنظرنا شق الوحدة الوطنية بين فصائل حركة المقاومة ، وتعزيز هيمنة الانظمة العربية الرجعية ، أنظمة هزيمة حزيران ،على حركة المقاومة تمهيدا لتصفيتها نهائيا وادخالها كطرف في لعبة الحل الاستسلامي .

اننا نعلن أن الرد الثوري على عمليات القمع والعنف الرجعي الذي تنفذه السلطة ضد جماهير الشعب في الاردن ، لن يكون الا بعنف ثوري منظم وبمقاومة مسلحة في الاردن ، وبجبهة وطنية فلسطينية — أردنية موحدة ، تقود نضال جماهيرنا في الاردن ، لتحقيق اهداف الشعب الاردني الفلسطيني في اقامة حكم وطني ديمقراطي في الاردن .

(ويلي البيان ١٢٥ توقيعا)

بيان معسكر برحسن

ان المناورات الرجعية التي تحاول احتواء ثورتنا وتفتيت وحدتنا الوطنية تعود لتظهر بذكاء الرجعية وتخاذل القيادات الانتهازية اليمينية في حركة المقاومة عبر الاتفاقيات ، قاصدين من وراء ذلك تضليل شعبنا واستغلال آلمه وعذابه التاريخي ، وليخفوا جرائم السلطة التي اقترفتها بحق ابنائنا وثورتنا طيلة الاربع سنوات الماضية التي توجتها بالمذبحة البشعة في ايلول ، وتابعتها بالمذبحة الاخيرة في جرش . وسلسلة من الاعدامات لابناء المقاومة . وفي الوقت الذي يمارس النظام الاردني عمليات التقتيل والتعذيب والتنكيل بحق ثوارنا الشرفاء الذين يقبعون في سجون وزنزانات النظام الاردني ، تلهث القيادات الانتهازية اليمينية وراء الوساطات والاتفاقيات على حساب دماء مناضلينا الشرفاء .

ان ذهاب وفد اللجنة التنفيذية للجولة الثانية لمؤتمر جدة ما هو الا تاكيد على نهج القيادات المتخاذلة واستمرارها في المساومة باسم شعبنا ومدعية تمثيله .

ان شعبنا يرفض وبشدة هذه المناورات والمؤامرات الرجعية الموجهة أصلا الى حركته الوطنية ، ويعي ابعادها وانه يقول بكل صراحة بان هذه الزمرة اليمينية لا تمثل شعبنا . وسترد جماهيرنا بالعنف الثوري المنظم لتدافع عن وجود حركتها الثورية ، لتعيد بذلك الوجه الثوري الحقيقي الذي حاولت طمسه هذه القيادات اليمينية واعوانها الرجعيين .

(ويلي البيان ١٣٢ توقيعا)

بيان جماهير حي الوطى

ان الثورة الفلسطينية عندما شقت طريقها عبرت عن آمال الجماهير العربية وطموحها في مقاومة الاستعمار الصهيوني والقوى الامبريالية وقوى الرجعية العربية التي مثلت تاريخيا دورا خيانيا لقضية الشعب الفلسطيني وللقضية العربية .

ان طريق الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتثبيت وجود المقاومة في الاردن وليس الوساطة ، ان بحرا من الدماء يفصل بين أبناء المقاومة وبين النظام الملكي العميل لا يمكن تجاوزه باتفاقية تمسح للنظام العميل جرائمه البشعة وتحرر الانظمة العربية من التزاماتها تجاه اتفاقيتي القاهرة وعمان ومقررات مؤتمر طرابلس وبعد فشل الجولة الاولى من مؤتمر جدة وذهاب وفد للجولة الثانية لهو خيانة وطنية من قبل القيادات اليمينية التي تنفذ سياسة الانظمة الرجعية التي شاركت في قتل أبناء المقاومة في ايلول .

ان الجماهير الفلسطينية والعربية التي استنكرت ورفضت مؤتمر المصالحة ورفضت ذهاب الوفد الى جدة ترفض مرة أخرى ذهاب الوفد الى جدة .

ان الدماء التي سالت على أيدي العملاء لن تذهب هدرا . بل سيقف الشعب الفلسطيني والعربي ليحاسب القيادات اليمينية المتخاذلة التي فرضت نفسها عليه ليستلم زمام المبادرة بنفسه ويصحح مسيرة ثورته بنفسه .

عاشت حركة الجماهير المنظمة
وسحقا للاهثين وراء المصالحة .
عن جماهير حي الوطى
(مئات التواقيع)

بيان معسكر الرشيدية

نرى من واجبنا ونحن نرى ثورتنا تقف على منعطف خطر في تاريخها ان نطرح عليكم نحن جماهير معسكر الرشيدية رأينا واضحا فيما يدور حاليا في منطقتنا العربية مستهدفا حركة المقاومة الفلسطينية ، التي نعلق عليها امالنا ونعتبرها الطريق الذي يمكن اذا ما عملنا مشتركين من اجل اصلاحه وتطويره ان يصل بشعبنا الفلسطيني المضطهد الى شاطىء الامان والسلامة .

منذ فترة ونحن نسمع بما يسمى بالوساطة المصرية — السعودية وورقة العمل المصرية السعودية والمقدمة من البلدين لحل النزاع القائم بين حركة المقاومة الفلسطينية والنظام الرجعي العميل في الاردن ، وسمعنا ان هناك اطرافا في حركة المقاومة الفلسطينية قد اعلنت تأييدها ودعمها لها ، كما ان اطرافا اخرى قد اعلنت رفضها القاطع وعدم قبولها بهذه الوساطة ، الا ان رؤيتنا للواقع القائم يدفعنا الى ان نذكر بعض الامور .

١ — لقد مثل النظام في الاردن وما يزال الى الان العقبة التاريخية في وجه شعبنا الفلسطيني وفي وجه نضاله الذي يستهدف تحرير أرضه وتقرير مصيره ، فقضيتنا مع الملك عبد الله ١٩٤٨ لم تغب عن بال اي فرد منا وكذلك العذاب الذي لقيه اهلنا في الضفة الغربية قبل عام ١٩٦٧ في نابلس والخليل والسموع ورام الله وكل قرى ومدن الضفة الاخرى ، كما اننا لم ننس ان اول شهيد سقط لحركة فتح في عام ١٩٦٥ سقط على يد رجال المخابرات الاردنية العملاء (الشهيد احمد موسى) كما اننا لم ننس ايضا مجازر ٤—١١—٦٨ ، ١٠—٢—٦٧ ، احداث ايلول الدامية وما تلاها في عام ٧٠—٧١ حيث أصبحنا ندرك ان الطريق الى فلسطين لا بد أن يمر بعمان اولا .

٢ — لقد وقع النظام العميل في الاردن مع المقاومة الفلسطينية الكثير من الاتفاقيات ولكنه كان دائما يستغل كل اتفاق لمصلحته ليعيد ترتيب اوضاعه ليقوم بضربة جديدة لمقاتلينا الابطال في الاردن وكلنا يذكر اتفاقية القاهرة ، واتفاقية عمان ، وبروتوكولات عمان التفصيلية التي تبعتها والاتفاقات الجزئية الاخرى التي كانت تعقد ، والاكثر من ذلك ايلاما انا كنا بعد كل ضربة توجه لثوارنا نجلس مع النظام ونعقد اتفاقا جديدا معه وننسى كل ما فات .

٣ — ان النظام الاردني كونه مدعوما من قوى استعمارية في العالم ومستفيدا من التردد والتخاذل من جانب الدول العربية كان باستمرار غير مستعد لان يعترف باي توقيع لاي ملك أو رئيس وكان يضرب بها باستمرار بعرض الحائط ، وما اتفاقية القاهرة الا اكبر دليل على ذلك وقد وقع عليها ثلاثة عشر ملكا ورئيسا .

٤ — ان الدول العربية في عملها الجاد من أجل تنفيذ الحل السلمي تريد أن تجهز على البقية الباقية من حركة المقاومة ليخلوا لها على تنفيذ وتقديم ورقة الاستسلام النهائية الجو تماما وتكون قادرة وبدون اية معوقات لاعدائنا الصهيونيين والاستعماريين وليصفوا حقوق شعبنا الفلسطيني الوطنية .

٥ — ان دراستنا لتاريخ نضال شعبنا في فلسطين قد علمنا ان ثورات شعبنا هناك لم تجهض ولم يقض عليها الا عندما تدخلت الوساطة العربية والدول العربية واوقفت شعبنا عن قتاله وسلمته لاعدائه لقمة سائغة، وليس هناك فرق مطلقا بين عبد الله والحسين ولا بين نوري السعيد والملك فيصل ولا بين كل من تآمر على قضية شعبنا بالماضي بوساطاته وبين من يتآمرون اليوم عليها بوساطاتهم ايضا ، وعلينا ان نذكر ثورة ١٩٣٦ ووساطة نوري السعيد ، ومعارك ٤٧—٤٨ وتدخل الدول العربية وان نذكر معها وساطة ١٩٧١، اننا نرى أن التاريخ يعيد نفسه .

ايها الاخوة :

من هنا فاننا نقول لكم بشكل واضح ان شعبنا لم يعد كما كان عليه في عام ١٩٣٦ ، او عام ١٩٤٧ — ١٩٤٨ لقد اكتسب شعبنا تجربة سنين طويلة ، ولقد اكسبته تجربة السنوات الاربعة الماضية الكثير من الدروس ولن يسمح شعبنا هذا ان تتكرر ماساة الماضي وبنفس الطريقة أيضا ، بل انه سيقف وبكل صلابة من أجل أن يعلنها قوية لا للوساطة، لا للاستسلام ، لا للسياسات العربية المتخاذلة .. عندما نقول ذلك ندرك أن طريق الثورة صعب وشاق ولا بد لنا انقدم الكثير ، وان نعاني الكثير حتى ننتصر ، ولا نقول لا للوساطة لاننا من انصار سفك الدماء وشن الحروب وانما لاننا ندرك انها ستكبل اكثر فاكثر مسيرة ثورتنا وتمنع نموها وتطورها وسنخضعها شائت ام ابت للسياسات العربية الاستسلامية التي تعمل من اجل الحل السلمي وتلهث وراءه ، كما اننا نقول لا للوساطة لانها تحجب عن شعبنا حقه في حمل السلاح وحقه في التنظيم والتدريب والتعبئة السياسية ... وتطلب منه ان يكون عبدا خانعا ذليلا لجزاريه ومصاصي دمائه . وفوق كل ذلك فانها تطلب منا ان نضع خيرة مقاتلينا وطليعة شعبنا في فخ منصوب لها بمنطقة الغور الاوسط وتحت قيادة الاركان الاردنية .

نقول لا للوساطة لاننا ندركخطرها على وحدة فصائل الثورة وتاثيرها باحداث انقسام أكبر وأعظم مما هو عليه الان .. انقسام خطر لن يخدم الا الرجعية والمتخاذلين اعداء شعبنا واعداء حركته الوطنية .

ايها الاخوة :

امام كل هذا فاننا نرى ان لا طريق لحل قضية شعبنا الا طريق العمل السري المسلح في الاردن تقوده جبهة وطنية اردنية فلسطينية موحدة من أجل اقامة النظام الوطنيالديمقراطي في الاردن الذي يعطي لشعبنا حقه في النضال لاسترداد ترابه الوطني الفلسطيني ، ويكون القاعدة الصلبة لثورتنا .. وبهذه المناسبة فاننا نحيي جميع المناضلين بجراة وحزم لرفض سياسات الاستسلام وسياسات الوساطة من جماهير وتنظيمات وندين كافة المواقف التي باركت الوساطة وسارت معها ..

عاشت حركة جماهيرنا الوطنية
ولتسقط مؤامرات التصفية والاستسلام .
جماهير معسكر الرشيدية

كما وردت ايضا عشرات البرقيات تستنكر الوساطة المصرية — السعودية . وقد وردت هذه البرقيات من المناطق التالية :

- بئر حسن — اللجنة الشعبية للمخيم .
- الطلبة الوطنيون بجامعة بيروت العربية.
- منطقة جسر الباشا .
- منطقة تل الزعتر .
- الامانة العامة للطلبة الديمقراطيين في الوطن وخارجه .
- منطقة برج حمود .
- مخيم شرشبوك . وكذلك عريضة من المخيم المذكور وتحتوي على ١٣٦ توقيعا .

تتمة التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الاول لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان

مدرسي مرتفع المستوى . وهما شرطان لا يتوفران في أوضاع الفئات الدنيا من البرجوازية الصغيرة . فوجدت هذه الفئات نفسها أمام حدود استيعاب النظام اللبناني لها ولصعودها ، وهي حدود حاولت جعلها بعيدة وغير راهنة باللجوء الى الشهادات العربية ، من سورية ومصرية بصورة خاصة. وفعلا نجح الالاف في تجنب شبكة التعليم اللبناني وأكثرهم ينتمي الى ابناء الفئات نفسها الذين حالت هذه الشبكة بينهم وبين أن ينجحوا . لكن التفاوت التعليمي لم يكن التفاوت الاوحد وقد لا يكون الاكثر حدة .

— استطاعت الادارة والمؤسسات استخدام الجامعيين أو الذين قطعوا شوطا من المرحلة الثانوية أو أكملوها . وبذلت الدولة الشهابية في هذا المضمار جهدا كبيرا ، فارتفع عدد الموظفين الاداريين خلال سنوات الولاية الست ، عشرة الاف موظف أي ما يزيد على خمسين بالمئة . واستطاعت الشركات والمصارف والوكالات والمدارس والمصانع ، ان تشكل مجالات عمل مفتوحة طوال عشر سنوات . لكن الركود الذي بدأ يدب الى أوصال الحياة الاقتصادية اللبنانية لم يلبث أن ادى الى نتائج مباشرة على استخدام اليد العاملة والتوظيف . فقد كان من نتائج أزمة انترا والشروع في تصفية المصارف ، ان صرف عدد من الموظفين . وكان من نتائج هزيمة حزيران ، ان قامت المرافق السياحية وعدد من الشركات التجارية بصرف قسم من العمال والمستخدمين ولم تعوض الصناعة الا بستة الاف عامل جديد فقط . هذه الموجة من الصرف طالت ، أساسا ، صنفا مختلفا من اليد العاملة ، فبدا التفاوت فاضحا في مجال جديد ، التفاوت بين اعداد يتجه وجهة المرافق التي استقبلت خلال السنوات الماضية أعدادا من الخريجين ، وبين مجالات استخدام تملك كفايتها من اليد العاملة . هذا بينما لم تستطع الرأسمالية اللبنانية ، منذ بدء تراجعها ، ان تنمي مرافق اخرى ، انتاجية بالدرجة الاولى . فالاستثمار الصناعي ، كما رأينا ، لم يزد في مجمله الا ببطء شديد بعيد عن ان يستوعب اعداد الوافدين ، ولم يشذ عن هذه القاعدة وضع اليد العاملة الفنية ، او الماهرة ، التي اعدتها المعاهد الفنية الخاصة والرسمية . فبعد أن كان العمل متوفرا وميسورا ، في مصالح الدولة المستقلة حتى ١٩٦٧ ، اصبح من الصعب العثور على عمل . ولا تستقبل الدولة الخريجين الجدد الا مياومين او متعاقدين . والتعليم المهني يتحاشى اي تصنيف لخريجيه . ويعمد هو الاخر الى تصفية واسعة والى الحيلولة دون انتقال العمال الفنيين من مرتبة ادنى الى مرتبة اعلى ، بواسطة تطلب علامات مرتفعة .

في هذا الوضع المتازم ، وهو وضع فقد ما بدا ميزته الاساسية طوال مرحلة توسع الرأسمالية اللبنانية ، اي مرونة الانتقال الاجتماعي — انتهت الليبرالية الى تكوين تكتلات مهنية احتكارية ذات امتيازات موروثة، تجاهد في سبيل ترسيخها . لكن شرط الترسيخ في هكذا وضع هو الانغلاق ، وحصر الامتيازات في الذين سبق لهم ان انضموا الى التكتلات الاحتكارية في مرحلة انفتاحها النسبي . فبعد أن كانت سوق المحاماة حرة يدخلها الذين استطاعوا الانتهاء من دراسة الحقوق ، طرأت على السوق تحولات جديدة في السنوات الاخيرة . المحاماة كانت تعني ، حتى أول الستينات ، الوظيفة او العمل الحر ، في الحقل الخاص ، لمن يملك الصلات السياسية والاجتماعية اللائقة ، وحتى للعديد من الذين لم يكونوا يملكونها . في هذا الحقل ، كما في غيره ، تكونت مراكز قوة ، استطاعت ان تسيطر على سوق الدعاوى ، وتحتكره . وهي بعد أن استعملت الخريجين الجدد يدا عاملة كابحة ، ارتدت لتدافع عن مستوى عام في وجه فيض يهددها بمطالبه وشكاويه . ومجلس النقابة يضم ممثلين عن كبار المحامين ، أي عن أصحاب الوكالات الثابتة والمكاتب المزدهرةالتي تتعامل مع الشركات الكبيرة . وهؤلاء يدافعون عن مصالح المهنة بمجموعها ، يدافعون عنها ضد التفتيت ، وضد تكاثر عدد الذين ينتمون الى « المحاماة الرثة » . ودفاعهم لا ينحصر في وقوفهم في وجه الطلاب ، محامي المستقبل ، بل ان الصراع انتقل الى الداخل : فقد قام قسم من المحامين الشباب ، بحملة ضد احتكار الدعاوى وطالبوا بتوزيع عادل . لكن ممثلي التكتل المهني الاحتكاري يملكون موقعا محصنا داخل التكتل نفسه وخارجه . فهم يتمتعون بنفوذ ودعم ما لا يقل عن ثلث النواب الذين ينتمون الى النقابة . مما خول النقابة انتضع الحاجز في وجه المحامين الجدد : فمن رفع رسم الانتساب الى النقابة الى تطلب دفع حصة اولى مرتفعة الى التفكير بجعل الدكتوراه شرطا لممارسة المحاماة ، الى فرض سنتي الكفاءة ، عدا سنوات التدرج الثلاث .فالنخبة المهنية التي تحاول النقابة حمايتها من المنافسة هينخبة اجتماعيةمن الذين يستطيعون أن يتحملوا تكاليف أربع سنوات اجازة تضاف اليها سنتا كفاءة، وتتوجها ثلاث سنوات تدرج، اي ما مجموعه تسع سنوات ، قبل ان يصبح الطالب في عداد المنتجين .

شكلت المحاماة مجالا مباشرا لاختبار ازمة التعليم من حيث علاقته بسوق العمل . فتعدد كليات الحقوق في الجامعات العاملة في لبنان وكفاية الاعداد الثقافي الادبي في هذا المجال ، وانخفاض سنوات الاجازة ، وامكان التحضير بدون مثابرة على ارتياد الكلية ... كلها عوامل ادت الى اقبال كبير على الفرع ، مما عجل في ردة فعل النقابة ، والتكتل الاحتكاري القائم على رأسها . لكن هذا لا يعني لامبالاة التكتلات الاخرى ، فرغم التقنين الذي تخضعله كليات الهندسة ، ورغم كلفة الدراسة في الخارج وتطلبات دراسة المادة نفسها ، اخذت النقابة تطالب بعدم الاعتراف بالشهادات التي يحصل عليها اصحابها بالمراسلة . وهي كانت طالبت بزيادة سنوات التدرج في المكاتب الكبيرة قبل اجازة المتخرج ان يعمل مستقلا . ولا شك أن هذا اول الغيث . اما الصيدلة فلم تعرف يوما الليبرالية . فهي منذ أن بدأت خضعت للتقنين في عدد المقبولين ، وخضع عدد الصيدليات لتقنين اخر مما يحول الصيادلة الجدد شانهم شان عدد متزايد من مهندسي العمار الى حملة « رخصة » يتاجرون بها .

الحلقة الاخيرة في العدد القادم

تتمة حديث مع نايف حواتمه

جميع الشعوب ، انها عملية تاريخية ويومية في وقت واحد . ومن خلال عملية النضال تتم عملية الفرز والتراكم في وقت واحد ، التي تنقلنا الى وضع نوعي مختلف . اما بالنسبة للممارسة العسكرية فعلينا ايضا ان نلاحظ ما يلي : ان جميع فصائل المقاومة اعتمدت العمل الفدائي الذي يقوم على القتال المحدود تجاه العدو ، في محاولة لتطوير هذا العمل الفدائي الى حرب شعبية . ثانيا ان الممارسة العسكرية في مراحلها الاولى تكاد تلتقي عند جميع فصائل حركة المقاومة. ان تطوير هذه الممارسة الى ممارسة مسلحة جماهيرية قادرة على تعبئة الجماهير العريضة في صفوف الثورة حيث تقدم هذه الجماهير التضحيات الجماعية العالية وتقدس البطولات الجماعية في الثورة ، هي أيضا عملية لا يمكن ان تتم بسهولة ولا بمدى زمني قصير . ومع ذلك علينا ان نلاحظ المحاولات الدؤوبة في ممارسات الجبهة الديمقراطية لتطوير الممارسة المسلحة على طريق الممارسة الجماعية والجماهيرية والابتعاد بذات الوقت عن كافة اشكال الممارسات الفردية . وقد انتهجت الجبهة الديمقراطية خطا عسكريا يسعى لتطوير العمل الفدائي الى حرب عصابات داخل الارض المحتلة واعتماد الوجود في الضفة الشرقية وفي الاراضي العربية الاخرى كجسور امداد وتموين للقوى المسلحة والتنظيمات الجماهيرية في الارض المحتلة. ومثلا فقد شغلت هذه المهمة حجما كبيرا من جهود الجبهة في عام ١٩٦٩ ولكن مجموعة الظروف السياسية المحيطة بالمقاومة على الساحةالاردنية حجبت امكانية الفعل البارز في هذا الاتجاه لان معظم جهد المقاومة كما قلت كان موجها للدفاع الذاتي عن المقاومة ، وبات تثوير الضفة الغربية خصوصا والاراضي المحتلة عموما الى حد كبير مرتبطا بحل التناقض الاساسي المفروض على المقاومة مع الحكم الرجعي في الضفة الشرقية . كذلك اعطت الجبهة جهدا ملحوظا لاشراك الفلاحين في القرى الامامية في عملياتها العسكرية في محاولة للانتقال من العمليات التي تعتمد على القوى الذاتية للجبهة ، الى العمليات المدعمة بطاقات الجماهير على طريق الانتقال الى مرحلة ارقى في القتال الجماعي ضد العدو . وقد تم تنفيذ ذلك فعلا في عمليات مثل عملية الخط الاحمر ، وعملية هوشي منه ، والشيخ عز الدين القسام ، وصمود غزه ... الخ :

ورغم محاولات التشويه التي تعرضت لها هذه العمليات على يد احدى الفصائل في حركة المقاومة الا ان الجبهة كانت ترى بوضوح ان هذا الطريق في تطوير العمل المسلح الى عمل جماهيري يقوم على القتال الجماعي ، العالي التضحيات والذي يقدس البطولة الجماعية والذي يدفع على المدى المتوسط والبعيد الجماهير العريضة للالتفاف حول المقاومة والانضواء في صفوفها وتحمل التضحيات العالية واقتناعها من خلال تجربتها الخاصة اليومية ان طريق التحرير طريق طويل النفس ويتطلب جهودا جماعية عريضة تتسع يوما بعد يوم . بذات الوقت وقفت الجبهة بوضوح منتقدة جميع المحاولات لحرف النضال المسلح نحو اتجاهات فردية ارهابية تدفع الجماهير الى التحلق حول البطولات الفردية بدلا من تنمية احترام البطولة الجماعية وخاضت الجبهة نضالا ايديولوجيا وتنظيميا واسعا في صفوف شعبنا وفي صفوف المقاومة لتثبيت هذا الموقف الثوري ايضا ولم يتم اعتراف جميع الفصائل بصحة هذا الموقف الا بعد أيلول ١٩٧٠،كما مارست احدى الفصائل نقدا ذاتيا سريعا لممارستها القتالية الفردية كما ورد على ما اذكر في تقرير لها منشور بكتاب«المقاومة الفلسطينية» الصادر عن مجلة دراسات عربية ، صفحة ١٢٤ . ان العالم المتخلف في بلدان اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية عاش طويلا على تقديس البطولاتالفردية والتفرج عليها ، مشبعا بقصص المبارزات وامجاد الفروسية وهذا ما يتطلب من جميع فصائل المقاومة ان تركز على النهج الجماعي في العمل العسكري ، وان تنمي فكرة البطولة الجماعية ، واحترام القيم الجماعية . وكلنا يعلم من التجربة العسكرية الحسية ان الصدام مع اي دورية للعدو في الاراضي المحتلة يكلف ماديا وبشريا اكثر من اي عملية فردية تترك ضجيجا دعاويا واسعا ومع ذلك فان جماهير شعبنا قلما تلتفت الى مثل هذا الصدام مع دورية معادية وتعتبره حادثا عرضيا سريعا ، بينما تقف متفرجة بعين الاعجاب على أية بطولات فردية . أن هذا النهج العسكري الذي أخذت به الجبهة يرتبط بالاصل بموقف ايديولوجي وسياسي يعتمد الجماهير منقذة لنفسها ، وعليها بنفسها ان تأخذ زمام المبادرة في ادارة كافة اشكال النضال المسلحوالديمقراطي لتطوير صراعها مع اعداء التحرر الوطني على طريق حرب الشعب الوطنية الطويلة الامد . وامامنا على سبيل المثال تجربة فيتنام والهند الصينية التي بامكانها ان تنتهج خط القتال الفردي والمبارزة والفروسية ولكنها ابتعدت عنها لان المطلوب تنمية الظواهر الجماعية في صفوف هذه الشعوب التي تعاني هي ايضا من الثقافة والقيم المتخلفة .

وطبيعي ان نقول ان المدى الزمني المتاح طيلة المرحلة الماضية لم يكن كافيا لبلورة واكمال هذا النهج العسكري ليصبح نهجا سائدا سواء في صفوف الجبهة او في صفوف حركة المقاومة ، فكل هذا يرتبط ايضا بالنضال الطويل المدى . اما بالنسبة للنقطة الثالثة حول تنظيم العلاقات مع الجماهير بنفس ثوري متقدم فتقديري ان اقامة هذه العلاقات مسألة مرتبطة بمجموع النهج الايديولوجي والسياسي والعسكري والتنظيمي للجبهة ، مرتبط بنظرية الاعتماد على الذات وعلى الجماهير في كافة هذه القضايا من جهة ومن الجهة الاخرى بتلمس الجماهير ومن خلال تجربتها الخاصة صحة هذا النهج الثوري مما يدفعها يوما بعد يوم للالتفاف حوله والابتعاد عن النهج اليميني في الممارسة السياسية والتنظيمية . ان هذا كله يمثل عملية ثورية مترابطة لا يمكن احداث أي فصل تعسفي فيما بينها كما انها تتطلب ان تأخذ مداها التاريخي ولهذا علينا ان ننظر الى جميع هذه القضايا نظرة مناضلة ، مثابرة ، صبورة وعنيدة بذات الوقت .

نشر حديث
نايف حواتمه
في مجلة شؤون فلسطينية
العدد الخامس
تشرين الثاني ١٩٧١

الحلقة الاخيرة في العدد القادم

كسر اضراب المصارف خطوة أخرى في سياق قمع حق العمال في الأضراب

في اليوم السابع لاضراب موظفي المصارف ردا على رفض جمعية أصحاب المصارف عددا من بنود العقد الجماعي ، تحركت الدولة للقيام بخطوة لا يخفى مغزاها وخطورتها: قامت الدولة بكسر اضراب موظفي المصارف عمليا وذلك بامدادها المصارف بالاموال من صندوق وزارة المال مباشرة ، الامر الذي مكن المصارف التي منعت موظفيها — بالضغط عليهم وارهابهم من المشاركة في الاضراب — من استئناف العمل .

وتاتي خطوة الدولة هذه مترافقة مع تصريحات لعدد من المسؤولين تندد بالاضرابات وتعتبر انها تعرقل الامور ، وهي اسلوب سلبي لا يؤدي الى نتائج ايجابية .. » (تصريح صائب سلام). مرة اخرى بدا ان هاجس الاضراب هو الذي يجهد المسؤولون للقضاء عليه خلال الاعوام القادمة. والحجج متنوعة: مرة يندد بالاضراب بحجة السياحة والاصطياف ، واحيانا بحجة الامن والاستقرار ، وتارة بحكم مصلحة البلاد « العليا » . والنتيجة واحدة قمع حق الطبقة العاملة في التعبير عن مطالبها بكافة الاشكال بما فيها الاضراب .

ويتناول الخلاف بين جمعية أصحاب المصارف ونقابة الموظفين عددا من بنود العقد الجماعي ، الذي توصلت اليه المفاوضات بين الجانبين . وتشمل هذه البنود مسالة الزيادة الدورية (على اساس زيادة ٥ بالمئة سنويا وفقا للبند ١٧) . وهذا البند يواجه معارضة المصارف المحلية — « الصغيرة » كما يقال — التي تدعي عجزها عن تحمل اعبائه المالية . كما تشمل بنودا متعلقة بحرية العمل النقابي . كذلك تلقى البنود المتعلقة بالملاكات وشروط الترقي معارضة هذه المصارف بحجة انها تمنع المرونة في ترفيع موظفين اكفاء ، الامر الذي يشكل حافزا لنشاط الموظفين .

وفي الواقع فان اسباب معارضة المصارف لمسالة الملاكات تعود الى رغبتها في استمرار عملية التوظيف على حالها : حيث تبقى الوساطات هي وسيلة التوظيف والترقي .

لذلك فنغمة المصارف « الوطنية » مردودة اصلا . والقول ان المصارف اللبنانية تضم ٢٢ بالمئة من الودائع فقط يعني محاولته تدفيع الموظفين ثمن عمالة الرأسمالية اللبنانية وترسخ تبعيتها خلال السنوات الماضية .

والواقع ان الاضراب استطاع الاستمرار في بدايته بحكم الانقسام الذي عم جبهة اصحاب المصارف . فالمصارف الاجنبية كانت موافقة على العقد او هي على الاقل لم تعارضه بصراحة . بالاضافة الى ذلك بدا ان علاقات الدولة السيئة مع أصحاب المصارف المحلية اخرت تدخلها لفك الاضراب .

لكن مثل هذا العامل الظرفي لم يكن مؤهلا للاستمرار . فالاضراب اصبح يهدد القطاع المصرفي بأسره — وهو العمود الفقري لنظام الخدمات — الامر الذي حفز الدولة على وضع خزانة وزارة المالية في تصرف المصارف .

يبقى موقف نقابة موظفي المصارف . وهو نسخة عن مواقف تكررت مرارا في السابق . فالنقابة لم تتصد لعملية فتح البنك المركزي بل دعت الموظفين الى ترك اماكن عملهم والتوجه الى بيوتهم. وهي تبحث عن حل لا يغضب اولياء نعمتها من جهة ، ولا يتركها دون هيبة من جهة اخرى بعد ان صارت انتخابات الاتحاد العام على الابواب .

بيان من هيئة تحرير « الحرية » :

المجلة تحتجب عن الصدور مؤقتا

اذ تحتجب «الحرية» — بعد هذا العدد — عن الصدور مؤقتا ترى لزاما عليها أن تتقدم من قرائها بالتوضيح التالي لمبررات هذه الخطوة :

١ — خلال عام ١٩٦٩ اصبح صدور « الحرية » — التي كان قد مضى على تأسيسها انذاك تسعة اعوام — مرتبطا بسياسة يشترك في توجيهها طرفان يساريان ، لبناني وفلسطيني ، واصبحت المجلة تعكس على صفحاتها مواقف الطرفين المذكورين خلال اضطلاعها بدورها العام في أن تكون منبرا لقوى اليسار الثوري في المنطقة العربية .

٢ — وخلال العامين الماضيين (١٩٧٠—١٩٧١) تولى الطرف اللبناني مسؤولية رسم سياسة المجلة وتحديد اطارها . ورغم ان « الحرية » بقيت خلال الفترة المذكورة منبرا مفتوحا امام الطرف اليساري الفلسطيني الا انه لم تكن لهذا الاخير اية علاقة بسياستها العامة ، اللبنانية والعربية والعالمية .

٣ — ولقد اتضح اثناء هذه الفترة وجود خلافات سياسية هامة بين الطرفين اللبناني والفلسطيني، اللذين تعاونا على توجيه المجلة خلال عام ١٩٦٩، وهي خلافات تتناول بالنتيجة خط « الحرية » السياسي والزاوية التي ينبغي من خلالها فهم دورها ووظيفتها .

٤ — سوف تجري بين الطرفين خلال فترة توقف المجلة عن الصدور مؤقتا مناقشة لهذه المسائل بقصد الوصول الى تحديدها وتعيين نتائجها بمزيد من الدقة . وسوف تحمل « الحرية » عندما تستانف صدورها توضيحا لكافة القضايا التي كانت موضع خلاف ومدار مناقشة .

هيئة تحرير « الحرية »

مجابهة واسعة في ظفار بين قوات الثورة والاستعمار البريطاني

خلال الاسابيع الاخيرة، شنت قوات المرتزقة التابعة لسلطنة عمان ، بقيادة الضباط البريطانيين ومساهمة القوات الخاصة البريطانية وسلاح الجو الملكي البريطاني ، هجوما واسع النطاق على المناطق المحررة من ظفار .

هدف الحملة اعادة احتلال المناطق التي حررتها قوات « جيش التحرير الشعبي » البالغة ما يزيد عن ثلاثة ارباع ظفار ، قطع خطوط التموين الحيوية مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

هذه الاحداث تكشف جملة مسائل على صعيد الوضع الراهن في المنطقة :

١ — ياتي هذا الهجوم العسكري تنفيذا لمحاولة الاستعمار البريطاني انهاء الترتيبات لانسحابه في نهاية هذا العام. فبعد تاسيسه للاتحاد المسخ من ست امارات ، واعلانه الاستقلال المزيف لقطر والبحرين وادخالهما الى الامم المتحدة والجامعة العربية ، لم يبق من هموم التشكيلة الاستعمارية الجديدة سوى ما يجري في سلطنة عمان : استجلاب اعتراف دولي بـ « استقلال » السلطنة ومحاولة سحق الثورة في ظفار — طليعة الثورة الوطنية الديمقراطية في الخليج العربي. لقد ادخلت سلطنة عمان الى الامم المتحدة والجامعة العربية ، في ايلول الماضي ، في اكبر مهزلة عرفتها المنظمة الدولية . فالامم المتحدة هي نفسها صاحبة عدة قرارات ، اخرها في نهاية ١٩٦٩ ، تعتبر سلطنة عمان مستعمرة بريطانية وتدعو بريطانيا الى منحها حق تقرير المصير !!!

٢ — تشن قوات الردة المضادة للثورة عدوانها بعد اخفاق كل محاولاتها السابقة لاحتواء الثورة او القضاء عليها . فقد وعد الضباط الانكليز في صيف ١٩٧٠ بان تصفية الكفاح المسلح مسالة شهور . لكنهم اضطروا الى الاعتراف بفشل حملتهم الاولى ، وتوقعوا ان كل ما يقدرون عليه هو احتواء الثورة . ثم عمدوا الى شق صفوف الثورة من الداخل ، في ايلول ١٩٧٠ ، فباءت محاولتهم هذه ايضا بالفشل . خلال ذلك ، لم تصمد قوات الثورة وحسب ، بل صعدت انتصاراتها .

— اتسعت رقعة الاراضي المحررة .

— نجحت قوات جيش التحرير الشعبي (وحدة هوشي منه) في قطع طريق حمرير (الخط الاحمر) صلة الوصل الوحيدة بين ظفار وسائر اجزاء السلطنة وانزلت بقوات المرتزقة هزائم عديدة ، مما اضطر الحكومة البريطانية الى الاعتراف — ولاول مرة — بمقتل ثلاثة من ضباطها خلال الشهر الماضي في ظفار .

— فشلت كل محاولات اسقاط النظام الوطني في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية رغم تالب فلول السلاطين والامراء والمشايخ المخلوعين بمساندة وتجهيز الرجعية السعودية العميلة ومشاركة حكم الردة في اليمن الشمالية .

٣ — ان صمود اهالي ظفار ومقاتلي جيش التحرير الشعبي وقوات الميليشيا ، يؤكد بان الثورة في المنطقة قادرة على الحاق المزيد من الهزائم بالهجوم الاستعماري الجديد مثلما هزمت الهجمات السابقة .

ان عنف المواجهة الدائرة الان في ظفار تفرض على جميع القوى الوطنية والتقدمية المساهمة في تدعيم الثورة وافشال مؤامرة الصمت المفروضة عليها .

« الحرية »

■ بيان عسكري

بتاريخ ١٢—١١—٧١ قامت احدى مجموعاتنا المشتركة العاملة في قطاع الجولان والمكونة من قوات فتح — الجبهة الشعبية القيادة العامة — الجبهة الشعبية الديمقراطية بزرع شبكة من الصواريخ عيار ٣٫٥ بوصة والمسيطر عليها فنيا لضرب دورية هندسة للعدو من وادي الرقاد . واثناء مرور الدورية المؤلفة من ثلاث مصفحات مع ستة رجال هندسة ، وفي تمام الساعة ٩٫٤ من صباح يوم ١٢—١١ وعندما اصبحت الدورية في مرمى الهدف فجرت الصواريخ المسيطر عليها فنيا واصابت اهدافها بدقة . مما ادى الى قتل ثلاثة جنود من مجموعة الهندسة .

بعدها تحركت مجموعات من اليات العدو من المنطقة الغربية الى مكان الحادث وبعد عشر دقائق دفع العدو بطائراته الى المنطقة .

وقد عاد جميع ثوارنا الى قواعدهم سالمين .

عاشت الثورة .

والخزي والهزيمة لجميع اعدائها .

الحرية

صاحب الامتياز: محسن ابراهيم — المدير المسؤول: أنور نصار — مدير الادارة: ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

في سلسلة تحقيقات "النهار"
عن "القوى السياسية اللبنانية بين الاصلاح والتغيير"

منظمة العمل الشيوعي تحدد مفهومها للتغيير الثوري

تنشر « الحرية » فيما يلي النص الكامل لاجوبة منظمة العمل الشيوعي في لبنان على الاسئلة التي طرحتها جريدة « النهار » في نطاق تحقيقها عن القوى السياسية اللبنانية بين الاصلاح والتغيير :

— ١ —

نحن اولا منظمة ثورية . هذا يعني ان الهدف الاستراتيجي الذي نناضل في سبيله هو نقل السلطة السياسية من تحالف طبقي الى تحالف طبقي آخر ، من تحالف البورجوازية التابعة والاقطاع الطائفي الى تحالف تنضوي فيه جماهير العمال والفلاحين وسائر الكادحين ويقوده حزب الطبقة العاملة . لكن هذا الهدف لا يحول بيننا وبين تحديد اهداف موقتة أو جزئية نعمل على تحقيقها . فنحن لا نرى في الثورة عملا مباغتا ينتهي بالقيادة الجديدة الى السلطة . ذلك ان تحالف القوى الثورية ينضج وحدته شيئا فشيئا ويحكم قبضته على مؤسسات المجتمع وينتج قيادته عبر سياق طويل من الصراع الطبقي . هذا الصراع يجد مادته في التجليات المرحلية لتناقضات البنية الاجتماعية ، ولا يطرح هذه التناقضات نفسها على بساط الحسم الا حين تستنفد الطبقة الحاكمة طاقتها على الحكم — والكلام للينين — وتستنفد الجماهير المحكومة طاقتها على الاحتمال .

غير ان الهدف الاستراتيجي ليس شانا معزولا عن النضال المرحلي . فهو — لكونه مصب الاهداف الجزئية او الموقتة — يحدد هذه الاهداف ويحكم ترتيبها وترابطها . لذا لا يمكن ان يكون فهم التنظيم الثوري « للاصلاح » مطابقا لما تبتغيه الحركات الاصلاحية من الاخير . فبينما يريد الاصلاحيون لاصلاحهم ان يمتص حدة التناقضات الطبقية وأن يكرس خضوع طبقات الشعب للاستغلال والقهر — بالتخفيف من آثارهما الظاهرة — يرى التنظيم الثوري ان غاية النضال الجزئي هي رص وحدة الجماهير ورفع وعيها الطبقي والوصول بها الى مزيد من الاستقلال بمقاليد الانتاج والسياسة والثقافة وتعديل نسبة القوى — بالتالي — بينها وبين التحالف الطبقي المسيطر . .

في لبنان ، تضع هذه المبادىء للقوى الثورية مهمات مرحلية محددة وتعين مكان هذه المهمات من نضال الجماهير العربية ضد السيطرة الامبريالية ومرتكزها الصهيوني وأحلافها من الطبقات المسيطرة ، القديمة منها والجديدة . فالرأسمالية اللبنانية تقوم على جعل لبنان حلقة وصل محلية بين الداخل العربي والغرب الامبريالي، بحيث تجد فيه الرساميل المنهوبة من الاقطار العربية الاخرى محطة للتصدير الى الغرب وتجد فيه السلع المستقدمة من الغرب سوقا للتصريف أو لاعادة التصدير وتجد الرساميل الغربية وبراءات الانتاج الاجنبية في صناعته مجالا للتوظيف السهل ولغزو الداخل العربي بسلع أدنى كلفة من السلع ذات المنشأ الاميركي أو الاوروبي الغربي . ولا يستقيم هذا الدور الا بعزل الجماهير الكادحة في لبنان عن جماهير الشعوب العربية الاخرى ، اي بتفتيت النضال الذي تخوضه جماهير القطر اللبناني ومنعه من الوصول الى حياض العدو المشترك : الامبريالية .

فما دامت الفئات الشعبية اللبنانية لا تخوض سوى معارك منفصلة ضد اعداء منفصلين ، فستقتصر النتائج على مكاسب مادية محدودة الاثر وستبقى المصالح الاساسية التي يقوم عليها نظام التبعية في مامن . ذلك ان مظاهر الاستغلال أو مظاهر القهر الموضعية تخفي علاقة سيطرة شاملة هي التي ينبغي أو يتناولها كفاح الجماهير .

والنظام السياسي — الطائفي هو الاداة الرئيسية في العزل والتفتيت . فالاقطاع السياسي مستتاب عن البورجوازية التابعة للسهر على مصالحها . لكن النائب ، في علاقته بجمهوره الانتخابي ، لا يبدي هذا الوجه من وظيفته . فهو أمام الجمهور ممثل العائلة والطائفة والمنطقة وهو مطالب ، أولا ، بالتوسط بين هذا الثالوث والسلطة ، وهو ، بالتالي ، بعيد في الظاهر عن مواطن الاستغلال الاساسية ولا يسأل عن تحكم البورجوازية التابعة بمصائر الجماهير او عن المصالح الفعلية التي ترعاها السلطة .

لهذا تبقى وحدة الطبقة المسيطرة اللبنانية في الظل فلا تبرز هذه بصفتها الطبقية ، أي بصفتها كائنا سياسيا يقتضي التصدي له مواجهة جماهيرية موحدة الخط والقيادة . بل انها تظل مجزأة ، أمام الجماهير ، الى صف من أرباب الاعمال ، ليست الدولة ، في واحدة من وظائفها ، سوى واحد منهم . كذلك يسدل النظام السياسي اللبناني ستارا على دور الوساطة الذي تتولاه البورجوازية اللبنانية بين السوق الامبريالية والبورجوازيات العربية . فهذا النظام لا يبرز من العلاقات اللبنانية العربية سوى وجه « المساعي الحميدة » بين الاشقاء ووجه التبادل التجاري الذي تغلب في ميزانه كفة البورجوازية اللبنانية ... هذا بينما تبقى الجهات الامبريالية التي يؤول اليها القسط الاوفر من الارباح مكتومة الاسماء ، وتبقى الرساميل البترولية التي يعاد تصديرها الى الغرب في حرز السر المصرفي .

على هذا تكون مقاييس «الاصلاح» ، في رأينا ، هي الآتية :

أ — أن يبرز التناقض الطبقي ووحدة المصالح في جانب الطبقة المسيطرة وفي جانب الجماهير . ويكون ذلك بتوحيد قواعد الانتاج في النظام الرأسمالي ، وباخضاع العلاقة الطبقية لمقاييس موحدة وبحصر الانتاج الصغير وتجاوز الطرح المطلبي المجزأ الذي ينتج عنه ، وبتوحيد الاشراف على المؤسسات الاجتماعية العامة (التعليم ، الصحة ، النقل الخ ...) .

ب — أن يؤدي الى تحقيق المطابقة بين مصدر السلطة السياسية والمصالح العامة للطبقة المسيطرة ، بحيث تنكشف امام الجماهير وظيفة السلطة الفعلية في المجتمع اللبناني . ويكون ذلك بالعمل على الغاء الطائفية وعلى اطلاق الحرية للمنظمات الديموقراطية (نقابات العمال والمستخدمين والموظفين والمهن الحرة واتحادات الفلاحين والمزارعين والحرفيين والطلاب وجمعيات أرباب الاعمال والاحزاب السياسية الخ...) وعلى حصر التمثيل السياسي بالاحزاب وبما تستقطب من سائر المنظمات . ولا يعني ذلك افلات السلطة من قبضة الطبقة المسيطرة ، بل يعني انكشاف الصراع الطبقي تدريجا وتحدد مؤسساته .

ج — أن يؤدي الى خرق الاقنعة التي تتستر خلفها المصالح الامبريالية وابراز وحدة المعركة خلف تفاوت التناقضات بين جماهير الشعوب العربية — بما فيها الجماهير اللبنانية — والامبريالية وحلفائها في العالم العربي. ولا شك في ان هذا سياق طويل ضيق المسالك . فحين نصل بمشكلة الغلاء مثلا ، الى مصدرها، اي الى التبعية اللبنانية للسوق الرأسمالية العالمية، يكون وعي الجماهير قد تقدم خطوة في هذا السبيل . وحين يظهر ان مشكلات من هذا النوع ليست مقطوعة الصلة بالكفاح الوطني أو الطبقي الذي تخوضه الجماهير في أرجاء عربية أخرى ، تكون العلاقة بين النضال اللبناني والنضال العربي قد بدأت تتحول من علاقة « مساندة » — تبقى ضرورية على أي حال — الى علاقة شراكة تعبر عن التبلور التدريجي لوحدة المعركة التي لا بد للشعوب العربية من خوضها في اقطارها جميعا .

د — أن يؤدي الى توسيع رقعة السلطة المضادة التي تملكها المنظمات الديموقراطية على عدد من مؤسسات المجتمع . فحين تفرض النقابات العمالية مثلا حضورها في المصانع — وهو أمر مفقود الان — ومشاركتها في تقرير شؤونها ، وحين تفرض الاتحادات الطالبية حرية الفكر والممارسة في الجامعة وفي المدارس وتنشىء وسائل لمجابهة مضمون التعليم الرسمي بمضمون طبقي آخر مناقض له ، الخ ... حينذاك تكون قد بدأت تعمل في حقل تربية الجماهير وغرسها بالاستقلال عن النظام ، وهو أمر لا غنى عنه في سياق البناء المديد لبديل ثوري .

هذا النمط من « الاصلاح » ، على ما نرى ، لا يشبه في شيء ما تنطوي عليه الكلمة عادة ، ولا يعتمد في شانه على الدولة . فقيمة « مطلب » ما هي ، قبل كل شيء ، في أن يفضي تحقيقه بالفئة التي تحمله الى مستوى أعلى من الطرح والى لقاء أوثق مع فئات أخرى تقف معها في الصف الطبقي نفسه ، وهي أيضا في أن يفضي الكفاح لنيل المطلب الى دروس صالحة للتوظيف في معارك لاحقة .

تبقى قضية الانماء . ليس هناك في رأينا انماء محايد . والانماء الذي تتولاه طبقة أو نظامها يقع في حيز مصلحتها . لا يمكن ان يقتصر الامر في لبنان مثلا على دعوة الدولة الى الزام المصارف بتوظيف قسط كاف من موجوداتها في الصناعة . ذلك ان المصارف تجد في تصرفها الراهن بموجوداتها مجالا لربح أسرع وأوفر . فالالزام اذن ينطوي على خطر هو هرب الرساميل . لذا لا ترغب الدولة فيه . ولا بد من القول هنا ان لبنان ، على صعيد القطاعين الانتاجيين (الزراعة والصناعة) ، واحد من أكثر الدول تخلفا في العالم . ولا يخفي تخلفه سوى عاملان :

أ — دور حلقة الوصل المحلية الذي يضع نظامه في خدمة الامبريالية ويفيده من فتات نهبها للاقطار العربية الاخرى. وهو دور كفيل — حين تصل السيطرة الامبريالية على العالم العربي الى نهايتها المحتومة — بافقاد الرأسمالية اللبنانية كل مقومات تماسكها النسبي، أي ان هذه الرأسمالية لا تعد مواطني العقود المقبلة بشيء سوى الجوع .

ب — عدد المغتربين الذي يقارب عدد المقيمين ، وهم يعيلون قسما من هؤلاء ويوفرون على الرأسمالية اللبنانية — أو هي توفر على نفسها بتهجيرهم — عبء أعالتهم .

عليه فان الرأسمالية اللبنانية التابعة هي المسؤولة عن ذبول الريف وعن الغلبة المستمرة للانتاج الصغير والتجارة الصغيرة — أي عن تطويل احتضارهما — في المدينة والريف. وهي تربح من هذه الغلبة المستمرة . فذاك يتيح لها رفع أسعارها اتقاء لخنق انتاج صغير مرتفع الكلفة. وهي على أي حال لا تطمح الى اقتلاعه والحلول محله . فقدرتها على التوسع محدودة بنزف رساميلها الى المجال الخارجي، وبسعيها الى اجتناب المنافسة مع السلع المستوردة ، الخ ... فهذه الرأسمالية اذاً هي صنو للبطالة التي يسبب فيها ضيق قاعدة الانتاج وصنو لما يلي البطالة من هجرة وشقاء وجريمة ، الخ ... وهي أيضا تشوه بنية المهارات اللبنانية للمراحل المقبلة، لانها تحصر تكوين الكفايات في المجالات غير المنتجة . وهذا أمر يتضح من نظرة واحدة تلقى على التعليم اللبناني .

تلك هي اذاً حدود « الانماء » الذي تقدر عليه الراسمالية اللبنانية. فتبعية هذه الرأسمالية هي الاسم الدقيق للتخلف . واذا كان حكم الطبقة العاملة وحلفائها — وهي الطبقات ذات المصلحة الفعلية في التنمية — يزيل عددا من العوائق التي تضعها تبعية الراسمالية اللبنانية أمام النمو ويفسح في المجال لانعاش الريف واحقاق التوازن بين قطاعات الاقتصاد اللبناني ، فانه يبقى أن ليس ثمة من « طريق لبناني الى الاشتراكية » . ذلك ان مصادر التراكم الاولي في لبنان ضئيلة نسبيا . لذا فان طريق الجماهير اللبنانية الى الاشتراكية هو طريق عربي أصلا . أما سماته فيحددها مسار المعركة العربية ضد الامبريالية ومسار المشاركة الشعبية اللبنانية فيها .

— ٢ —

لا شك في ان الجماهير اللبنانية الكادحة تحمل في المرحلة الراهنة مطالب يمكن وضعها في سياق النضج التدريجي الذي تتجه اليه الحركة الشعبية ويمكن ، بالتالي ، ترتيبها في سلم أولويات يوافق المعايير التي سبق تحديدها في الجواب الاول . على أن الحركة الشعبية عندنا ما زالت تفتقر كثيرا الى ادوات الطرح أي الى المؤسسات الديموقراطية . فبرغم دعوى « الديموقراطية » التي يطلقها الحاكمون دون حساب ، لا تزال هذه مقتصرة على الطبقة المسيطرة نفسها . فجمعيات التجار وأصحاب المصارف والصناعيين ونقابات المحامين والمهندسين والصيادلة ومستوردي الادوية والاطباء تملك في قلب السلطة اصواتا لا ترد ولا تضرب مصالح فئة منها الا اذا تناقضت ومصالح فئة اخرى اشد سطوة . ثم ان السيطرة على هذه الهيئات هي للكبار في كل منها (كبار المحامين ، كبار التجار الخ ...) . وهموم الحكم الاولى مقصورة على رعاية المصالح العامة لهذه الفئات وعلى حل تناقضاتها بصورة او باخرى . وهو يراوح في مسلكه بين الخضوع لمصالحها المباشرة وخدمة مصالحها البعيدة ، بحيث يضطر احيانا الى تجاوز مطلب ترفعه واحدة منها او اكثر حفاظا على توازن النظام كله وعلى مستقبله . ولا يجد الحكم نفسه محرجا في رعايته مصالح الطبقة المسيطرة الا حين يخرج الامر الى صعيد الجماهير . هذا الاعتبار يعني لمجلس النواب ، عادة ، ما لا يعنيه للسلطة التنفيذية . لذا يعزل المجلس عن تقرير الامور المهمة ويجري حلها في غيبته تفاديا لاحراجه امام جمهور الناخبين . ثم ان هذه الامور تحاط بجدران السرية او تجزأ ويجري اخفاء صلتها — قدر الامكان — باوضاع الجماهير . اما ما يلقى « للراي العام» فيبقى في نطاق لا يتيح لهذا ان يربط مشكلاته بمنطق النظام الطبقي وان يطرح هذا المنطق على بساط البحث .

هكذا يتكون الركن الاول من الاحتكار الطبقي للسلطة على تجهيل الشعب لاصول مشكلاته وعلى حصر المعالجة بدوائر الطبقة المسيطرة وهيئاتها . ولا يقتصر الامر على تضييق الدائرة التي يجري فيها التقرير بل ان اجهزة الايديولوجية المسيطرة كلها تشترك في عمل التجهيل. لكن هذا الركن لا يستقيم اذا لم يسعفه تفتيت الجماهير على نحو يحول بينها وبين صياغة قضاياها ثم طرحها والعمل على احقاقها . فما يهم السلطة هو ابقاء المضمون الذي يحمله تمثيل الجماهير بعيدا عن قضاياها الكبرى وبعيدا بالتالي عن التصدي لمصالح الطبقة المسيطرة ولمسلك الحكم. فحين يتولى النائب تمثيل العائلة والمنطقة والطائفة يكون معنى ذلك ان النائب سوف يسال عن مصالح تطمس تناقضات هذا الثالوث ولا تتعدى نطاقه ، في أي حال ، اي انه قد يسال عن طريق داخلية او عن بناء مدرسة ، الخ ... هذا عدا استئثار « المفاتيح » — اي الشريحة العليا من الثالوث — بخدمات

الاسئلة

١ — تسود القوى السياسية في لبنان نبرة داعية الى التغيير والاصلاح والانماء . فان كنتم من دعاة هذا الاتجاه ، فما هي حدود الاصلاح الذي تنادون به ، وما هو مدى شموليته أو جزئيته في الواقع اللبناني ؟

٢ — هل تعتقدون ان هنالك جانبا من الوضع اللبناني يجب ان يخضع للاصلاح قبل سواه ؟

٣ — ما هو التراث الفكري الذي تستمدون منه افكاركم ونظرياتكم في هذا المجال ؟

٤ — هل تعتقدون ان هنالك تجربة اصلاحية نموذجية في العالم المعاصر ، وما هي ؟

٥ — هل يمكن صاحب الافكار الاصلاحية الوصول الى الحكم ، عبر سلوك طرق تتفق والشرعية ؟

٦ — هل يمكن الحاكم الذي يريد التغيير ان يحقق ارادته عن طريق المؤسسات والانظمة القائمة ؟

٧ — تعتقد الشهابية انها مارست الاصلاح عبر توسيع مهمات الدولة ونشاطاتها وما يستتبع ذلك من مشاريع . فما هو تقييمكم للشهابية من هذه الزاوية ؟

٨ — هل يشكل الفكر الديني السائد في لبنان والشرق العربي حافزا على التغيير المطلوب أم معيقا له أم انكم لا ترون للدين أثرا في هذا المجال ؟

٩ — هل لفئة لبنانية معينة مصلحة أكثر من سواها في ما يرمي اليه اصلاحكم ؟

١٠ — ما هي الفئة الاقدر على تحقيق الاصلاح المنشود وما هي المؤسسة الاقدر على تنفيذه ؟

١١ — هل لديكم مطالب مرحلية سريعة تعتبرونها ضرورية لفتح الباب امام ما تطلبون من اصلاحات ؟

كسر اضراب المصارف خطوة أخرى في سياق قمع حق العمال في الاضراب

في اليوم السابع لاضراب موظفي المصارف ردا على رفض جمعية أصحاب المصارف عددا من بنود العقد الجماعي ، تحركت الدولة للقيام بخطوة لا يخفى مغزاها وخطورتها: قامت الدولة بكسر اضراب موظفي المصارف عمليا وذلك بامدادها المصارف بالاموال من صندوق وزارة المال مباشرة ، الامر الذي مكن المصارف التي منعت موظفيها — بالضغط عليهم وارهابهم من المشاركة في الاضراب — من استئناف العمل .

وتاتي خطوة الدولة هذه مترافقة مع تصريحات لعدد من المسؤولين تندد بالاضرابات وتعتبر انها تعرقل الامور ، وهي اسلوب سلبي لا يؤدي الى نتائج ايجابية .. » (تصريح صائب سلام). مرة اخرى بدا ان هاجس الاضراب هو الذي يجهد المسؤولون للقضاء عليه خلال الاعوام القادمة. والحجج متنوعة: مرة يندد بالاضراب بحجة السياحة والاصطياف ، واحيانا بحجة الامن والاستقرار ، وتارة بحكم مصلحة البلاد « العليا » . والنتيجة واحدة قمع حق الطبقة العاملة في التعبير عن مطالبها بكافة الاشكال بما فيها الاضراب .

ويتناول الخلاف بين جمعية اصحاب المصارف ونقابة الموظفين عددا من بنود العقد الجماعي ، الذي توصلت اليه المفاوضات بين الجانبين . وتشمل هذه البنود مسالة الزيادة الدورية (على اساس زيادة ٥ بالمئة سنويا وفقا للبند ١٧) . وهذا البند يواجه معارضة المصارف المحلية — « الصغيرة » كما يقال — التي تدعي عجزها عن تحمل اعبائه المالية . كما تشمل بنودا متعلقة بحرية العمل النقابي . كذلك تلقى البنود المتعلقة بالملاكات وشروط الترقي معارضة هذه المصارف بحجة انها تمنع المرونة في ترفيع موظفين اكفاء ، الامر الذي يشكل حافزا لنشاط الموظفين .

وفي الواقع فان اسباب معارضة المصارف لمسالة الملاكات تعود الى رغبتها في استمرار عملية التوظيف على حالها : حيث تبقى الوساطات هي وسيلة التوظيف والترقي .

لذلك فنغمة المصارف « الوطنية » مردودة اصلا . والقول ان المصارف اللبنانية تضم ٢٢ بالمئة من الودائع فقط يعني محاولته تدفيع الموظفين ثمن عمالة الرأسمالية اللبنانية وترسخ تبعيتها خلال السنوات الماضية .

والواقع ان الاضراب استطاع الاستمرار في بدايته بحكم الانقسام الذي عم جبهة اصحاب المصارف . فالمصارف الاجنبية كانت موافقة على العقد او هي على الاقل لم تعارضه بصراحة . بالاضافة الى ذلك بدا ان علاقات الدولة السيئة مع أصحاب المصارف المحلية اخرت تدخلها لفك الاضراب .

لكن مثل هذا العامل الظرفي لم يكن مؤهلا للاستمرار . فالاضراب اصبح يهدد القطاع المصرفي بأسره — وهو العمود الفقري لنظام الخدمات — الامر الذي حفز الدولة على وضع خزانة وزارة المالية في تصرف المصارف .

يبقى موقف نقابة موظفي المصارف . وهو نسخة عن مواقف تكررت مرارا في السابق . فالنقابة لم تتصد لعملية فتح البنك المركزي بل دعت الموظفين الى ترك اماكن عملهم والتوجه الى بيوتهم. وهي تبحث عن حل لا يغضب اولياء نعمتها من جهة ، ولا يتركها دون هيبة من جهة اخرى بعد ان صارت انتخابات الاتحاد العام على الابواب .

بيان من هيئة تحرير « الحرية » :

المجلة تحتجب عن الصدور مؤقتا

اذ تحتجب «الحرية» — بعد هذا العدد — عن الصدور مؤقتا ترى لزاما عليها ان تتقدم من قرائها بالتوضيح التالي لمبررات هذه الخطوة :

١ — خلال عام ١٩٦٩ اصبح صدور « الحرية » — التي كان قد مضى على تأسيسها انذاك تسعة اعوام — مرتبطا بسياسة يشترك في توجيهها طرفان يساريان ، لبناني وفلسطيني ، واصبحت المجلة تعكس على صفحاتها مواقف الطرفين المذكورين خلال اضطلاعها بدورها العام في أن تكون منبرا لقوى اليسار الثوري في المنطقة العربية .

٢ — وخلال العامين الماضيين (١٩٧٠—١٩٧١) تولى الطرف اللبناني مسؤولية رسم سياسة المجلة وتحديد اطارها . ورغم ان « الحرية » بقيت خلال الفترة المذكورة منبرا مفتوحا امام الطرف اليساري الفلسطيني الا انه لم تكن لهذا الاخير اية علاقة بسياستها العامة ، اللبنانية والعربية والعالمية .

٣ — ولقد اتضح اثناء هذه الفترة وجود خلافات سياسية هامة بين الطرفين اللبناني والفلسطيني ، اللذين تعاونا على توجيه المجلة خلال عام ١٩٦٩ ، وهي خلافات تتناول بالنتيجة خط « الحرية » السياسي والزاوية التي ينبغي من خلالها فهم دورها ووظيفتها .

٤ — سوف تجري بين الطرفين خلال فترة توقف المجلة عن الصدور مؤقتا مناقشة لهذه المسائل بقصد الوصول الى تحديدها وتعيين نتائجها بمزيد من الدقة . وسوف تحمل « الحرية » عندما تستأنف صدورها توضيحا لكافة القضايا التي كانت موضع خلاف ومدار مناقشة .

هيئة تحرير « الحرية »

بيان عسكري

بتاريخ ١٢—١١—٧١ قامت احدى مجموعاتنا المشتركة العاملة في قطاع الجولان والمكونة من قوات فتح — الجبهة الشعبية القيادة العامة — الجبهة الشعبية الديمقراطية بزرع شبكة من الصواريخ عيار ٣٫٥ بوصة والمسيطر عليها فنيا لضرب دورية هندسة للعدو من وادي الرقاد . واثناء مرور الدورية المؤلفة من ثلاث مصفحات مع ستة رجال هندسة ، وفي تمام الساعة ٩٫٤ من صباح يوم ١٢—١١ وعندما اصبحت الدورية في مرمى الهدف فجرت الصواريخ المسيطر عليها فنيا واصابت اهدافها بدقة . مما ادى الى قتل ثلاثة جنود من مجموعة الهندسة .

بعدها تحركت مجموعات من اليات العدو من المنطقة الغربية الى مكان الحادث وبعد عشر دقائق دفع العدو بطائراته الى المنطقة .

وقد عاد جميع ثوارنا الى قواعدهم سالمين .

عاشت الثورة .

والخزي والهزيمة لجميع اعدائها .

مجابهة واسعة في ظفار بين قوات الثورة والاستعمار البريطاني

خلال الاسابيع الاخيره، شنت قوات المرتزقة التابعة لسلطنة عمان ، بقيادة الضباط البريطانيين ومساهمة القوات الخاصة البريطانية وسلاح الجو الملكي البريطاني ، هجوما واسع النطاق على المناطق المحررة من ظفار .

هدف الحملة اعادة احتلال المناطق التي حررتها قوات « جيش التحرير الشعبي » البالغة ما يزيد عن ثلاثة ارباع ظفار ، قطع خطوط التموين الحيوية مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

هذه الاحداث تكشف جملة مسائل على صعيد الوضع الراهن في المنطقة :

١ — ياتي هذا الهجوم العسكري تنفيذا لمحاولة الاستعمار البريطاني انهاء الترتيبات لانسحابه في نهاية هذا العام. فبعد تاسيسه للاتحاد المسخ من ست امارات ، واعلانه الاستقلال المزيف لقطر والبحرين وادخالهما الى الامم المتحدة والجامعة العربية ، لم يبق من هموم التشكيلة الاستعمارية الجديدة سوى ما يجري في سلطنة عمان : استجلاب اعتراف دولي بـ « استقلال » السلطنة ومحاولة سحق الثورة في ظفار — طليعة الثورة الوطنية الديمقراطية في الخليج العربي. لقد ادخلت سلطنة عمان الى الامم المتحدة والجامعة العربية ، في ايلول الماضي ، في اكبر مهزلة عرفتها المنظمة الدولية . فالامم المتحدة هي نفسها صاحبة عدة قرارات ، اخرها في نهاية ١٩٦٩ ، تعتبر سلطنة عمان مستعمرة بريطانية وتدعو بريطانيا الى منحها حق تقرير المصير !!!

٢ — تشن قوات الردة المضادة للثورة عدوانها بعد اخفاق كل محاولاتها السابقة لاحتواء الثورة او القضاء عليها . فقد وعد الضباط الانكليز في صيف ١٩٧٠ بان تصفية الكفاح المسلح مسالة شهور . لكنهم اضطروا الى الاعتراف بفشل حملتهم الاولى ، وتوقعوا ان كل ما يقدرون عليه هو احتواء الثورة . ثم عمدوا الى شق صفوف الثورة من الداخل ، في ايلول ١٩٧٠ ، فباءت محاولتهم هذه ايضا بالفشل . خلال ذلك ، لم تصمد قوات الثورة وحسب ، بل صعدت انتصاراتها .

— اتسعت رقعة الاراضي المحررة .

— نجحت قوات جيش التحرير الشعبي (وحدة هوشي منه) في قطع طريق حمرير (الخط الاحمر) صلة الوصل الوحيدة بين ظفار وسائر اجزاء السلطنة وانزلت بقوات المرتزقة هزائم عديدة ، مما اضطر الحكومة البريطانية الى الاعتراف — ولاول مرة — بمقتل ثلاثة من ضباطها خلال الشهر الماضي في ظفار .

— فشلت كل محاولات اسقاط النظام الوطني في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية رغم تالب فلول السلاطين والامراء والمشايخ المخلوعين بمساندة وتجهيز الرجعية السعودية العميلة ومشاركة حكم الردة في اليمن الشمالية .

٣ — ان صمود اهالي ظفار ومقاتلي جيش التحرير الشعبي وقوات الميليشيا ، يؤكد بان الثورة في المنطقة قادرة على الحاق المزيد من الهزائم بالهجوم الاستعماري الجديد مثلما هزمت الهجمات السابقة .

ان عنف المواجهة الدائرة الان في ظفار تفرض على جميع القوى الوطنية والتقدمية المساهمة في تدعيم الثورة وافشال مؤامرة الصمت المفروضة عليها .

« الحرية »

الحرية

صاحب الامتياز: محسن ابراهيم — المدير المسؤول: أنور نصار — مدير الادارة: ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص . ب . ٨٥٧ بيروت — لبنان

في سلسلة تحقيقات "النهار"

عن "القوى السياسية اللبنانية بين الاصلاح والتغيير"

منظمة العمل الشيوعي تحدد مفهومها للتغيير الثوري

تنشر « الحرية » فيما يلي النص الكامل لاجوبة منظمة العمل الشيوعي في لبنان على الاسئلة التي طرحتها جريدة « النهار » في نطاق تحقيقها عن القوى السياسية اللبنانية بين الاصلاح والتغيير :

— ١ —

نحن اولا منظمة ثورية . هذا يعني ان الهدف الاستراتيجي الذي نناضل في سبيله هو نقل السلطة السياسية من تحالف طبقي الى تحالف طبقي آخر ، من تحالف البورجوازية التابعة والاقطاع الطائفي الى تحالف تنضوي فيه جماهير العمال والفلاحين وسائر الكادحين ويقوده حزب الطبقة العاملة . لكن هذا الهدف لا يحول بيننا وبين تحديد اهداف موقتة أو جزئية نعمل على تحقيقها . فنحن لا نرى في الثورة عملا مباغتا ينتهي بالقيادة الجديدة الى السلطة . ذلك ان تحالف القوى الثورية ينضج وحدته شيئا فشيئا ويحكم قبضته على مؤسسات المجتمع وينتج قيادته عبر سياق طويل من الصراع الطبقي . هذا الصراع يجد مادته في التجليات المرحلية لتناقضات البنية الاجتماعية ، ولا يطرح هذه التناقضات نفسها على بساط الحسم الا حين تستنفد الطبقة الحاكمة طاقتها على الحكم — والكلام للينين — وتستنفد الجماهير المحكومة طاقتها على الاحتمال .

غير ان الهدف الاستراتيجي ليس شانا معزولا عن النضال المرحلي . فهو — لكونه مصب الاهداف الجزئية او الموقتة — يحدد هذه الاهداف ويحكم ترتيبها وترابطها . لذا لا يمكن ان يكون فهم التنظيم الثوري « للاصلاح » مطابقا لما تبتغيه الحركات الاصلاحية من الاخير . فبينما يريد الاصلاحيون لاصلاحهم ان يمتص حدة التناقضات الطبقية وان يكرس خضوع طبقات الشعب للاستغلال والقهر — بالتخفيف من آثارهما الظاهرة — يرى التنظيم الثوري ان غاية النضال الجزئي هي رص وحدة الجماهير ورفع وعيها الطبقي والوصول بها الى مزيد من الاستقلال بمقاليد الانتاج والسياسة والثقافة وتعديل نسبة القوى — بالتالي — بينها وبين التحالف الطبقي المسيطر . .

في لبنان ، تضع هذه المبادىء للقوى الثورية مهمات مرحلية محددة وتعين مكان هذه المهمات من نضال الجماهير العربية ضد السيطرة الامبريالية ومرتكزها الصهيوني وأحلافها من الطبقات المسيطرة ، القديمة منها والجديدة . فالرأسمالية اللبنانية تقوم على جعل لبنان حلقة وصل محلية بين الداخل العربي والغرب الامبريالي، بحيث تجد فيه الرساميل المنهوبة من الاقطار العربية الاخرى محطة للتصدير الى الغرب وتجد فيه السلع المستقدمة من الغرب سوقا للتصريف او لاعادة التصدير وتجد الرساميل الغربية وبراءات الانتاج الاجنبية في صناعته مجالا للتوظيف السهل ولغزو الداخل العربي بسلع أدنى كلفة من السلع ذات المنشا الاميركي أو الاوروبي الغربي . ولا يستقيم هذا الدور الا بعزل الجماهير الكادحة في لبنان عن جماهير الشعوب العربية الاخرى ، اي بتفتيت النضال الذي تخوضه جماهير القطر اللبناني ومنعه من الوصول الى حياض العدو المشترك : الامبريالية .

فما دامت الفئات الشعبية اللبنانية لا تخوض سوى معارك منفصلة ضد اعداء منفصلين ، فستقتصر النتائج على مكاسب مادية محدودة الاثر وستبقى المصالح الاساسية التي يقوم عليها نظام التبعية في مأمن . ذلك ان مظاهر الاستقلال او مظاهر القهر الموضعية تخفي علاقة سيطرة شاملة هي التي ينبغي او يتناولها كفاح الجماهير .

والنظام السياسي — الطائفي هو الاداة الرئيسية في العزل والتفتيت . فالاقطاع السياسي مستناب عن البورجوازية التابعة للسهر على مصالحها . لكن النائب ، في علاقته بجمهوره الانتخابي ، لا يبدي هذا الوجه من وظيفته . فهو أمام الجمهور ممثل العائلة والطائفة والمنطقة وهو مطالب ، اولا ، بالتوسط بين هذا الثالوث والسلطة ، وهو ، بالتالي ، بعيد في الظاهر عن مواطن الاستغلال الاساسية ولا يسال عن تحكم البورجوازية التابعة بمصائر الجماهير او عن المصالح الفعلية التي ترعاها السلطة .

لهذا تبقى وحدة الطبقة المسيطرة اللبنانية في الظل فلا تبرز هذه بصفتها الطبقية ، اي بصفتها كائنا سياسيا يقتضي التصدي له مواجهة جماهيرية موحدة الخط والقيادة . بل انها تظل مجزأة ، أمام الجماهير ، الى صف من أرباب الاعمال ، ليست الدولة ، في واحدة من وظائفها ، سوى واحد منهم . كذلك يسدل النظام السياسي اللبناني ستارا على دور الوساطة الذي تتولاه البورجوازية اللبنانية بين السوق الامبريالية والبورجوازيات العربية . فهذا النظام لا يبرز من العلاقات اللبنانية العربية سوى وجه « المساعي الحميدة » بين الاشقاء ووجه التبادل التجاري الذي تغلب في ميزانه كفة البورجوازية اللبنانية ... هذا بينما تبقى الجهات الامبريالية التي يؤول اليها القسط الاوفر من الارباح مكتومة الاسماء ، وتبقى الرساميل البترولية التي يعاد تصديرها الى الغرب في حرز السر المصرفي .

على هذا تكون مقاييس «الاصلاح» ، في رأينا ، هي الآتية :

أ — أن يبرز التناقض الطبقي ووحدة المصالح في جانب الطبقة المسيطرة وفي جانب الجماهير . ويكون ذلك بتوحيد قواعد الانتاج في النظام الرأسمالي ، وباخضاع العلاقة الطبقية لمقاييس موحدة وبحصر الانتاج الصغير وتجاوز الطرح المطلبي المجزأ الذي ينتج عنه ، وبتوحيد الاشراف على المؤسسات الاجتماعية العامة (التعليم ، الصحة ، النقل الخ ...) .

ب — أن يؤدي الى تحقيق المطابقة بين مصدر السلطة السياسية والمصالح العامة للطبقة المسيطرة ، بحيث تنكشف امام الجماهير وظيفة السلطة الفعلية في المجتمع اللبناني . ويكون ذلك بالعمل على الغاء الطائفية وعلى اطلاق الحرية للمنظمات الديمقراطية (نقابات العمال والمستخدمين والموظفين والمهن الحرة واتحادات الفلاحين والمزارعين والحرفيين والطلاب وجمعيات أرباب الاعمال والاحزاب السياسية الخ...) وعلى حصر التمثيل السياسي بالاحزاب وبما تستقطب من سائر المنظمات . ولا يعني ذلك افلات السلطة من قبضة الطبقة المسيطرة ، بل يعني انكشاف الصراع الطبقي تدريجا وتحدد مؤسساته .

ج — أن يؤدي الى خرق الاقنعة التي تستر خلفها المصالح الامبريالية وابراز وحدة المعركة خلف تفاوت التناقضات بين جماهير الشعوب العربية — بما فيها الجماهير اللبنانية — والامبريالية وحلفائها في العالم العربي. ولا شك في ان هذا سياق طويل ضيق المسالك . فحين نصل بمشكلة الغلاء مثلا ، الى مصدرها، اي الى التبعية اللبنانية للسوق الرأسمالية العالمية، يكون وعي الجماهير قد تقدم خطوة في هذا السبيل . وحين يظهر ان مشكلات من هذا النوع ليست مقطوعة الصلة بالكفاح الوطني والطبقي الذي تخوضه الجماهير في أرجاء عربية أخرى ، تكون العلاقة بين النضال اللبناني والنضال العربي قد بدأت تتحول من علاقة « مساندة » — تبقى ضرورية على اي حال — الى علاقة شراكة تعبر عن التبلور التدريجي لوحدة المعركة التي لا بد للشعوب العربية من خوضها في اقطارها جميعا .

د — أن يؤدي الى توسيع رقعة السلطة المضادة التي تملكها المنظمات الديموقراطية على عدد من مؤسسات المجتمع . فحين تفرض النقابات العمالية مثلا حضورها في المصانع — وهو أمر مفقود الان — ومشاركتها في تقرير شؤونها ، وحين تفرض الاتحادات الطالبية حرية الفكر والممارسة في الجامعة وفي المدارس وتنشىء وسائل لمجابهة مضمون التعليم الرسمي بمضمون طبقي آخر مناقض له ، الخ ... حينذاك تكون قد بدأت تعمل في حقل تربية الجماهير وغرسها بالاستقلال عن النظام ، وهو أمر لا غنى عنه في سياق البناء المديد لبديل ثوري .

هذا النمط من « الاصلاح » ، على ما نرى ، لا يشبه في شيء ما تنطوي عليه الكلمة عادة ، ولا يعتمد في شأنه على الدولة . فقيمة « مطلب » ما هي ، قبل كل شيء ، في أن يفضي تحقيقه بالفئة التي تحمله الى مستوى أعلى من الطرح والى لقاء أوثق مع فئات أخرى تقف معها في الصف الطبقي نفسه ، وهي أيضا في أن يفضي الكفاح لنيل المطلب الى دروس صالحة للتوظيف في معارك لاحقة .

تبقى قضية الانماء . ليس هناك في رأينا انماء محايد . والانماء الذي تتولاه طبقة او نظامها يقع في حيز مصلحتها . لا يمكن ان يقتصر الامر في لبنان مثلا على دعوة الدولة الى الزام المصارف بتوظيف قسط كاف من موجوداتها في الصناعة . ذلك ان المصارف تجد في تصرفها الراهن بموجوداتها مجالا لربح أسرع وأوفر . فالالزام اذن ينطوي على خطر هو هرب الرساميل . لذا لا ترغب الدولة فيه . ولا بد من القول هنا ان لبنان ، على صعيد القطاعين الانتاجيين (الزراعة والصناعة) ، واحد من أكثر الدول تخلفا في العالم . ولا يخفي تخلفه سوى عاملان :

أ — دور حلقة الوصل المحلية الذي يضع نظامه في خدمة الامبريالية ويفيده من فتات نهبها للاقطار العربية الاخرى. وهو دور كفيل — حين تصل السيطرة الامبريالية على العالم العربي الى نهايتها المحتومة — بافقاد الرأسمالية اللبنانية كل مقومات تماسكها النسبي، أي ان هذه الرأسمالية لا تعد مواطني العقود المقبلة بشيء سوى الجوع .

ب — عدد المغتربين الذي يقارب عدد المقيمين ، وهم يعيلون قسماً من هؤلاء ويوفرون على الرأسمالية اللبنانية — أو هي توفر على نفسها بتهجيرهم — عبء أعالتهم .

عليه فان الرأسمالية اللبنانية التابعة هي المسؤولة عن ذبول الريف وعن القلبة المستمرة للانتاج الصغير والتجارة الصغيرة — أي عن تطويل احتضارهما — في المدينة والريف. وهي تربح من هذه القلبة المستمرة . فذاك يتيح لها رفع اسعارها اتقاء لخنق انتاج صغير مرتفع الكلفة. وهي على أي حال لا تطمح الى اقتلاعه والحلول محله . فقدرتها على التوسع محدودة بنزف رساميلها الى المجال الخارجي، وبسعيها الى اجتناب المنافسة مع السلع المستوردة ، الخ ... فهذه الرأسمالية اذا هي صنو للبطالة التي يسبب فيها ضيق قاعدة الانتاج وصنو لما يلي البطالة من هجرة وشقاء وجريمة ، الخ ... وهي أيضاً تشوه بنية المهارات اللبنانية للمراحل المقبلة، لانها تحصر تكوين الكفايات في المجالات غير المنتجة . وهذا أمر يتضح من نظرة واحدة تلقى على التعليم اللبناني .

تلك هي اذاً حدود « الانماء » الذي تقدر عليه الرأسمالية اللبنانية. فتبعية هذه الرأسمالية هي الاسم الدقيق للتخلف . واذا كان حكم الطبقة العاملة وحلفائها — وهي الطبقات ذات المصلحة الفعلية في التنمية — يزيل عدداً من العوائق التي تضعها تبعية الرأسمالية اللبنانية أمام النمو ويفسح في المجال لانعاش الريف واحقاق التوازن بين قطاعات الاقتصاد اللبناني ، فانه يبقى أن ليس ثمة من « طريق لبناني الى الاشتراكية » . ذلك ان مصادر التراكم الاولي في لبنان ضئيلة نسبيا . لذا فان طريق الجماهير اللبنانية الى الاشتراكية هو طريق عربي أصلا . أما سماته فيحددها مسار المعركة العربية ضد الامبريالية ومسار المشاركة الشعبية اللبنانية فيها .

— ٢ —

لا شك في ان الجماهير اللبنانية الكادحة تحمل في المرحلة الراهنة مطالب يمكن وضعها في سياق النضج التدريجي الذي تتجه اليه الحركة الشعبية ويمكن ، بالتالي ، ترتيبها في سلم أولويات يوافق المعايير التي سبق تحديدها في الجواب الاول . على أن الحركة الشعبية عندنا ما زالت تفتقر كثيرا الى ادوات الطرح أي الى المؤسسات الديموقراطية . فبرغم دعوى « الديموقراطية » التي يطلقها الحاكمون دون حساب ، لا تزال هذه مقتصرة على الطبقة المسيطرة نفسها . فجمعيات التجار وأصحاب المصارف والصناعيين ونقابات المحامين والمهندسين والصيادلة ومستوردي الادوية والاطباء تملك في قلب السلطة اصواتا لا ترد ولا تضرب مصالح فئة منها الا اذا تناقضت ومصالح فئة اخرى اشد سطوة . ثم ان السيطرة على هذه الهيئات هي للكبار في كل منها (كبار المحامين ، كبار التجار الخ ...) . وهموم الحكم الاولى مقصورة على رعاية المصالح العامة لهذه الفئات وعلى حل تناقضاتها بصورة او باخرى . وهو يراوح في مسلكه بين الخضوع لمصالحها المباشرة وخدمة مصالحها البعيدة ، بحيث يضطر احيانا الى تجاوز مطلب ترفعه واحدة منها او اكثر حفاظا على توازن النظام كله وعلى مستقبله . ولا يجد الحكم نفسه محرجا في رعايته مصالح الطبقة المسيطرة الا حين يخرج الامر الى صعيد الجماهير . هذا الاعتبار يعني لمجلس النواب ، عادة ، ما لا يعنيه للسلطة التنفيذية . لذا يعزل المجلس عن تقرير الامور المهمة ويجري حلها في غيبته تفاديا لاحراجه امام جمهور الناخبين . ثم ان هذه الامور تحاط بجدران السرية او تجزأ ويجري اخفاء صلتها — قدر الامكان — باوضاع الجماهير . اما ما يلقى « للرأي العام» فيبقى في نطاق لا يتيح لهذا ان يربط مشكلاته بمنطق النظام الطبقي وان يطرح هذا المنطق على بساط البحث .

هكذا يتكون الركن الاول من الاحتكار الطبقي للسلطة على تجهيل الشعب لاصول مشكلاته وعلى حصر المعالجة بدوائر الطبقة المسيطرة وهيئاتها . ولا يقتصر الامر على تضييق الدائرة التي يجري فيها التقرير بل ان اجهزة الايديولوجية المسيطرة كلها تشترك في عمل التجهيل. لكن هذا الركن لا يستقيم اذا لم يسعفه تفتيت الجماهير على نحو يحول بينها وبين صياغة قضاياها ثم طرحها والعمل على احقاقها . فما يهم السلطة هو ابقاء المضمون الذي يحمله تمثيل الجماهير بعيدا عن قضاياها الكبرى وبعيدا بالتالي عن التصدي لمصالح الطبقة المسيطرة ولمسلك الحكم. فحين يتولى النائب تمثيل العائلة والمنطقة والطائفة يكون معنى ذلك ان النائب سوف يسأل عن مصالح تطمس تناقضات هذا الثالوث ولا تتعدى نطاقه ، في أي حال ، اي انه قد يسأل عن طريق داخلية او عن بناء مدرسة ، الخ ... هذا عدا استئثار « المفاتيح » — اي الشريحة العليا من الثالوث — بخدمات

الاسئلة

١ — تسود القوى السياسية في لبنان نبرة داعية الى التغيير والاصلاح والانماء . فان كنتم من دعاة هذا الاتجاه ، فما هي حدود الاصلاح الذي تنادون به ، وما هو مدى شموليته أو جزئيته في الواقع اللبناني ؟

٢ — هل تعتقدون ان هنالك جانبا من الوضع اللبناني يجب ان يخضع للاصلاح قبل سواه ؟

٣ — ما هو التراث الفكري الذي تستمدون منه افكاركم ونظرياتكم في هذا المجال ؟

٤ — هل تعتقدون ان هنالك تجربة اصلاحية نموذجية في العالم المعاصر ، وما هي ؟

٥ — هل يمكن صاحب الافكار الاصلاحية الوصول الى الحكم ، عبر سلوك طرق تتفق والشرعية ؟

٦ — هل يمكن الحاكم الذي يريد التغيير ان يحقق ارادته عن طريق المؤسسات والانظمة القائمة ؟

٧ — تعتقد الشهابية انها مارست الاصلاح عبر توسيع مهمات الدولة ونشاطاتها وما يستتبع ذلك من مشاريع . فما هو تقييمكم للشهابية من هذه الزاوية ؟

٨ — هل يشكل الفكر الديني السائد في لبنان والشرق العربي حافزا على التغيير المطلوب أم معيقا له أم انكم لا ترون للدين أثرا في هذا المجال ؟

٩ — هل لفئة لبنانية معينة مصلحة أكثر من سواها في ما يرمي اليه اصلاحكم ؟

١٠ — ما هي الفئة الاقدر على تحقيق الاصلاح المنشود وما هي المؤسسة الاقدر على تنفيذه ؟

١١ — هل لديكم مطالب مرحلية سريعة تعتبرونها ضرورية لفتح الباب امام ما تطلبون من اصلاحات ؟

طريق الجماهير اللبنانية إلى الاشتراكية هو طريق عربي أصلاً

النائب الخاصة . اما حين يكون الشان شان قانون العمل او التشريع المصرفي او الاتفاق مع شركة نفط ، فالنائب لا يعتبر نفسه مسؤولا امام جمهور الناخبين . ذلك ان هذه الامور تعني الوطن كله ولا تعني الطائفة السنية ولا المتن الشمالي ولا آل فلان .. والنائب ، في حالات من هذا النوع ، يحدد رايه - اذا طلب منه هذا الراي - تبعا لعلاقاته بهذه الدائرة او تلك من دوائر النفوذ الاقتصادي او السياسي. والثابت هو ان هذه العلاقات لا تكون اصلا ذات صلة بمعايير الانتخاب التي قدمت للجمهور ولا يكون الاخير - عادة - على معرفة بها .

ذاك هو نوع « التمثيل » الذي تتيحه « الديموقراطية » اللبنانية للجماهير . عدا ذلك ، تحول السلطة بما تملكه من وسائل - وهو كثير - دون نشوء المنظمات الديموقراطية وتوسعها او تعمل على اماتة المنظمات القائمة وتزوير خطوطها وقياداتها . فالادارات الرسمية وغير الرسمية تبذل وسعها لاحلال اتباعها على راس النقابات العمالية. ثم ان هياكل هذه النقابات وصلاحياتها تقفل دونها ابواب المصانع ، فتبتر الصلة اليومية بينها وبين العمال، بحيث لا يجد هؤلاء ، في الغالب ، طائلا من الانتماء اليها ، كذلك تقف اريستوقراطية المستخدمين - ببركة السلطة - على رأس الاتحاد العمالي العام . ويبقى العمال الزراعيون والفلاحون والموظفون وسائر الفئات الشعبية فريسة للعلاقات الاقطاعية - الطائفية ، فلا يتاح لهم ان يتمثلوا بصفتهم الطبقية او الفئوية. وينزل القمع والتضييق على منظمات الطلاب حالما يبدأ نضالها يتناول المصالح السائدة ، او هي تمنع من النشوء اصلا .

على ان ضغط السلطة ومضمون الايديولوجية السائدة لا يكفيان لتفسير ما نشهده من تردد في التمثيل الديموقراطي . فثمة عامل موضوعي يقوم عليه هذان العاملان هو سيادة الانتاج الصغير وانتاج الخدمات على التشكيلة الاجتماعية اللبنانية . فهذا المد الذي شهدته صفوف البورجوازية الصغيرة اللبنانية ، طوال العقدين الماضيين (في الوظائف العامة، في الشركات ووكالاتها ، في التجارة الصغيرة ، عدا الملكية العقارية الصغيرة) ما زال - برغم بدء تقهقره - يضرب الوعي الطبقي في المجتمع كله ويحمي البنى التقليدية من طائفية ومحلية وعائلية ويغذي النزعات الفردية والنفعية والانتهازية ويمنع تبلور ايديولوجيات مستقرة تتغذى من ثبات التشكيلات الطبقية ويقوم تناقضها على التناقض الطبقي ، ولو لم تكن صورة امينة للاخير . ويرد هذا كله الى عجز الراسمالية التابعة - مرة اخرى - عن توسيع قاعدتها وفرض مقاييسها على المجتمع وضرب البنى السابقة عليها .

هكذا تمعن العلاقات السابقة على الراسمالية نخرا في المنظمات الديموقراطية التي يفترض فيها أن تكون نتاجا للمرحلة الراسمالية . ولا يقتصر الامر على اضعاف المنظمات النقابية والمهنية وتضييق نطاقها . فضعف هذه المنظمات يجر نفسه الى الاحزاب والحركات السياسية ، يضعها ، دون وسيط ، أمام وسط طبقي ترزح عليه الايديولوجية السائدة. هذا الوضع يجعل من الاحزاب الكبرى في البلاد افراسا للمنافع الضيقة ومراكب الى ملكوت السلطة القائمة تتبرج ، لاخفاء الحقيقة ، بخطابة ايديولوجية فضفاضة بعيدة قدر الامكان عما يحملها من مصالح فئوية . ولا تنجو التنظيمات اليسارية من هذه الحال . بل ان الرشاش يصيب كلا منها بما يتلاءم مع وضعه الخاص .

هذه الحال بدات تتغير في الاعوام القليلة الماضية. ويرد تحولها التدريجي الى بداية استنفاد التبعية لطاقات النظام الراسمالي . وهو استنفاد يعمل على القاء مصالح واسعة من البورجوازية الصغيرة خارج دائرة الانتفاع به وعلى توحيد هذه الفصائل شيئا فشيئا في وجهه . ثم ان مرحلة الصعود قد أدت الى زيادة التمركز في بعض مواقع الطبقة العاملة والى فتح أبواب التعليم امام بعض الفئات الشعبية وتوسيع وحداته (الجامعة اللبنانية والثانويات الرسمية) والى نمو كتلة ما زالت تتضخم من العمال الزراعيين والى ظواهر اخرى من النوع نفسه ، هذه الظواهر تفرض على المعنيين بها مصالح واسعة متضافرة لا يحلها التوسط الفردي أو الانتماء الطائفي - العائلي . وهي قد ادت حتى الان الى حشر القيادات العمالية الانتهازية في اكثر من زاوية ضيقة واضطرارها الى المسايرة والى نمو الحركة الطالبية والى تململ الفلاحين أو العمال الزراعيين المستحدثين تململا عنيفا في بعض المناطق ، والى تحركات عدة في صفوف المستخدمين والموظفين الصغار .

هذا كله يضع أمام المناضلين الثوريين او الوطنيين الديموقراطيين في لبنان مهمة ملحة هي مواكبة السباق المذكور واستحثاثه ، وذلك بالعمل على بناء منظمات ديموقراطية تنخر قواعد الاقطاع السياسي وتطرح مطالب الجماهير وتحمل على اكتافها قيادة سياسية ثورية للحركة الجماهيرية يتصدرها حزب الطبقة العاملة .

— ٣ —

نحن نعتقد ان لكل مرحلة كبرى من مراحل التاريخ فلسفة واحدة تحمل الاتجاه التاريخي الصاعد وتوحد مشكلات العصر في طرح شامل . ولا تكون هذه الفلسفة « محايدة » على الاطلاق ، بل تكون فكر الطبقة الصاعدة . ولا ينتقص من هذه الوحدة العميقة ما نلحظه دائما من تناقض الايديولوجيات . فهذا التناقض المتنوع الاطراف يعبر، في غاية التحليل ، عن وجود التناقض بين طبقتين - وان كان لا يصوره تصويرا - وعن تداخل ايديولوجيتين - على صور مختلفة - وعن استمرار انماط انتاج متعددة في عصر واحد ومجتمع واحد. الا أن التناقض لا يحول دون نشوء فكر موحد - بكسر الحاء - تحمله الطبقة الصاعدة في نمط الانتاج الغالب ويشكل استيعابا لايديولوجيات المراحل السابقة ونقضا لها ، من حيث الوجهة التاريخية العامة لا من حيث الفسيفساء الظاهرة على سطح الواقع التاريخي. والفكر الصاعد في عصرنا - اي فلسفة هذا العصر - هو الفكر الماركسي - اللينيني . وشانه في ذلك شان الديكارتية في مرحلة المد البورجوازي وشأن الهيغلية في منطلق المد الامبريالي. فهو يعبر عن صعود الطبقة العاملة ويحمل معها هدف الشيوعية . ولا يمكن تجاوزه الا متى تحقق هدفه ، فان فلسفة العصر - اي عصر - تستبقي سيادتها عليه الى ان تتحقق . اذ ذاك تلد نقيضها ، مثلما يولد كل نمط للانتاج من رحم النمط السابق. واذا كانت كل فلسفة سابقة قد بدأت تنحدر حين تحقق مجتمع الطبقة التي حملتها فان تجاوز الماركسية سوف يبدا حين يتحقق المجتمع الشيوعي ، وهو امر لم يحصل حتى يومنا في اي مكان على الارض .

ولا يعني تبني الماركسية - اللينينية خضوعا لفكر « مستورد » . هذه دعوى يتشدقها عندنا «مفكرون» لا يتورعون، في احسن الحالات ، عن استيراد فكر الجمهورية الفرنسية الثالثة ، او ، في اسوأ الحالات ، فكر القرون الوسطى . فليس ثمة من معنى لتبني الماركسية ان لم يكن استجابة لحركة تاريخية تضيف الى الماركسية بتجربتها غنى جديدا وتجعل منها اداة حل واقعي لاشكالات الثورة في المجتمع المعين . فشان الماركسية - في حقيقتها العامة - هو شان اللغة التي يستطاع حصر مفرداتها في القاموس ، غير ان ما يصاغ بها من الافكار يظل بلا حصر لان تنوع الظروف يستدعي افكارا لا حصر لها .

— ٤ —

طوال الاعوام المئة المنصرمة قدمت تجربة الثورة في العالم لجميع الثوريين دروسا لامتناهية الغنى . ونحن نحاول الاستقاء من هذا المعين ولا نضع نصب عيوننا حالة واحدة ولا نرى ان التاريخ « يعيد نفسه » ابدا . على اننا نرى السمة الاساسية للمرحلة التي يجتازها العالم العربي ، في هذا العصر ، وهي انها مرحلة النضال ضد الامبريالية ، وندرك بالتالي وجوه الشبه - ووجوه الصلة - بين هذا النضال ومعارك اخرى خاضتها او تخوضها شعوب اخرى سوانا . والذي نخلص اليه من هذا الادراك هو ان طريق حرب الشعب هو الطريق الذي لا بديل عنه امام حركة التحرر العربية . هذا الطريق الذي يكتسب ، في كل حالة ، خصائص تتباين بتباين الشعوب والظروف اختطه كفاح الشعب الصيني المديد ويجسده ، في ايامنا هذه ، كفاح شعوب الهند الصينية . ولئن كان الشعار ما زال لا يملك قواه المنظمة ، في عالمنا العربي الحاضر ، فانه يستمد ضرورته من مهمة المرحلة الرئيسية ومن النكوص الاكيد لقوى المرحلة السابقة عن حمل المهمة، مهمة النصر .

— ٥ —

الامر متعلق بطبيعة « الاصلاح » او « التغيير » المقصود . فلا يصل الى الحكم ، على طرق «الشرعية» ، من يهدف الى نقل السلطة من تحالف طبقي الى تحالف طبقي اخر . والتغيير « الشرعي » في اسلوب الحكم او في قواه لا يعكس سوى التناقضات الجزئية في صف تحالف واحد . على ان القوى الثورية لا تحتقر العمل « الشرعي » بالمعنى المقصود وان كانت ترى ان السلوك الثوري هو الذي يملك شرعية الجماهير . وهي لا تهدف من ولوج سبل « الشرعية » (شرعية السلطة) الى استلام الحكم بل الى توطيد صلتها بالجماهير واستجلاء قضاياها وخوض معاركها وتنظيمها ونشر الفكر الثوري بين صفوفها ، الخ ... ولا يستقيم ذلك اذا كان التنازل عن المبادىء او عزلها عن الممارسة هو ثمن العمل « الشرعي » . فالسلطة الطبقية لا تمنح نقيضها من الحرية الا ما يوافق هيمنتها . وهي تلغي الحرية دون تردد حين تتعرض الهيمنة المذكورة للخطر . لذا فان شرط الحرية ، هنا ، هو الا يكون الخطر راهنا او ان يقدم الطرف « الخطر » من التنازلات ما يزيل خطورته او ان تكون الحرية مفروضة على السلطة بضغط الجماهير. ولا قيمة « لشرعية » السلطة ابدا اذا وظفها الطرف الاخر في طمس الوعي الجماهيري او استعاض بها (وهي موقتة حتما) عن سنده الوحيد : دعم الجماهير لخطه المبدئي .

— ٦ —

مرة اخرى يتوقف الامر على حدود البرنامج . والاصل ، في هذا الشان، ان الدولة لا تكون ابدا على الحياد بين الطبقات ، بل هي دائما دولة الطبقة القائدة . والنظام الاجتماعي ليس فردا - مهما اتسعت صلاحيات الفرد - بل هو هرم من المؤسسات لا بد للتغيير الثوري من ان يتناول بناها الداخلية. وتراتبها العام . ولا يسوغ لهذا التغيير ان يكتمل ما لم تكن تنزيجا ، في رحم المجتمع، مؤسسات اخرى نقيضة. وهو امر لا يحصل الا في السياق التاريخي لصراع الطبقات . عليه لا يستطيع الحاكم الفرد ان يهدم مؤسسات حكمه، بل تتولى هذه المهمة مؤسسات الطبقة البديلة . فليست الدولة قبعة على راس المجتمع ليسهل على الحاكم الفرد ان يبدلها بأخرى . ولا يستطيع الحاكم ان يضع زمام الدولة التي بنتها طبقة ما في يد طبقة اخرى ، فدون ذلك سقوطه . ثمة اذا جدار يستحيل على برنامج الحاكم ان ينفذ منه هو الصفة الطبقية للسلطة .

— ٧ —

كانت الشهابية نتيجة لنمو الراسمالية اللبنانية وما قامت به من توحيد للسوق . بعد الاستقلال كان الميثاق الوطني تكريسا لتشتت المناطق ولاستقلال الزعماء بها ولضعف علاقتها النسبي بالمركز (العاصمة) . بل ان بعض المناطق والمدن (الجنوب والبقاع وطرابلس) ظل حتى نهاية الاربعينات مشدودا الى فلسطين وسوريا بعلائق لا تقل متانة عن علائقه ببقية المناطق اللبنانية . بعد النكبة الفلسطينية والقطيعة مع سوريا ، شكلت بيروت ، التي باتت مرفا الصلة مع الداخل العربي ومركز الراسمالية الصاعدة ، قطبا شد اليه ارجاء القطر اللبناني وامتص الكثير من طاقاتها وفرض هيمنته على معيشتها . وكان لا بد ان يعقب هذا التوحيد الاقتصادي توحيد سياسي ، بدا البرلمان عاجزا عن تجسيده . ذلك ان البرلمان صورة للميثاق الوطني تتجاور فيه الطوائف والمناطق دون ان تنتج عن تجاورها مصالح عامة تتجاوز حدود كل منها وتعبر عن وحدة البلاد . لذا ما لبثت السلطة التنفيذية ان اخذت على عاتقها تمثيل مصالح البورجوازية النامية ، فاخذت تفرض حضورها في المناطق وتتصدى لنفوذ الرؤوس الاقطاعيين . بدا هذا منذ عهد كميل شمعون ، لكن صاحب العهد كان واحدا من الزعماء الذين تصدى لهم ، لا يختلف عنهم من حيث غلبة الصفة الطائفية على قواعده. لذا كانت مواجهته لهم في ١٩٥٨ - ولندع جانبا وجهها الوطني الاكيد - مسدودة الافق . فالحرب الطائفية عقيمة لا مخرج لها الا خلاص فريق من الفريق الاخر او تكرار نفسها كلما اختل توازن الشركة او ... تدخل فريق ثالث يقوم بمهمة الحكم المنصفة . هذا الفريق كان هو التحالف العسكري الاداري الذي قاده فؤاد شهاب . وكان سر تفوقه على شمعون هو « حياده » بين الطوائف . لذا استطاع ان يستكمل ما كان العهد الشمعوني قد بداه من فرض لهيمنة السلطة المركزية، باجهزتها الخاصة ، على شؤون البلاد كلها ، وان يساوي في الاقصاء - بعد فترة من بدايته - صائب سلام وريمون اده . وكانت السمة الرئيسية لعمله هي ابراز المصالح العامة للراسمالية اللبنانية وضبط الاشراف على نموها الى حد لا يعيق هذا النمو بل يخفف، فحسب ، من وطأة تناقضاته الداخلية. وكان شرط ذلك هو ابعاد التجمع النيابي الذي ولدت رؤوسه علاقات سابقة على الراسمالية عن مواطن التقرير . اما التقرير فبات في يد اجهزة يعنيها توسيع السوق الراسمالية (كهربة الريف وشق الطرقات ، الخ ...) وضخ واردات الدولة فيها وتنظيم المنافسة بين اطرافها (مصرف لبنان) واخماد الحركة الشعبية المنذرة بعرقلة نموها (قمع المنظمات الديموقراطية والاضرابات وما اليها وتسليط الاجهزة الخاصة على الجماهير وفرض النظام العسكري على المناطق « الخطرة ») وتوفير ما يستلزمه ذلك كله من ابدال لمقاييس النفوذ الاقطاعي بالمقاييس التكنوقراطية في الادارة (الخدمة المدنية واجهزة التفتيش) الخ ...

على ان الاجهزة الشهابية لم تستطع ان تتحول الى مؤسسات سياسية معلنة . فظل عملها متخفيا وان لم يكن خافيا . ففي لبنان لا تتوافر للحكم العسكري - البيروقراطي شروط توافرت له في اقطار عربية اخرى . في مصر مثلا بدا الضباط ارساء نظامهم باجلاء القوات البريطانية وكسر احتكار السلاح وتاميم قناة السويس ، الخ ... وكان في ذلك ما جعل الجماهير تحتمل القمع الذي نزل بمنظماتها وتقبل احتكار الطبقة الجديدة الناشئة لمقاليد السلطة . في لبنان لم تجد الشهابية لنفسها مثل هذه التغطية . فانصرفت الى حماية نفسها بالمنافع الخاصة محولة اجهزتها الشهيرة الى اقطاع سياسي مركب يتقن الترهيب والترغيب ويوزع المكاسب ويحتفظ لنفسه منها بالقسط الاوفر . ولم يغب الاقطاع السياسي القديم عن هذه الصورة ، فبقيت في البرلمان واجهة للسلطة سياسية بينها وبين الجماهير . الا ان التدخل الرسمي في الانتخابات وفي سواها من شؤون افقده جانبا من سطوته والحقه الى حد بعيد بأجهزة السلطة المركزية . وحين يقال اليوم ان تسلط الشهابية قد انتهى وان « الديموقراطية البرلمانية » قد « عادت » ، يحتاج هذا القول الى تدقيق . فلا يمكن اي عهد ان يعود عن ابراز المصالح العامة للراسمالية وعما يليه من تغليب للسلطة التنفيذية. لكن الشركة باتت ممكنة بين هذه المصالح ومصالح الاقطاع . فقد بات الاخير داجنا الى مدى واسع بعد، عشرين سنة من عقد الصلة بينه وبين البورجوازية المصرفية - التجارية . وبات شمول التعليم لفئات واسعة نسبيا من جميع الطوائف يتيح قسمة المغانم الادارية على أركان الطوائف دون اخلال عميق بالمقاييس التي فرضتها الشهابية على الادارة . وبقيت البورجوازية المصرفية التجارية محتاجة الى الواجهة السياسية التقليدية (بعد تجديد البعض من عناصرها) ... اما سبب ذلك فهو عجز البورجوازية - لتبعيتها ولضيق القاعدة التي نمت عليها - عن انتاج طاقم سياسي وطني يحمل مصالحها على نطاق البلاد باسرها . هكذا فان انتزاع زعماء الطوائف مزيدا من السلطة ، في المرحلة الراهنة ، ليس تراجعا عن غلبة البورجوازية - ومعها السلطة التنفيذية - على مصالح الحكم . ان حالة جديدة من التوازن بين طرفي التحالف الحاكم تعبر عن اضطرار البورجوازية اللبنانية الى استعارة نفوذ اقطاعي - بات مطواعا - لانها عجزت عن فرض سطوتها على الشعب بعدما فرضت سيطرتها على السوق . تلك هي علة سقوط الشهابية . وذاك هو ايضا وجهها المستمر .

— ٨ —

كان الدين عاملا لا جدال في اثره اسعف تكوين الشخصية القومية ، طوال عقود عدة مضت منذ بدايات المواجهة مع الاستعمار في اصقاع العالم العربي . فكان في ثورة عرابي المصرية وفي ثورة المهدي السودانية نفح ديني غزير ، وكان على راس الثورة الفلسطينية في ١٩٣٦ شيخ فقير هو عز الدين القسام . ولا يزال في الثورة الفلسطينية اليوم اناس تحدوهم الرغبة في الجهاد دونما عصبية . فالشعور الديني الضارب في حنايا الجماهير يستطيع ان يكون وقودا للازمة الثورية حين اشتعالها . ذلك ان ديانة العبيد لا توافق ديانة السادة ولا تكرس تسلطهم الا في مراحل الخمول . وحين لا تعود الحياة الاخرى عزاء كافيا للمقهورين يضطر الدين الى تحويل نفسه والى الخروج على اعيانه من حلفاء الاستغلال وصانعيه . هكذا شهد الدين تاويلات ثورية طوال العقد الماضي في اوروبا الغربية واميركا اللاتينية والهند الصينية . ومهما يكن الراي في تماسك هذه التاويلات فان اللقاء بين اصحابها وفصائل الحركة الثورية ممكن او حاصل . على انه لا غنى عن التمييز بين الشعور الجماهيري الديني وتغلغل الانتهازية المتدينة الى قيادة العمل الثوري . واذا كان الماركسيون - اللينينيون يجلون شعور الجماهير فانهم لا يكفون عن اعتبار نظريتهم مرشد العمل الثوري ولا يتنازلون عن تماسكها امام الذين لا يستنكفون عن الغدر بالثورة حالما تبدا الممارسة نفسها باقصاء الجماهير عن سلطتهم الغيبية .

— ٩ —

الشعب هو صانع التغيير وهو صاحب المصلحة فيه . ونقصد بالشعب جماهير العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة الكادحة والمثقفين الثوريين والفئات ذات الوضع البروليتاري . والطبقة العاملة هي الطبقة الوحيدة التي تلتقي مصالحها ومصالح الشعب كله بحيث تستطيع ان تضع في برنامجها مطالب الطبقات الشعبية الاخرى وان تقود نضالها ضد القهر والاستغلال .

— ١٠ —

ان للنظام اللبناني القائم منطقه العام . وليس ثمة من فئة داخلة في هذا المنطق تستطيع الخروج عليه بدافع « الاصلاح » . فما يلبث النظام ان يستعيد توازنه فيلفظ الفئة المذكورة او يستوعبها . وحين يكون الشان شان مؤسسة لا تلبث البنية العامة ان تستوعب شذوذها أيضا . ذلك ان الصراع لا يتجاوز أبدا مصلحة الطبقة المسيطرة . ذاك ما يظهر من تحليل التجربة الشهابية مثلا ، وهي أبرز تجربة اصلاحية بعد الاستقلال . فالتوازن الاجتماعي العام هو الاصل في تحديد ما تمتلكه الفئة او المؤسسة من مبادرة . فاذا ادت تناقضات الاجنحة الى شلل القوى المهيمنة - وذاك ما جرى في ١٩٥٨ - امكن فئة منظمة او مؤسسة من مؤسسات النظام ان تتولى، لوقوعها خارج مصدر التناقض، عمل الحل والتوحيد . بيد ان هذا العمل نفسه ما يلبث ان يزجها ، اكثر من ذي قبل ، في التوازن العام وان يزيد خضوعها له . اذ ذاك يكبو الاصلاح ويستوعب دون ان يعني ذلك ضرورة التراجع عنه . ما يعنيه ذلك هو ان الاصلاح يقف عند حدود فلا يتجاوزها ويزداد عسر المبادرات الجديدة في سياقه . من كان يستطيع مثلا حمل فؤاد شهاب في ١٩٦٢ على الغاء المرسوم ١٩٤٣ ؟! اليوم لم يعد يسهل الصمود عند مبادرة من هذا القبيل . فالتجار قد افلتوا من اصحاب المسدسات المرخصة والانتخابات المقبلة تذكر اصحاب الحل والربط بوجود الناخبين ! ليس مؤدى التحليل اذا ان النظام يعود الى ما كان عليه تماما بعد استيعاب التحول الجزئي . والتحليل الطبقي وحده هو الذي يحدد ان كان النظام قد وطد تماسكه بحل تناقض معين او كان الحل نفسه يصب في تناقض اوسع . هذا التحليل هو ما ينبغي ان تقوم به الحركة الثورية لتكون على ثقة ، وهي تخوض نضالاتها المرحلية من انها لا تصب ماءها في طاحون النظام القائم .

— ١١ —

في الساحة الجماهيرية اليوم مهمات عدة طرحتها الحركة الشعبية على نفسها اثناء معاركها الاخيرة . هذه المهمات تدور على المحاور الخمسة الاتية :

ا - تعديل تشريعات العمل لضبط مواقيته وتحسين ظروفه ورفع اجوره ومنع التسريح الكيفي ، الخ ...

ب - الاتجاه نحو ديموقراطية الخدمات الاجتماعية من تعليم وطبابة وسكن ونقل .. الخ ، وذلك بتوسيع مرافق هذه الخدمات وتوسيع استفادة الكادحين منها وفرض اشراف هيئاتهم عليها .

ج - تعميم التنظيم الديموقراطي ليشمل سائر الفئات العمالية في المدن وقطاع العمال الزراعيين وفئة الفلاحين الكادحين في الريف وتلامذة المرحلة الثانوية الخ .. على ان تطبق في التنظيم صيغ تتيح التعبير الحر في القاعدة والرقابة على القيادات وضرب الانتهازيين وحلول وحدة الحركة الجماهيرية محل وحدة الطواقم القيادية المنحرفة .

د - التصدي لتواطوء الرجعية في لبنان مع الرجعيات العربية الاخرى على ضرب قوى الثورة العربية وتصفية النضال الجماهيري ضد الامبريالية وحلفها الصهيوني .

هـ - تضامن القوى الوطنية لتوطيد الحريات السياسية في مواجهة القمع الرسمي وتزييف النظام البورجوازي الطائفي لارادة الجماهير اللبنانية .

هذه المهمات لا تشكل برنامجا كاملا لنهوض الحركة الشعبية في لبنان . لكنها تعبر عن مرحلة محددة من نضج العمل الجماهيري . وهي تنضوي كلها في اطار المرحلة الوطنية الديموقراطية. بيد ان العمل الراهن في سبيلها لا يفترض ان النظام القائم يطبق يفرض عليه برنامج متماسك لهذه المرحلة . فحيال هزال البورجوازية « الوطنية » المولودة من احشاء الراسمالية التابعة، تظل قيادة الطبقة العاملة - لا سواها - قادرة ، حين تصوغ خطها وتفرضه ، على تحقيق المهمات الديموقراطية الوطنية. فنحن في مجتمع تستطيع الثورة وحدها فيه ان تفرض الاصلاح .

المهمات الراهنة التي تطرحها الحركة الشعبية في إطار المرحلة الوطنية الديمقراطية :

- تعديل تشريعات العمل
- الأتجاه نحو ديمقراطية الخدمات الأجتماعية
- تعميم التنظيم الديمقراطي .
- التصدي لتواطؤ الرجعية في لبنان مع الرجعيات العربية .
- تضامن القوى الوطنية لتوطيد الحريات السياسية في مواجهة القمع .

الحريات الديمقراطية المفقودة على ابواب إنتخابات الروابط

في الاسبوع الماضي قامت اداره صنائع الدكوانه بطرد حوالي ٣٠ طالبأ وذلك لتاخرهم بضع ساعات في المساء (المدرسة داخليه) .. واشترطت الادارة لعودتهم ان يصطحبوا معهم اهلهم .

في العام الماضي ، وقبله ، كثيرا ما كان يتغيب بعض الطلاب عن الدرس المسائي لاسباب اهمها الارهاق الذي يعانيه الطلاب من طول الدوام (١٠ ساعات دراسة متواصلة يوميا) . الا ان هذا « الذنب » لم يكن يعاقب عليه بالصورة التي تمت هذه المرة ، اي بالطرد . سنحاول هنا الاجابة على السؤال الذي يطرح نفسه : لماذا تعاقب الادارة الطلاب بهذه الشدة وفي هذا الوقت بالذات ؟

لا بد لاجابة تتوخى الدقة من عرض لجوانب القضايا التي يعاني منها الطلاب . فخلال العام الماضي برزت عدة قضايا ومطالب ملحة بقيت معلقة بعد فشل اضرابات السنة الماضية رغم الحصول على بعض المكاسب الجزئية جدا وحتى الوهمية احيانا كالسماح لحاملي ١٣-٢٠ بالانتقال من مرحلة الى اخرى دون امتحان دخول (راجع اعداد « الحرية » السابقة في هذا الخصوص) . ان فشل تحرك السنة الماضية حمل الحركة الطلابية المهنية هذا العام مهام جسيمة وشائكة اولها استخلاص دروس التحرك الماضي والاستفادة منها . أما الادارة فيظهر انها قامت بعملية التقييم واستخلاص الدروس هذه وها هي تعد العدة منذ الان لمجابهة اي تحرك طلابي مهني محتمل وخاصة في هذا الوقت بالذات حيث تفوح رائحة التحضير لانتخابات الروابط الطلابية في مدارس التعليم المهني ..

ماذا تريد الادارة الان ؟

طبعا تريد رابطة مسخ تسيطر هي عليها ، رابطة تتلاعب فيها على هواها ، رابطة لا تشكل تمثيلا حقيقيا للطلاب ، ولا تجسيدا لمطالبهم ، رابطة منسلخة عن الطلاب ووثيقة العلاقة بالادارة ، هذا اذا قبلت الادارة بوجود الرابطة اصلا . فهي لم تقبل بوجودها الا بعد الاضراب الاول الذي اعلنه الطلاب المهنيون في العام الماضي فكان قبولها برابطة مسخ محاولة لتنفيس الاضراب في الوقت الذي كانت الادارة ترفض وجود الرابطة لمدة خمس سنوات سابقة . اذن فالادارة تريد رابطة تقمع بواسطتها اي تحرك محتمل . وفي سبيل ذلك ياتي دورها كدركي.توظف كل ما تملك من امكانات قمع لارهاب الحركة الطلابية المهنية وتذكرها بانها لن تتوانى حتى عن طرد الطلاب المهنيين في حال خروجهم عن سلطتها . هذا عدا التلويح بالدور الفعلي لعلامات السلوك في اسقاط طلاب وانجاح اخرين . وعدا ما للادارة من تراث طويل في قمع الطلاب فكريا . فالادارة تمنع الطلاب من قراءة اي كتاب غير الكتاب المدرسي المتعلق مباشرة بتخصصهم . فقراءة الصحف والمجلات ممنوعة خاصة اذا كانت هذه الصحف والمجلات والكتب ذات اتجاهات يسارية . فنظار الادارة لا يتوانون عن تفتيش ادراج الطلاب وغرف نومهم والويل لمن تقع يدهم على مجلته او كتابه . ليس هذا فقط ، فحتى اراء الطلاب ، وخاصة اراء الفئات المستقلة بحركتها عن الادارة ، تمنع من الوصول الى جميع الطلاب عبر توزيع البيانات بهذا الخصوص او حتى بالكلام احيانا . هكذا فالرابطة التي تريدها الادارة هي رابطة من نوع تلك التي تكسر الاضرابات . أما الطلاب من ناحيتهم فيريدون رابطة تخضع للرقابة الطلابية من خلال جمعيات عمومية تعقد لبحث المطالب الاساسية للجسم الطلابي . ولا شك ان تحركات كهذه لا يمكن القيام بها في هذا الجو البوليسي، ولذا فان طرح الطلاب لهذا الشكل من الرابطة هو تجسيد لشعار « الحريات الديمقراطية داخل المدينة المهنية». فالرابطة التي يريدها الطلاب هي رابطة متابعة النضال الطلابي المهني لنيل المطالب الاساسية التي رفعتها السنة الماضية .

الا أن هذا الوضع لا ينحصر في المدينة المهنية فحسب ، ففي مدارس المناطق المهنية بدا القمع واضحا في السنة الماضية من طرد الطلاب في مشغره الى طردهم في دير القمر والى التهديد باسقاطهم في صيدا . أما في المدارس الدينية المهنية فالوضع اسوأ بكثير اذ تستعمل الادارات بوليسها الخاص من ازلام وقبضايات وبعض النظار لضرب كل من يتجاسر ويرفع مطلبا . ولا نزال نذكر ماذا جرى في المهنية العاملية في السنة الماضية حيث جرى الاعتداء على الطلاب في محاولة لكسر تحركهم . اما في مدرسة الاب قرطباوي فلا يتسع المجال لوصف تشدد الادارة حيث الكلام ، مجرد الكلام ممنوع على الطلاب وحيث يتمتع الناظر بصلاحيات لا مثيل لها اقلها ضرب الطلاب .

في مواجهة هذه البوليسية التي تلتقي عندها جميع ادارات المدارس المهنية في لبنان يكتسب مطلب الحريات الديمقراطية في المدارس المهنية اهميته الخاصة ، هذه الحريات تتجسد في استقلالية الروابط الطلابية استقلالية تامة عن الادارات ، وخضوع هذه الروابط لقرارات الجمعيات العمومية. ويمكن تحديد المطالب المجسدة للحريات الديمقراطية بما يلي :

١ - حرية التعبير عن الراي والدعاية له (بيانات) لجميع الفئات الطلابية .

٢ - الغاء كل أشكال القمع البوليسي وبصورة خاصة علامات السلوك .

٣ - حرية اقتناء الكتب والمجلات والصحف السياسية والثقافية .

طريق الجماهير اللبنانية إلى الاشتراكية هو طريق عربي أصلاً

النائب الخاصة . اما حين يكون الشان شان قانون العمل او التشريع المصرفي او الاتفاق مع شركة نفط ، فالنائب لا يعتبر نفسه مسؤولا امام جمهور الناخبين . ذلك ان هذه الامور تعني الوطن كله ولا تعني الطائفة السنية ولا المتن الشمالي ولا آل فلان .. والنائب ، في حالات من هذا النوع ، يحدد رايه - اذا طلب منه هذا الراي - تبعا لعلاقاته بهذه الدائرة او تلك من دوائر النفوذ الاقتصادي او السياسي. والثابت هو ان هذه العلاقات لا تكون اصلا ذات صلة بمعايير الانتخاب التي قدمت للجمهور ولا يكون الاخير - عادة - على معرفة بها .

ذاك هو نوع « التمثيل » الذي تتيحه « الديموقراطية » اللبنانية للجماهير . عدا ذلك ، تحول السلطة بما تملكه من وسائل - وهو كثير - دون نشوء المنظمات الديموقراطية وتوسعها او تعمل على اماتة المنظمات القائمة وتزوير خطوطها وقياداتها . فالادارات الرسمية وغير الرسمية تبذل وسعها لاحلال اتباعها على راس النقابات العمالية. ثم ان هياكل هذه النقابات وصلاحياتها تقفل دونها ابواب المصانع ، فتبتر الصلة اليومية بينها وبين العمال، بحيث لا يجد هؤلاء ، في الغالب ، طائلا من الانتماء اليها ، كذلك تقف اريستوقراطية المستخدمين - بيركة السلطة - على راس الاتحاد العمالي العام . ويبقى العمال الزراعيون والفلاحون والموظفون وسائر الفئات الشعبية غريبة للعلاقات الاقطاعية - الطائفية ، فلا يتاح لهم ان يتمثلوا بصفتهم الطبقية او الفئوية. وينزل القمع والتضييق على منظمات الطلاب حالما يبدا نضالها يتناول المصالح السائدة ، او هي تمنع من النشوء اصلا .

على ان ضغط السلطة ومضمون الايديولوجية السائدة لا يكفيان لتفسير ما نشهده من تردد في التمثيل الديموقراطي . فثمة عامل موضوعي يقوم عليه هذان العاملان هو سيادة الانتاج الصغير وانتاج الخدمات على التشكيلة الاجتماعية اللبنانية . فهذا المد الذي شهدته صفوف البورجوازية الصغيرة اللبنانية ، طوال العقدين الماضيين (في الوظائف العامة، في الشركات ووكالاتها ، في التجارة الصغيرة ، عدا الملكية العقارية الصغيرة) ما زال - برغم بدء تقهقره - يضرب الوعي الطبقي في المجتمع كله ويحمي البنى التقليدية من طائفية ومحلية وعائلية ويغذي نزعات الفردية والنفعية والانتهازية ويمنع تبلور ايديولوجيات مستقرة تتغذى من ثبات التشكيلات الطبقية ويقوم تناقضها على التناقض الطبقي ، ولو لم تكن صورة امينة للاخير . ويرد هذا كله الى عجز الراسمالية التابعة - مرة اخرى - عن توسيع قاعدتها وتفرض مقاييسها على المجتمع وضرب البنى السابقة عليها .

هكذا تمعن العلاقات السابقة على الراسمالية نخرا في المنظمات الديموقراطية التي يفترض فيها ان تكون نتاجا للمرحلة الراسمالية . ولا يقتصر الامر على اضعاف المنظمات النقابية او المهنية وتضييق نطاقها . فضعف هذه المنظمات يجر نفسه الى الاحزاب والحركات السياسية ، بعضها ، دون وسيط ، امام وسط طبقي ترزح عليه الايديولوجية السائدة. هذا الوضع يجعل من الاحزاب الكبرى في البلاد افراسا للمنافع الضيقة ومراكب الى ملكوت السلطة القائمة تتبرج ، لاخفاء الحقيقة ، بخطابة ايديولوجية فضفاضة بعيدة قدر الامكان عما يحملها من مصالح مادية . ولا تنجو التنظيمات اليسارية من هذه الحال . بل ان الرشاش يصيب كلا منها بما يتلاءم مع وضعه الخاص .

هذه الحال بدات تتغير في الاعوام القليلة الماضية. ويرد تحولها التدريجي الى بداية استنفاد التبعية لطاقات النظام الراسمالي . وهو استنفاد يحمله على القاء مصالح واسعة من البورجوازية الصغيرة خارج دائرة الانتفاع به وعلى توحيد هذه الفصائل شيئا فشيئا في وجهه . ثم ان مرحلة الصعود قد ادت الى زيادة التمركز في بعض مواقع الطبقة العاملة والى فتح ابواب التعليم امام بعض الفئات الشعبية وتوسيع وحداته (الجامعة اللبنانية والثانويات الرسمية) والى نمو كتلة ما زالت تتضخم من العمال الزراعيين والى ظواهر اخرى من النوع نفسه ، هذه الظواهر تفرض على المعنيين بها مصالح واسعة متضافرة لا يحلها التوسط الفردي او الانتماء الطائفي - العائلي . وهي قد ادت حتى الان الى حشر القيادات العمالية الانتهازية في اكثر من زاوية ضيقة واضطرارها الى المسايرة والى نمو الحركة الطالبية والى تململ الفلاحين او العمال الزراعيين المستحدثين تململا عنيفا في بعض المناطق ، والى تحركات عدة في صفوف المستخدمين والموظفين الصغار .

هذا كله يضع امام المناضلين الثوريين او الوطنيين الديموقراطيين في لبنان مهمة ملحة هي مواكبة السباق المذكور واستحثاثه ، وذلك بالعمل على بناء منظمات ديموقراطية تنخر قواعد الاقطاع السياسي وتطرح مطالب الجماهير وتحمل على اكتافها قيادة سياسية ثورية للحركة الجماهيرية يتصدرها حزب الطبقة العاملة .

— ٣ —

نحن نعتقد ان لكل مرحلة كبرى من مراحل التاريخ فلسفة واحدة تحمل الاتجاه التاريخي الصاعد وتوحد مشكلات العصر في طرح شامل . ولا تكون هذه الفلسفة « محايدة » على الاطلاق ، بل تكون فكر الطبقة الصاعدة . ولا ينتقص من هذه الوحدة العميقة ما نلحظه دائما من تناقض الايديولوجيات . فهذا التناقض المتنوع الاطراف يعبر ، في غاية التحليل ، عن وجود التناقض بين طبقتين - وان كان لا يصوره تصويرا - وعن تداخل ايديولوجيتين - على صور مختلفة - وعن استمرار انماط انتاج متعددة في عصر واحد ومجتمع واحد. الا ان التناقض لا يحول دون نشوء فكر موحد - بكسر الحاء - تحمله الطبقة الصاعدة في نمط الانتاج الغالب وبشكل استيعابا لايديولوجيات المراحل السابقة ونقضا لها ، من حيث الوجهة التاريخية العامة لا من حيث الفسيفساء الظاهرة على سطح الواقع التاريخي. والفكر الصاعد في عصرنا - اي فلسفة هذا العصر - هو الفكر الماركسي - اللينيني . وشانه في ذلك شان الديكارتية في مرحلة المد البورجوازي وشان الهيغلية في منطلق المد الامبريالي.

فهو يعبر عن صعود الطبقة العاملة ويحمل معها هدف الشيوعية . ولا يمكن تجاوزه الا متى تحقق هدفه ، فان فلسفة العصر - اي عصر - تستبقي سيادتها عليه الى ان تتحقق . اذ ذاك تلد نقيضها ، مثلما يولد كل نمط للانتاج من رحم النمط السابق. واذا كانت كل فلسفة سابقة قد بدات تنحدر حين تحقق مجتمع الطبقة التي حملتها فان تجاوز الماركسية سوف يبدا حين يتحقق المجتمع الشيوعي ، وهو امر لم يحصل حتى يومنا في اي مكان على الارض .

ولا يعني تبني الماركسية - اللينينية خضوعا لفكر « مستورد » . هذه دعوى يتشدقوبها عندنا «مفكرون» لا يتورعون في احسن الحالات ، عن استيراد فكر الجمهورية الفرنسية الثالثة ، او ، في اسوا الحالات ، فكر القرون الوسطى . فليس ثمة من معنى لتبني الماركسية ان لم يكن استجابة لحركة تاريخية تضيف الى الماركسية بتجربتها غنى جديدا وتجعل منها اداة حل واقعي لاشكالات الثورة في المجتمع المعين . فشان الماركسية - في حقيقتها العامة - هو شان اللغة التي يستطاع حصر مفرداتها في القاموس ، غير ان ما يصاغ بها من الافكار يظل بلا حصر لان تنوع الظروف يستدعي افكارا لا حصر لها .

— ٤ —

طوال الاعوام المئة المنصرمة قدمت تجربة الثورة في العالم لجميع الثوريين دروسا لامتناهية الغنى . ونحن نحاول الاستقاء من هذا المعين ولا نضع نصب عيوننا حالة واحدة ولا نرى ان التاريخ « يعيد نفسه » ابدا . على اننا نرى السمة الاساسية للمرحلة التي يجتازها العالم العربي ، في هذا العصر ، وهي انها مرحلة النضال ضد الامبريالية ، وندرك بالتالي وجوه الشبه - ووجوه الصلة - بين هذا النضال ومعارك اخرى خاضتها او تخوضها شعوب اخرى سوانا . والذي نخلص اليه من هذا الادراك هو ان طريق حرب الشعب هو الطريق الذي لا بديل عنه امام حركة التحرر العربية . هذا الطريق الذي يكتسب ، في كل حالة ، خصائص تتباين بتباين الشعوب والظروف اختطه كفاح الشعب الصيني المديد ويجسده ، في ايامنا هذه ، كفاح شعوب الهند الصينية . ولئن كان الشعار ما زال لا يملك قواه المنظمة ، في عالمنا العربي الحاضر ، فانه يستمد ضرورته من مهمة المرحلة الرئيسية ومن النكوص الاكيد لقوى المرحلة السابقة عن حمل المهمة، مهمة النصر .

— ٥ —

الامر متعلق بطبيعة « الاصلاح » او « التغيير » المقصود . فلا يصل الى الحكم ، على طرق «الشرعية» ، من يهدف الى نقل السلطة من تحالف طبقي الى تحالف طبقي اخر . والتغيير « الشرعي » في اسلوب الحكم او في قواه لا يعكس سوى التناقضات الجزئية في صف تحالف واحد . على ان القوى الثورية لا تحتقر العمل « الشرعي » بالمعنى المقصود وان كانت ترى ان السلوك الثوري هو الذي يملك شرعية الجماهير . وهي لا تهدف من ولوج سبل « الشرعية » (شرعية السلطة) الى استلام الحكم بل الى توطيد صلتها بالجماهير واستجلاء قضاياها وخوض معاركها وتنظيمها ونشر الفكر الثوري بين صفوفها ، الخ ... ولا يستقيم ذلك اذا كان التنازل عن المبادىء او عزلها عن الممارسة هو ثمن العمل « الشرعي » . فالسلطة الطبقية لا تمنح نقيضها من الحرية الا ما يوافق هيمنتها . وهي تلغي الحرية دون تردد حين تتعرض الهيمنة المذكورة للخطر . لذا فان شرط الحرية ، هنا ، هو الا يكون الخطر راهنا او ان يقدم الطرف « الخطر » من التنازلات ما يزيل خطورته او ان تكون الحرية مفروضة على السلطة بضغط الجماهير. ولا قيمة « لشرعية » السلطة ابدا اذا وظفها الطرف الاخر في طمس الوعي الجماهيري او استعاض بها (وهي موقتة حتما) عن سنده الوحيد : دعم الجماهير لخطه المبدئي .

— ٦ —

مرة اخرى يتوقف الامر على حدود البرنامج . والاصل ، في هذا الشان، ان الدولة لا تكون ابدا على الحياد بين الطبقات ، بل هي دائما دولة الطبقة القائدة . والنظام الاجتماعي ليس فردا - مهما اتسعت صلاحيات الفرد - بل هو هرم من المؤسسات لا بد للتغيير الثوري من ان يتناول بناها الداخلية وتراتبها العام . ولا يسوغ لهذا التغيير ان يكتمل ما لم تكون تدريجيا ، في رحم المجتمع، مؤسسات اخرى نقيضة. وهو امر لا يحصل الا في السياق التاريخي لصراع الطبقات . عليه لا يستطيع الحاكم الفرد ان يهدم مؤسسات حكمه، بل تتولى هذه المهمة مؤسسات الطبقة البديلة . فليست الدولة قبعة على راس المجتمع ليسهل على الحاكم الفرد ان يبدلها باخرى . ولا يستطيع الحاكم ان يضع زمام الدولة التي بنتها طبقة ما في يد طبقة اخرى ، فدون ذلك سقوطه . ثمة اذا جدار يستحيل على برنامج الحاكم ان ينفذ منه هو الصفة الطبقية للسلطة .

— ٧ —

كانت الشهابية نتيجة لنمو الراسمالية اللبنانية وما قامت به من توحيد للسوق . بعد الاستقلال كان الميثاق الوطني تكريسا لتشتت المناطق ولاستقلال الزعماء بها ولضعف علاقتها النسبي بالمركز (العاصمة) . بل ان بعض المناطق والمدن (الجنوب والبقاع وطرابلس) ظل حتى نهاية الاربعينات مشدودا الى فلسطين وسوريا بعلائق لا تقل متانة عن علاقته ببقية المناطق اللبنانية . بعد النكبة الفلسطينية والقطيعة مع سوريا ، شكلت بيروت ، التي باتت مرفا الصلة مع الداخل العربي ومركز الراسمالية الصاعدة ، قطبا شد اليه ارجاء القطر اللبناني وامتص الكثير من طاقاتها وفرض هيمنته على معيشتها . وكان لا بد ان يعقب هذا التوحيد الاقتصادي توحيد سياسي ، بدا البرلمان عاجزا عن تجسيده . ذلك ان البرلمان صورة للميثاق الوطني تتجاور فيه الطوائف والمناطق دون ان تنتج عن تجاورها مصالح عامة تتجاوز حدود كل منها وتعبر عن وحدة البلاد . لذا ما لبثت السلطة التنفيذية ان اخذت على عاتقها تمثيل مصالح البورجوازية النامية ، فاخذت تفرض حضورها في المناطق وتتصدى لنفوذ الرؤوس الاقطاعيين . بدا هذا منذ عهد كميل شمعون ، لكن صاحب العهد كان واحدا من الزعماء الذين تصدى لهم ، لا يختلف عنهم من حيث غلبة الصفة الطائفية على قواعده. لذا كانت مواجهته لهم في ١٩٥٨ - ولندع جانبا وجهها الوطني الاكيد - محدودة الافق . فالحرب الطائفية عقيمة لا مخرج لها الا خلاص فريق من الفريق الاخر او تكرار نفسها كلما اختل توازن الشركة او ... تدخل فريق ثالث يقوم بمهمة الحكم المنصفة . هذا الفريق كان هو التحالف العسكري الاداري الذي قاده فؤاد شهاب . وكان سر تفوقه على شمعون هو « حياده » بين الطوائف . لذا استطاع ان يستكمل ما كان العهد الشمعوني قد بداه من فرض لهيمنة السلطة المركزية، باجهزتها الخاصة ، على شؤون البلاد كلها ، وان يساوي في الاقصاء - بعد فترة من بدايته - صائب سلام وريمون اده . وكانت السمة الرئيسية لعمله هي ابراز المصالح العامة للراسمالية اللبنانية وضبط الاشراف على نموها الى حد لا يعيق هذا النمو بل يخفف، فحسب ، من وطاة تناقضاته الداخلية. وكان شرط ذلك هو ابعاد التجمع النيابي الذي ولدت رؤوسه علاقات سابقة على الراسمالية عن مواطن التقرير . اما التقرير فبات في يد اجهزة يعنيها توسيع السوق الراسمالية (كهربة الريف وشق الطرقات ، الخ ...) وضخ واردات الدولة فيها وتنظيم المنافسة بين اطرافها (مصرف لبنان) واخماد الحركة الشعبية المنذرة بعرقلة نموها (قمع المنظمات الديموقراطية والاضرابات وما اليها وتسليط الاجهزة الخاصة على الجماهير وفرض النظام العسكري على المناطق « الخطرة ») وتوفير ما يستلزمه ذلك كله من ابدال لمقاييس النفوذ الاقطاعي بالمقاييس التكنوقراطية في الادارة (الخدمة المدنية واجهزة التفتيش) الخ ...

على ان الاجهزة الشهابية لم تستطع ان تتحول الى مؤسسات سياسية معلنة . فظل عملها متخفيا وان لم يكن خافيا . ففي لبنان لا تتوافر للحكم العسكري - البيروقراطي شروط توافرت له في اقطار عربية اخرى . في مصر مثلا بدا الضباط ارساء نظامهم باجلاء القوات البريطانية وكسر احتكار السلاح وتاميم قناة السويس ، الخ ... وكان في ذلك ما جعل الجماهير تحتمل القمع الذي نزل بمنظماتها وتقبل احتكار الطبقة الجديدة الناشئة لمقاليد السلطة . في لبنان لم تجد الشهابية لنفسها مثل هذه التغطية . فانصرفت الى حماية نفسها بالمنافع الخاصة محوّلة اجهزتها الشهيرة الى اقطاع سياسي مركّب يتقن الترهيب والترغيب ويوزع المكاسب ويحتفظ لنفسه منها بالقسط الاوفر . ولم يغب الاقطاع السياسي القديم عن هذه الصورة ، فبقيت في البرلمان واجهة للسلطة سياسية بينها وبين الجماهير . الا ان التدخل الرسمي في الانتخابات وفي سواها من شؤون افقده جانبا من سطوته والحقه الى حد بعيد باجهزة السلطة المركزية . وحين يقال اليوم ان تسلط الشهابية قد انتهى وان « الديموقراطية البرلمانية » قد « عادت » ، يحتاج هذا القول الى تدقيق . فلا يمكن لاي عهد ان يعود عن ابراز المصالح العامة للراسمالية وعما يليه من تغليب للسلطة التنفيذية. لكن الشركة باتت ممكنة بين هذه المصالح ومصالح الاقطاع . فقد بات الاخير داجنا الى مدى واسع بعد عشرين سنة من عقد الصلة بينه وبين البورجوازية المصرفية - التجارية . وبات شمول التعليم لفئات واسعة نسبيا من جميع الطوائف يتيح قسمة المغانم الادارية على اركان الطوائف دون اخلال عميق بالمقاييس التي فرضتها الشهابية على الادارة . وبقيت البورجوازية المصرفية التجارية محتاجة الى الواجهة السياسية التقليدية (بعد تجديد البعض من عناصرها) ... اما سبب ذلك فهو عجز البورجوازية - لتبعيتها ولضيق القاعدة التي نمت عليها - عن انتاج طاقم سياسي وطني يحمل مصالحها على نطاق البلاد باسرها . هكذا فان انتزاع زعماء الطوائف مزيدا من السلطة ، في المرحلة الراهنة ، ليس تراجعا عن غلبة البورجوازية - ومعها السلطة التنفيذية - على مصالح الحكم . ان حالة جديدة من التوازن بين طرفي التحالف الحاكم تعبر عن اضطرار البورجوازية اللبنانية الى استعارة نفوذ اقطاعي - بات مطواعا - لانها عجزت عن فرض سطوتها على الشعب بعدما فرضت سيطرتها على السوق . تلك هي علة سقوط الشهابية . وذاك هو ايضا وجهها المستمر .

— ٨ —

كان الدين عاملا لا جدال في اثره اسعف تكوين الشخصية القومية ، طوال عقود عدة مضت منذ بدايات المواجهة مع الاستعمار في اصقاع العالم العربي . فكان في ثورة عرابي المصرية وفي ثورة المهدي السودانية نفع ديني غزير ، وكان على راس الثورة الفلسطينية في ١٩٣٦ شيخ فقير هو عز الدين القسّام . ولا يزال في الثورة الفلسطينية اليوم اناس تحدوهم الرغبة في الجهاد دونما عصبية . فالشعور الديني الضارب في حنايا الجماهير يستطيع ان يكون وقودا للازمة الثورية حين استعمالها . ذلك ان ديانة العبيد لا توافق ديانة السادة ولا تكرّس تسلطهم الا في مراحل الخمول . وحين لا تعود الحياة الاخرى عزاء كافيا للمقهورين يضطر الدين الى تحويل نفسه والى الخروج على اعيانه من حلفاء الاستغلال وصانعيه . هكذا شهد الدين تاويلات ثورية طوال العقد الماضي في اوروبا الغربية واميركا اللاتينية والهند الصينية . ومهما يكن الراي في تماسك هذه التاويلات فان اللقاء بين اصحابها وفصائل الحركة الثورية ممكن او حاصل . على انه لا غنى عن التمييز بين الشعور الجماهيري الديني وتغلغل الانتهازية المتدينة الى قيادة العمل الثوري . واذا كان الماركسيون - اللينينيون يجلون شعور الجماهير فانهم لا يكفون عن اعتبار نظريتهم مرشد العمل الثوري ولا يتنازلون عن تماسكها امام الذين لا يستنكفون عن الغدر بالثورة حالما تبدا الممارسة نفسها باقصاء الجماهير عن سلطتهم الغيبية .

— ٩ —

الشعب هو صانع التغيير وهو صاحب المصلحة فيه . ونقصد بالشعب جماهير العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة الكادحة والمثقفين الثوريين والفئات ذات الوضع البروليتاري . والطبقة العاملة هي الطبقة الوحيدة التي تلتقي مصالحها ومصالح الشعب كله بحيث تستطيع ان تضع في برنامجها مطالب الطبقات الشعبية الاخرى وان تقود نضالها ضد القهر والاستغلال .

— ١٠ —

ان للنظام اللبناني القائم منطقه العام . وليس ثمة من فئة داخلة في هذا المنطق تستطيع الخروج عليه بدافع « الاصلاح » . فما يلبث النظام ان يستعيد توازنه فيلفظ الفئة المذكورة او يستوعبها . وحين يكون الشان شان مؤسسة تلبث البنية العامة ان تستوعب شذوذها ايضا . ذلك ان الصراع لا يتجاوز ابدا مصلحة الطبقة المسيطرة . ذاك ما يظهر من تحليل التجربة الشهابية مثلا ، وهي ابرز تجربة اصلاحية بعد الاستقلال . فالتوازن الاجتماعي العام هو الاصل في تحديد ما تمتلكه الفئة او المؤسسة من مبادرة . فاذا ادت تناقضات الاخيرة الى شلل القوى المهيمنة - وذاك ما جرى في ١٩٥٨ - امكن فئة منظمة او مؤسسة من مؤسسات النظام ان تتولى، لوقوعها خارج مصدر التناقض، عمل الحل والتوحيد . بيد ان هذا العمل نفسه ما يلبث ان يزجها ، اكثر من ذي قبل ، في التوازن العام وان يزيد خضوعها له . اذ ذاك يكبو الاصلاح ويستوعب دون ان يعني ذلك ضرورة التراجع عنه . ما يعنيه ذلك هو ان الاصلاح يقف عند حدود فلا يتجاوزها ويزداد عسر المبادرات الجديدة في سياقه . من كان يستطيع مثلا حمل فؤاد شهاب في ١٩٦٢ على الغاء المرسوم ١٩٤٣ ؟! اليوم لم يعد يسهل الصمود عند مبادرة من هذا القبيل . فالتجار قد افلتوا من اصحاب المسدسات المرخصة والانتخابات المقبلة تذكر اصحاب الحل والربط بوجود الناخبين ! ليس مؤدى التحليل اذا ان النظام يعود الى ما كان عليه تماما بعد استيعاب التحول الجزئي . والتحليل الطبقي وحده هو الذي يحدد ان كان النظام قد وطد تماسكه بحل تناقض معين او كان الحل نفسه يصب في تناقض اوسع . هذا التحليل هو ما ينبغي ان تقوم به الحركة الثورية لتكون على ثقة ، وهي تخوض نضالاتها المرحلية من انها لا تصب ماءها في طاحون النظام القائم .

— ١١ —

في الساحة الجماهيرية اليوم مهمات عدة طرحتها الحركة الشعبية على نفسها اثناء معاركها الاخيرة . هذه المهمات تدور على المحاور الخمسة الاتية :

ا - تعديل تشريعات العمل لضبط مواقيته وتحسين ظروفه ورفع اجوره ومنع التسريح الكيفي ، الخ ...

ب - الاتجاه نحو ديموقراطية الخدمات الاجتماعية من تعليم وطبابة وسكن ونقل .. الخ ، وذلك بتوسيع مرافق هذه الخدمات وتوسيع استفادة الكادحين منها وفرض اشراف هيئاتهم عليها .

ج - تعميم التنظيم الديموقراطي ليشمل سائر الفئات العمالية في المدن وقطاع العمال الزراعيين وفئة الفلاحين الكادحين في الريف وتلامذة المرحلة الثانوية الخ .. على ان تطبق في التنظيم صيغ تتيح التعبير الحر في القاعدة والرقابة على القيادات وضرب الانتهازيين وحلول وحدة الحركة الجماهيرية محل وحدة الطواقم القيادية المنحرفة .

د - التصدي لتواطوء الرجعية في لبنان مع الرجعيات العربية الاخرى على ضرب قوى الثورة العربية وتصفية النضال الجماهيري ضد الامبريالية وحلفها الصهيوني .

هـ - تضامن القوى الوطنية لتوطيد الحريات السياسية في مواجهة القمع الرسمي وتزييف النظام البورجوازي الطائفي لارادة الجماهير اللبنانية .

هذه المهمات لا تشكل برنامجا كاملا لنهوض الحركة الشعبية في لبنان . لكنها تعبر عن مرحلة محددة من نضج العمل الجماهيري . وهي تنضوي كلها في اطار المرحلة الوطنية الديموقراطية. بيد ان العمل الراهن في سبيلها لا يفترض ان النظام القائم يطيق يفرض عليه برنامج متماسك لهذه المرحلة . فحبال هزال البورجوازية « الوطنية » المولودة من احشاء الراسمالية التابعة - تظل قيادة الطبقة العاملة - لا تتوانى - قادرة ، حين تصوغ خطها وتفرضه ، على تحقيق المهمات الديموقراطية الوطنية.فنحن في مجتمع تستطيع الثورة وحدها فيه ان تفرض الاصلاح .

المهمات الراهنة التي تطرحها الحركة الشعبية في إطار المرحلة الوطنية الديمقراطية:

- تعديل تشريعات العمل
- الاتجاه نحو ديمقراطية الخدمات الاجتماعية
- تعميم التنظيم الديمقراطي
- التصدي لتواطؤ الرجعية في لبنان مع الرجعيات العربية
- تضامن القوى الوطنية لتوطيد الحريات السياسية في مواجهة القمع

الحريات الديمقراطية المفقودة على ابواب انتخابات الروابط

في الاسبوع الماضي قامت اداره صنائع الدكوانة بطرد حوالي ٣٠ طالبا وذلك لتاخرهم بضع ساعات في المساء (المدرسة داخلية) .. واشترطت الادارة لعودتهم ان يصطحبوا معهم اهلهم .

في العام الماضي ، وقبله ، كثيرا ما كان يتغيب بعض الطلاب عن الدرس المسائي لاسباب اهمها الارهاق الذي يعانيه الطلاب من طول الدوام (١٠ ساعات دراسة متواصلة يوميا) . الا ان هذا « الذنب » لم يكن يعاقب عليه بالصورة التي تمت هذه المرة ، اي بالطرد . سنحاول هنا الاجابة على السؤال الذي يطرح نفسه : لماذا تعاقب الادارة الطلاب بهذه الشدة وفي هذا الوقت بالذات ؟

لا بد لاجابة تتوخى الدقة من عرض لجوانب القضايا التي يعاني منها الطلاب . فخلال العام الماضي برزت عدة قضايا ومطالب ملحة بقيت معلقة بعد فشل اضرابات السنة الماضية رغم الحصول على بعض المكاسب الجزئية جدا وحتى الوهمية احيانا كالسماح لحاملي ١٢-٢.٠ بالانتقال من مرحلة الى اخرى دون امتحان دخول (راجع اعداد « الحرية » السابقة في هذا الخصوص) . ان فشل تحرك السنة الماضية حمل الحركة الطلابية المهنية هذا العام مهام جسيمة وشائكة اولها استخلاص دروس التحرك الماضي والاستفادة منها . اما الادارة فيظهر انها قامت بعملية التقييم واستخلاص الدروس هذه وها هي تعد العدة منذ الان لمجابهة اي تحرك طلابي مهني محتمل وخاصة في هذا الوقت بالذات حيث تفوح رائحة التحضير لانتخابات الروابط الطلابية في مدارس التعليم المهني ..

ماذا تريد الادارة الان ؟

طبعا تريد رابطة مسخ تسيطر هي عليها ، رابطة تتلاعب فيها على هواها ، رابطة لا تشكل تمثيلا حقيقيا للطلاب ، ولا تجسيدا لمطالبهم ، رابطة منسلخة عن الطلاب ووثيقة العلاقة بالادارة ، هذا اذا قبلت الادارة بوجود الرابطة اصلا . فهي لم تقبل بوجودها الا بعد الاضراب الاول الذي اعلنه الطلاب المهنيون في العام الماضي فكان قبولها برابطة مسخ محاولة لتنفيس الاضراب في الوقت الذي كانت الادارة ترفض وجود الرابطة لمدة خمس سنوات سابقة . اذن فالادارة تريد رابطة تقمع بواسطتها اي تحرك محتمل . وفي سبيل ذلك ياتي دورها كدركي.توظف كل ما تملك من امكانات قمع لارهاب الحركة الطلابية المهنية وتذكرها بانها لن تتوانى حتى عن طرد الطلاب المهنيين في حال خروجهم عن سلطتها . هذا عدا التلويح بالدور الفعلي لعلامات السلوك في اسقاط طلاب وانجاح اخرين . وعدا ما للادارة من تراث طويل في قمع الطلاب فكريا . فالادارة تمنع الطلاب من قراءة اي كتاب غير الكتاب المدرسي المتعلق مباشرة بتخصصهم . فقراءة الصحف والمجلات ممنوعة خاصة اذا كانت هذه الصحف والمجلات والكتب ذات اتجاهات يسارية . فنظار الادارة لا يتوانون عن تفتيش ادراج الطلاب وغرف نومهم والويل لمن تقع يدهم على مجلته او كتابه . ليس هذا فقط ، فحتى اراء الطلاب ، وخاصة اراء الفئات المستقلة بحركتها عن الادارة ، تمنع من الوصول الى جميع الطلاب عبر توزيع البيانات بهذا الخصوص او حتى بالكلام احيانا . هكذا فالرابطة التي تريدها الادارة هي رابطة من نوع تلك التي تكسر الاضرابات . اما الطلاب من ناحيتهم فيريدون رابطة تخضع للرقابة الطلابية من خلال جمعيات عمومية تعقد لبحث المطالب الاساسية للجسم الطلابي . ولا شك ان تحركات كهذه لا يمكن القيام بها في هذا الجو البوليسي، ولذا فان طرح الطلاب لهذا الشكل من الرابطة هو تجسيد لشعار « الحريات الديمقراطية داخل المدينة المهنية». فالرابطة التي يريدها الطلاب هي رابطة متابعة النضال الطلابي المهني لنيل المطالب الاساسية التي رفعتها السنة الماضية .

الا ان هذا الوضع لا ينحصر في المدينة المهنية فحسب ، ففي مدارس المناطق المهنية بدا القمع واضحا في السنة الماضية من طرد الطلاب في مشغره الى طردهم في دير القمر والى التهديد باسقاطهم في صيدا . اما في المدارس الدينية المهنية فالوضع اسوا بكثير اذ تستعمل الادارات بوليسها الخاص من ازلام وقبضايات وبعض النظار لضرب كل من يتجاسر ويرفع مطلبا . ولا نزال نذكر ماذا جرى في المهنية العاملية في السنة الماضية حيث جرى الاعتداء على الطلاب في محاولة لكسر تحركهم . اما في مدرسة الاب قرطباوي فلا يتسع المجال لوصف تشدد الادارة حيث الكلام ، مجرد الكلام ممنوع على الطلاب وحيث يتمتع الناظر بصلاحيات لا مثيل لها فالها ضرب الطلاب .

في مواجهة هذه البوليسية التي تلتقي عندها جميع ادارات المدارس المهنية في لبنان يكتسب مطلب الحريات الديمقراطية في المدارس المهنية اهميته الخاصة ، هذه الحريات تتجسد في استقلالية الروابط الطلابية استقلالية تامة عن الادارات ، وخضوع هذه الروابط لقرارات الجمعيات العمومية. ويمكن تحديد المطالب المجسدة للحريات الديمقراطية بما يلي :

١ - حرية التعبير عن الراي والدعاية له (بيانات) لجميع الفئات الطلابية .

٢ - الغاء كل اشكال القمع البوليسي وبصورة خاصة علامات السلوك .

٣ - حرية اقتناء الكتب والمجلات والصحف السياسية والثقافية .

كيف تحاول الطبقة المسيطرة حل أزمتها

دور التنظيم الديمقراطي في المعركة المطلبية

فيما يلي الحلقة الاخيرة من التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الاول لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان :

كيف تحاول الطبقة المسيطرة حل ازمتها

لم تر البرجوازية اللبنانية في ازمة نظامها الا مشكلة تصريف انتاجها . فاصحاب البساتين ومصدرو الفاكهة والبيض يقترحون على الدولة كل يوم انشاء مكاتب لتبحث عن اسواق للتصريف وهم يستنجدون بالدولة في وجه اي اجراء تتخذه دولة عربية لحماية انتاجها او لحماية مستهلكيها . ويلح الصناعيون من اجل الحصول على حماية جمركية مرتفعة تسمح لهم ببيع بضائعهم باسعار احتكارية ويلحون للمحافظة على اجراء مثل صندوق دعم الصادرات ، املته ظروف ما بعد هزيمة حزيران اي تزايد الطلب العربي على السلع اللبنانية بينما كانت المصارف ما تزال لم تصح من أزمة انترا .

وفي مشروع وزارة الصناعة ، يشدد الصناعيون على مسالة الاسواق في المرتبة الاولى وتليها مسالة « الخبرات » ، اي كلفة الابحاث العامة ، التقنية والتجارية ، التي تستفيد منها مجمل الراسمالية الصناعية . وتشدد كل فئات البرجوازية اللبنانية على اعفائها من الضرائب . فهي تحاول ان تخفض كلفة انتاجها بواسطة تخفيض اعباء اليد العاملة ، واعباء الكلفة الاجتماعية العامة ، دون ان تحاول زيادة انتاجها ، وتوسيع أسواقها . مما لا يؤدي الى تخفيض كلفة الانتاج ، بل الى المحافظة على مستوى مرتفع من الارباح ولا ترى الراسمالية سبيلا اخر للمحافظة على مستوى ارباحها الا التملص من اعباء عامة . فالمنجزات التي حققها مجلس جمعية المصارف في لبنان ، خلال عام ١٩٧٠ ، هي : اعفاء سندات الخزينة من الضرائب ، ومجمل توظيفات المصارف في السندات مرشح لان يبلغ ٩٠ بالمئة من ودائع الحسابات الجارية — رفع ضمان الودائع من ١٥ الفا الى ٣٠ الف ليرة لبنانية ، مما يرتب على الدولة اخطارا ضخمة يشكو منهـا بعض المصرفيين أنفسهم — العمل على تخفيض الفائدة على تقديمات الخزينة للمصارف الموضوعة اليد عليها — السماح للمصارف بعدم الاعلان عن ودائع زبون توفي . اي ان الانجازات والمشاريع لا تتعدى الحفاظ على الارباح عن طريق استخدام كل الوسائل التي تسمح بالتهرب من دفع الضرائب ، ومن مواجهة بناء مؤسساب قوية يصب عملها في جهد بناء داخلي واسع . وعندما تواجه الراسمالية المصرفية مشروعا يقترب من مسالة البناء الداخلي ، او قد يكون ذا صلة به ، مثل مشروع الشركة المالية للانماء والصناعيين والسياح (سوفيديت) ، ويتطلب تسليفا متوسط المدى ، تكتفي الجمعية بالعطف على المشروع . وذلك رغم انه يبدو معقولا من زاوية الجمعية لكثرة الضمانات المبدئية التي تحيط به وترعاه . فالبنك الدولي للانماء — وهو اميركي الهوية الفعلية — والدولة اللبنانية طرفان في الشراكة . ورغم ذلك فالراسمالية المصرفية تتهرب . وهي لا تستطيع الا أن تتهرب ما دامت « تنمو » داخل علاقاتها مع السوق الامبريالية التي تستعملها لاقطا ومحطة للودائع العربية واللبنانية .

ازاء هذه العلاقات الاساسية ، والتي تشكل العامل الغالب في تحديد اي توجه للراسمالية اللبنانية كلها ، تبدو محاولات التنظيم جزئية ، ومحصوره . فقانون صيف ١٩٦٧ الذي نظم غرف التجارة يضع في متناول التجار مؤسسة تسمح لهم بحل الصراعات الثانوية فيما بينهم . ولا تستطيع المؤسسة ان تتجاوز هذا الدور . أما مشروع المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيبدو ذا وجهة مختلفة وطموح اكبر . فهو يرمي الى تمثيل مجمل المصالح الرأسمالية والتنسيق فيما بينها مع امكان التاثير المباشر ، من ناحية ، على السلطة السياسية التي تملك تحويل المشاريع الى قرارات ، والتاثير ، من ناحية ثانية على الطبقة العاملة . يشكل مشروع المجلس ، ولا شك ، اعترافا صريحا بالفارق بين قاعدة التمثيل النيابي الطائفية والمحلية ، وبين مصالح رأسمالية عامة تتجاوز هذه القاعدة . اذا كان لا شك في وجود هذا الفارق ينبغي الا يناقش دون تحديد ادق لجوانبه . فقاعدة التمثيل الحالية لم تمنع تكوين مؤسسات ادارية عامة كما أنها لم تمنع تحديد سياسة تقوم على التوازن بين الكتل المحلية والطائفية . ورغم ضيق القاعدة السياسية فهي استطاعت على الدوام الا تتناقض مع متطلبات رأسمالية تابعة ، كالرأسمالية اللبنانية ، لم تحمل في « نموها » متطلبات التجانس والتكامل التي حملتها الرأسمالية الغربية . لا يعني ذلك ان الفرق غير موجود ، او انه غير هام . بل يعني أنه لا يشكل أساس تناقض حاد وعميق فالمجلس الاقتصادي والاجتماعي اذا ما تحقق ، يتيح في المرتبة الاولى مواجهة مشاكل عامة أخذت تبرز من ناحية الطبقة العاملة وفئات المستخدمين ، والضمان الاجتماعي أولى هذه المشاكل . وقد بدا واضحا ان هذا النوع من القضايا يطال في آن واحد ، عددا متزايدا من قطاعات الرأسمالية والمهن الحرة والحرفيين ... مما يتطلب تنظيما للمواجهة وللصلة مع الدولة ، يستطيع ان يستخرج القاسم المشترك للبرجوازية وحلفائها . والامر يتطلب ، بصورة خاصة، تنظيما للمواجهة مع الطبقة العاملة وفئات المستخدمين . فالكلفة التي يرتبها الضمان لا تقع على عاتق صاحب عمل واحد ، كما رأينا بل تطال أرباب العمل كطبقة . لا شك أن التكتلات النيابية وخضوعها المباشر لمصالح رأسمالية ضيقة عدا المصالح السياسية ، لا تشكل افضل الوسائل في تمثيل المصالح الراسمالية العامة . مما يستبعد أن يتحول المجلس الحالي الى مجلس للبرجوازية ، يملك فعالية وسرعة كافيتين .

لكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، شانه شان الفئات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة، ليس متجانسا ولا يمكن أن يكون متجانسا . فالرأسمالية اللبنانية لم تنم بصورة متساوية كما هو بديهي فقد تكون قطاع صناعي منها مرتبط بالسوق العربية حيث لا يلقى مزاحمة من الصناعة الغربية . وجعله نموه واتساعه يولي اهمية كبيرة لتنظيم العمل في مصانعه وضرورة تسليم البضاعة حسب جدول زمني محدد فاضطر لتنظيم العلاقات مع العمال حسب مقاييس : ضرورة الانتظام في العمل والحيلولة دون مفاجاة الاضرابات والتوقف الجزئي ، وضرورة انتاجية مرتفعة لا يمكن أن يوفرها الا عمل مجهد .

مقابل هذين الشرطين ، تدفع هذه الصناعات أجورا مرتفعة نسبيا تنظمها عقود جماعية واضحة تضع حدودا تلبي حاجات رأس المال . وهذا وضع صناعة النسيج . وما حصل عليه صناعيو النسيج بعقد جماعي ، تحصل عليه صناعة الالمنيوم بارهاب بوليسي بشع وتحصل عليه صناعة الترابة بتامين الاستقرار والتدرج في العمل ... في الطرف الاخر يقوم الانتاج الصغير على ضغط الاجور العمالية ،واستغلال يد عربية عابرة ومتجددة والتهرب من الاعباء الاجتماعية ، ومن التقيد بتشريعات العمل كتحديد ساعات العمل ولكن هذه الاوضاع لا تؤدي الى تناقض حاد بعد . فالصراع بين الفئات البرجوازية لا يخضع لمنطق بسيط يمكن حسابه على أساس المصالح الصافية . فالراسمالية المحلية تتداخل من ناحية مع نمط انتاج سلعي مستقل ، غالب ؛ وضع رأسمالية الدولة الاحتكارية في الغرب مما يولد راسمالية تلعب فيها العوامل السياسية دورا اساسيا . عندما تصبح الصلة قرارا بمنع عربات الخضرة من التبسيط بالشوارع فهي تتصدى لنوع من التجارة الصغيرة التي لا تتطلب الا امكانات محدودة جدا تسمح لمن يملكها بالعيش ولو في فقر وحاجة . ولا شك ان محاولة المنع هذه تخدم اصحاب المحلات الثابتة في الاسواق الكبيرة والتي لا يستطيع أن يجد مكانا فيها الا تجار افضل وضعا واكثر ثباتا ، كانوا قد استقروا في محلاتهم منذ سنوات . أي أن اصحاب عربات الخضرة يعيشون من عمل يتعارض مع مصالح تجارية وان كانت صغيرة هي الاخرى ، لكنها تتلائم مع التوزيع « العادي » الذي تفرضه الرأسمالية : ثبات نقاط البيع ، توحيد الاسعار ، دور راس المال الثابت ... مما يسمح للدولة أن تتقاضى على التجارة « العادية » رسوما يصعب تقاضيها على العربات الجوالة التي لا تسجلها البلديات دائما . لقد كان قرار الصلة دفاعا عن مصالح مستقرة نسبيا ، مرتبطة بكبار المزارعين والضامنين والوسطاء . وان كان طابعها « البيروتي » غير ثانوي : فتجار محلات الخضرة من ناخبي الدائرتين الثانية والثالثة . بينما اصحاب عربات الخضرة في معظمهم من مهاجري الجنوب ، لكن الدولة اضطرت للتراجع عن قرارها . فقرارها يعني جوع الذين يسري عليهم . وهؤلاء ايضا ناخبون . لكنهم ينتخبون في دوائر اخرى ، جنوبية يحتل زعيمها في اذار ١٩٧١ ، رئاسة مجلس النواب . فادت وساطة كامل الاسعد الى تجميد قرار صائب سلام . أدى التوازن السياسي اللبناني ، وهو تبادل خدمات ومنافع ، الى وقف قرار يحمي مصالح اكثر ارتباطا بالمصالح الاقتصادية الكبيرة . واستطاع اصحاب العربات ان يحموا مورد رزقهم بواسطة قوة سياسية تقليدية ، دون ان يؤدي ذلك بالطبع ، الى اي تغيير في نوع مورد الرزق هذا ، او ثباته .

واوضاع الافران طرحت منذ بدء تسجيل الاجراء في الضمان الاجتماعي ، على بساط البحث . فاصحاب الافران يحاولون التملص من دفع اشتراكات اجرائهم لصندوق الضمان كما انهم يريدون الاستمرار في استعمال يد عاملة عربية منخفضة الاجر ، دون عائق او رقابة . يضاف الى ذلك انهم يريدون حماية امتيازهم القائم ، بمنع اعطاء رخص لافران جديدة . لا شك ان استمرار الدولة في فرض ما تفرضه — اشتراكات الاجراء ، الرقابة على اليد العاملة — سوف يؤدي الى تمكين وضع اصحاب الافران الكبيرة على حساب وضع الافران الصغيرة ، فالاولون اقدر على القيام باعباء كلفة اليد العاملة التي يستخدمونها ، يضاف الى ذلك أن انحصار انتاج الخبز في افران كبيرة يتيح لها أن تعمل بطاقتها كلها وبالتالي قد يؤدي ذلك اذا جوبه بموقف حازم من العمال والمستخدمين الى انخفاض كلفة الرغيف دون ان يؤدي الى انخفاض ارباح هذه الافران . هنا ايضا ، طرحت بصورة اوسع بكثير من موضوع العربات مشكلة حماية انتاج صغير في وجه انتاج اكبر وأوسع . انتاج ذي طابع رأسمالي أكثر وضوحا . لكن هنا أيضا لم تجرؤ السلطة على المضي في قرارها ، لم تستطع الوقوف الى جانب مصالح رأسمالية في وجه مصالح برجوازية صغيرة ، تقوم على الانتاج المستقل . وذلك لسبب مشابه : فالعلاقات السياسية والنقابية والادارية تمنع المقياس الاقتصادي من أن يغلب .

يزداد الموقف وضوحا في وضع الصيادلة وحصر الدواء . فمستوردو الدواء — الصيادلة وحلفاؤهم وشركاؤهم في الربح والنهب سيتمتعون بمركز احتكار في تجارة الدواء . فقد استطاعوا بان يرتبطوا باكبر مصادر انتاج الدواء في الدول التي تشكل مركز الاستيراد اللبناني الاساسي: الولايات المتحدة وانكلترا ودول السوق الاوروبية المشتركة . وقد فرضوا حظرا فعليا على مصادر الاستيراد الاخرى : دول الكتلة الشرقية والدول العربية المنتجة للدواء ،كمصر وعندما فشل الاتفاق بين الدولة وبين مستوردي الدواء ، حول أسعار الادوية التي طلبها صندوق الضمان اضطرت الدولة الى استيراد جزء بسيط من حاجتها الى الدواء . فتم ذلك باسعار منخفضة أكثر بكثير من أسعار المستوردين . وكان مشروع الصندوق أن يفتتح مستودعات يوزع فيها ادويته لكن بدا ذلك منافسة « غير مشروعة » — للصيدليات بالطبع — لكن حتى ذلك عاد المستوردون فرفضوه ، لان أسعار الضمان تفضح أسعارهم هم ، وتفضح الارباح التي يجنونها من احتكارهم لتجارة الدواء. فعرضوا على الدولة ان تتقاضى الفرق بين اسعار استيراد الدولة نفسها وبين اسعار السوق التي يفرضها تجار الدواء ، وتقدم العرض تحت تهديد الصيدليات بالاضراب. في هذه القضية ، كانت الدولة هي التي تمثل المنافس الراسمالي المتقدم . فهي تستطيع أن تصل الى مصادر الدواء ، في السوق نفسها التي يصل اليها التجار وهي تستطيع بارباح اقل بكثير أن تقدم اسعارا تكشف اسعار الاحتكار . لكن الدولة تراجعت عن المنافسة وهي تبحث عن حل لا يشكل ورطة ، او سابقة يمكن أن تلجأ اليها الحركة المطلبية في صراعاتها المقبلة مع رأس المال الاحتكاري .

يندرج مشروع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، واكتساب طرحه اهمية راهنة ، في سياق تمايز الراسمالية اللبنانية . لا شك ان هذا التمايز ليس جديدا . لكنه لم يتحول الى مشكلة تضع فئات برجوازية متفاوتة النمو والصبغة الرأسمالية ، مقابل بعضها البعض ، الا عند ارتطام « الطريق اللبناني الى النمو » بالحدود التي ازدادت ضيقا منذ ١٩٦٦ — ١٩٦٧ . ومع تزايد المشاكل الناتجة عن التعارض في مصالح الفئات البورجوازية ، فيما بينها ، وبينها وبين الطبقة العاملة والفئات الكادحة من البرجوازيات الصغيرة ، في المدينة والريف ، يصبح تطلب سلطة تقوم بالتوسط بين هذه المصالح ، امرا ضروريا ، وحيويا . ويبرز هنا ، ايضا ، دور الطبقة العاملة بصورة واضحة . فالانتاج الصغير يقوم على استغلال حاد لليد العاملة : الاجر المنخفض ، ساعات العمل الزائدة ، فقدان كل الضمانات...وبقدر ما يشتد نضال العمال في سبيل حقوقهم القانونية ، بقدر ما يضطر الانتاج الصغير للتراجع . وما يحفظه هو ضيق سوق العمل ، واضطرار العمال للقبول بشروط عمل قاسية، خوفا من التشرد والبطالة . وللحفاظ على هذه الاوضاع ، تحتاج السلطة لعمل نقابي طيع ، يحرم العمال من اداة صلبة في نضالهم ضد التسريح والاجور المنخفضة .

دور التنظيم الديمقراطي في المعركة المطلبية

خاضت الطبقة العاملة معركة الضمان « بالوكالة » . فقد عملت القيادات النقابية على عزلها عن أوسع معركة عرفتها منذ ربع قرن . بينما كانت التصريحات تتوالى ، والاجتماعات مع المسؤولين لا تنقطع والمؤتمرات الصحفية والندوات التلفزيونية لا تهدأ ، كانت المصانع والمؤسسات تعيش بعيدا عن المشكلة. وكانها لا تعنيها الا من بعيد . فقد أتت المعركة كما خاضتها القيادات النقابية ، على صورة التنظيمات التي فرضت على الطبقة العاملة والتي تتكلم باسمها . فالتنظيم النقابي الحالي يقوم على مجلس نقابة هزيل ، تنتخبه قواعد عمالية معزولة لا صلة بين عمالها : فالمؤسسة لا تشكل اطار الوحدة النقابية الحامية ، ولا اعلام : فالبيانات النقابية متباعدة، وهي لا تصدر الا في المناسبات، وتتوجه الى الصحف والسلطة، لا للعمال. والاجتماعات النقابية نادرة ، وهي غالبا مناسبة يستعملها الزعيم النقابي لتكريس زعامته عن طريق الدور الذي يلعبه ، دور الوسيط بين اصحاب العمل وعمال عزل . مما يربط النقابة كلها بالمهنة التي يمثل عمالها فلا تستطيع ان تتجاوز حدودها الى مصلحة عمالية اوسع ، تفترض تضامن العمال في اكثر من مهنة . لا شك أن النقابات استطاعت أن تشكل اتحادات ، وان تنضم الى اتحاد عام يتوج وحدة نقابية ادارية لا تشارك فيها الطبقة العاملة من قريب أو بعيد . فالقيادات النقابية لا تستطيع ان تنسلخ عن أوضاع الطبقة العاملة ومصالحها انسلاخا تاما ، والا فقدت فعاليتها في ضبط الطبقة العاملة وعجزت عن اداء الخدمة التي تؤديها تجاه اصحاب العمل والدولة .والوحدة النقابية تدعم موقع القيادات النقابية، بالطريقة التي تمت بها : اكتفت بجمع القيادات السابقة ، ووضعتها في اطار موحد لا يفترض اكثر من الموافقة اللفظية على المطالب العامة التي يقر بها اصحاب العمل انفسهم ثم يطلبون التريث في تنفيذها حتى تتوفر فرص أكثر مناسبة . بذلك لم تشكل القيادات «المتقدمة» خطرا على القيادات المتخلفة . لا سيما وان ممارسة القيادات « المتقدمة » لا تختلف كثيرا عن ممارسة القيادات المتخلفة : فكلتاهما تقبلان ، وان بتفاوت في الدرجات ، بالتركيب النقابي الذي يمنع القاعدة العمالية من التدخل في توجيه النقابة . ويؤدي الامر بكلتيهما الى اعتماد أساليب الوساطة ، والمفاوضة الدائمة وابقاء الصراع الطبقي في حدوده المباشرة ، حدود الصلة بين صاحب المؤسسة والاجير المعزول . بذلك يتقلص البرنامج العمالي الفعلي لا الكلامي الى المطالبة باحترام تشريعات العمل ، ومناشدة صاحب العمل ، عن طريق الدولة ، او عن طريق المحامي ، ان ينفذ هذه التشريعات . ولا تستمد النقابات فعاليتها من التعبئة التي استطاعت ان تقوم بها للجماهير العمالية بل من حرص الدولة على استمرار النقابات تلعب دورها الحالي ، دور الوسيط .

حينما كانت المعارك العمالية مقتصرة على زيادة الاجور التي يتقاضاها العمال او على قضايا داخل المصنع نفسه (التاخر في الدفع، التسريح الواسع ، تكرر استعمال العقوبات ...) ، لم يشك التركيب النقابي من عجز فاضح ... لكن معركة الضمان الصحي سددت ضربة قاسية للتركيب النقابي الحالي : فقد فضح شمول المعركة لاوسع الجماهير العمالية قصور التركيب الحالي والقيادات والبرامج النقابية، عن تمثيل الحركة المطلبية ، فانتهت المعركة بتنازلات عمالية هامة : فالتعويض عن أيام المرض يشترط انقضاء سنتين على عمل العامل في المؤسسة الواحدة ، دون أن تكون ثمة ضمانة لثبات العامل وعدم تسريحه . وعجز الدولة عن أن تحل قضية الدواء مع المستوردين ، يشكل تهديدا دائما لتوازن صندوق الضمان وتعريضه للعجز . اذا كان القصور النقابي لم يظهر بوضوح امام الجماهير العمالية ، الى الانغلاق الوصاية النقابية حالت دون اعلام عمالي واضح . مهما تتابعت محاولات الانتقاص من الانتصار العمالي (استرجاع تجار الدواء لادوية الضمان ، العقود الخاصة ، استثناء العمال العرب) فقد وجدت نهائيا ، صلة عامة تربط مختلف الفئات العمالية ، وبين فئات واسعة من المستخدمين ، لا يمكن التراجع عنها . فالضمان يطال هذه الفئات كلها . وكل مساس واضح به يعرض المكاسب التي اخذ العمال يعرفونها مباشرة ، لا بد ان يثير عند العمال ردا تشارك فيه كل الفئات المستفيدة . في التحرك الاول ، وفي الظروف التي خاضت فيها النقابات المعركة ،بعيدة عن العمال ، لم يتضح دور النقابات الحالية ، بقياداتها وتركيبها ، في اعاقة التحرك العمالي . بل العكس . ففي ظروف جماهير عمالية بدت بعيدة عن الصراع وحتى عن ساحته ، برزت مواقف النقابات صلبة متقدمة . وبرز التركيب النقابي الحالي ، بعلاته ونواقصه ، اطارا جامعا وفعالا ، يستطيع أن ينتزع نصرا كبيرا بقواه الخاصة . ولا شك ان الهيكل النقابي امتلك فعالية اكيدة ، باستقلال نسبي عن الطبقة العاملة . وقد قدر على أن يلعب هذا الدور للسبب الذي اشرنا اليه : حاجة الدولة واصحاب العمل لوسيط مطواع يحول دون تكون اداة تنظيمية من القاعدة العمالية نفسها . لا يكمن العجز فقط في الفرق بين شمول المعركة العمالية وبين تفتت التنظيم النقابي . كان لاتساع قضية الضمان نتيجة اخرى أساسية . فقد وجدت الطبقة العاملة نفسها في مواجهة مصالح متشابكة ، ومتنوعة تلتقي كلها عند محاولة انتزاع هذا الانتصار من العمال : فمستوردو الدواء وتجاره لا يرضون بان تنخفض ارباحهم نتيجة تدخل الدولة في بيع سلعتهم ، والحرفيون لا يرضون بأن تؤدي اشتراكات اجرائهم الى عجزهم وافلاسهم، والصناعيون يريدون أن يتحمل العمال قسطا اوفر من اشتراكات الصندوق. والدولة تتقاضى اشتراكات عن العمال العرب وتمنعهم من الاستفادة من التقديمات القانونية . نتيجة هذا الوضع ، وجدت الطبقة العاملة ، مهما كان الوعي الذاتي للموضوع ، وسط علاقات وتناقضات مع عدد من الطبقات الاجتماعية ومع السلطة نفسها . في هذا الوضع ، كانت القيادات النقابية الموروثة تتابع لعبتها المعهودة . وهي تريد أن تنتهي من قضية الضمان في اسرع وقت ممكن لان استمرار المعركة يهدد بيقظة العمال على قضاياهم .

ان ما سلف يكشف عن الجوانب المتقدمة والتي لا تنكر . لكن هذه الجوانب لا تنهي معركة الضمان . فالمكسب ، رغم الصلابة التي يكتسبها من شموله ، ليس بمنأى عن ردة معاكسة تقوم بها البرجوازية والدولة تحاول انتزاع ما اكتسب بوسائل شتى : الاهمال في تسجيل الاجراء ، والتاخير والماطلة فيه ... وتتراجع مقدرة الطبقة العاملة على المقاومة ، بقدر ما يعجز سوق العمل عن استيعاب اليد العاملة الجديدة . واتساع البطالة ظاهرة تدل على أن فعالية الضغط العمالي سوف تتطلب التنظيم شرطا اساسيا .

— بينما انحصرت الحركة الطلابية عام ١٩٦٦ وعام ١٩٦٨ ، في مطالب جزئية ، كالغاء العلامة اللاغية في اللغة الاجنبية ، ومساندة الاساتذة الجامعيين في مطالبتهم بملاك تعليمي متفرغ ، ادت العوامل التي عددناها الى وضع جديد . لم تعد اللغة الاجنبية تبدو العائق الوحيد . فاتضح دورها عائقا من جملة عوائق متضافرة ، تحول كلها دون دخول ابناء الطبقة العاملة والبورجوازية الصغيرة الكادحة ، الى التعليم العالي . ويتجلى ذلك في استخدام اللغة الاجنبية ، وهي لغة اقلية طبقية ، ، وفي مناهج متضخمة ، وفي اعداد ثقافي عام لا يؤهل الا للاستخدام او للوظيفة ، وفي اهمال التعليم الابتدائي وترك الفروق الطبقية ونتائجها الفكرية تتاسس منه . لم تكن هذه المسائل كلها قد طرحت في السابق ، منذ خمس سنوات . لكنها شكلت في تحرك ١٩٧٠ — ١٩٧١ المحور الاساسي للمطالب .

استطاع شمول المطالب التي رفعت أن يحرك جماهير ثانوية متزايدة . وقد كانت المطالب نفسها استجابة لاوضاع طلاب ثانويين ، اخذت تمحو الفوارق الطائفية والمحلية بين فئات واسعة منهم . فما كان يبدو امتيازا لطائفة دون اخرى عندما كان التعليم يطال الفئات المتوسطة والعليا من البورجوازية الصغيرة ، انتهى ، مع امتداد التعليم الى الفئات الدنيا، والى بعض العناصر العمالية والفلاحية . عندها انكشفت الطبيعة الطبقية العميقة للتعليم اللبناني ، وهي طبيعة كان التفاوت الطائفي والمحلي يسترها . فتساوت أمام المشكلة ، اي أمام الحواجز التعليمية ، فئات طلابية متنوعة الاصول الطائفية ، وموحدة الاصول الطبقية . فطرحت المشاكل العامة الفعلية ، والتي لم تكن اللغة الاجنبية الا مظهرها الساطع . أدت البطالة المتزايدة ، واضطرار اعداد متعاظمة من الجامعيين الى العمل خلال التحصيل الدراسي نفسه — في مدارس مسائية ، أو حتى نهارية — ، الى طرح مسالة العمل بعد الدراسة ، وصلة هذه الاخيرة به . فبرز التفاوت بين الاعداد العام ، وانغلاق المجالات التي كان يعد لها ، كما برز التفاوت بين حاجات العمل وعجز الراسمالية التجارية والمصرفية عن تلبيتها ، كما انطرحت مسالة الصلة بين المرحلة التعليمية التي تنتهي مع نهاية التعليم الثانوي وبين التعليم الجامعي ، فبدا أن نوع المناهج ، ومستوى الاساتذة والشروط المادية للدراسة ، تعمل على توجيه الطلاب الثانويين الى الطرق المسدودة : كليات الحقوق والعلوم السياسية وادارة الاعمال والاداب والعلوم الاجتماعية. بينما الدولة لم تبذل أي جهد لاكمال الجامعة اللبنانية ، وانشاء الكليات والمعاهد التطبيقية الناقصة . كانت الحركة الثانوية تجاه هذه القضايا مجتمعة . فاتساع الحركة المطلبية وشمولها فئات جديدة اعدتها ايديولوجية النظام كي لا تعي مصالحها ، طرح مسالة تخلف التعليم عن الحاجات الحقيقية، واصطدام التعليم الحالي بازمة الرأسمالية التجارية والمصرفية وانكماشها ، والتشابك بين نمط تعليم وبين مواقع طبقية مستقرة وتطلب نمو اقتصادي مختلف . اي ان الطلاب، ايضا ، اطلوا على علاقات اجتماعية وسياسية متعددة . ولما كانت الازمة تطال بصورة خاصة الوسط الطلابي المتحدر من البورجوازية الصغيرة الدنيا، انفجرت التباينات الملازمة لاوضاع هذه الفئات ووعيها السياسي العام . فحاولت فئات حصر المشكلة في قضايا جزئية ، يمكن حلها انيا وتطال عناصر ذات صلات بالسلطة لم تتحرر من العلاقات التقليدية (طرح مسالة المعادلات من أطراف ناصرية) : بينما لم تشارك فئات واسعة أخرى في التحرك . واذا كان الطرح السياسي العام قد استطاع أن يبرز ، فلان العناصر التي حملته امتلكت مقدرة مرتفعة على الحركة والمبادرة . لكن هذا لا يجعلنا ننسى انها بقيت حفنة بسيطة ، ذات جذور سطحية في الوسط الطلابي المتجدد . لكنها استمدت مقدرتها من نوع المشاكل المطروحة ، والتي لم تستنبطها هي بالطبع . فمجابهة الوضع الطلابي لاطراف متعددة في السلطة وخارجها ، وتجاذب التيارات السياسية لطلاب ذوي أصول اجتماعية وايديولوجية متنوعة ، جعل وحدة الحركة المطلبية معرضة دوما للانفجار . ويشتد هذا الخطر عندما ينقص الحركة المطلبية تنظيم نقابي موحد وشرعي كما هي حال الحركة الثانوية . وكان من الواضح أن نمو هذه الحركة يطرح بالحاح متزايد ضرورة ترابطها ، وتوحيد مواقفها من مبادرات السلطة وتحديد الجواب الاكثر فعالية على التضليل والقمع والتفريق بين صفوف الحركة الواحدة . لكن هذه الوحدة لا تستطيع الصمود اذا انبنت على مصالح فئاتها المتخلفة وعلى قصور مبادرتهم ، وتجنيهم لكل صدام مع السلطة . لذلك ليس طلاب المعادلات هم الفئة التي ينبغي أن تشكل مطالبها قاعدة المطالبة أو مركزها ، ولا الطلاب الذين احجموا عن المشاركة آنيا هم الفئة التي ينبغي ضبط التحرك على تجاوبهم. ولا يشكل هذا الاستبعاد المزدوج والمحدود بالطبع ، اختيارا ذاتيا . فالمسائل المطروحة ، وباستقلال تام عن ارادة أي طرف سياسي أو مهني ، تضع الطلاب الثانويين — والجامعيين — تجاه علاقات سياسية عامة لا يمكن تجاهلها . اما خوض هذه المعركة ، والمعارك المثيلة التي اخذت تتعدد في هذه المرحلة من أزمة الرأسمالية التجارية والمصرفية ، وكانها معركة مطلبية بحت تهم « أوسع الجماهير الطلابية » بدون تحديد ، وبدون حساب الفوارق الفعلية ، ان هذا الخوض يقصر عن استيعاب كل الطاقة السياسية التي تمتلكها التناقضات الموضوعية. رغم اختلاف أوضاعهم ، التقى تحرك الطلاب المهنيين مع التحرك الطلابي العام ، في أكثر من موضع ونقطة . فالمهنيون اصطدموا بضيق سوق العمل ، كما اصطدموا بخطة السلطة التي ترمي الى حصر مؤهلاتهم في تعليم منخفض المستوى ، والى منعهم من تقاضي اجور تعادل هذه المؤهلات عن طريق الماطلة في تصنيفهم. وعندما أفتتحت السلطة معهدا للعلوم التطبيقية في الجامعة اللبنانية ، قامت ، بدل أن تضعه في خدمة العمال ورفع كفاءتهم المهنية ، بتحويله الى معهد جامعي يتطلب معارف نظرية لا تتوفر الا عند طالب انهى المرحلة الثانوية . في هذا المجال ايضا ، شملت الحركة المعاهد المهنية في كل لبنان ، الخاصة والرسمية . واصطدمت بفقدان التنظيم الموحد كما اصطدمت في زغرتا والدكوانة ، بتدخل سافر من قبل قوى القمع الخاصة ، العصابات المسلحة . لم ولا تختلف الظواهر الاساسية التي طبعت حركة الطلاب الجامعيين رغم وجود تنظيم نقابي واحد قاد الحركة . في هذا المجال ايضا

كيف تحاول الطبقة المسيطرة حل أزمتها

دور التنظيم الديمقراطي في المعركة المطلبية

فيما يلي الحلقة الاخيرة من التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الاول لمنظمه العمل الشيوعي في لبنان :

كيف تحاول الطبقة المسيطره حل ازمتها

لم تر البرجوازية اللبنانية في ازمة نظامها الا مشكلة تصريف انتاجها . فاصحاب البساتين ومصدرو الفاكهة والبيض يقترحون على الدولة كل يوم انشاء مكاتب لتبحث عن اسواق للتصريف وهم يستنجدون بالدولة في وجه اي اجراء تتخذه دولة عربية لحماية انتاجها او لحماية مستهلكيها . ويلح الصناعيون من اجل الحصول على حماية جمركية مرتفعة تسمح لهم ببيع بضائعهمباسعار احتكارية ويلحونللمحافظة على اجراء مثل صندوق دعم الصادرات ، املته ظروف ما بعد هزيمة حزيران اي تزايد الطلب العربي على السلع اللبنانية بينما كانت المصارف ما تزال لم تصح من أزمة انترا .

وفي مشروع وزارة الصناعة ، يشدد الصناعيون على مسالة الاسواق في المرتبة الاولى وتليها مسالة « الخبرات » ، اي كلفة الابحاث العامة ، التقنية والتجارية ، التي تستفيد منها مجمل الراسمالية الصناعية . وتشدد كل فئات البرجوازية اللبنانية على اعفائها من الضرائب . فهي تحاول ان تخفض كلفة انتاجها بواسطة تخفيض اعباء اليد العاملة ، وأعباء الكلفة الاجتماعية العامة ، دون أن تحاول زيادة انتاجها ، وتوسيع أسواقها . مما لا يؤدي الى تخفيض كلفة الانتاج ، بل الى المحافظة على مستوى مرتفع من الارباح ولا ترى الراسمالية سبيلا اخر للمحافظة على مستوى أرباحها الا التملص من اعباء عامة . فالمنجزات التي حققتها مجلس جمعية المصارف في لبنان ، خلال عام ١٩٧٠ ، هي : اعفاء سندات الخزينة من الضرائب ، ومجمل توظيفات المصارف في السندات مرشح لان يبلغ ٩٠ بالمئة من ودائع الحسابات الجارية — رفع ضمان الودائع من ١٥ الفا الى ٣٠ الف ليرة لبنانية ، مما يرتب على الدولة اخطارا ضخمة يشكو منها بعض المصرفيين أنفسهم — العمل على تخفيض الفائدة علىتقديمات الخزينة للمصارفالموضوعة اليد عليها — السماح للمصارف بعدم الاعلان عن ودائع زبون توفي . اي ان الانجازات والمشاريع لا تتعدى الحفاظ على الارباح عن طريق استخدام كل الوسائل التي تسمح بالتهرب من دفع الضرائب ، ومن مواجهة بناء مؤسساب قوية يصب عملها في جهد بناء داخلي واسع . وعندما تواجه الراسمالية المصرفية مشروعا يقترب من مسالة البناء الداخلي ، او قد يكون ذا صلة به ، مثل مشروع الشركة المالية للانماء والصناعيين والسياح (سوفيديت) ، ويتطلب تسليفا متوسط المدى ، تكتفي الجمعية بالعطف على المشروع . وذلك رغم انه يبدو معقولا من زاوية الجمعية لكثرة الضمانات المبدئية التي تحيط به وترعاه . فالبنك الدولي للانماء — وهو اميركي الهوية الفعلية — والدولة اللبنانية طرفان في الشراكة . ورغم ذلك فالراسمالية المصرفية تتهرب . وهي لا تستطيع الا أن تتهرب ما دامت « تنمو » داخل علاقاتها مع السوق الامبريالية التي تستعملها لاقطا ومحطة للودائع العربية واللبنانية .

ازاء هذه العلاقات الاساسية ، والتي تشكل العامل الغالب في تحديد اي توجه للراسمالية اللبنانية كلها ، تبدو محاولات التنظيم جزئية ، ومحصوره . فقانون صيف ١٩٦٧ الذي نظم غرف التجارة يضع في متناول التجار مؤسسة تسمح لهم بحل الصراعات الثانوية فيما بينهم . ولا تستطيع المؤسسة ان تتجاوز هذا الدور . أما مشروع المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيبدو ذا وجهة مختلفة وطموح اكبر . فهو يرمي الى تمثيل مجمل المصالح الرأسمالية والتنسيق فيما بينها مع امكان التاثير المباشر ، من ناحية ، على السلطة السياسية التي تملك تحويل المشاريع الى قرارات ، والتاثير ، من ناحية ثانية على الطبقة العاملة . يشكل مشروع المجلس ، ولا شك ، اعترافا صريحا بالفارق بين قاعدة التمثيل النيابي الطائفية والمحلية ، وبينمصالح رأسمالية عامة تتجاوز هذه القاعدة . اذا كان لا شك في وجود هذا الفارق ينبغي الا يناقش دون تحديد ادق لجوانبه . فقاعدة التمثيل الحالية لم تمنع تكوين مؤسسات ادارية عامة كما أنها لم تمنع تحديد سياسة تقوم على التوازن بين الكتل المحلية والطائفية . ورغم ضيق القاعدة السياسية فهي استطاعت على الدوام الا تتناقض مع متطلبات رأسمالية تابعة ، كالراسمالية اللبنانية ، لم تحمل في « نموها » متطلبات التجانس والتكامل التي حملتها الرأسمالية الغربية . لا يعني ذلك ان الفرق غير موجود ، او انه غير هام . بل يعني أنه لا يشكل أساس تناقض حاد وعميق فالمجلس الاقتصادي والاجتماعي اذا ما تحقق ، يتيح في المرتبة الاولى مواجهة مشاكل عامة أخذت تبرز من ناحية الطبقة العاملة وفئات المستخدمين ، والضمان الاجتماعي أولى هذه المشاكل . وقد بدا واضحا ان هذا النوع من القضايا يطال في آن واحد ، عددا متزايدا من قطاعات الرأسمالية والمهن الحرة والحرفيين ... مما يتطلب تنظيما للمواجهة وللصلة مع الدولة ، يستطيع ان يستخرج القاسم المشترك للبرجوازية وحلفائها . والامر يتطلب ، بصورة خاصة،تنظيما للمواجهة معالطبقة العاملةوفئات المستخدمين . فالكلفة التي يرتبها الضمان لا تقع على عاتق صاحب عمل واحد ، كما رأينا بل تطال أرباب العمل كطبقة . لا شك أن التكتلات النيابية وخضوعها المباشر لمصالح رأسمالية ضيقة عدا المصالح السياسية ، لا تشكل افضل الوسائل في تمثيل المصالح الراسمالية العامة . مما يستبعد أن يتحول المجلس الحالي الى مجلس للبرجوازية ، يملك فعالية وسرعة كافيتين .

لكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، شانه شان الفئات البرجوازيةوالبرجوازية الصغيرة، ليس متجانسا ولا يمكن أن يكون متجانسا . فالرأسمالية اللبنانية لم تنم بصورة متساوية كما هو بديهي فقد تكون قطاع صناعي منها مرتبط بالسوق العربية حيث لا يلقى مزاحمة من الصناعة الغربية . وجعله نموه واتساعه يولي اهمية كبيرة لتنظيم العمل في مصانعه وضرورة تسليم البضاعة حسب جدول زمني محدد فاضطر لتنظيم العلاقات مع العمال حسب مقياسين : ضرورة الانتظام في العمل والحيلولة دون مفاجاة الاضرابات والتوقف الجزئي ، وضرورة انتاجية مرتفعة لا يمكن أن يوفرها الا عمل مجهد .

مقابل هذين الشرطين ، تدفع هذه الصناعات أجورا مرتفعة نسبيا تنظمها عقود جماعية واضحة تضع حدودا تلبي حاجات رأس المال . وهذا وضع صناعة النسيج . وما حصل عليه صناعيو النسيج بعقد جماعي ، تحصل عليه صناعة الالمنيوم بارهاب بوليسي بشع وتحصل عليه صناعة الترابة بتامين الاستقرار والتدرج في العمل ... في الطرف الاخر يقوم الانتاج الصغير على ضغط الاجور العمالية ،واستغلال يد عربية عابرة ومتجددة والتهرب من الاعباء الاجتماعية ، ومن التقيد بتشريعات العمل كتحديد ساعات العمل ولكن هذه الاوضاع لا تؤدي الى تناقضحاد بعد . فالصراع بينالفئات البرجوازية لا يخضع لمنطق بسيط يمكن حسابه على أساس المصالح الصافية . فالراسمالية المحلية تتداخل من ناحية مع نمط انتاج سلعي مستقل ، غالب ، : وضع رأسمالية الدولة الاحتكارية في الغرب مما يولد راسمالية تلعب فيها العوامل السياسية دورا اساسيا . عندما تصبح الصلة قرارا بمنع عربات الخضرة من التبسيط بالشوارع فهي تتصدى لنوع من التجارة الصغيرة التي لا تتطلب الا امكانات محدودة جدا تسمح لمن يملكها بالعيش ولو في فقر وحاجة . ولا شك ان محاولةالمنع هذه تخدم اصحاب المحلات الثابتة في الاسواق الكبيرة والتي لا يستطيع أن يجد مكانا فيها الا تجار افضل وضعا واكثر ثباتا ، كانوا قد استقروا في محلاتهم منذ سنوات . أي أن اصحاب عربات الخضرة يعيشون من عمل يتعارض مع مصالح تجارية وان كانت صغيرة هي الاخرى ، لكنها تتلائم مع التوزيع « العادي » الذي تفرضه الرأسمالية : ثبات نقاط البيع ، توحيد الاسعار ، دور راس المال الثابت ... مما يسمح للدولة أن تتقاضى على التجارة « العادية » رسوما يصعب تقاضيها على العربات الجوالة التي لا تسجلها البلديات دائما . لقد كان قرار الصلة دفاعا عن مصالح مستقرة نسبيا ، مرتبطة بكبار المزارعين والضامنين والوسطاء . وان كان طابعها « البيروتي » غير ثانوي : فتجار محلات الخضرة من ناخبي الدائرتين الثانية والثالثة . بينما اصحاب عربات الخضرة في معظمهم من مهاجري الجنوب ، لكن الدولة اضطرتللتراجع عن قرارها . فقرارها يعني جوع الذين يسري عليهم . وهؤلاء أيضا ناخبون . لكنهم ينتخبون في دوائر اخرى ، جنوبية يحتل زعيمها في اذار ١٩٧١ ، رئاسة مجلس النواب . فادت وساطة كامل الاسعد الى تجميد قرار صائب سلام . أدى التوازن السياسي اللبناني ، وهو تبادل خدمات ومنافع ، الى وقف قرار يحمي مصالح اكثر ارتباطا بالمصالح الاقتصادية الكبيرة . واستطاع اصحاب العربات ان يحموا مورد رزقهم بواسطة قوة سياسية تقليدية ، دون ان يؤدي ذلك بالطبع ، الى اي تغيير في نوع مورد الرزق هذا ، او ثباته .

واوضاع الافران طرحت منذ بدء تسجيل الاجراء في الضمان الاجتماعي ، على بساط البحث . فاصحاب الافران يحاولون التملص من دفع اشتراكات اجرائهم لصندوق الضمان كما انهم يريدون الاستمرار في استعمال يد عاملة عربية منخفضة الاجر ، دون عائق او رقابة . يضاف الى ذلك انهم يريدون حماية امتيازهم القائم ، بمنع اعطاء رخص لافران جديدة . لا شك إن استمرار الدولة في فرض ما تفرضه — اشتراكات الاجراء ، الرقابة على اليد العاملة — سوف يؤدي الى تمكين وضع اصحاب الافران الكبيرة على حساب وضع الافران الصغيرة ، فالاولون اقدر على القيام باعباء كلفة اليد العاملة التي يستخدمونها ، يضاف الى ذلك أن انحصار انتاج الخبز في افران كبيرة يتيح لها أن تعمل بطاقتها كلها وبالتالي قد يؤدي ذلك اذا جوبه بموقف حازم من العمال والمستخدمين الى انخفاض كلفة الرغيف دون ان يؤدي الى انخفاض ارباح هذه الافران . هنا ايضا ، طرحت بصورة اوسع بكثير من موضوع العربات مشكلة حماية انتاج صغير في وجه انتاج اكبر وأوسع . انتاج ذي طابع رأسمالي أكثر وضوحا . لكن هنا ايضا لم تجرؤ السلطة على المضي في قرارها ، لم تستطع الوقوف الى جانب مصالح رأسماليةوفي وجه مصالح برجوازية صغيرة ، تقوم على الانتاج المستقل . وذلك لسبب مشابه : فالعلاقات السياسية والنقابية والادارية تمنع المقياس الاقتصادي من أن يغلب .

يزداد الموقف وضوحا في وضع الصيادلة وحصر الدواء . فمستوردو الدواء — الصيادلة وحلفاؤهم وشركاؤهم في الربح والنهب — يتمتعون بمركز احتكار في تجارة الدواء . فقد استطاعوا بان يرتبطوا باكبر مصادر انتاج الدواء في الدول التي تشكل مركز الاستيراد اللبناني الاساسي: الولايات المتحدة وانكلترا ودول السوق الاوروبية المشتركة . وقد فرضوا حظرا فعليا على مصادر الاستيراد الاخرى : دول الكتلة الشرقية والدول العربية المنتجة للدواء ،كمصر وعندما فشل الاتفاق بين الدولة وبين مستوردي الدواء ، حول أسعار الادوية التي طلبها صندوق الضمان اضطرت الدولة الى استيراد جزء بسيط من حاجتها الى الدواء . فتم ذلك باسعار منخفضة أكثر بكثير من أسعار المستوردين . وكان مشروع الصندوق أن يفتتح مستودعات يوزع فيها ادويته لكن بدا ذلك منافسة « غير مشروعة » — للصيدليات بالطبع — لكن حتى ذلك عاد المستوردون فرفضوه ، لان أسعار الضمان تفضح أسعارهم هم ، وتفضح الارباح التييجنونها مناحتكارهم لتجارة الدواء . فعرضوا على الدولة انتتقاضى الفرق بين اسعار استيراد الدولة نفسها وبين اسعار السوق التي يفرضها تجار الدواء ، وتقدم العرض تحت تهديد الصيدلياتبالاضراب . في هذه القضية ، كانت الدولة هي التي تمثل المنافس الرأسمالي المتقدم . فهي تستطيع أن تصل الى مصادر الدواء ، في السوق نفسها التي يصل اليها التجار وهي تستطيع بارباح اقل بكثير أن تقدم اسعارا تكشف اسعار الاحتكار . لكن الدولة تراجعت عن المنافسة وهي تبحث عن حل لا يشكل ورطة ، او سابقة يمكن أن تلجأ اليها الحركة المطلبية فيصراعاتها المقبلة مع رأس المال الاحتكاري .

يندرجمشروع المجلسالاقتصادي والاجتماعي، واكتساب طرحه اهمية راهنة ، في سياق تمايز الراسمالية اللبنانية . لا شك ان هذا التمايز ليس جديدا . لكنه لم يتحول الى مشكلة تضع فئات برجوازية متفاوتة النمو والصبغة الرأسمالية ، مقابل بعضها البعض ، الا عند ارتطام « الطريق اللبناني الى النمو » بالحدود التي ازدادت ضيقا منذ ١٩٦٦ — ١٩٦٧ . ومع تزايد المشاكل الناتجة عن التعارض في مصالح الفئات البورجوازية ، فيما بينها ، وبينها وبين الطبقة العاملة والفئات الكادحةمن البرجوازيات الصغيرة ، في المدينة والريف ، يصبح تطلب سلطة تقوم بالتوسط بين هذه المصالح ، امرا ضروريا ، وحيويا . ويبرز هنا ، ايضا ، دور الطبقة العاملة بصورة واضحة . فالانتاج الصغير يقوم على استغلال حاد لليد العاملة : الاجر المنخفض ، ساعات العمل الزائدة ، فقدان كل الضمانات...وبقدر ما يشتد نضال العمال في سبيل حقوقهم القانونية ، بقدر ما يضطر الانتاج الصغير للتراجع . وما يحفظه هو ضيق سوق العمل ، واضطرار العمال للقبول بشروط عمل قاسية، خوفا من التشرد والبطالة . وللحفاظ على هذه الاوضاع ، تحتاج السلطة لعمل نقابي طيع ، يحرم العمال من اداة صلبة في نضالهم ضد التسريح والاجور المنخفضة .

■ دور التنظيم الديمقراطي في المعركة المطلبية

خاضت الطبقة العاملة معركة الضمان « بالوكالة » . فقد عملت القيادات النقابية على عزلها عن أوسع معركة عرفتها منذ ربع قرن . بينما كانت التصريحات تتوالى ، والاجتماعات معالمسؤولين لا تنقطع والمؤتمرات الصحفية والندوات التلفزيونية لا تهدأ ، كانت المصانع والمؤسسات تعيش بعيدا عن المشكلة. وكانها لا تعنيها الا من بعيد . فقد أتت المعركة كما خاضتها القيادات النقابية ، على صورة التنظيمات التي فرضت على الطبقة العاملة والتي تتكلم باسمها . فالتنظيم النقابي الحالي يقوم على مجلس نقابة هزيل ، تنتخبه قواعد عمالية معزولة لا صلة بين عمالها : فالمؤسسة لا تشكل اطار الوحدة النقابية الحامية ، ولا اعلام : فالبياناتالنقابية متباعدة، وهي لا تصدر الا فيالمناسبات،وتتوجه الىالصحف والسلطة، لا للعمال. والاجتماعات النقابية نادرة ، وهي غالبا مناسبة يستعملها الزعيم النقابي لتكريس زعامته عن طريق الدور الذي يلعبه ، دور الوسيط بين اصحاب العمل وعمال عزل . مما يربط النقابة كلها بالمهنة التي يمثل عمالها فلا تستطيع ان تتجاوز حدودها الى مصلحة عمالية اوسع ، تفترض تضامن العمال في اكثر من مهنة . لا شك أن النقابات استطاعت أن تشكل اتحادات ، وان تنضم الى اتحاد عام يتوج وحدة نقابية ادارية لا تشارك فيها الطبقة العاملة من قريب أو بعيد . فالقيادات النقابية لا تستطيع ان تنسلخ عن أوضاع الطبقة العاملة ومصالحها انسلاخا تاما ، والا فقدت فعاليتها في ضبط الطبقة العاملة وعجزت عن اداء الخدمة التي تؤديها تجاه اصحاب العمل والدولة .والوحدة النقابية تدعم موقع القيادات النقابية، بالطريقة التي تمت بها : اكتفت بجمع القيادات السابقة ، ووضعتها في اطار موحد لا يفترض اكثر من الموافقة اللفظية على المطالب العامة التي يقر بها اصحاب العمل انفسهم ثم يطلبون التريث في تنفيذها حتى تتوفر فرص اكثر مناسبة . بذلك لم تشكل القيادات «المتقدمة» خطرا على القيادات المتخلفة . لا سيما وان ممارسة القيادات « المتقدمة » لا تختلف كثيرا عن ممارسة القيادات المتخلفة : فكلتاهما تقبلان ، وان بتفاوت في الدرجات ، بالتركيب النقابي الذي يمنع القاعدة العمالية من التدخل في توجيه النقابة . ويؤدي الامر بكلتيهما الى اعتماد أساليب الوساطة ، والمفاوضة الدائمة وابقاء الصراع الطبقي في حدوده المباشرة ، حدود الصلة بين صاحب المؤسسة والاجير المعزول . بذلك يتقلص البرنامج العمالي الفعلي لا الكلامي الى المطالبة باحترام تشريعات العمل ، ومناشدة صاحب العمل ، عن طريق الدولة ، او عن طريق المحامي ، ان ينفذ هذه التشريعات . ولا تستمد النقابات فعاليتها من التعبئة التي استطاعت ان تقوم بها للجماهير العمالية بل من حرص الدولةعلى استمرار النقابات تلعب دورها الحالي ، دور الوسيط .

حينما كانت المعارك العمالية مقتصرة على زيادة الاجور التي يتقاضاها العمال او على قضايا داخل المصنع نفسه (التاخر في الدفع، التسريح الواسع ، تكرر استعمال العقوبات ...) ، لم يشك التركيب النقابي من عجز فاضح ... لكن معركة الضمان الصحي سددت ضربة قاسية للتركيب النقابي الحالي : فقد فضح شمول المعركة لاوسع الجماهير العمالية قصور التركيب الحالي والقيادات والبرامج النقابية، عن تمثيل الحركة المطلبية ، فانتهت المعركة بتنازلات عمالية هامة : فالتعويض عن أيام المرض يشترط انقضاء سنتين على عمل العامل في المؤسسة الواحدة ، دون أن تكون ثمة ضمانة لثبات العامل وعدم تسريحه . وعجز الدولة عن أن تحل قضية الدواء مع المستوردين ، يشكل تهديدا دائما لتوازن صندوق الضمان وتعريضه للعجز . اذا كان القصور النقابي لم يظهر بوضوح امام الجماهير العمالية ، الى الانغلاق الوصاية النقابية حالت دون اعلام عمالي واضح . مهما تتابعت محاولات الانتقاص من الانتصار العمالي (استرجاع تجار الدواء لادوية الضمان ، العقود الخاصة ، استثناء العمال العرب) فقد وجدت نهائيا ، صلة عامة تربط مختلف الفئات العمالية ، وبين فئات واسعة من المستخدمين ، لا يمكن التراجع عنها . فالضمان يطال هذه الفئات كلها . وكل مساس واضح به يعرض المكاسب التي اخذ العمال يعرفونها مباشرة ، لا بد ان يثير عند العمال ردا تشارك فيه كل الفئات المستفيدة . في التحرك الاول ، وفي الظروف التي خاضت فيها النقابات المعركة ،بعيدة عن العمال ، لم يتضح دور النقابات الحالية ، بقياداتها وتركيبها ، في اعاقة التحرك العمالي . بل العكس . ففي ظروف جماهير عمالية بدتبعيدة عن الصراع وحتى عن ساحته ، برزت مواقف النقابات صلبة متقدمة . وبرز التركيب النقابي الحالي ، بعلاته ونواقصه ، اطارا جامعا وفعالا ، يستطيع أن ينتزع نصرا كبيرا بقواه الخاصة . ولا شك ان الهيكل النقابي امتلك فعالية اكيدة ، باستقلال نسبي عن الطبقة العاملة . وقد قدر على أن يلعب هذا الدور للسبب الذي اشرنا اليه : حاجة الدولة واصحاب العمل لوسيط مطواع يحول دون تكون اداة تنظيمية من القاعدة العمالية نفسها . لا يكمن العجز فقط في الفرق بين شمول المعركة العمالية وبين تفتت التنظيم النقابي . كان لاتساع قضية الضمان نتيجة اخرى أساسية . فقد وجدت الطبقة العاملة نفسها في مواجهة مصالح متشابكة ، ومتنوعة تلتقي كلها عند محاولة انتزاع هذا الانتصار من العمال : فمستوردو الدواء وتجاره لا يرضون بان تنخفض ارباحهم نتيجة تدخل الدولة في بيع سلعتهم ، والحرفيون لا يرضون بأن تؤدياشتراكات اجرائهمالى عجزهم وافلاسهم، والصناعيون يريدون أن يتحمل العمال قسطا اوفر من اشتراكات الصندوق. والدولةتتقاضى اشتراكات عن العمال العرب وتمنعهم من الاستفادة من التقديمات القانونية . نتيجة هذا الوضع ، وجدت الطبقة العاملة ، مهما كان الوعي الذاتي للموضوع ، وسط علاقات وتناقضات مع عدد من الطبقات الاجتماعية ومع السلطة نفسها . في هذا الوضع ، كانت القيادات النقابية الموروثة تتابع لعبتها المعهودة . وهي تريد أن تنتهي من قضية الضمان في اسرع وقت ممكن لان استمرار المعركة يهدد بيقظة العمال على قضاياهم .

ان ما سلف يكشف عن الجوانب المتقدمة والتي لا تنكر . لكن هذه الجوانب لا تنهي معركة الضمان . فالمكسب ، رغم الصلابةالتي يكتسبها من شموله ، ليس بمنأى عن ردة معاكسة تقوم بها البرجوازية والدولة تحاول انتزاع ما اكتسب بوسائل شتى : الاهمال في تسجيل الاجراء ، والتاخير والمماطلة فيه ... وتتراجع مقدرة الطبقة العاملة على المقاومة ، بقدر ما يعجز سوق العمل عن استيعاب اليد العاملة الجديدة . واتساع البطالة ظاهرة تدل على أن فعالية الضغط العمالي سوف تتطلب التنظيم شرطا اساسيا .

— بينما انحصرت الحركةالطلابية عام ١٩٦٦ وعام ١٩٦٨ ، في مطالب جزئية ، كالغاء العلامة اللاغية في اللغة الاجنبية ، ومساندة الاساتذة الجامعيين في مطالبتهم بملاك تعليمي متفرغ ، ادت العوامل التي عددناها الى وضع جديد . لم تعد اللغة الاجنبية تبدو العائق الوحيد . فاتضح دورها عائقا من جملةعوائق متضافرة ، تحول كلها دون دخول ابناء الطبقة العاملة والبورجوازية الصغيرة الكادحة ، الى التعليم العالي . ويتجلى ذلك في استخداماللغة الاجنبية ، وهي لغة اقلية طبقية ، وفي مناهج متضخمة ، وفي اعداد ثقافي عام لا يؤهل الا للاستخدام او للوظيفة ، وفي اهمال التعليم الابتدائي وترك الفروق الطبقية ونتائجها الفكرية تتاسس منه . لم تكن هذه المسائل كلها قد طرحت في السابق ، منذ خمس سنوات . لكنها شكلت في تحرك ١٩٧٠ — ١٩٧١ المحور الاساسي للمطالب .

استطاع شمول المطالب التيرفعت أن يحرك جماهير ثانوية متزايدة . وقد كانت المطالب نفسها استجابة لاوضاع طلاب ثانويين ، اخذت تمحو الفوارق الطائفية والمحلية بين فئات واسعة منهم . فما كان يبدو امتيازا لطائفة دون اخرى عندما كان التعليم يطال الفئات المتوسطة والعليا من البورجوازية الصغيرة ، انتهى ، مع امتداد التعليم الى الفئاتالدنيا، والى بعض العناصر العمالية والفلاحية . عندها انكشفت الطبيعة الطبقية العميقة للتعليم اللبناني ، وهي طبيعة كان التفاوت الطائفي والمحلي يسترها . فتساوت أمام المشكلة ، اي أمام الحواجز التعليمية ، فئات طلابية متنوعة الاصول الطائفية ، وموحدة الاصول الطبقية . فطرحت المشاكل العامة الفعلية ، والتي لم تكن اللغة الاجنبية الا مظهرها الساطع . ادت البطالة المتزايدة ، واضطرار اعداد متعاظمة من الجامعيين الى العمل خلال التحصيل الدراسي نفسه — في مدارس مسائية ، أو حتى نهارية — ، الى طرح مسالة العمل بعد الدراسة ، وصلة هذه الاخيرة به . فبرز التفاوت بين الاعداد العام ، وانغلاقالمجالات التي كان يعد لها ، كما برز التفاوت بينحاجات العمل وعجز الراسمالية التجارية والمصرفية عن تلبيتها ، كما انطرحت مسالة الصلة بين المرحلة التعليمية التي تنتهي مع نهاية التعليم الثانوي وبين التعليم الجامعي ، فبدا أن نوع المناهج ، ومستوى الاساتذة والشروط المادية للدراسة ، تعمل على توجيه الطلاب الثانويين الى الطرق المسدودة : كلياتالحقوق والعلوم السياسية وادارة الاعمال والاداب والعلومالاجتماعية. بينما الدولة لم تبذل أيجهد لاكمال الجامعة اللبنانية ، وانشاء الكليات والمعاهد التطبيقية الناقصة . كانت الحركة الثانوية تجاه هذه القضايا مجتمعة . فاتساع الحركة المطلبية وشمولها فئات جديدة اعدتها ايديولوجية النظام كي لا تعي مصالحها ، طرح مسالة تخلف التعليم عن الحاجات الحقيقية، واصطدام التعليم الحالي بازمة الرأسمالية التجارية والمصرفية وانكماشها ، والتشابك بين نمط تعليم وبين مواقع طبقية مستقرة وتطلب نمو اقتصادي مختلف . اي انالطلاب، ايضا ، اطلوا على علاقات اجتماعية وسياسية متعددة . ولما كانت الازمة تطال بصورة خاصة الوسط الطلابي المتحدر من البورجوازية الصغيرة الدنيا، انفجرتالتباينات الملازمة لاوضاع هذه الفئات ووعيها السياسي العام . فحاولت فئات حصر المشكلة في قضايا جزئية ، يمكن حلها انيا وتطال عناصر ذات صلات بالسلطة لم تتحرر من العلاقات التقليدية (طرح مسالة المعادلات من أطراف ناصرية) : بينما لم تشارك فئات واسعة أخرى في التحرك . واذا كان الطرح السياسي العام قد استطاع أن يبرز ، فلان العناصر التي حملته امتلكت مقدرة مرتفعة على الحركة والمبادرة . لكن هذا لا يجعلنا ننسى انها بقيت حفنة بسيطة ، ذات جذور سطحية في الوسط الطلابي المتجدد . لكنها استمدت مقدرتها من نوع المشاكل المطروحة ، والتي لم تستنبطها هي بالطبع . فمجابهة الوضع الطلابي لاطراف متعددة في السلطة وخارجها ، وتجاذب التيارات السياسية لطلاب ذوي أصول اجتماعية وايديولوجية متنوعة ، جعل وحدة الحركة المطلبية معرضة دوما للانفجار . ويشتد هذا الخطر عندما ينقص الحركة المطلبية تنظيم نقابي موحد وشرعي كما هي حال الحركة الثانوية . وكان من الواضح أن نمو هذه الحركة يطرح بالحاح متزايد ضرورة ترابطها ، وتوحيد مواقفها من مبادراتالسلطة وتحديد الجواب الاكثر فعالية على التضليل والقمع والتفريق بين صفوف الحركة الواحدة . لكن هذه الوحدة لا تستطيع الصمود اذا انبنت على مصالح فئاتها المتخلفة وعلى قصور مبادرتهم ، وتجنيهم لكل صدام مع السلطة . لذلك ليس طلاب المعادلات هم الفئة التي ينبغي أن تشكل مطالبها قاعدة المطالبة أو مركزها ، ولا الطلاب الذين احجموا عن المشاركة آنيا هم الفئة التيينبغي ضبط التحرك على تجاوبهم. ولا يشكل هذا الاستبعاد المزدوج والمحدود بالطبع ، اختيارا ذاتيا . فالمسائل المطروحة ، وباستقلال تام عن ارادة أي طرف سياسي أو مهني ، تضع الطلاب الثانويين — والجامعيين — تجاه علاقات سياسية عامة لا يمكن تجاهلها . اما خوض هذه المعركة ، والمعارك المقبلة التي اخذت تتعدد في هذه المرحلة من أزمة الرأسمالية التجارية والمصرفية ، وكانها معركة مطلبية بحت تهم « أوسع الجماهير الطلابية » بدون تحديد ، وبدون حساب الفوارق الفعلية ، ان هذا الخوض يقصر عن استيعاب كل الطاقة السياسية التي تمتلكها التناقضات الموضوعية. رغم اختلاف أوضاعهم ، التقى تحرك الطلاب المهنيين مع التحرك الطلابي العام ، في أكثر من موضع ونقطة . فالمهنيون اصطدموا بضيق سوق العمل ، كما اصطدموا بخطة السلطة التي ترمي الى حصر مؤهلاتهم في تعليم منخفض المستوى ، والى منعهم من تقاضي اجور تعادل هذه المؤهلات عن طريق المماطلة في تصنيفهم. وعندما أفتتحت السلطة معهدا للعلومالتطبيقية في الجامعة اللبنانية ، قامت ، بدل أن تضعه في خدمة العمال ورفع كفاءتهم المهنية ، بتحويله الى معهد جامعي يتطلب معارف نظرية لا تتوفر الا عند طالب انهى المرحلة الثانوية . في هذا المجال ايضا ، شملت الحركة المعاهد المهنية في كل لبنان ، الخاصة والرسمية . واصطدمت بفقدان التنظيم الموحد كما اصطدمت في زغرتا والدكوانة ، بتدخل سافر من قبل قوى القمع الخاصة ، العصابات المسلحة . لم ولا تختلف الظواهر الاساسية التي طبعت حركة الطلاب الجامعيين رغم وجود تنظيم نقابي واحد قاد الحركة . في هذا المجال ايضا

مقدمات أزمة النظام السياسي

شروط استقبال الطبقة العاملة للمرحلة الجديدة

تابع ■ التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الأول لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان

كانت الظاهرة الجديدة هي اتساع الحركة المطلبية ، وشمولها لقطاعات طلابية كانت ايديولوجيتها وما زالت الى حد بعيد تعزلها عن المساهمة في المطالبة ، او حتى تضعها في المعسكر المعادي . لكن هذه القطاعات لم تعد هي الاخرى ، تتمتع بالامتيازات التي ارتبطت خلال مرحلة بانتماء طائفي رافق الانتماء الى فئات متوسطة وعليا من البرجوازية الصغيرة .

وكان انطلاق الحركة من الحقوق يعين موضع المشكلة ، حيث بلغت ازمة العمل حدة كبيرة : فقد بدت دراسة الحقوق طويلا مدخلا أكيدا للعمل في المرافق التجارية والمصرفية والادارية . اي في المرافق التي تمركز فيها نمو الراسمالية اللبنانية في مرحلة صعودها . في المرحلة الحالية مرحلة التراجع والركود ، لم يصطدم الطلاب بضيق مجالات الاستخدام الناتجة عن ركود السوق فقط ، بل اصطدموا أيضا ومباشرة ، بالتكتل المهني الاحتكاري الذي يسيطر على سوق العمل في هذا المجال . اذا كانت المشكلة بلغت حدة قصوى في هذا المجال ، للظروف التي سلف ذكرها ، فهي مشتركة مع الاختصاصات الاخرى . فالجامعة اللبنانية ، والجامعة العربية بدرجة أقل ، وبعض كليات الجامعتين الفرنسية والامريكية ، تنتج معلمين ثانويين . ومنذ فترة واتساع التعليم الثانوي الرسمي لا يواكب الحاجات السكانية المتزايدة ، بينما بلغت الجامعات ، في انتاجها ، نسبة مرتفعة ، وازداد عدد خريجيها . نتج عن هذا التفاوت تفشي الاستخدام الجزئي ، وتراجع في القيمة العملية للشهادة ، وفرق فاضح بين كلفة انتاج المثقف ومردوده . ولم تنحصر هذه النتائج في طلاب الجامعة اللبنانية والجامعة العربية ، حيث يتمركز ابناء الفئات البرجوازية الدنيا ، بل تعدتها الى الجامعتين الاخريين ، وان بتفاوت في النتائج والسعة .

لا شك ان صلة التعليم المباشرة بسوق العمل ، في لبنان ، طرحت قضية التعليم في اطار هذه الصلة . فلم تتعرض الحركة المطلبية الحالية ، بوضوح وتحديد ، الى البنى الجامعية ، اي الى نمط الاعداد المهني والثقافي ، وتوزيع الاختصاصات وتدرجها .. لذلك توجهت المطالبة الى الدولة مباشرة ، وهي دائرة الادارة والتعليم . وحملت هذه المطالبة قيادات وسطية ، خرجت لتوها من صفوف اليمين الطائفي ، ولم تبت بعد بعلاقاتها معه وان كان منحى الاوضاع يفرض عليها ان تقطع هذه العلاقات . وتوجه المطالبة الى الدولة ، دفع هذه الاخيرة الى تعبئة درعها النيابي . فبذلت محاولات نيابية من اليمين الى « اليسار » تستعمل الدالة الطائفية أو السياسية المنبثقة عن العلاقات الطائفية والمحلية ، لتحمل تيارات طلابية على الانسلاخ عن الحركة . لكن نوع المشاكل المطروحة وصلة هذه المشاكل بسياسة الدولة وعلاقاتها بالراسمالية وبالتكتلات المهنية ، جابها الحركة المطلبية ولا سيما فئاتها الجديدة ، بضرورة اتخاذ موقف مستقل عن الدولة والاقطاب الذين يدورون في فلكها ، — هذا ينطبق على كل الاقطاب بدون استثناء — . لكن الاستقلال السلبي لا يكفي ، وشرطه المادي أن يرسو على قوى طلابية تتمثل مصالحها في برنامج واضح وفي خط مبادرات تحدده هي ، وفي تنظيم يوفر لها الاعلام الدائم وفرص التوجيه والتدخل في التقرير . هذا الشرط المادي للاستقلال لم يتوفر . فالقوى الوسطية حاولت الحفاظ على تحالفها مع اليمين الطلابي مطولا ، ولم تنجح في تشكيل ضغط يقنع السلطة بضرورة اتخاذ اجراءات عاجلة لحل المشكلة . كما انها بددت الحشد الطلابي الكبير في الاسابيع الاولى للاضراب ، في مبادرات دارت في حلقة مفرغة ، فكان ما تحقق ، بنتيجة الحركة ، يشكل أجوبة مشوهة على المشاكل المطروحة : فتعيين الحائزين على الكفاءة ، واعطاؤهم الاولوية في التعليم ، وادماج سنتي كفاءة الحقوق في سنوات الدراسة .. كلها اجراءات لا تحل الا جزءا بسيطا من مشكلة البطالة الواسعة ، او انها لا تخدم الا الذين يتمتعون بوقت متفرغ للدراسة — وهم من أصحاب الامتياز في الجامعة اللبنانية .

لكن معركة التعليم في لبنان بعيدة عن الحل . وصلتها المباشرة بازمة الراسمالية اللبنانية تجعل منها مشكلة يتجاوز حلها النضال المطلبي ، الضروري ولا شك . فقد اتى نمو التعليم وانتشاره ، في فترة توسع عام طال المرافق الادارية والتجارية والمصرفية ، موله دور الحلقة المحلية بين راس المال الامبريالي والتكتلات الحاكمة في البلدان العربية . لكن هذا الدور استفاد من الطاقات العربية التي تدفق قسم منها على الراسمالية المحلية . فاستطاعت ان تمول ، بين أشياء اخرى ، تعليما لم يرتبط بالحاجات والطاقات المحلية . بل يفيض عنها في الصورة التي كونتها اتجاهات نمو الرأسمالية المحلية الملتحقة . فالفيض التعليمي الحالي هو نتاج عاملين مترابطين : تركيب الراسمالية التجارية المصرفية ونتائجه على الانتاج ، الحدود السياسية التي تتعارض مع مصادر التمويل (التمويل العربي والتصريف اللبناني) . ولا شك أن الحركة المطلبية الطلابية لا تستطيع أن تجابه هاتين المشكلتين الا كعنصر من عناصر حركة وطنية ديمقراطية بقيادة الطبقة العاملة ..

مقدمات ازمة النظام السياسي

كان على الحكم ان يتصدى لكل هذه المشاكل التي نضجت طوال السنوات الخمس الاخيرة في مرحلة تراجع الراسمالية التجارية والمصرفية . واذا كان انتخاب سليمان فرنجية قد حسم صراعا سياسيا في صفوف التحالف الحاكم ، واعاد السلطة الى طاقم سياسي وثيق الصلة بالبورجوازية اللبنانية ، امسى منذ فترة يشكل جزءا لا يتجزأ منها ، فان مصدر التناقضات قد اختلف . لقد دخلت السلطة بدورها ، في مرحلة جديدة تفرض عليها مهام مختلفة ، وتضعها في موقع مختلف . فالبورجوازية اللبنانية ، بمختلف فئاتها ، لم تعد كتلا متفقة ، منسجمة المصالح ، يقدم اتساع السوق الراسمالية حلا لخلافات فئاتها . بل اضحت كتلا تتفق على بعضها ، تتعارض مصالح الكتلة مع الكتلة الاخرى ، وتعمل المصالح المستقرة على حماية استقرارها في وجه « الطارئين » . ولما كانت هذه المصالح تتداخل دوما مع قوى سياسية ، تعقدت مهمة السلطة ، وتضاربت اتجاهات هذه القوى . وقد راينا ان مشروع البرجوازية اللبنانية ان تبني هيئة مهنية مستقلة هو محاولة استخلاص كتلة مصلحية غالبة ، تستطيع الحل والربط في الازمات المتزايدة داخل الصفوف البرجوازية . لكن لا شك ان هذه المحاولة لن تضعف من دور الحكم ، بل ستفرض عليه التوسط في تناقضات تلعب المواقع السياسية في حلها دورا حاسما .

من ناحية ثانية ، نمت قوى اجتماعية تتناقض مصالحها مع مصالح الطبقات التي تتمثل في الحكم . فالطبقة العاملة أخذت تهدد مباشرة مصالح متعددة ، ترتبط كلها ، ولو باشكال مختلفة ، بالسلطة . ولا شك أن اتساع النضال العمالي يضع الطبقة العاملة ، بامكانات وفعالية كبيرة ، في قيادة تحالف طبقي واسع ، يجابه السلطة . والمعارك التي تخوضها فئات برجوازية صغيرة ، وفلاحية ، تطال التركيب الاقتصادي والتكتلات الطبقية التي تعمل على استمراره ولو دفعت الثمن هذه الفئات . لكن هل يستطيع الحكم أن يلعب دور الوسيط الذي تفرضه عليه أوضاع الرأسمالية وأزمتها ؟ اذا كانت أزمة الرأسمالية اللبنانية ، هي في المرتبة الاولى ، عجزها عن أن تبني اقتصادا مترابطا ، يفرض ترابطه تدرجا في الاولويات والمصالح ، فان الدور الذي على الحكم أن يلعبه يفترض التماسك . ولا يتم التماسك ضمن الوحدة المتعددة العناصر والعوامل الا بهيمنة طرف ، بحيث تتوزع الادوار وتتكامل حول محور المصالح التي يمثلها الطرف المهيمن . أين التحالف السياسي الحاكم من هذه الشروط ؟ طوال سنوات الحكم الشهابي (المتفاوت القبضة) بين ١٩٥٨ — ١٩٦٨ ، استطاع فريق عسكري — اداري — ، يستند الى كتلة نيابية كبيرة ، والى الرئاسة الاولى ، ان يشكل ضابطا لتفتت الكتل النيابية ولتغليبها لمصالحها المحلية . لكن ما أن نخرت قاعدة هذا الفريق ، وانتخب رئيس مستقل عنه ، حتى برزت حدة الخلافات من جديد . فادى التضارب في التطلب ، والتنازع على اقتسام المغانم ، والتباين في الارتباطات والتحالفات ، الى استحالة تاليف وزارة من داخل المجلس النيابي ، ومن كتله . هذا بينما كان انتخاب فرنجية عنوانا لـ (عودة) المجلس النيابي الى حلبة الحكم ، بعد أن استبعد عنها سنوات طويلة ، في راي « العائدين » . فاضطر الحكم الى الاتيان بوزارة من خارج صفوف النواب ، لا تملك الا اختيار رئاسة الجمهورية لها مرتكزا وقاعدة .

واذا كانت قد نالت ثقة المجلس على هذا الاساس ، فان استمرارها يعرض رئاسة الجمهورية بصورة مستمرة لحساب النواب ، ونزاعاتهم .. ولما كانت رئاسة الجمهورية هي مرتكز التوازن الدائم في العلاقات النيابية ، فان وضعها في الميزان يحرم التوازن من العنصر الذي يلعب دور الضابط الاخير له . وهو دور لا غنى للعلاقات النيابية عنه والا تازمت بصورة خطيرة ، كما حدث بعد عام ١٩٥٧ وخلال عام ١٩٦٤ .

ويزيد في دقة المشكلة ان التحالف الذي حمل فرنجية الى الحكم ، متضارب المصالح المباشرة بصورة حادة . فهو ما كاد يحمل الرئيس الجديد الى مركزه حتى انفجر تكتلات متعادية : في انتخابات المتن الفرعية ، وقف حلفاء الحلف الثلاثي السابق ، في معسكرين متقابلين ، وتخلى حزب الوطنيين الاحرار عن أمين سره ليدعم كتائبيا . وفي الشوف عادت المواجهة التقليدية بين كميل شمعون وكمال جنبلاط . بعد أن انتخبا في صف واحد ، في معركة رئاسة الجمهورية . وفي صلة الطاقم النيابي بقواعده الانتخابية أزمة . فالمطالب الجماهيرية ، التي اتسعت كما راينا ، ليست مجموع مطلب من هنا ، ومطلب من هناك . فعندما تطالب التنظيمات الجماهيرية التي ينضوي في صفوفها ناخبون ، بتامين العمل ، مثلا ، لا يمكن أن يحقق ذلك بتوظيف عدد من الدركيين ، وعدد اخر من الحجاب وعدد ثالث من عمال التنظيفات . ان هذه الطريقة في التوظيف لا تحل مشكلة البطالة ، ولا تؤمن سوق عمل تستوعب اليد العاملة الوافدة .. عدا أنها لا توفر الا عددا بسيطا ، ومتناقصا من الوظائف ، فهي لا تؤدي بدورها الى ايجاد أعمال أخرى . وعندما تطالب التنظيمات الجماهيرية بتامين العلم ، فلا يحل المشكلة ان يعلن مجلس الخدمة المدنية عن مسابقة للمعلمين الابتدائيين ، او أن يطالب نائب المنطقة بالحاح حتى تنال منطقته مدرسة من وزارة التربية . والدولة كانت دوما ، في كل التحركات الاخيرة ، الطرف المطالب بالجواب على مشكلة البطالة وذلك في ضمور الطرف الرأسمالي الذي أمن العمل طوال مرحلة سابقة . والمجلس النيابي بنوابه ، هو الوسيط بين الدولة المطالبة ، والمطالبين . فاذا عجز عن تلبية الطلبات ، وهو يعجز فعلا وبصورة متزايدة ، فقد دعامة هامة من دعامات دوره . وقد ابرزت الحركة المطلبية طوال ٧٠—٧١ ظاهرة جديدة هامة هي قصور التدخل النيابي والسياسي التقليدي ، عن التاثير المباشر والقوي على هذه الحركة . رغم ارتباط القيادات النقابية العمالية بالزعامات النيابية كان دورها يحتم عليها الاستمرار في مطلب تنفيذ الضمان الصحي في موعده . فالمطلب من الشمول بما يتعدى العلاقات التقليدية ، حتى لو اكتسبت وزنا وطنيا . ولم تنجح ضغوط الكتائب وجنبلاط على الحركة الطلابية ، الا في اخراج الكتائب من تحالف « الوعي » ، وفي تعطيل مساهمة العناصر الانتهازية اليمينية في الحركة الطلابية . تؤدي هذه الظواهر الى استنتاج تقلص القاعدة النيابية التقليدية ، وانفلات أقسام متزايدة منها ، من العلاقات السابقة (والمستمرة طبعا) . وليست هذه الظواهر ظرفية : فهي ملازمة لنمو التناقضات بين اطر العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الجامدة والمتخلفة ، وبين القوى والحاجات الجديدة التي تعجز اطر العلاقات هذه عن استيعابها . ومع اتساع التناقضات وشمولها لفئات اجتماعية كانت بعيدة عن الحركة المطلبية تنفضح هامشية المجلس النيابي والعلاقات النيابية اي العلاقات الطائفية والمحلية . فعندما تعرضت السلطة لاكثر حملات الجماهير اتساعا ، ولاكثر مطالبها الحاحا ، كان المجلس النيابي عاجزا عن أن ينعقد . فمن نصاب «يهرب» الى نقاش مشاكل ثانوية أو محلية . بدا المجلس على حقيقته . وحقيقته هو انه لا يستطيع ان يحكم فعلا : لا يستطيع أن يرسم سياسة كما لا يستطيع أن يراقب تنفيذ سياسة مرسومة (اذا وجدت) . في احسن الحالات يقدم المجلس تغطية « شعبية » كما يقال ، لاجراءات لا بد منها تفرض خارج المجلس وبدون رأيه . وهذا ما حدث عشية تنفيذ الضمان الصحي ، عندما دعي الاقطاب النيابيون لتحمل مسؤوليتهم في قرار لا بد لهم من اتخاذه .

ان في صلتها بالرأسمالية وبفئات البورجوازية او في صلتها بالطبقات الشعبية ، تبدو السلطة عاجزة عن ان تقدم حلولا للازمة التي تعتمل ضمن العلاقات السياسية والاجتماعية . وهذا يعني انه بعد أزمة الراسمالية اللبنانية بدات أزمة العلاقات السياسية اللبنانية . ويبدو هذا العجز في بدايات اولية ، بعيدة عن النضوج (اذا امكن لها أن تنضج) كانت مساهمة غسان تويني في الحكم خلال ثلاثة اشهر من هذه البدايات ، اكثرها صدى على الصعيد الدعائي . اذا كانت هذه الفترة قصيرة ليمكن اعطاء تقييم مكتمل لاحتمالات الليبرالية في لبنان ، فان اتجاهات معالجتها لم تكن وليدة الصدفة . فهي تجاه مشكلة تطال الامتيازات التعليمية الطبقية ، كما تطال ضمور سوق العمل وامكانات الراسمالية التجارية والمصرفية في لبنان ، تختار ان تعالج بصورة أساسية مشكلة المعادلات ، أي انها تتناول احد مظاهر الازمة التعليمية وتحاول أن تؤجل حلها . لكنها لا تملك حتى ان تواجه المشكلة الفعلية . في مجال اخر (الاعلام) حاولت الليبرالية ان تجعل منه مجالا للاستغلال الراسمالي ، وتوجد بالتالي مرفقا جديدا لقسم من رؤوس الاموال . لكنه موفق هامشي ولا فعالية له في الانماء . واذا كان هذا التيار يميل ، بلا شك ، الى المصالح الكبيرة التي استطاعت أن تصمد في المنافسة فانه لم يفصح عن راي أو مشروع يرمي الى تحرير المنافسة في المجالات التي تقيدها فيها مراكز القوة المكتسبة . وأبدى هذا التيار تبرمه بالعلاقات الطائفية والادارية المعيقة ، لكن الموقف لم يتجاوز هذا التبرم ، ولم تتعرض الليبرالية بصورة من الصور ، الى العلاقات المتميزة مع بلدان الامبريالية . وقد انتهى بها الامر الى تلافي أي صدام مع طاقم الحكم الحالي وأجهزته . فاستقال غسان تويني بلا اسرار ولا خفايا ولا مشاكل . ان ما افصحت عنه هذه المحاولة هو انفتاحها على مواقف الفئات التي افصحت مؤخرا عن تناقضها مع التكتلات المستقرة ، وذات المصالح المكتسبة في النظام ، في الوسط الطلابي خاصة . لكن هذا الانفتاح لا يتجاوز التعاطف ، فما تفتقده الليبرالية بصورة أساسية ، هو نظرة متناسقة للقوى ، ولصراعاتها ، ومستقبلها . فهي « ليبرالية » بلد متخلف ، مفككة تفكك العلاقات التي تربط البلد المتخلف ، بين مختلف المصالح البورجوازية اي تفكك البورجوازية نفسها . في مجتمع تبرز فيه بوضوح متزايد انقسامات طبقية تكتسب حدة ، تتكون مصالح تتناقض حمايتها ، في وجه المصالح الاخرى ، مع نظام حكم قائم على الانقسام والتوازن الطائفيين ، اي على « الشراكة » . لم تكن التناقضات تفرض على الحكم اختيارا واضحا ، ما دامت الراسمالية التجارية والمصرفية تقدم حلا لهذه التناقضات . لكن هذه الراسمالية دخلت في مرحلة ركود مزمنة ، هي نتيجة نوع التركيب العام للاقتصاد اللبناني ، ونتيجة التحاقه بالامبريالية ، مما يؤدي الى تازم تناقضات عديدة تطال الحكم دائما . فاذا بدا الحل الليبرالي مستحيلا لم يبق للحكم خيار الا ان يحافظ على البناء الحالي ، كما هو ، بتناقضاته الداخلية من ناحية ، وبصورة خاصة في وجه الاطراف والتناقضات الجديدة ، من ناحية ثانية . وهذا لا يتم « بالحوار » طبعا ، بل بسياسة قاسية ، تحمل القمع الى قلب المؤسسات الاجتماعية ، وتحول دون انفجار التناقضات ، أو حتى دون أن تملك وسيلة لتتكون عناصر التناقض . لا شك أن سياسة من هذا القبيل تتعارض مع تراث المجتمع اللبناني ، ومع ايديولوجيته المائعة . لكن التراث اللبناني ، هو الاخر ، غريب عن اوضاع تشكل نقضا لما عرفه حتى اليوم ، ودرج عليه ، منذ أن الف الاستعمار وسياسة اقتسام النفوذ «لبنان» . عندها لن يتقاعس وجهاء الداخل ، ولا الاميركيون عن دعم السياسة الحازمة .

شروط استقبال الطبقه العاملة للمرحله الجديده

في كل ما سبق ارتسمت اوضاع الطبقة العاملة اللبنانية في صورة متماسكة ، هي دليل توفر شروط لاستقبال مرحلة جديدة .

— تتطلب مصالح الطبقة العاملة انتاجا متكاملا ، يستخدم داخل البلد ، الموارد المتوفرة ، والموارد الحاصلة من هذا التكامل نفسه . فهذا هو الطريق الوحيد الذي يستطيع أن يحل مشكلة بطالة متسعة تطال العمال لكنها تطال ايضا فئات كبيرة من البرجوازية الصغيرة الكادحة . وهذا يتطلب ، بالطبع الفكاك من امتصاص الامبريالية ، ومصرفييها الوطنيين ، لرؤوس الاموال العربية والمحلية ، وتصديرها الى بورصات ومصارف واسواق الامبريالية .

— ان المصالح المباشرة للطبقة العاملة ، في تحقيق ضمانات العمل — من الضمان الاجتماعي الى التثبيت — لا تتلاءم مع استمرار الانتاج الصغير ، الحرفي ، العاجز عن الوفاء بتبعات اليد العاملة . ان هذه التبعات ترتفع وتتزايد نتيجة الاستيراد الذي يغرق به راس المال التجاري ، السوق الداخلية . وهو استيراد وحيد المصدر الامبريالي ، يخضع لاسعار مرتفعة ومتزايدة . فاذا كان من مصلحة الانتاج الصغير أن يخفض كلفة اليد العاملة ، بحماية السوق الداخلية فهو يستثمر في قطاعات لا تدخل في مزاحمة مع السلع المستوردة . مما لا يضعه وجها لوجه مع راس المال التجاري المستورد . عدا أن ارتباطه بالتركيب العام للنظام — وهو ارتباط سياسي وأيديولوجي — وعداءه للطبقة العاملة ، يبعدانه عن المشاركة في نضال من اجل التحرر الوطني — الاجتماعي والاقتصادي . ان مصلحة الطبقة العاملة في وحدات رأسمالية كبيرة ، تضعها في وجه فئات من البرجوازية الصغيرة ، وفي وجه القوى السياسية التي تحمي هذه الفئات ، وفي وجه العلاقات السياسية التي تسمح بتجميد التناقضات الاجتماعية ، وحجز قوى الانتاج .

— ان المصلحة المباشرة للطبقة العاملة ، تدفعها الى الوقوف في وجه اغراق السوق المحلية بالسلع الاجنبية ، وبالتالي في وجه سيطرة الراسمالية التجارية المصرفية مما يدفعها للمطالبة بتنويع الانتاج الداخلي ، والتلاحم مع السوق العربية . لكن ذلك يدفعها ايضا الى المطالبة بخفض قيمة الايجارات اي بضرب الريع العقاري الذي يدفعه النظام للبرجوازية الصغيرة القديمة في المدن ، وبضرب المضاربات والرهونات المصرفية على العقارات ، وبفك خضوع السلطة السياسية لهذه الفئة من البرجوازية الصغيرة ، والمصارف . وفي تطلبها لتعليم عام ومجاني ، يستوفي في المرحلة الابتدائية خصوصا شروط اعداد يخفف الفوارق الطبقية ويقضي عليها بالتدريج ، تطالب الطبقة العاملة بالغاء التعليم الخاص ، الديني وغير الديني ، فهو عدا ارتفاع كلفته يحافظ على الفوارق الثقافية ، الطبقية والطائفية ، ويؤسس لاستمرار هذه الفوارق في كل مراحل التعليم . وهي فوارق تحميها مؤسسات طائفية ، وقوى سياسية ، ملازمة للنظام السياسي ، وللمصالح الراسمالية الغالبة .

— ان المصلحة المباشرة للطبقة العاملة ، تجعل من بناء منظمات نقابية جماهيرية ، امرا حيويا للدفاع عن المكاسب المهددة دائما ، ولتوسيع هذه المكاسب وتدعيمها . وبناء هذه المنظمات يسحب من الاقطاع المحلي والطائفي ، القوى التي يرتكز اليها . لذلك تشكل الطبقة العاملة قوة مضادة للقوى البرلمانية الحالية بقاعدتها المثلثة : الطائفة ، المحلة ، العائلة .

— ان هذه التناقضات كلها تستند الى التناقض الاساسي الدائم بين تسخير الانتاج وقواه لمصالح الذين يملكون وسائل الانتاج ، ويوجهونه لتامين ربحهم فيغلون الانتاج ويشوهونه ، وبين الطبقة العاملة المنتجة التي تنحو مصالحها نحو اطلاق القوى المنتجة وتلبية الحاجات العامة بصورة متناسقة ، يخضع تخطيطها للطبقة العاملة نفسها .

ان ما سبق يكشف عن الالتقاء الفعلي الذي تم ، في المعارك الاخيرة ، بين الطبقة العاملة وبين قوى تنتمي الى مختلف فئات البرجوازية الصغيرة ، في المدينة والريف .

— من أجل تحقيق الضمان الصحي ، كانت الطبقة العاملة محور لقاء عشرات الالوف من المستخدمين في مختلف القطاعات كانت القوى الاساسية التي حملت السلطة وأصحاب العمل على الرضوخ ، والشروع بالتنفيذ في الزمن المحدد .

— تصب المطالب الجماهيرية بتخفيض سعر الدواء ، الاجارات ، وكلفة التعليم في المطلب العمالي الدائم حول هذه القضايا .

— تلتقي الحركة الطلابية بصورة واضحة بالمصلحة العمالية في تنويع الانتاج وتكامله وتوسيعه ووطنيته .

— في معركتها الموضوعية ضد العلاقات السياسية التي تحمي التكتلات الاحتكارية ، والانتاج الصغير الطفيلي ، تقف الطبقة العاملة الى جانب الجماهير الريفية التي تقيد انطلاقها ، ونمو ريفها ، هذه العلاقات نفسها . كما تقف الى جانب المثقفين الذين تعيق العلاقات التقليدية اتساع مطالبهم ، وتكبل مجالات عملهم وتحول ثقافتهم الى ثرثرة عاجزة .

— اذا كانت المعركة الاساسية من أجل تحرير الانتاج الداخلي وتكامله ، هي ضد السيطرة الامبريالية على المنطقة العربية ، فان الطبقة العاملة ، هي طليعة القوى الوطنية التي تناضل من اجل تحرير المنطقة العربية ولبنان ، من السيطرة الامبريالية ، ومن الحدود التي تحمي هذه السيطرة في قلب الارض العربية .

ان التقاء المعارك الجزئية في اطار المصالح القريبة ، او البعيدة ، لتحرر الطبقة العاملة يجعل من تحررها تحريرا لكل قوى المرحلة الوطنية الديمقراطية . وهذا هو شرط القيادة الطبقية . ان معركة الطبقة العاملة تضع في مقدمة النضال الحالي المصالح العامة للفئات المستغلة من المجتمع ، ومصالح نمو المجتمع بمجمله . وتلتقي هذه المصالح العامة عند تحرر المجتمع اللبناني من العلاقة الامبريالية بوجوهها الثلاثة :

— تكبيل الامبريالية (غلبة الراسمالية التجارية والمصرفية) للموارد اللبنانية وتشويهها للنمو الداخلي .

— تكبيل العلاقات السياسية الطائفية والمحلية ، لحركة ديمقراطية وطنية .

— تكبيل الامبريالية والعلاقات الطائفية والمحلية للانخراط اللبناني في مجال عربي موحد يشكل شرط معركة تحرير مظفرة ، واساس توازن لبناني فعلي .

ان احتلال الطبقة العاملة لهذا الموقع لا يعني انها تستطيع مباشرة ، خوض المعارك التي يستتبعها هذا الموقع ، وبالشعارات والقوى الملائمة . فقد عرفت المعركة الوطنية ، مع بدء دخول المقاومة الفلسطينية الى لبنان ، أوجها ، دون ان يؤدي ذلك الى استجابة ومشاركة عماليتين في النضال الوطني . وخاصى الطلاب ، من ثانويين وجامعيين ، أكثر معاركهم تقدما منذ سنوات طويلة . وبدا أن الصلة بين العمال والطلاب انتهت عند حدود ضئيلة : اجتماع ممثلين عن الاتحادين النقابيين . وعندما أصدرت نقابة مستخدمي وعمال الدواء بيانا ترفض فيه تاميم الدواء ، او حتى الحد من استيراده ، لم يثر العمال والمستخدمون على نقابتهم المزعومة . هذه احداث لا جدال فيها . لكن الموقع الجديد لم يتكون فعلا بعد . فالاحداث والنزاعات التي أشرنا اليها ما زالت بدايات ، لم تراكم نتائجها ، ولم تختط اتجاها واضحا . ثم أن ما يعوق الى حد بعيد حركة الطبقة العاملة هو ازمة العمل . فاذا كان لهذه الازمة أن تولد في بعض الظروف ، وعيا سياسيا عاما ، ومجابهة للنظام ، فانها تؤجل نضوج الصراعات الطبقية الواسعة ، وتؤخر احتمالاتها ، في صفوف مختلف فئات الطبقة العاملة . يضاف الى هذا العامل الاساسي الذي يشكل كابحا دائما عنصر سياسي حاسم . فمعركة الضمان لم تخض « الا بالوكالة » كما راينا . فقد تراجعت القيادات النقابية ، ومن وراء بعضها قوى سياسية « يسارية » و « وطنية » ، عن خوض معركة لم تعد لها من ناحية ويقوم الاعداد الفعلي لها ، من ناحية ثانية على ارساء اسس جديدة للعلاقات مع الجماهير العمالية . أما القوى السياسية التي ارتبطت تاريخيا بالمعارك الوطنية والديمقراطية فقد ازداد انخراطها في الفئات ذات المصالح المستقرة ، بينما ازدادت تبعيتها السياسية « ليسار » الحكم الطائفي والمحلي ، ومساوماتها مع هذا الحكم . لكن خروج الطبقة العاملة عن الحدود المهنية الخاصة لقضاياها ، والتقاؤها مع النضالات التي تخوضها فئات طبقية أخرى ، لا يتم بصورة مستمرة ومنسجمة الا ضمن خط سياسي . والخط السياسي الذي حددنا وجهته ، يتطلب تجاوزا مستمرا للحدود المباشرة التي تصورها ايديولوجية النظام ، وامكانات النظام المنسلخ عن مجاله التاريخي والسياسي الفعلي . لذلك كان نضوج الدور القيادي للطبقة العاملة في المرحلة الديمقراطية والوطنية ، يفترض نضوج نضالات متشابكة ما زالت في طورها البدائي . واذا شددنا على ترابط هذه النضالات مع حركة التحرر العربية ، وصراعها ضد الامبريالية ، فان ذلك يملك اليوم مرجعا تاريخيا محددا هو الفترة التي امتدت سبعة أشهر بعد ٢٣ نيسان ١٩٦٩ ، والتي أدت الى اضطراب التوازنات اللبنانية كلها ، نتيجة دخول قسم من الجماهير اللبنانية معركة عربية المجال والافق والقوى .

تجاه عجز بورجوازيات الدولة العربية عن بناء بلدان مستقلة ، وعن الشروع في وحدة عربية تعيد المبادرة التاريخية والنمو الاقتصادي الى ايدي جماهير العمال والفلاحين العرب ، وتجاه التحاق البورجوازية اللبنانية بالسوق الامبريالية ، لا يمكن للقوى الوطنية والديمقراطية أن ترمي الى بناء « راسمالية » مستقلة . فلا بد للاستقلال الفعلي أن يمشي على جثة تركيب المجتمع اللبناني الحالي ، وأن يبني مجتمعا اشتراكيا عربيا جديدا .

انتهى

مقدمات أزمة النظام السياسي

شروط استقبال الطبقة العاملة للمرحلة الجديدة

تابع ■ التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الأول لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان

كانت الظاهرة الجديدة هي اتساع الحركة المطلبية ، وشمولها لقطاعات طلابية كانت ايديولوجيتها وما زالت الى حد بعيد تعزلها عن المساهمة في المطالبة ، او حتى تضعها في المعسكر المعادي . لكن هذه القطاعات لم تعد هي الاخرى ، تتمتع بالامتيازات التي ارتبطت خلال مرحلة بانتماء طائفي رافق الانتماء الى فئات متوسطة وعليا من البرجوازية الصغيرة .

وكان انطلاق الحركة من الحقوق يعين موضع المشكلة ، حيث بلغت ازمة العمل حدة كبيرة : فقد بدت دراسة الحقوق طويلا مدخلا أكيدا للعمل في المرافق التجارية والمصرفية والادارية . اي في المرافق التي تمركز فيها نمو الرأسمالية اللبنانية في مرحلة صعودها . في المرحلة الحالية مرحلة التراجع والركود ، لم يصطدم الطلاب بضيق مجالات الاستخدام الناتجة عن ركود السوق فقط ، بل اصطدموا أيضا ومباشرة ، بالتكتل المهني الاحتكاري الذي يسيطر على سوق العمل في هذا المجال . اذا كانت المشكلة بلغت حدة قصوى في هذا المجال ، للظروف التي سلف ذكرها ، فهي مشتركة مع الاختصاصات الاخرى . فالجامعة اللبنانية ، والجامعة العربية بدرجة أقل ، وبعض كليات الجامعتين الفرنسية والامريكية ، تنتج معلمين ثانويين . ومنذ فترة واتساع التعليم الثانوي الرسمي لا يواكب الحاجات السكانية المتزايدة ، بينما بلغت الجامعات ، في انتاجها ، نسبة مرتفعة ، وازداد عدد خريجيها . نتج عن هذا التفاوت تفشي الاستخدام الجزئي ، وتراجع في القيمة العملية للشهادة ، وفرق فاضح بين كلفة انتاج المثقف ومردوده . ولم تنحصر هذه النتائج في طلاب الجامعة اللبنانية والجامعة العربية ، حيث يتمركز ابناء الفئات البرجوازية الدنيا ، بل تعدتها الى الجامعتين الاخريين ، وان بتفاوت في النتائج والسعة .

لا شك أن صلة التعليم المباشرة بسوق العمل ، في لبنان ، طرحت قضية التعليم في اطار هذه الصلة . فلم تتعرض الحركة المطلبية الحالية ، بوضوح وتحديد ، الى البنى الجامعية ، اي الى نمط الاعداد المهني والثقافي ، وتوزيع الاختصاصات وتدرجها .. لذلك توجهت المطالبة الى الدولة مباشرة ، وهي دائرة الادارة والتعليم . وحملت هذه المطالبة قيادات وسطية ، خرجت لتوها من صفوف اليمين الطائفي ، ولم تبت بعد بعلاقاتها معه وان كان منحى الاوضاع يفرض عليها ان تقطع هذه العلاقات . وتوجه المطالبة الى الدولة ، دفع هذه الاخيرة الى تعبئة درعها النيابي . فبذلت محاولات نيابية من اليمين الى « اليسار » تستعمل الدالة الطائفية أو السياسية المنبثقة عن العلاقات الطائفية والمحلية ، لتحمل تيارات طلابية على الانسلاخ عن الحركة . لكن نوع المشاكل المطروحة وصلة هذه المشاكل بسياسة الدولة وعلاقاتها بالراسمالية وبالتكتلات المهنية ، جابها الحركة المطلبية ولا سيما فئاتها الجديدة ، بضرورة اتخاذ موقف مستقل عن الدولة والاقطاب الذين يدورون في فلكها ، ــ هذا ينطبق على كل الاقطاب بدون استثناء ــ . لكن الاستقلال السلبي لا يكفي ، وشرطه المادي أن يرسو على قوى طلابية تتمثل مصالحها في برنامج واضح وفي خط مبادرات تحدده هي ، وفي تنظيم يوفر لها الاعلام الدائم وفرص التوجيه والتدخل في التقرير . هذا الشرط المادي للاستقلال لم يتوفر . فالقوى الوسطية حاولت الحفاظ على تحالفها مع اليمين الطلابي مطولا ، ولم تنجح في تشكيل ضغط يقنع السلطة بضرورة اتخاذ اجراءات عاجلة لحل المشكلة . كما انها بددت الحشد الطلابي الكبير في الاسابيع الاولى للاضراب ، في مبادرات دارت في حلقة مفرغة ، فكان ما تحقق ، بنتيجة الحركة ، يشكل أجوبة مشوهة على المشاكل المطروحة : فتعيين الحائزين على الكفاءة ، واعطاؤهم الاولوية في التعليم ، وادماج سنتي كفاءة الحقوق في سنوات الدراسة .. كلها اجراءات لا تحل الا جزءا بسيطا من مشكلة البطالة الواسعة ، او انها لا تخدم الا الذين يتمتعون بوقت متفرغ للدراسة ــ وهم من أصحاب الامتياز في الجامعة اللبنانية .

لكن معركة التعليم في لبنان بعيدة عن الحل . وصلتها المباشرة بازمة الرأسمالية اللبنانية تجعل منها مشكلة يتجاوز حلها النضال المطلبي ، الضروري ولا شك . فقد اتى نمو التعليم وانتشاره ، في فترة توسع عام طال المرافق الادارية والتجارية والمصرفية ، موله دور الحلقة المحلية بين رأس المال الامبريالي والتكتلات الحاكمة في البلدان العربية . لكن هذا الدور استفاد من الطاقات العربية التي تدفق قسم منها على الرأسمالية المحلية . فاستطاعت أن تمول ، بين أشياء اخرى ، تعليما لم يرتبط بالحاجات والطاقات المحلية . بل يفيض عنها في الصورة التي كونتها اتجاهات نمو الرأسمالية المحلية الملتحقة . فالفيض التعليمي الحالي هو نتاج عاملين مترابطين : تركيب الرأسمالية التجارية المصرفية ونتائجه على الانتاج ، الحدود السياسية التي تتعارض مع مصادر التمويل (التمويل العربي والتصريف اللبناني) . ولا شك أن الحركة المطلبية الطلابية لا تستطيع أن تجابه هاتين المشكلتين الا كعنصر من عناصر حركة وطنية ديمقراطية بقيادة الطبقة العاملة ..

مقدمات أزمة النظام السياسي

كان على الحكم ان يتصدى لكل هذه المشاكل التي نضجت طوال السنوات الخمس الاخيرة في مرحلة تراجع الراسمالية التجارية والمصرفية . واذا كان انتخاب سليمان فرنجية قد حسم صراعا سياسيا في صفوف التحالف الحاكم ، واعاد السلطة الى طاقم سياسي وثيق الصلة بالبورجوازية اللبنانية ، امسى منذ فترة يشكل جزءا لا يتجزا منها ، فان مصدر التناقضات قد اختلف . لقد دخلت السلطة بدورها ، في مرحلة جديدة تفرض عليها مهام مختلفة ، وتضعها في موقع مختلف . فالبورجوازية اللبنانية ، بمختلف فئاتها ، لم تعد كتلا متفقة ، منسجمة المصالح ، يقدم اتساع السوق الراسمالية حلا لخلافات فئاتها . بل اضحت كتلا تنغلق على بعضها ، تتعارض مصالح الكتلة مع الكتلة الاخرى ، وتعمل المصالح المستقرة على حماية استقرارها في وجه « الطارئين » . ولما كانت هذه المصالح تتداخل دوما مع قوى سياسية ، تعقدت مهمة السلطة ، وتضاربت اتجاهات هذه القوى . وقد راينا أن مشروع البرجوازية اللبنانية ان تبني هيئة مهنية مستقلة هو محاولة استخلاص كتلة مصلحية غالبة ، تستطيع الحل والربط في الازمات المتزايدة داخل الصفوف البرجوازية . لكن لا شك ان هذه المحاولة لن تضعف من دور الحكم ، بل ستفرض عليه التوسط في تناقضات تلعب المواقع السياسية في حلها دورا حاسما .

من ناحية ثانية ، نمت قوى اجتماعية تتناقض مصالحها مع مصالح الطبقات التي تتمثل في الحكم . فالطبقة العاملة أخذت تهدد مباشرة مصالح متعددة ، ترتبط كلها ، ولو باشكال مختلفة ، بالسلطة . ولا شك أن اتساع النضال العمالي يضع الطبقة العاملة ، بامكانات وفعالية كبيرة ، في قيادة تحالف طبقي واسع ، يجابه السلطة . والمعارك التي تخوضها فئات برجوازية صغيرة ، وفلاحية ، تطال التركيب الاقتصادي والتكتلات الطبقية التي تعمل على استمراره ولو دفعت الثمن هذه الفئات . لكن هل يستطيع الحكم أن يلعب دور الوسيط الذي تفرضه عليه أوضاع الرأسمالية وأزمتها ؟ اذا كانت أزمة الرأسمالية اللبنانية ، هي في المرتبة الاولى ، عجزها عن أن تبني اقتصادا مترابطا ، يفرض ترابطه تدرجا في الاولويات والمصالح ، فان الدور الذي على الحكم أن يلعبه يفترض التماسك . ولا يتم التماسك ضمن الوحدة المتعددة العناصر والعوامل الا بهينمة طرف ، بحيث تتوزع الادوار وتتكامل حول محور المصالح التي يمثلها الطرف المهيمن . أين التحالف السياسي الحاكم من هذه الشروط ؟ طوال سنوات الحكم الشهابي (المتفاوت القبضة) بين ١٩٥٨ ــ ١٩٦٨ ، استطاع فريق عسكري ــ اداري ــ ، يستند الى كتلة نيابية كبيرة ، والى الرئاسة الاولى ، ان يشكل ضابطا لتفتت الكتل النيابية ولتغليبها لمصالحها المحلية . لكن ما أن نخرت قاعدة هذا الفريق ، وانتخب رئيس مستقل عنه ، حتى برزت حدة الخلافات من جديد . فادى التضارب في التطلب ، والتنازع على اقتسام المغانم ، والتباين في الارتباطات والتحالفات ، الى استحالة تاليف وزارة من داخل المجلس النيابي ، ومن كتله . هذا بينما كان انتخاب فرنجية عنوانا لـ (عودة) المجلس النيابي الى حلبة الحكم ، بعد أن استبعد عنها سنوات طويلة ، في رأي « العائدين » . فاضطر الحكم الى الاتيان بوزارة من خارج صفوف النواب ، لا تملك الا اختيار رئاسة الجمهورية لها مرتكزا وقاعدة .

واذا كانت قد نالت ثقة المجلس على هذا الاساس ، فان استمرارها يعرض رئاسة الجمهورية بصورة مستمرة لحساب النواب ، ونزاعاتهم .. ولما كانت رئاسة الجمهورية هي مرتكز التوازن الدائم في العلاقات النيابية ، فان وضعها في الميزان يحرم التوازن من العنصر الذي يلعب دور الضابط الاخير له . وهو دور لا غنى للعلاقات النيابية عنه والا تازمت بصورة خطيرة ، كما حدث بعد عام ١٩٥٧ وخلال عام ١٩٦٤ .

ويزيد في دقة المشكلة ان التحالف الذي حمل فرنجية الى الحكم ، متضارب المصالح المباشرة بصورة حادة . فهو ما كاد يحمل الرئيس الجديد الى مركزه حتى انفجر تكتلات متعادية : في انتخابات المتن الفرعية ، وقف حلفاء الحلف الثلاثي السابق ، في معسكرين متقابلين ، وتخلى حزب الوطنيين الاحرار عن امين سره ليدعم كتائبيا . وفي الشوف عادت المواجهة التقليدية بين كميل شمعون وكمال جنبلاط . بعد ان انتخبا في صف واحد ، في معركة رئاسة الجمهورية . وفي صلة الطاقم النيابي بقواعده الانتخابية ازمة . فالمطالب الجماهيرية ، التي اتسعت كما راينا ، ليست مجموع مطلب من هنا ، ومطلب من هناك . فعندما تطالب التنظيمات الجماهيرية التي ينضوي في صفوفها ناخبون ، بتأمين العمل ، مثلا ، لا يمكن أن يحقق ذلك بتوظيف عدد من الدركيين ، وعدد اخر من الحجاب وعدد ثالث من عمال التنظيفات . ان هذه الطريقة في التوظيف لا تحل مشكلة البطالة ، ولا تؤمن سوق عمل تستوعب اليد العاملة الوافدة .. عدا انها لا توفر الا عددا بسيطا ، ومتناقصا من الوظائف ، فهي لا تؤدي بدورها الى ايجاد أعمال اخرى . وعندما تطالب التنظيمات الجماهيرية بتامين العلم ، فلا يحل المشكلة ان يعلن مجلس الخدمة المدنية عن مسابقة للمعلمين الابتدائيين ، او أن يطالب نائب المنطقة بالحاح حتى تنال منطقته مدرسة من وزارة التربية . والدولة كانت دوما ، في كل التحركات الاخيرة ، الطرف المطالب بالجواب على مشكلة البطالة وذلك في ضمور الطرف الرأسمالي الذي أمن العمل طوال مرحلة سابقة . والمجلس النيابي بنوابه ، هو الوسيط بين الدولة المطالبة ، والمطالبين . فاذا عجز عن تلبية الطلبات ، وهو يعجز فعلا وبصورة متزايدة ، فقد دعامة هامة من دعامات دوره . وقد أبرزت الحركة المطلبية طوال ٧٠ــ٧١ ظاهرة جديدة هامة هي قصور التدخل النيابي والسياسي التقليدي ، عن التاثير المباشر والقوي على هذه الحركة . رغم ارتباط القيادات النقابية العمالية بالزعامات النيابية كان دورها يحتم عليها الاستمرار في مطلب تنفيذ الضمان الصحي في موعده . فالمطلب من الشمول بما يتعدى العلاقات التقليدية ، حتى لو اكتسبت وزنا وطنيا . ولم تنجح ضغوط الكتائب وجنبلاط على الحركة الطلابية ، الا في اخراج الكتائب من تحالف « الوعي » ، وفي تعطيل مساهمة العناصر الانتهازية اليمينية في الحركة الطلابية . تؤدي هذه الظواهر الى استنتاج تقلص القاعدة النيابية التقليدية ، وانفلات اقسام متزايدة منها ، من العلاقات السابقة (والمستمرة طبعا) . وليست هذه الظواهر ظرفية : فهي ملازمة لنمو التناقضات بين اطر العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الجامدة والمتخلفة ، وبين القوى والحاجات الجديدة التي تعجز اطر العلاقات هذه عن استيعابها . ومع اتساع التناقضات وشمولها لفئات اجتماعية كانت بعيدة عن الحركة المطلبية تنفضح هامشية المجلس النيابي والعلاقات النيابية اي العلاقات الطائفية والمحلية . فعندما تعرضت السلطة لاكثر حملات الجماهير اتساعا ، ولاكثر مطالبها الحاحا ، كان المجلس النيابي عاجزا عن ان ينعقد . فمن نصاب «يهرب» الى نقاش مشاكل ثانوية أو محلية . بدا المجلس على حقيقته . وحقيقته هو انه لا يستطيع ان يحكم فعلا : لا يستطيع ان يرسم سياسة كما لا يستطيع ان يراقب تنفيذ سياسة مرسومة (اذا وجدت) . في احسن الحالات يقدم المجلس تغطية « شعبية » كما يقال ، لاجراءات لا بد منها تفرض خارج المجلس وبدون رأيه . وهذا ما حدث عشية تنفيذ الضمان الصحي ، عندما دعي الاقطاب النيابيون لتحمل مسؤوليتهم في قرار لا بد لهم من اتخاذه .

ان في صلتها بالرأسمالية وبفئات البورجوازية او في صلتها بالطبقات الشعبية ، تبدو السلطة عاجزة عن ان تقدم حلولا للازمة التي تعتمل ضمن العلاقات السياسية والاجتماعية . وهذا يعني انه بعد ازمة الراسمالية اللبنانية بدات ازمة العلاقات السياسية اللبنانية . ويبدو هذا العجز في بدايات اولية ، بعيدة عن النضوج (اذا امكن لها أن تنضج) كانت مساهمة غسان تويني في الحكم خلال ثلاثة اشهر من هذه البدايات ، اكثرها صدى على الصعيد الدعائي . اذا كانت هذه الفترة قصيرة ليمكن اعطاء تقييم مكتمل لاحتمالات الليبرالية في لبنان ، فان اتجاهات معالجتها لم تكن وليدة الصدفة . فهي تجاه مشكلة تطال الامتيازات التعليمية الطبقية ، كما تطال ضمور سوق العمل وامكانات الراسمالية التجارية والمصرفية في لبنان ، تختار ان تعالج بصورة أساسية مشكلة المعادلات ، اي أنها تتناول احد مظاهر الازمة التعليمية وتحاول أن تؤجل حلها . لكنها لا تملك حتى ان تواجه المشكلة الفعلية . في مجال اخر (الاعلام) حاولت الليبرالية ان تجعل منه مجالا للاستغلال الرأسمالي ، وتوجد بالتالي مرفقا جديدا لقسم من رؤوس الاموال . لكنه موفق هامشي ولا فعالية له في الانماء . واذا كان هذا التيار يميل ، بلا شك ، الى المصالح الكبيرة التي استطاعت أن تصمد في المنافسة فانه لم يفصح عن راي أو مشروع يرمي الى تحرير المنافسة في المجالات التي تقيدها فيها مراكز القوة المكتسبة . وأبدى هذا التيار تبرمه بالعلاقات الطائفية والادارية المعيقة ، لكن الموقف لم يتجاوز هذا التبرم ، ولم تتعرض الليبرالية بصورة من الصور ، الى العلاقات المتميزة مع بلدان الامبريالية . وقد انتهى بها الامر الى تلافي أي صدام مع طاقم الحكم الحالي وأجهزته . فاستقال غسان تويني بلا اسرار ولا خفايا ولا مشاكل . ان ما افصحت عنه هذه المحاولة هو انفتاحها على مواقف الفئات التي افصحت مؤخرا عن تناقضها مع التكتلات المستقرة ، وذات المصالح المكتسبة في النظام ، في الوسط الطلابي خاصة . لكن هذا الانفتاح لا يتجاوز التعاطف ، فما تفتقده الليبرالية بصورة اساسية ، هو نظرة متناسقة للقوى ، ولصراعاتها ، ومستقبلها . فهي « ليبرالية » بلد متخلف ، مفككة تفكك العلاقات التي تربط البلد المتخلف ، بين مختلف المصالح البورجوازية اي تفكك البورجوازية نفسها . في مجتمع تبرز فيه بوضوح متزايد انقسامات طبقية تكتسب حدة ، تتكون مصالح تناقض حمايتها ، في وجه المصالح الاخرى ، مع نظام حكم قائم على الانقسام والتوازن الطائفيين ، اي على « الشراكة » . لم تكن التناقضات تفرض على الحكم اختيارا واضحا ، ما دامت الراسمالية التجارية والمصرفية تقدم حلا لهذه التناقضات . لكن هذه الرأسمالية دخلت في مرحلة ركود مزمنة ، هي نتيجة نوع التركيب العام للاقتصاد اللبناني ، ونتيجة التحاقه بالامبريالية ، مما يؤدي الى تازم تناقضات عديدة تطال الحكم دائما . فاذا بدا الحل الليبرالي مستحيلا لم يبق للحكم خيار الا ان يحافظ على البناء الحالي ، كما هو ، بتناقضاته الداخلية من ناحية ، وبصورة خاصة في وجه الاطراف والتناقضات الجديدة ، من ناحية ثانية . وهذا لا يتم « بالحوار » طبعا ، بل بسياسة قاسية ، تحمل القمع الى قلب المؤسسات الاجتماعية ، وتحول دون انفجار التناقضات ، او حتى دون أن تملك وسيلة لتتكون عناصر التناقض . لا شك أن سياسة من هذا القبيل تتعارض مع تراث المجتمع اللبناني ، ومع ايديولوجيته المائعة . لكن التراث اللبناني ، هو الاخر ، غريب عن اوضاع تشكل نقضا لما عرفه حتى اليوم ، ودرج عليه ، منذ أن الف الاستعمار وسياسة اقتسام النفوذ ، لبنان . عندها لن يتقاعس وجهاء الداخل ، ولا الاميركيون عن دعم السياسة الحازمة .

شروط استقبال الطبقة العاملة للمرحلة الجديدة

في كل ما سبق ارتسمت اوضاع الطبقة العاملة اللبنانية في صورة متماسكة ، هي دليل توفر شروط لاستقبال مرحلة جديدة .

ــ تتطلب مصالح الطبقة العاملة انتاجا متكاملا ، يستخدم داخل البلد ، الموارد المتوفرة ، والموارد الحاصلة من هذا التكامل نفسه . فهذا هو الطريق الوحيد الذي يستطيع أن يحل مشكلة بطالة متسعة تطال العمال لكنها تطال ايضا فئات كبيرة من البرجوازية الصغيرة الكادحة . وهذا يتطلب ، بالطبع الفكاك من امتصاص الامبرياليـة ، ومصرفييها الوطنيين ، لرؤوس الاموال العربية والمحلية ، وتصديرها الى بورصات ومصارف وأسواق الامبريالية .

ــ ان المصالح المباشرة للطبقة العاملة ، في تحقيق ضمانات العمل ــ من الضمان الاجتماعي الى التثبيت ــ لا تتلاءم مع استمرار الانتاج الصغير ، الحرفي ، العاجز عن الوفاء بتبعات اليد العاملة . ان هذه التبعات ترتفع وتتزايد نتيجة الاستيراد الذي يغرق به راس المال التجاري ، السوق الداخلية . وهو استيراد وحيد المصدر الامبريالي ، يخضع لاسعار مرتفعة ومتزايدة . فاذا كان من مصلحة الانتاج الصغير أن يخفض كلفة اليد العاملة ، بحماية السوق الداخلية فهو يستثمر في قطاعات لا تدخل في مزاحمة مع السلع المستوردة . مما لا يضعه وجها لوجه مع راس المال التجاري المستورد . عدا أن ارتباطه بالتركيب العام للنظام ــ وهو ارتباط سياسي وأيديولوجي ــ وعداءه للطبقة العاملة ، يبعدانه عن المشاركة في نضال من اجل التحرر الوطني ــ الاجتماعي والاقتصادي . ان مصلحة الطبقة العاملة في وحدات رأسمالية كبيرة ، تضعها في وجه فئات من البرجوازية الصغيرة ، وفي وجه القوى السياسية التي تحمي هذه الفئات ، وفي وجه العلاقات السياسية التي تسمح بتجميد التناقضات الاجتماعية ، وحجز قوى الانتاج .

ــ ان المصلحة المباشرة للطبقة العاملة ، تدفعها الى الوقوف في وجه اغراق السوق المحلية بالسلع الاجنبية ، وبالتالي في وجه سيطرة الراسمالية التجارية المصرفية مما يدفعها للمطالبة بتنويع الانتاج الداخلي ، والتلاحم مع السوق العربية . لكن ذلك يدفعها ايضا الى المطالبة بخفض قيمة الايجارات اي بضرب الريع العقاري الذي يدفعه النظام للبرجوازية الصغيرة القديمة في المدن ، وبضرب المضاربات والرهونات المصرفية على العقارات ، وبفك خضوع السلطة السياسية لهذه الفئة من البرجوازية الصغيرة ، والمصارف . وفي تطلبها لتعليم عام ومجاني ، يستوفي في المرحلة الابتدائية خصوصا شروط اعداد يخفف الفوارق الطبقية ويقضي عليها بالتدريج ، تطالب الطبقة العاملة بالغاء التعليم الخاص ، الديني وغير الديني ، فهو عدا ارتفاع كلفته يحافظ على الفوارق الثقافية ، الطبقية والطائفية ، ويؤسس لاستمرار هذه الفوارق في كل مراحل التعليم . وهي فوارق تحميها مؤسسات طائفية ، وقوى سياسية ، ملازمة للنظام السياسي ، وللمصالح الراسمالية الغالبة .

ــ ان المصلحة المباشرة للطبقة العاملة ، تجعل من بناء منظمات نقابية جماهيرية ، امرا حيويا للدفاع عن المكاسب المهددة دائما ، ولتوسيع هذه المكاسب وتدعيمها . وبناء هذه المنظمات يسحب من الاقطاع المحلي والطائفي ، القوى التي يرتكز اليها . لذلك تشكل الطبقة العاملة قوة مضادة للقوى البرلمانية الحالية بقاعدتها المثلثة : الطائفة ، المحلة ، العائلة .

ــ ان هذه التناقضات كلها تستند الى التناقض الاساسي الدائم بين تسخير الانتاج وقواه لمصالح الذين يملكون وسائل الانتاج ، ويوجهونه لتامين ربحهم فيغلون الانتاج ويشوهونه ، وبين الطبقة العاملة المنتجة التي تنحو مصالحها نحو اطلاق القوى المنتجة وتلبية الحاجات العامة بصورة متناسقة ، يخضع تخطيطها للطبقة العاملة نفسها .

ان ما سبق يكشف عن الالتقاء الفعلي الذي تم ، في المعارك الاخيرة ، بين الطبقة العاملة وبين قوى تنتمي الى مختلف فئات البرجوازية الصغيرة ، في المدينة والريف .

ــ من أجل تحقيق الضمان الصحي ، كانت الطبقة العاملة محور لقاء عشرات الالوف من المستخدمين في مختلف القطاعات كانت القوى الاساسية التي حملت السلطة وأصحاب العمل على الرضوخ ، والشروع بالتنفيذ في الزمن المحدد .

ــ تصب المطالب الجماهيرية بتخفيض سعر الدواء ، الاجارات ، وكلفة التعليم في المطلب العمالي الدائم حول هذه القضايا .

ــ تلتقي الحركة الطلابية بصورة واضحة بالمصلحة العمالية في تنويع الانتاج وتكامله وتوسيعه ووطنيته .

ــ في معركتها الموضوعية ضد العلاقات السياسية التي تحمي التكتلات الاحتكارية ، والانتاج الصغير الطفيلي ، تقف الطبقة العاملة الى جانب الجماهير الريفية التي تقيد انطلاقها ، ونمو ريفها ، هذه العلاقات نفسها . كما تقف الى جانب المثقفين الذين تعيق العلاقات التقليدية اتساع مطالبهم ، وتكبل مجالات عملهم وتحول ثقافتهم الى ثرثرة عاجزة .

ــ اذا كانت المعركة الاساسية من أجل تحرير الانتاج الداخلي وتكامله ، هي ضد السيطرة الامبريالية على المنطقة العربية ، فان الطبقة العاملة ، هي طليعة القوى الوطنية التي تناضل من اجل تحرير المنطقة العربية ولبنان ، من السيطرة الامبريالية ، ومن الحدود التي تحمي هذه السيطرة في قلب الارض العربية .

ان التقاء المعارك الجزئية في اطار المصالح القريبة ، او البعيدة ، لتحرر الطبقة العاملة يجعل من تحررها تحريرا لكل قوى المرحلة الوطنية الديمقراطية . وهذا هو شرط القيادة الطبقية . ان معركة الطبقة العاملة تضع في مقدمة النضال الحالي المصالح العامة للفئات المستغلة من المجتمع ، ومصالح نمو المجتمع بمجمله . وتلتقي هذه المصالح العامة عند تحرر المجتمع اللبناني من العلاقة الامبريالية بوجوهها الثلاثة :

ــ تكبيل الامبريالية (غلبة الراسمالية التجارية والمصرفية) للموارد اللبنانية وتشويهها للنمو الداخلي .

ــ تكبيل العلاقات السياسية الطائفية والمحلية ، لحركة ديمقراطية وطنية .

ــ تكبيل الامبريالية والعلاقات الطائفية والمحلية للانخراط اللبناني في مجال عربي موحد يشكل شرط معركة تحرير مظفرة ، واساس توازن لبناني فعلي .

ان احتلال الطبقة العاملة لهذا الموقع لا يعني انها تستطيع مباشرة ، خوض المعارك التي يستتبعها هذا الموقع ، وبالشعارات والقوى الملائمة . فقد عرفت المعركة الوطنية ، مع بدء دخول المقاومة الفلسطينية الى لبنان ، أوجها ، دون أن يؤدي ذلك الى استجابة ومشاركة عماليتين في النضال الوطني . وخاص الطلاب ، من ثانويين وجامعيين ، أكثر معاركهم تقدما منذ سنوات طويلة . وبدا أن الصلة بين العمال والطلاب انتهت عند حدود ضئيلة : اجتماع ممثلين عن الاتحادين النقابيين . وعندما أصدرت نقابة مستخدمي وعمال الدواء بيانا ترفض فيه تأميم الدواء ، او حتى الحد من استيراده ، لم يثر العمال والمستخدمون على نقابتهم المزعومة . هذه احداث لا جدال فيها . لكن الموقع الجديد لم يتكون فعلا بعد . فالاحداث والنزاعات التي أشرنا اليها ما زالت بدايات ، لم تراكم نتائجها ، ولم تختط اتجاها واضحا . ثم أن ما يعوق الى حد بعيد حركة الطبقة العاملة هو ازمة العمل . فاذا كان لهذه الازمة أن تولد في بعض الظروف ، وعيا سياسيا عاما ، ومجابهة للنظام ، فانها تؤجل نضوج الصراعات الطبقية الواسعة ، وتؤخر احتمالاتها ، في صفوف مختلف فئات الطبقة العاملة . يضاف الى هذا العامل الاساسي الذي يشكل كابحا دائما عنصر سياسي حاسم . فمعركة الضمان لم تخض « الا بالوكالة » كما رأينا . فقد تراجعت القيادات النقابية ، ومن وراء بعضها قوى سياسية « يسارية » و « وطنية » ، عن خوض معركة لم تعد لها من ناحية ويقوم الاعداد الفعلي لها ، من ناحية ثانية على ارساء اسس جديدة للعلاقات مع الجماهير العمالية . أما القوى السياسية التي ارتبطت تاريخيا بالمعارك الوطنية والديمقراطية فقد ازداد انخراطها في الفئات ذات المصالح المستقرة ، بينما ازدادت تبعيتها السياسية « ليسار » الحكم الطائفي والمحلي ، ومساوماتها مع هذا الحكم . لكن خروج الطبقة العاملة عن الحدود المهنية الخاصة لقضاياها ، والتقاؤها مع النضالات التي تخوضها فئات طبقية أخرى ، لا يتم بصورة مستمرة ومنسجمة الا ضمن خط سياسي . والخط السياسي الذي حددنا وجهته ، يتطلب تجاوزا مستمرا للحدود المباشرة التي تصورها ايديولوجية النظام ، وامكانات النظام المنسلخ عن مجاله التاريخي والسياسي الفعلي . لذلك كان نضوج الدور القيادي للطبقة العاملة في المرحلة الديمقراطية والوطنية ، يفترض نضوج نضالات متشابكة ما زالت في طورها البدائي . واذا شددنا على ترابط هذه النضالات مع حركة التحرر العربية ، وصراعها ضد الامبريالية ، فان ذلك يملك اليوم مرجعا تاريخيا محددا هو الفترة التي امتدت سبعة أشهر بعد ٢٣ نيسان ١٩٦٩ ، والتي أدت الى اضطراب التوازنات اللبنانية كلها ، نتيجة دخول قسم من الجماهير اللبنانية معركة عربية المجال والافق والقوى .

تجاه عجز بورجوازيات الدولة العربية عن بناء بلدان مستقلة ، وعن الشروع في وحدة عربية تعيد المبادرة التاريخية والنمو الاقتصادي الى ايدي جماهير العمال والفلاحين العرب ، وتجاه التحاق البورجوازية اللبنانية بالسوق الامبريالية ، لا يمكن للقوى الوطنية والديمقراطية أن ترمي الى بناء « راسمالية » مستقلة . فلا بد للاستقلال الفعلي أن يمشي على جثة تركيب المجتمع اللبناني الحالي ، وان يبني مجتمعا اشتراكيا عربيا جديدا .

انتهى

حديث مع نايف حواتمه

٤

بوحدة فصائل المقاومة وبتحويل الساحة الأردنية إلى قاعدة للثورة نحمي المقاومة والقضية الفلسطينية من التصفية على مراحل

اعتمدت الديمقراطية على منهج طرح الموقف السياسي علنا ليشكل قوة ضاغطة على المنظمات الاخرى ، لدفعها بالاتجاه الذي تعتقد بصحته. هل لا زال من المناسب الاعتماد على هذا النهج في العمل في الظروف الراهنة أم أن المرحلة الجديدة تقتضي وسائل اخرى وما هي هذه الوسائل ؟

ان المسألة لا تتعلق بالرغبات الذاتية او الموقف الذاتي للجبهة الديمقراطية او اي فصيل اخر من فصائل المقاومة ، بل ان المسألة المطروحة باستمرار هي مدى صحة وسلامة الخط السياسي العام والتكتيك اليومي لحركة المقاومة حتى تستطيع الانتقال من انتصار الى اخر وتقود شعبنا فعلا على طريق تحرير وطنه وانتزاع كامل حقوقه الوطنية الراهنة والتاريخية(الاستراتيجية). وحتى نتمكن من دفع المقاومة على الطريق السياسي السليم فان هذا يتطلب التعامل علنا مع الجماهير وفي الشارع حول كافة القضايا المطروحة سواء منها القضايا الاستراتيجية العامة التي تتعلق بالمواقف المبدئية. او فيما يتعلق بالقضايا السياسية والعملية التكتيكيةاليومية اذ ان الجماهير وحدها هي المطالبة بمتابعة النضال وتقديم التضحيات المادية والبشرية والمعنوية ومن هنا علينا ان نعتمد في علاقتنا مع الجماهير على ديبلوماسية الشارع كما قلت وعلى الاحتكام الديمقراطي لهذه الجماهير في كل قضية من القضايا المطروحة ، وعلى ضوء قناعة هذه الجماهير المعززة بتجربتها الخاصة وبأصابعها العشرة ،فان هذه الجماهير تمارس دورها في تصحيح مسار حركة المقاومة ، وفي صياغة سياساتها من خلال ضغطها الديمقراطي القاعدي على مجموع الاوضاع القيادية في حركة المقاومة ، ومن خلال التفافها حول المواقف الاكثر صحة وسلامة ، والابتعاد عن المواقف الخاطئة التي يقود تراكمها بالنتيجة الى تراجع الثورة وربما الى فشلها ، خاصة ان شعبنا شهد في تاريخه المعاصر اكثر من ثورة فاشلة وابرزها ثورة ١٩٣٦ وانتفاضات عامي ٤٧ — ١٩٤٨ . وعلينا ان نستخلص دروس هذه التجارب وطرحها على جماهير شعبنا ، ومن خلال تجربته ، وعلى ضوء وعيه لهذه الدروس يأخذ زمام المبادرة بيده يوما بعد يوم ، بدلا من ان يقف في مواقع التنفيذ لسياسات عليا تطرح عليه بيروقراطيا من خلال قياداته ، او ان يصاب على ضوء هزائم معينة بحالة من الانفضاض من حول المقاومة والحركة الوطنية ، او بحالة من القنوط واليأس تدفعه لان يتخذ موقفا متفرجا على الصراع الجاري . هذه السياسة هي في تقديرنا السياسة الوطنية الوحيدة التي يجب ان تعتمدها كافة فصائل حركة المقاومة ، وليس فقط الديمقراطية . وقد بادرت الديمقراطية فعلا الى التعامل مع الجماهير مباشرة وعلنا ، حول جميع القضايا الاستراتيجية الاساسية وجميع القضايا السياسية التكتيكية اليومية . وفي الوقت نفسه حافظت الجبهة على التحالفات الوطنية العريضة ، وعملت على تطوير وتعزيز هذه التحالفات ، من خلال عملية التصحيح الدائمة التي تمارسها حركة الجماهير بالاحتكام لها في كل صغيرة وكبيرة . وفعلا استخدمت الجبهة في ظل اطار هذه التحالفات كافة المنابر السياسية والفكرية والتنظيمية للوصول الى اعرض الجماهير في طرح كافة القضايا كما وقع قبل ايلول بشكل خاص ، وبعد ايلول بشكل عام . والقضايا التي وقع ايضا الاختلاف حولها كنا نطرحها مباشرة على هذه الجماهير ومنها على سبيل المثال ما طرحته الجبهة على الجماهير قبيل ايلول من ضرورة عقد مؤتمر ديمقراطي لكافة لجان التنسيق والكوادر الوسطى في حركة المقاومة تلتقي فيه مع اللجنة المركزية لمناقشة مجموع السياسات في تلك المرحلة وتحديد المهمات المباشرة المطروحة على المقاومة في المدى القريب ، بينما عارضت قوى اخرى هذا الاتجاه لسبب بسيط « انها تريد تقرير سياسات المقاومة من وراء ظهر الجماهير وقواعدها » .

وقد أدت هذه السياسة الى توليد سلسلة من الضغوطات الديمقراطية القاعدية على عموم تيارات حركة المقاومة من اجل تصحيح العلاقات فيما بينها ، ومن اجل تحديد المهمات المباشرة المطروحة عليها .

وفي تقديرنا ان هذا المنهج في العمل يبقى دائما هو المنهج الصحيح، طالما ان هناك ارضا مشتركة تمثل اطارا لبرنامج حد ادنى راهن بين فصائل حركة المقاومة والحركة الوطنية : الاعتماد على الجماهير ، طرح كل شيء على الجماهير ، والاحتكام لها . متى يصبح هذا المنهج خاطئا ؟ اذا وصلت فصائل حركة المقاومة الى فقدان الارض المشتركة التي تقف عليها تجاه مهمات راهنة على المدى القريب والمتوسط ، او تجاه المهمات المبدئية والاستراتيجية ، الى ان نصل الى هذه الحالة التي نتمنى ان لا نصل لها (هذا مرهون بالتطورات العربية والدولية تجاه القضية الفلسطينية ... ومهمات حركة المقاومة الراهنة ، ومواقف فصائل المقاومة تجاه هذا كله) . فان المنهج الدائم هو اعتماد التحالفات الوطنية العريضة ، في ظل الاحتكام الدائم للجماهير حول كافة القضايا حتى تأخذ هذه الجماهير دورها في تصحيح مسار المقاومة ، وفي احداث سلسلة التغييرات الثورية الضرورية لكل مرحلة من المراحل .

من الانتقادات التي توجه للجبهة ، انها طرحت تحليلا فكريا وسياسيا متكاملا حول الوضع الفلسطيني والعربي ، ولكن هذا التحليل بقي ضمن اطار العموميات ولم يقترن بتحليل القضايا اليومية المحسوسة التي تستطيع الجماهير ادراكها مباشرة، وادى ذلك الى ضعف تاثيرها الجماهيري . هل توافق على ذلك ؟

بالضرورة . لن اي تحليل فكري وسياسي حول الاوضاع الفلسطينية والعربية يجب ان يكون في مرحلته الاولى ضمن الاطار العام ، حتى يصبح بالامكان تحديد اللوحة العريضة امام جماهير شعبنا وشعوب الامة العربية . ويصبح بالامكان تحديد البرنامج الثوري العام البديل عن البرنامج الرجعي المهزوم عام ١٩٤٨، والبرنامج البورجوازي الصغير المهزوم عام ١٩٦٧ على صعيد القضية الفلسطينية، وعلى صعيد انجاز كامل مهمات التحرير الوطني ، والتي تقف مسألة تحرير فلسطين في مقدمة جدول اعمالها ، وذلك حتى تضع الجماهير اصابعها على هذا الاطار العام الذي يشكل منهجا لحل كافة القضايا التكتيكية اليومية . هذا اولا . وثانيا : ان الانتقال بهذا التحليل العام الى التخصيص يفترض بالضرورة التماس مع قضايا يومية جديدة ، ومن خلال هذا التماس تتبلور باستمرار الاجابات على كافة القضايا الراهنة . ولنعط مثلا سريعا على ذلك.تولد عن هذا التحليل العام الذي طرحته الجبهة مبكرا قضايا مباشرة في الساحة الاردنية ، تتناول مسألة وحدة الشعب ونضاله الوطني الديمقراطي مما دفع الجبهة الى طرح صيغة الجبهة الوطنية الفلسطينية — الاردنية الموحدة مقابل الاتجاه الاقليمي في صفوف بعض فصائل حركة المقاومة ، والذي اندفع على طريق « فلسطنة » المقاومة والحركة الوطنية . ومن اجل تعزيز وتوطيد وحدة نضال الشعب في الساحة الفلسطينية الاردنية طرحت الجبهة الديمقراطية برنامجا محددا ودقيقا لمهمات هذه الجبهة الموحدة ، فيما يختص بقضايا المقاومة والثورة الفلسطينية ، وفيما يختص بقضايا التحرر الوطني والديمقراطي في الضفة الشرقية كذلك فيما يختص بقضية العلاقات بين حركة المقاومة والحركة الوطنية من جهة ، وبين السلطة الرجعية الاردنية من جهة اخرى ، ورفض هذه السلطة الرجعية اخضاع التناقضات الثانوية مع المقاومة والحركة الوطنية لصالح التناقض الرئيسي مع العدو القومي (الصهيونية والامبريالية) . فقد بادرت الجبهة الى الدعوة لضرورة تطوير كافة اوضاع المقاومة السياسية والادارية والعسكرية والتنظيمية باتجاه انضاج الازمة الثورية في البلاد واخذ زمام المبادرة من يد السلطة الرجعية لحل ازدواجية السلطة كمهمة مباشرة وراهنة على رأس جدول اعمال حركة المقاومة وعموم الحركة الوطنية في الاردن . وبتعبير أدق لحل التناقض مع السلطة الرجعية الذي بات تناقضا اساسيا (بفعل اصرار الرجعية سياسيا وعمليا على تصفية المقاومة ونزع سلاح الشعب) لا بد من الشروع في حله وانجازه حتى يصبح بامكان شعبنا متابعة كفاحه المسلح على طريق حل التناقض الرئيسي مع العدو الصهيوني. تبلور هذا في دعوة الجبهة الى بلورة السلطة الوطنية للمقاومة ، مقابل السلطة الرجعية ، تطويرها لتعبر عن ارادة الجماهير في ظل المطالبة بمجالس شعبية منتخبة ، ثم تطويرها الى ضرورة بناء سلطة وطنية وانهاء السلطة العميلة . وفعلا فقد تمكنت عموم فصائل المقاومة ، ولكن بصورة متأخرة ، تحت ضغط التطورات الموضوعية ، وضغط المبادرات الذاتية ليسار المقاومة ، من ان تطور موقفها بهذا الاتجاه حيث اصدر المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي في عمان في ٢٧ آب ١٩٧٠ قرارا بالعمل السريع « لتحويل الساحة الاردنية الى معقل للثورة الفلسطينية » . كما تأكد هذا الموقف في بيان اللجنة المركزية في ٩ أيلول ١٩٧٠ الداعي الى تحقيق السلطة الوطنية . هذه أمثلة سريعة نطرحها هنا ، وعلينا ان نحدد من خلالها بدقة حجم دور الجبهة الديمقراطية حتى لا نقع ضمن حدود العموميات التي اراد القسم الثاني من السؤال ان يدلل عليها موحيا ان اطروحات الجبهة الديمقراطية لم تنتقل من العموميات الى الوقائع العملية . مما دفع السؤال الى ان يخرج بنتيجة تقول بضعف تأثير هذا التحليل العام في اوساط الجماهير . ومع ذلك يجب ان نلاحظ ان تأثير هذا التحليل العام وترجماته اليومية السياسية والتنظيمية والجماهيرية مسألة لا يمكن ان تحسم بضغط زمني حسب رغباتنا الذاتية ، فشعبنا والمقاومة ايضا يعيش في ظل تأثير واسع للتناقضات العربية ، الفكرية والسياسية والطبقية ، والتي امتدت الى داخل صفوفه . مضافا الى هذا الاوضاع الثقافية لشعبنا ، فهي ثقافة ذات طبيعة يمينية ، وجذور رجعية ، بفعل سيطرة الطبقات شبه الاقطاعية والكومبرادورية والارستقراطية العشائرية والبيروقراطية العسكرية الرجعية ، وبفعل التعبئة الفكرية والسياسية الدائمة لهذه القوى لابعاد تأثير الافكار الثورية عن اوساط الجماهير . ان هذه الحالة الموضوعية القائمة تتطلب فترة زمنية طويلة حتى تتمكن الافكار الثورية من الحاق الهزيمة بالافكار اليمينية والرجعية في صفوف شعبنا ، وهذه قاعدة لا تقف عند حدود بلادنا فقط ، وهي تفسر نجاح القوى الاقطاعية والرجعية في تجنيد العديد من القوى العاملة والفقيرة للدفاع عن مواقع ومصالح مناقضة لمواقعها ومصالحها ، كما تفسر ايضا كيف تذهب قطاعات واسعة من الجماهير ضحية للتضليل الايديولوجي اليميني والرجعي في العديد من مراحل التطور التاريخي . ان الحاق الهزيمة بالثقافة الاجتماعية و [illegible]ياسية اليمينية والرجعية لصالح المواقف الثورية يتطلب مرحلة زمنية اطول ومن هنا يأتي تفسير لماذا لم تتمكن هذه الافكار الثورية التي طرحتها الجبهة من ان تلهب القطاعات الاعرض من الجماهير بالحماس وتستنهض همم هذه القطاعات بشكل سريع ، فهي مسألة تراكمية نامية وعبر عملية التراكم الكمي الصبور نصل الى حالة نوعية جديدة تؤكد فيها الجماهير افكارها الثورية وتحسم الصراع لصالح هذه الافكار .

تتهم الديمقراطية بانه كانت لها مسؤولية كبيرة في التسبب بمعركة ايلول من خلال طرح شعارات « متطرفة » . ما هو ردك على ذلك ؟

ان هذا الاتهام اما غبي او مشبوه . غبي يقفز ويتناسى جميع وقائع التاريخ المعاصر لشعبنا ولعموم حركة التحرر الوطني العربية ، او مشبوه ينطلق بالاصل من مواقع معادية ليس فقط لليسار وللفرق الثورية الفلسطينية بشكل خاص والعربية بشكل عام بل بالنتيجة لمجموع حركة الثورة الوطنية . ان نظرة سريعة على وقائع التاريخ تؤكد بطلان هذا الاتهام عمليا وموضوعيا . فالنظام الهاشمي ومعه عموم الرجعية العربية وقفت تاريخيا في وجه حركة شعبنا وطموحه لانتزاع كامل حريته الوطنية الديمقراطية قبل عام ١٩٤٨ وبعده . فمنذ ان تشكلت امارة شرق الاردن اتخذت موقفا مرسوما لها ضمن السياسة الاستعمارية البريطانية شرق السويس ، موقفا معاديا لحركة شعبنا ونضالاته من اجل منع تهويد فلسطين . وفي عام ٣٦ بشكل بارز ، تخطى هذا الموقف المعادي اشكاله السياسية ، فبالاضافة الى التدخل السياسي لتصفية الثورة مع باقي الملوك والرؤساء العرب بدعوة جماهير شعبنا الى القاء السلاح ، لتقوم هذه الدول العربية الرجعية بالتفاوض مع «الحليفة» بريطانيا على حد تعبيرها ، فقد مارست قوات الامير عبدالله عملية قمع مباشرة لثوار فلسطين الذين التجأوا الى احراش عجلون ، وفي ظل قيادة ملازم بريطاني . واستمر هذا حتى عام ١٩٤٨ حيث قاتلت قوات العرش الهاشمي في ظل قيادة كلوب باشا ضمن حدود قرار التقسيم وانسحبت قواته دون اي قتال ، من مناطق لا تدخل ايضا ضمن حدود التقسيم حتى تصبح ميدانا سهلا لدخول القوات الصهيونية كما جرى في اللد والرملة مثلا. وكان ضمن المخططات السرية لحرب ١٩٤٨ قيام دولة اسرائيل على جزء من ارض فلسطين بينما يمنح العرش الهاشمي الضفة الغربية لتشكل المملكة الاردنية على ضفتي نهر الاردن . تم هذا كله في وقت لم يكن فيه يسار الحركة الوطنية الفلسطينية بمواقع مؤثرة بل كان حركة وطنية عفوية موجهة ضد محاولات تهويد فلسطين وضد الانتداب البريطاني. بعد عام ١٩٤٨ لم يقف العرش الهاشمي والرجعية العربية لحظة واحدة وقفة وطنية تجاه قضايا شعب فلسطين بل شكل هذا النظام صمام أمن تاريخي لدولة اسرائيل والحركة الصهيونية ، وقمع بكل شراسة الحركة الوطنية وانتفاضات شعبنا في الضفة الشرقية والضفة الغربية ؛ ومن حيث موقف هذا النظام من العمل الفدائي فقد اتسم بالعداء السافر منذ اللحظات الاولى عام ١٩٦٥ حيث تعرضت جميع العناصر المناضلة والتي حملت السلاح لعمليات القمع المتصلة والاستشهاد والزج في السجون والمعتقلات . وبعد عام ١٩٦٧ اتخذت السلطة الاردنية منذ البداية ومباشرة موقفا معاديا للعمل الفدائي قبل ان يولد يسار المقاومة بصورة تنظيمية وايديولوجية مستقلة. ولنتذكر ان حملة الابادة العسكرية الاولى كانت في ٢—٢—١٩٦٨ ، عندما كان العمل الفدائي ممثلا بمنظمة فتح فقط ، أي قبل ان يولد اوان يطرح يسار المقاومة اية شعارات « متطرفة » على حد تعبير السؤال . وقد حاول هذا النظام طيلة الفترة الماضية ان يصفي عموم حركة المقاومة على مرحلتين : **الاولى تحت شعار تصفية العمل الفدائي غير الشريف والاحتفاظ بالشريف منه ، والثانية الاجهاز على الجميع ، بعد ان فشل في تصفيتها** دفعة واحدة . نذكر هذه الوقائع لنحدد بشكل ملموس ان الرجعية عملت على قمع وابادة الحركة الوطنية الفلسطينية قبل عام ٦٧ ، وعملت على ابادة المقاومة بعد عام ٦٧ دون تمييز بين هذا الفصيل او ذاك ، بين وطني يساري ووطني يميني، بل شنت حملاتها على الجميع ، ولم تفرق اجراءاتها البوليسية ورصاصها ومدفعية دباباتها ، بين مقاتل فلسطيني ومقاتل آخر ، او بين فصيل وفصيل آخر . هذه وقائع التاريخ ومن يحاول القفز عنها كما قلت في البداية هو فعلا اما غبي او مشبوه ، لان الرجعية في الاردن ومعها الرجعية العربية تعتبر العرش الهاشمي خط الدفاع الامامي عنها ، وتعتبر حركة المقاومة الفلسطينية بمجموعها خطرا عليها أشد آلاف المرات من خطر الامبريالية ودولة اسرائيل ذاتها . وهذا تاريخها يؤكد ذلك ، فقد عملت تاريخيا على قمع الحركة الوطنية معتبرة أنها هي العدو الاساسي لها وليست اسرائيل هي العدو الاساسي . وليست الامبريالية هي العدو الاساسي . وبقيت الرجعية حريصة على اعتبار التناقض مع المقاومة والحركة الوطنية التناقض الاساسي ويجب حله باستمرار لصالحها ولصالح ارتباطاتها بالإمبريالية ، ولصالح بقائها قلعة رجعية تمثل صمام أمن تاريخي لاسرائيل . وعلينا ان نتذكر ايضا ان اسرائيل ادلت بدلوها اكثر من مرة كلما نهضت الحركة الوطنية في الساحة الاردنية الفلسطينية لمجابهة النظام الرجعي الذي يقف عقبة في طريق كفاحها المسلح وفي طريق اخذها زمام المبادرة لانتزاع حقوق شعبنا الوطنية بكفاحه المباشر والطويل الامد . فقد اعلنت اسرائيل باستمرار انها ستتدخل في صالح العرش الهاشمي اذا تمكنت الحركة الوطنية من الحاق الهزيمة به. بل اكثر من ذلك في عام ١٩٥٨ وبعد ثورة ١٤ تموز في العراق سارعت اسرائيل الى فتح اجوائها لنقل القوات الاستعمارية البريطانية التي حطت في الاردن لحماية العرش الهاشمي . تكررت ذات الظاهرة باستمرار ، وقد اعلن مؤخرا ان الاسلحة البرية التي وصلت الى الاردن هدية من الامبريالية الاميركية جاءت عبر الاراضي المحتلة وسهلت اسرائيل لها حرية المرور الى الضفة الشرقية . نذكر هذا للتأكيد بأن الرجعية في عمان ومعها كل الرجعية العربية اتخذت موقفا تاريخيا من حركة شعبنا ومن عموم حركة التحرر الوطني العربية وليس فقط الفلسطينية . ولذلك ليس سوى ادعاء فارغ ذاك الذي يقول بأن الجبهة الديمقراطية او القوى التقدمية في حركة المقاومة ، بممارساتها وشعاراتها تسببت في حملة ايلول . الصحيح انه كان علينا وعلى جميع الفصائل ان تعي جيدا قانون الترابط الجدلي بين النضال ضد اسرائيل والتسويات السياسية ، وبين حتمية الصدام مع النظام الاردني الرجعي ، حتى نتمكن من اخذ زمام المبادرة في رسم سياساتنا اليومية الجماهيرية والمسلحة .

ومن هنا فان اصابع الادانة تتجه نحو القوى التي رفضت ان تأخذ زمام المبادرة لحل التناقض مع السلطة الرجعية ، سياسيا وعسكريا ، في البلاد. من هنا نقول بوضوح ان الجبهة الديمقراطية بادرت فعلا الى بلورة وتطوير سياسة تسعى لان تمتلك حركة المقاومة زمام المبادرة بيدها ، وطرحت ذلك علنا امام الجماهير ودعت جميع الفصائل الى التزام نفس السياسة . وكانت بذلك مفتحة العينين تماما، بينما التزمت بعض القوى الاخرى بسياسة مغمضة العينين .

ومع ذلك من المفيد ان نلاحظ أن من يطالع جريدة فتح في الفترة الواقعة بين حزيران وايلول ١٩٧٠ ويقارنها بجريدة الشرارة ومواقف وشعارات الجبهة الديمقراطية يلحظ انها تلتقي في موقف واحد . كما ان المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي السابع في عمان في ٢٧ آب خرج بقرار من نفس الموقف . وكذلك حال اللجنة المركزية في ٩ ايلول ١٩٧٠ . الا ان الممارسة العملية السياسية والعسكرية والتنظيمية الجماهيرية لم تكن فعلا عند جميع فصائل المقاومة بنفس مستوى الموقف التعبوي والتحريضي في صفوف الجماهير والذي اتخذته جريدة فتح والشرارة ومنشورات الجبهة الديمقراطية ، لان موقف بعض فصائل المقاومة بقي يراوح في مكانه بانتهاج سياسة الدفاع الذاتي السلبي والاكتفاء بها رغم انتهاجه سياسة «القصف الاعلامي» للنظام الرجعي في جرائده واذاعاته ، وهذا ما قادنا الى الكارثة الوطنية التي وقعت في ايلول ٧٠ ، وكان يمكن فعلا ان تتحول رياح ايلول الى صدر السلطة الرجعية لو اخذت كل المقاومة بزمام المبادرة بدلا من ان تبقي زمام المبادرة في يد السلطة . ان استمرار بروز هذه النغمة يخدم محاولة البعض تبرير مواقفه الخاطئة بشكل ديماغوجي ، امام قواعده وامام الجماهير ، ملقيا تبعات اخطائه كلها على ما يسميه « تطرف » اليسار . ويبرز تبني وحماس الرجعية العربية لنفس الموقف في عدائها السافر ليس ليسار حركة المقاومة ، بل ولكافة القوى التقدمية العربية ، التي تواجه حاليا مرحلة صعبة جدا . لذلك نقول بوضوح ، انه من واجب كل وطني مسؤول ، وكل مثقف ثوري ان يدقق المواقف حتى يكتشف بالضبط من مكن للسلطة الرجعية بسياسته الخاطئة ان تغرز اظافرها وحتى اسنانها في جسم حركة المقاومة وفي جسم شعبنا ، حتى تتمكن من دحر هذه الحملات الايديولوجية اليمينية والرجعية ، التي تحاول ان تتستر على مواقفها المترددة ، القاصرة عن التحليل السليم لصراع القوى المتناقضة والنتائج العملية التي تترتب على هذا ، وتبقى اسيرة سياسة « مسك العشر بطيخات بيد واحدة » هذه السياسة التي لعب غير اليساريين على حبالها طويلا وقادت الى نتائج متخاذلة تجاه قضية شعبنا وحتى لا نترك لها المجال لتوجيه انتقاداتها الباطلة ليسار حركة المقاومة .

اتهمت الديمقراطية مؤخرا بعد ان طرحت في المجلس الوطني موقفها القائل بتجديد وحدة الضفتين على أسس وطنية ديمقراطية ورفض التجديد على أسس تخدم النظام الاردني بانها تفسح المجال امام الدولة الفلسطينية . ما هو ردك على هذا الاتهام .

ان الذي يقفز عن تقديم الحلول الوطنية للقضايا المطروحة هو الذي يفسح المجال للاتجاهات المتخاذلة والاستسلامية في صفوف القطاعات البورجوازية الفلسطينية، والتي تقود بالنتيجة الى تجزئة القضية الفلسطينية بما فيها احتمالات الدولة الفلسطينية . اما الذي يبادر الى طرح الحلول الوطنية على قضايا راهنة قائمة فهو الذي يقطع الطريق فعلا وعمليا على مثل تلك الاتجاهات . وهذا ما بادرت الجبهة الديمقراطية الى طرحه مؤخرا ، على دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسع الذي انعقد من ٧— ١٣ تموز ١٩٧١ . وبعد اقل من شهرين اتضح ان ما طرحته الجبهة يمثل ردا وحلولا وطنية على قضية راهنة باتت مطروحة بشكل حاد . فبعد حملة أيلول ٧٠ نشأت اوضاع جديدة واستثنائية في الساحة الفلسطينية الاردنية ، اذا لم تتقدم القوى الثورية لمعالجة هذه الاوضاع وتقديم الحلول الوطنية لها ، فيمكن للقوى الرجعية واليمينية في المنطقة وفي صفوف شعبنا ان تستغل هذه الظروف الاستثنائية على حساب مصير القضية الوطنية ووحدة نضال شعبنا في الساحة الفلسطينية الاردنية . لقد شنت السلطة الرجعية في عمان حملة ابادة في ايلول نشأ عنها نزعة اقليمية متعصبة تقودها السلطة لتغذية الانقسام في صفوف شعبنا بين فلسطيني واردني . ومحاولة استمالة قطاعات واسعة من ابناء شرق الاردن لتلتف حول السلطة الرجعية التي تقدم نفسها بأنها الحريصة على مصالح ابناء شرق الاردن والعاملة على حمايتها ، والحريصة على حماية ابناء شرق الاردن من محاولات الاستيعاب الفلسطينية لهم . وتتخذ السلطات الرجعية هذا المدخل لتبرير جميع جرائمها بحق شعبنا وحق ابناء شرق الاردن نفسه ، ولتوليد اوضاع متماسكة بين ابناء شرق الاردن ، وخاصة في الريف وداخل مؤسسات اجهزة الدولة ، تلتف حول السلطة الرجعية لتستخدم كل هذه الطاقات في متابعتها لعملية القمع ، ومصادرة جميع حقوق شعبنا الوطنية ، وفرض ديكتاتوريتها البوليسية على ابناء الضفتين . وقد تولد عن هذه الحملات العسكرية وعن الاتجاهات الاقليمية المتعصبة التي تخوضها الرجعية الاردنية رد فعل عفوي في صفوف شعب فلسطين في الضفة الشرقية وفي الضفة الغربية أيضا يقوم على اتجاه انفصالي عفوي عام ، اذ ان شعب فلسطين يجد بهذا الاتجاه الانفصالي العفوي خلاصه من العذاب اليومي والتاريخي الذي تحمله منذ عام ١٩٤٨ على يد العرش الهاشمي ، ومن المذابح التي تعرض لها ولا زال يتعرض لها على يد هذا النظام . في ظل هذا المناخ الناشيء بعد أيلول تلمس شعبنا ايضا ان المقاومة الفلسطينية تعيش حالة من القصور في الرد على هجمات الرجعية ومجازرها المنظمة مما يعزز ردة الفعل الانفصالية كعملية هروبية غير ثورية بالنتيجة على صعيد القضية الفلسطينية ومصير شعبنا . هذه الاوضاع القائمة تستغلها الرجعية الحاكمة في عمان لتدفع بالامور وبالقوة باتجاه شكل من اشكال الدويلة الفلسطينية وبذات الوقت تستغلها العائلات البورجوازية الكبيرة وكل الرجعيين في الضفة الغربية لتدفع الامور ايضا باتجاه الدويلة الفلسطينية ، وبتعبير آخر مطروح الان على جدول اعمال القضية الفلسطينية مشروعان للدويلة الفلسطينية لا مشروع واحد . مشروع الملك حسين الذي يعمل من خلال مزيد من التغذية للتعصب الاقليمي الشرق اردني ، ومزيد من الحالة الانقسامية في صفوف شعبنا ، لحل مشكلة شعبنا بالحكم الذاتي في ظل المملكة الاردنية الهاشمية . وبهذا تتم عودة المملكة الاردنية على الضفتين تحت قيادة نفس القوى الطبقية اليمينية والرجعية عميلة الاستعمار التي ساهمت بقمع حركة شعبنا واضطهاده لصالح النظام الهاشمي في عمان . (دعا الملك حسين في تشرين الثاني ١٩٧٠ في مذكرة رسمية وجهها الى الملوك والرؤساء العرب ، الى مؤتمر قمة عربي يناقش مشروع الدويلة الفلسطينية واتخاذ سياسة عامة تجاهها ، وابدى استعداده للموافقة على دويلة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة) . يستمد هذا الاتجاه قوته من التعصب الاقليمي وحملات القمع العسكرية والبوليسية المتصلة يوميا . وبهذا يساهم الملك حسين في محاولة دفع شعبنا الى تجزئة القضية الفلسطينية والمشاركة بتصفية هذه القضية ضمن حدود حكم ذاتي في ظل المملكة الاردنية الهاشمية على ارض الضفة الغربية التي تمنح الملك حسين وحكومته حرية الحركة السياسية على صعيد القضية الفلسطينية والنطق بلسان شعبنا من اجل ان يتمكن من عقد تسوية سياسية ثنائية مع اسرائيل باعتباره الناطق الاوحد بلسان شعبنا . مقابل هذا المشروع ينمو الان مشروع آخر في ظل الاحتلال وعلى يد القطاعات البورجوازية والاقطاع العائلي في الضفة الغربية ، والتي التحقت منذ عام ١٩٤٨ بالرجعية الاردنية وشكلت دعائمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية حتى عام ١٩٦٧. وبعد ذلك لعبت هذه الاطارات دور الوسيط بين الاحتلال وبين شعبنا ، وعملت على امتصاص كل الانتفاضات الثورية في صفوف شعبنا في الضفة الغربية ، وهي الان تكتشف من خلال مصالحها الخاصة انها اكثر التصاقا بالاحتلال منها مع السلطة الرجعية في عمان في المرحلة الراهنة على الرغم من محاولة السلطة الرجعية في عمان منذ حزيران ١٩٦٧ وحتى الان ان تحتفظ بولاء هذه القوى الطبقية بكافة الوسائل ومن بينها تقديم كافة اشكال المساندة السياسية والمعنوية والمادية باسم دعم الصمود في الضفة الغربية ، حيث تذهب كل الاموال لجيوب هذه الطبقة لا الى تغذية نضال الجماهير في الضفة الغربية او الى المعتقلين في سجون العدو الصهيوني. الا ان هذه القوى تكتشف يوما بعد يوم ان مصالحها اشد التصاقا بالاحتلال بحكم الظروف الراهنة . ولهذا فقد اخذت تستغل وبمنهجها المتخاذل والمساوم على حساب القضية الفلسطينية عذاب شعبنا في الضفة الشرقية والمذابح المنظمة التي قامت بها ولا زالت السلطة الرجعية في عمان ، تستغل كل هذه الحالة وما نشأ عنها من رد فعل عفوي في صفوف شعبنا للخلاص من هذه العلاقة وباتجاه انفصالي من اجل تطوير هذه الحالة بما يخدم مصالحها ، اي لبلورة الوضع في ظل حكم ذاتي على ارض الضفة الغربية يكون تمهيدا لاتخاذ الاجراءات لاعلان دولة فلسطينية . وفعلا فقد حاولت هذه القوى بعد حزيران ان تقوم بهذه الخطوة الا انها فشلت تماما ولم تجد اي تجاوب بفعل نفوذ حركة المقاومة الفلسطينية في صفوف شعبنا في الضفتين . ولكن حملة ايلول ونتائجها ، وما الحقته من ضعف في اوضاع حركة المقاومة مكن هذه القوى من ان تجدد مشروعها بعد أيلول واخذت تدعو علنا الى ضرورة اجراء الحكم الذاتي في ظل الاحتلال (مؤتمر بيت ساحور الذي تحدثنا عنه) تمهيدا لدولة فلسطينية مستقلة عن الرجعية في عمان ومرتبطة بشكل او بآخر باسرائيل. وكلا هذين المشروعين مشاريع رجعية تخدم مصالح الصهيونية والامبريالية ، ولا تخدم على الاطلاق مصلحة شعبنا وقضيته الوطنية . اذ ان كلا المشروعين يقوم بالاصل على تجزئة القضية الفلسطينية ، وارغام شعبنا على التسليم بالتسوية السياسية ودولة اسرائيل . فسواء الحل الهاشمي هو حل رجعي واستعماري ، والمشروع الاخر يؤدي ايضا الى نفس النتائج لانه بالاضافة الى ما ذكرت يقيم دولة تقع باستمرار تحت هيمنة العسكرية الاسرائيلية بين مطرقة اسرائيل وسندان الرجعية الاردنية ، وتمثل رأس جسر للاستعمار الاقتصادي الاسرائيلي الجديد في البلاد العربية .

اذن الذي يطرح مشاريع لتصفية القضية الفلسطينية ، ومشاريع تقود الى الدويلة الفلسطينية هو الحكم الهاشمي باتجاهاته الاقليمية وبقمعه العسكري والبوليسي لشعبنا ، ومصادرته جميع حقوقه الوطنية حتى يصبح الناطق الاوحد بلسانه . مقابل رشوة فريق يميني ورجعي فلسطيني للقبول بحكم ذاتي في ظل مملكته. ومن جهة اخرى القوى اليمينية والرجعية في الضفة الغربية . ازاء كل هذه الاوضاع على القوى الثورية في حركة المقاومة والحركة الوطنية ان تطرح الحلول البديلة عن هذه الحلول الرجعية والمشبوهة والتي تخدم في النتيجة مخططات الاستعمار والصهيونية . ومن هنا بادرت الجبهة الديمقراطية وقبل ظهور هذه المشاريع المشبوهة بشكل عملي محدد الى طرح حلول وطنية على المجلس الوطني التاسع ، حلول وطنية بديلة عن التعصب الاقليمي في الضفة الشرقية وعن محاولات النظام الرجعي استغلال هذا التعصب لتبرير جرائمه ومتابعة قهره لشعبنا ومصادرة حقوقه الوطنية ، وبديلا بذات الوقت عن ردة الفعل العفوية الانفصالية في صفوف شعبنا ومحاولات القوى البورجوازية في الضفة الغربية استغلال هذه العذابات اليومية خدمة لقيادة رد الفعل العفوي وتحويله الى قضية عملية تؤدي الى انسلاخ الضفتين وتكريس الانفصال بينهما. فطرحت الجبهة الديمقراطية ان من مهمات المقاومة

■ علاقة الساحة الأردنية بشعب فلسطين والثورة تختلف جذريا عن أي قطر عربي آخر بحكم وحدة الشعب وضفتي نهر الأردن

■ تجديد وحدة الضفتين على أسس وطنية ديمقراطية هو الرد الوطني على الأقليمية الرجعية الأردنية ودعوات الدولة الفلسطينية

— البقية على الصفحة ١٥ —

حديث مع نايف حواتمه ٤

بوحدة فصائل المقاومة وبتحويل الساحة الأردنية إلى قاعدة للثورة نحمي المقاومة والقضية الفلسطينية من التصفية على مراحل

اعتمدت الديمقراطية على منهج طرح الموقف السياسي علنا ليشكل قوة ضاغطة على المنظمات الاخرى ، لدفعها بالاتجاه الذي تعتقد بصحته. هل لا زال من المناسب الاعتماد على هذا النهج في العمل في الظروف الراهنة أم أن المرحلة الجديدة تقتضي وسائل اخرى وما هي هذه الوسائل ؟

ان المسألة لا تتعلق بالرغبات الذاتية او الموقف الذاتي للجبهة الديمقراطية او اي فصيل اخر من فصائل المقاومة ، بل ان المسألة المطروحة باستمرار هي مدى صحة وسلامة الخط السياسي العام والتكتيك اليومي لحركة المقاومة حتى تستطيع الانتقال من انتصار الى اخر وتقود شعبنا فعلا على طريق تحرير وطنه وانتزاع كامل حقوقه الوطنية الراهنة والتاريخية(الاستراتيجية). وحتى نتمكن من دفع المقاومة على الطريق السياسي السليم فان هذا يتطلب التعامل علنا مع الجماهير وفي الشارع حول كافة القضايا المطروحة سواء منها القضايا الاستراتيجية العامة التي تتعلق بالمواقف المبدئية. او فيما يتعلق بالقضايا السياسية والعملية التكتيكيةاليومية اذ ان الجماهير وحدها هي المطالبة بمتابعة النضال وتقديم التضحيات المادية والبشرية والمعنوية ومن هنا علينا ان نعتمد في علاقتنا مع الجماهير على ديبلوماسية الشارع كما قلت وعلى الاحتكام الديمقراطي لهذه الجماهير في كل قضية من القضايا المطروحة ، وعلى ضوء قناعة هذه الجماهير المعززة بتجربتها الخاصة وبأصابعها العشرة ،فان هذه الجماهير تمارس دورها في تصحيح مسار حركة المقاومة ، وفي صياغة سياساتها من خلال ضغطها الديمقراطي القاعدي على مجموع الاوضاع القيادية في حركة المقاومة ، ومن خلال التفافها حول المواقف الاكثر صحة وسلامة ، والابتعاد عن المواقف الخاطئة التي يقود تراكمها بالنتيجة الى تراجع الثورة وربما الى فشلها ، خاصة ان شعبنا شهد في تاريخه المعاصر اكثر من ثورة فاشلة وابرزها ثورة ١٩٣٦ وانتفاضات عامي ٤٧ — ١٩٤٨ . وعلينا ان نستخلص دروس هذه التجارب وطرحها على جماهير شعبنا ، ومن خلال تجربته ، وعلى ضوء وعيه لهذه الدروس يأخذ زمام المبادرة بيده يوما بعد يوم ، بدلا من ان يقف في مواقع التنفيذ لسياسات عليا تطرح عليه بيروقراطيا من خلال قياداته ، او ان يصاب على ضوء هزائم معينة بحالة من الانفضاض من حول المقاومة والحركة الوطنية ، او بحالة من القنوط واليأس تدفعه لان يتخذ موقفا متفرجا على الصراع الجاري . هذه السياسة هي في تدبيرنا السياسة الوطنية الوحيدة التي يجب ان تعتمدها كافة فصائل حركة المقاومة ، وليس فقط الديمقراطية .

وقد بادرت الديمقراطية فعلا الى التعامل مع الجماهير مباشرة وعلنا ، حول جميع القضايا الاستراتيجية الاساسية وجميع القضايا السياسية التكتيكية اليومية . وفي الوقت نفسه حافظت الجبهة على التحالفات الوطنية العريضة ، وعملت على تطوير وتعزيز هذه التحالفات ، من خلال عملية التصحيح الدائمة التي تمارسها حركة الجماهير بالاحتكام لها في كل صغيرة وكبيرة . وفعلا استخدمت الجبهة في ظل اطار هذه التحالفات كافة المنابر السياسية والفكرية والتنظيمية للوصول الى اعرض الجماهير في طرح كافة القضايا كما وقع قبل ايلول بشكل خاص ، وبعد ايلول بشكل عام . والقضايا التي وقع ايضا الاختلاف حولها كنا نطرحها مباشرة على هذه الجماهير ومنها على سبيل المثال ما طرحته الجبهة على الجماهير قبيل ايلول من ضرورة عقد مؤتمر ديمقراطي لكافة لجان التنسيق والكوادر الوسطى في حركة المقاومة تلتقي فيه مع اللجنة المركزية لمناقشة مجموع السياسات في تلك المرحلة وتحديد المهمات المباشرة المطروحة على المقاومة في المدى القريب ، بينما عارضت قوى اخرى هذا الاتجاه لسبب بسيط « انها تريد تقرير سياسات المقاومة من وراء ظهر الجماهير وقواعدها » .

وقد أدت هذه السياسة الى توليد سلسلة من الضغوطات الديمقراطية القاعدية على عموم تيارات حركة المقاومة من اجل تصحيح العلاقات فيما بينها ، ومن اجل تحديد المهمات المباشرة المطروحة عليها .

وفي تقديرنا ان هذا المنهج في العمل يبقى دائما هو المنهج الصحيح، طالما ان هناك ارضا مشتركة تمثل اطارا لبرنامج خد ادنى راهن بين فصائل حركة المقاومة والحركة الوطنية : الاعتماد على الجماهير ، طرح كل شيء على الجماهير ، والاحتكام لها . متى يصبح هذا المنهج خاطئا ؟ اذا وصلت فصائل حركة المقاومة الى فقدان الارض المشتركة التي تقف عليها تجاه مهمات راهنة على المدى القريب والمتوسط ، او تجاه المهمات المبدئية والاستراتيجية ، الى ان نصل الى هذه الحالة التي نتمنى ان لا نصل لها (هذا مرهون بالتطورات العربية والدولية تجاه القضية الفلسطينية ... ومهمات حركة المقاومة الراهنة ، ومواقف فصائل المقاومة تجاه هذا كله) . فان المنهج الدائم هو اعتماد التحالفات الوطنية العريضة ، في ظل الاحتكام الدائم للجماهير حول كافة القضايا حتى تأخذ هذه الجماهير دورها في تصحيح مسار المقاومة ، وفي احداث سلسلة التغييرات الثورية الضرورية لكل مرحلة من المراحل .

من الانتقادات التي توجه للجبهة ، انها طرحت تحليلا فكريا وسياسيا متكاملا حول الوضع الفلسطيني والعربي ، ولكن هذا التحليل بقي ضمن اطار العموميات ولم يقترن بتحليل القضايا اليومية المحسوسة التي تستطيع الجماهير ادراكها مباشرة، وادى ذلك الى ضعف تأثيرها الجماهيري . هل توافق على ذلك ؟

بالضرورة . لن اي تحليل فكري وسياسي حول الاوضاع الفلسطينية والعربية يجب ان يكون في مرحلته الاولى ضمن الاطار العام ، حتى يصبح بالامكان تحديد اللوحة العريضة امام جماهير شعبنا وشعوب الامة العربية .. ويصبح بالامكان تحديد البرنامج الثوري العام البديل عن البرنامج الرجعي المهزوم عام ١٩٤٨، والبرنامج البورجوازي الصغير المهزوم عام ١٩٦٧ على صعيد القضية الفلسطينية، وعلى صعيد انجاز كامل مهمات التحرير الوطني ، والتي تقف مسألة تحرير فلسطين في مقدمة جدول اعمالها ، وذلك حتى تضع الجماهير اصابعها على هذا الاطار العام الذي يشكل منهجا لحل كافة القضايا التكتيكية اليومية . هذا اولا . وثانيا : ان الانتقال بهذا التحليل العام الى التخصيص يفترض بالضرورة التماس مع قضايا يومية جديدة ، ومن خلال هذا التماس تتبلور باستمرار الاجابات على كافة القضايا الراهنة . ولنعط مثلا سريعا على ذلك.تولد عن هذا التحليلالعام الذي طرحته الجبهة مبكرا قضايا مباشرة في الساحة الاردنية ، تتناول

علاقة الساحة الأردنية بشعب فلسطين والثورة تختلف جذريًا عن أي قطر عربي آخر بحكم وحدة الشعب وضفتي نهر الأردن

تجديد وحدة الضفتين على أسس وطنية ديمقراطية هو الرد الوطني على الأقليمية الرجعيّة الأردنية ودعوات الدولة الفلسطينية

مسألة وحدة الشعب ونضاله الوطني الديمقراطي مما دفع الجبهة الى طرح صيغة الجبهة الوطنية الفلسطينية — الاردنية الموحدة مقابل الاتجاه الاقليمي في صفوف بعض فصائل حركة المقاومة ، والذي اندفع على طريق « فلسطنة » المقاومة والحركة الوطنية . ومن اجل تعزيز وتوطيد وخدة نضال الشعب في الساحة الفلسطينية الاردنية طرحت الجبهة الديمقراطية برنامجا محددا ودقيقا لمهمات هذه الجبهة الموحدة ، فيما يختص بقضايا المقاومة والثورة الفلسطينية ، وفيما يختص بقضايا التحرر الوطني والديمقراطي في الضفة الشرقية كذلك فيما يختص بقضية العلاقات بين حركة المقاومة والحركة الوطنية من جهة ، وبين السلطة الرجعية الاردنية من جهة اخرى ، ورفض هذه السلطة الرجعية اخضاع التناقضات الثانوية مع المقاومة والحركة الوطنية لصالح التناقض الرئيسي مع العدو القومي (الصهيونية والامبريالية) . فقد بادرت الجبهة الى الدعوة لضرورة تطوير كافة اوضاع المقاومة السياسية والادارية والعسكرية والتنظيمية باتجاه انضاج الازمة الثورية في البلاد واخذ زمام المبادرة من يد السلطة الرجعية لحل ازدواجية السلطة كمهمة مباشرة وراهنة على رأس جدول اعمال حركة المقاومة وعموم الحركة الوطنية في الاردن . وبتعبير أدق لحل التناقض مع السلطة الرجعية الذي بات تناقضا اساسيا (بفعل اصرار الرجعية سياسيا وعمليا على تصفية المقاومة ونزع سلاح الشعب) لا بد من الشروع في حله وانجازه حتى يصبح بامكان شعبنا متابعة كفاحه المسلح على طريق حل التناقض الرئيسي مع العدو الصهيوني. تبلور هذا في دعوة الجبهة الى بلورة السلطة الوطنية للمقاومة ، مقابل السلطة الرجعية ، تطويرها لتعبر عن ارادة الجماهير في ظل المطالبة بمجالس شعبية منتخبة ، ثم تطويرها الى ضرورة بناء سلطة وطنية وانهاء السلطة العميلة . وفعلا فقد تمكنت عموم فصائل المقاومة ، ولكن بصورة متأخرة ، تحت ضغط التطورات الموضوعية ، وضغط المبادرات الذاتية ليسار المقاومة ، من ان تطور موقفها بهذا الاتجاه حيث اصدر المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي في عمان في ٢٧ آب ١٩٧٠ قرارا بالعمل السريع « لتحويل الساحة الاردنية الى معقل للثورة الفلسطينية » . كما تأكد هذا الموقف في بيان اللجنة المركزية في ٩ أيلول ١٩٧٠ الداعي الى تحقيق السلطة الوطنية . هذه أمثلة سريعة نطرحها هنا ، وعلينا ان نحدد من خلالها بدقة حجم دور الجبهة الديمقراطية حتى لا نقع ضمن حدود العموميات التي اراد القسم الثاني من السؤال ان يدلل عليها موحيا ان اطروحات الجبهة الديمقراطية لم تنتقل من العموميات الى الوقائع العملية : مما دفع السؤال الى ان يخرج بنتيجة تقول بضعف تأثير هذا التحليل العام في اوساط الجماهير . ومع ذلك يجب ان نلاحظ ان تأثير هذا التحليل العام وترجماته اليومية السياسية والتنظيمية والجماهيرية مسألة لا يمكن ان تحسم بضغط زمني حسب رغباتنا الذاتية ، فشعبنا والمقاومة ايضا يعيش في ظل تأثير واسع للتناقضات العربية ، الفكرية والسياسية والطبقية ، والتي امتدت الى داخل صفوفه . مضافا الى هذا الاوضاع الثقافية لشعبنا ، فهي ثقافة ذات طبيعة يمينية ، وجذور رجعية ، بفعل سيطرة الطبقات شبه الاقطاعية والكومبرادورية والارستقراطية العشائرية والبيروقراطية العسكرية الرجعية ، وبفعل التعبئة الفكرية والسياسية الدائمة لهذه القوى لابعاد تأثير الافكار الثورية عن اوساط الجماهير . ان هذه الحالة الموضوعية القائمة تتطلب فترة زمنية طويلة حتى تتمكن الافكار الثورية من الحاق الهزيمة بالافكار اليمينية والرجعية في صفوف شعبنا ، وهذه قاعدة لا تقف عند حدود بلادنا فقط ، وهي تفسر نجاح القوى الاقطاعية والرجعية في تجنيد العديد من القوى العاملة والفقيرة للدفاع عن مواقع ومصالح مناقضة لمواقعها ومصالحها ، كما تفسر ايضا كيف تذهب قطاعات واسعة من الجماهير ضحية للتضليل الايديولوجي اليميني والرجعي في العديد من مراحل التطور التاريخي . ان الحاق الهزيمة بالثقافة الاجتماعية و . ياسية اليمينية والرجعية لصالح المواقف الثورية يتطلب مرحلة زمنية اطول ومن هنا يأتي تفسير لماذا لم تتمكن هذه الافكار الثورية التي طرحتها الجبهة من ان تلهب القطاعات الاعرض من الجماهير بالحماس وتستنهض هم هذه القطاعات بشكل سريع ، فهي مسألة تراكمية نامية وعبر عملية التراكم الكمي الصبور نصل الى حالة نوعية جديدة تؤكد فيها الجماهير افكارها الثورية وتحسم الصراع لصالح هذه الافكار .

تتهم الديمقراطية بانه كانت لها مسؤولية كبيرة في التسبب بمعركة ايلول من خلال طرح شعارات « متطرفة » . ما هو ردك على ذلك ؟

ان هذا الاتهام اما غبي او مشبوه . غبي يقفز ويتناسى جميع وقائع التاريخ المعاصر لشعبنا ولعموم حركة التحرر الوطني العربية ، او مشبوه ينطلق بالاصل من مواقع معادية ليس فقط لليسار وللفرق الثورية الفلسطينية بشكل خاص والعربية بشكل عام بل بالنتيجة لمجموع حركة الثورة الوطنية . ان نظرة سريعة على وقائع التاريخ تؤكد بطلان هذا الاتهام عمليا وموضوعيا . فالنظام الهاشمي ومعه عموم الرجعية العربية وقفت تاريخيا في وجه حركة شعبنا وطموحه لانتزاع كامل حريته الوطنية الديمقراطية قبل عام ١٩٤٨ وبعده . فمنذ ان تشكلت امارة شرق الاردن اتخذت موقفا مرسوما لها ضمن السياسة الاستعمارية البريطانية شرق السويس ، موقفا معاديا لحركة شعبنا ونضالاته من اجل منع تهويد فلسطين . وفي عام ٣٦ بشكل بارز ، تخطى هذا الموقف المعادي اشكاله السياسية ، فبالاضافة الى التدخل السياسي لتصفية الثورة مع باقي الملوك والرؤساء العرب بدعوة جماهير شعبنا الى القاء السلاح ، لتقوم هذه الدول العربية الرجعية بالتفاوض مع «الحليفة» بريطانيا على حد تعبيرها ، فقد مارست قوات الامير عبدالله عملية قمع مباشرة لثوار فلسطين الذين التجأوا الى احراش عجلون ، وفي ظل قيادة ملازم بريطاني . واستمر هذا حتى عام ١٩٤٨ حيث قاتلت قوات العرش الهاشمي في ظل قيادة كلوب باشا ضمن حدود قرار التقسيم وانسحبت قواته دون اي قتال ، من مناطق لا تدخل ايضا ضمن حدود التقسيم حتى تصبح ميدانا سهلا لدخول القوات الصهيونية كما جرى في اللد والرملة مثلا. وكان ضمن المخططات السرية لحرب ١٩٤٨ قيام دولة اسرائيل على جزء من ارض فلسطين بينما يمنح العرش الهاشمي الضفة الغربية لتشكل المملكة الاردنية على ضفتي نهر الاردن . تم هذا كله في وقت لم يكن فيه يسار الحركة الوطنية الفلسطينية بمواقع مؤثرة بل كان حركة وطنية عفوية موجهة ضد محاولات تهويد فلسطين وضد الانتداب البريطاني. بعد عام ١٩٤٨ لم يقف العرش الهاشمي والرجعية العربية لحظة واحدة وقفة وطنية تجاه قضايا شعب فلسطين بل شكل هذا النظام صمام أمن تاريخي لدولة اسرائيل والحركة الصهيونية ، وقمع بكل شراسة الحركة الوطنية وانتفاضات شعبنا في الضفة الشرقية والضفة الغربية ؛ ومن حيث موقف هذا النظام من العمل الفدائي فقد اتسم بالعداء السافر منذ اللحظات الاولى عام ١٩٦٥ حيث تعرضت جميع العناصر المناضلة والتي حملت السلاح لعمليات القمع المتصلة والاستشهاد والزج في السجون والمعتقلات . وبعد عام ١٩٦٧ اتخذت السلطة الاردنية منذ البداية ومباشرة موقفا معاديا للعمل الفدائي قبل ان يولد يسار المقاومة بصورة تنظيمية وايديولوجية مستقلة. ولنتذكر ان حملة الابادة العسكرية الاولى كانت في ٢—٢—١٩٦٨ ، عندما كان العمل الفدائي ممثلا بمنظمة فتح فقط ، أي قبل ان يولد اوان يطرح يسار المقاومة اية شعارات « متطرفة » على حد تعبير السؤال . وقد حاول هذا النظام طيلة الفترة الماضية ان يصفي عموم حركة المقاومة على مرحلتين : **الاولى تحت شعار تصفية العمل الفدائي غير الشريف والاحتفاظ بالشريف منه ، والثانية الاجهاز على الجميع ، بعد ان فشل في تصفيتها دفعة واحدة** . نذكر هذه الوقائع لنحدد بشكل ملموس ان الرجعية عملت على قمع وابادة الحركة الوطنية الفلسطينية قبل عام ٦٧ ، وعملت على ابادة المقاومة بعد عام ٦٧ دون تمييز بين هذا الفصيل او ذاك ، بين وطني يساري ووطني يميني، بل شنت حملاتها على الجميع ، ولم تفرق اجراءاتها البوليسية ورصاصها ومدفعية دباباتها ، بين مقاتل فلسطيني ومقاتل آخر ، او بين فصيل وفصيل آخر . هذه وقائع التاريخ ومن يحاول القفز عنها كما قلت في البداية هو فعلا اما غبي او مشبوه ، لان الرجعية في الاردن ومعها الرجعية العربية تعتبر العرش الهاشمي خط الدفاع الامامي عنها ، وتعتبر حركة المقاومة الفلسطينية بمجموعها خطرا عليها أشد آلاف المرات من خطر الامبريالية ودولة اسرائيل ذاتها . وهذا تاريخها يؤكد ذلك ، فقد عملت تاريخيا على قمع الحركة الوطنية معتبرة أنها هي العدو الاساسي لها وليست اسرائيل هي العدو الاساسي . وليست الامبريالية هي العدو الاساسي . وبقيت الرجعية حريصة على اعتبار التناقض مع المقاومة والحركة الوطنية التناقض الاساسي ويجب حله باستمرار لصالحها ولصالح ارتباطاتها بالإمبريالية ، ولصالح بقائها قلعة رجعية تمثل صمام أمن تاريخي لاسرائيل . وعلينا ان نتذكر ايضا ان اسرائيل ادلت بدلوها اكثر من مرة كلما نهضت الحركة الوطنية في الساحة الاردنية الفلسطينية لمجابهة النظام الرجعي الذي يقف عقبة في طريق كفاحها المسلح وفي طريق اخذها زمام المبادرة لانتزاع حقوق شعبنا الوطنية بكفاحه المباشر والطويل الامد . فقد اعلنت اسرائيل باستمرار انها ستتدخل في صالح العرش الهاشمي اذا تمكنت الحركة الوطنية من الحاق الهزيمة به. بل اكثر من ذلك في عام ١٩٥٨ وبعد ثورة ١٤ تموز في العراق سارعت اسرائيل الى فتح اجوائها لنقل القوات الاستعمارية البريطانية التي حطت في الاردن لحماية العرش الهاشمي . تكررت ذات الظاهرة باستمرار ، وقد اعلن مؤخرا ان الاسلحة البرية التي وصلت الى الاردن هدية من الامبريالية الامريكية جاءت عبر الاراضي المحتلة وسهلت اسرائيل لها حرية المرور الى الضفة الشرقية . نذكر هذا للتأكيد بأن الرجعية في عمان ومعها كل الرجعية العربية اتخذت موقفا تاريخيا من حركة شعبنا ومن عموم حركة التحرر الوطني العربية وليس فقط الفلسطينية . ولذلك ليس سوى ادعاء فارغ ذاك الذي يقول بأن الجبهة الديمقراطية او القوى التقدمية في حركة المقاومة ، بممارساتها وشعاراتها تسببت في حملة ايلول . الصحيح انه كان علينا وعلى جميع الفصائل ان تعي جيدا قانون الترابط الجدلي بين النضال ضد اسرائيل والتسويات السياسية ، وبين حتمية الصدام مع النظام الاردني الرجعي ، حتى نتمكن من اخذ زمام المبادرة في رسم سياساتنا اليومية الجماهيرية والمسلحة .

ومن هنا فان اصابع الادانة تتجه نحو القوى التي رفضت ان تأخذ زمام المبادرة لحل التناقض مع السلطة الرجعية ، سياسيا وعسكريا ، في البلاد. من هنا نقول بوضوح ان الجبهة الديمقراطية بادرت فعلا الى بلورة وتطوير سياسة تسعى لان تمتلك حركة المقاومة زمام المبادرة بيدها ، وطرحت ذلك علنا امام الجماهير ودعت جميع الفصائل الى التزام نفس السياسة . وكانت بذلك مفتحة العينين تماما، بينما التزمت بعض القوى الاخرى بسياسة مغمضة العينين .

ومع ذلك من المفيد ان نلاحظ أن من يطالع جريدة فتح في الفترة الواقعة بين حزيران وايلول ١٩٧٠ ويقارنها بجريدة الشرارة ومواقف وشعارات الجبهة الديمقراطية يلحظ انها تلتقي في موقف واحد . كما ان المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي السابع في عمان في ٢٧ آب خرج بقرار من نفس الموقف . وكذلك حال اللجنة المركزية في ٩ ايلول ١٩٧٠ . الا ان الممارسة العملية السياسية والعسكرية والتنظيمية الجماهيرية لم تكن فعلا عند جميع فصائل المقاومة بنفس مستوى الموقف التعبوي والتحريضي في صفوف الجماهير والذي اتخذته جريدة فتح والشرارة ومنشورات الجبهة الديمقراطية ، لان موقف بعض فصائل المقاومة بقي يراوح في مكانه بانتهاج سياسة الدفاع الذاتي السلبي والاكتفاء بها رغم انتهاجه سياسة «القصف الاعلامي» للنظام الرجعي في جرائده واذاعاته ، وهذا ما قادنا الى الكارثة الوطنية التي وقعت في ايلول ٧٠ ، وكان يمكن فعلا ان تتحول رياح ايلول الى صدر السلطة الرجعية لو اخذت كل المقاومة بزمام المبادرة بدلا من ان تبقي زمام المبادرة في يد السلطة . ان استمرار بروز هذه النغمة يخدم محاولة البعض تبرير مواقفه الخاطئة بشكل ديماغوجي ، امام قواعده وامام الجماهير ، ملقيا تبعات اخطائه كلها على ما يسميه « تطرف » اليسار . ويبرز تبني وحماس الرجعية العربية لنفس الموقف في عدائها السافر ليس ليسار حركة المقاومة ، بل ولكافة القوى التقدمية العربية ، التي تواجه حاليا مرحلة صعبة جدا . لذلك نقول بوضوح ، انه من واجب كل وطني مسؤول ، وكل مثقف ثوري ان يدقق المواقف حتى يكتشف بالضبط من مكن للسلطة الرجعية بسياسته الخاطئة ان تغرز اظافرها وحتى اسنانها في جسم حركة المقاومة وفي جسم شعبنا ، حتى تتمكن من دحر هذه الحملات الايديولوجية اليمينية والرجعية ، التي تحاول ان تتستر على مواقفها المترددة ، القاصرة عن التحليل السليم لصراع القوى المتناقضة والنتائج العملية التي تترتب على هذا ، وتبقى اسيرة سياسة « مسك العشر بطيخات بيد واحدة » هذه السياسة التي لعب غير اليساريين على حبالها طويلا وقادت الى نتائج متخاذلة تجاه قضية شعبنا وحتى لا نترك لها المجال لتوجيه انتقاداتها الباطلة ليسار حركة المقاومة .

اتهمت الديمقراطية مؤخرا بعد ان طرحت في المجلس الوطني موقفها القائل بتجديد وحدة الضفتين على أسس وطنية ديمقراطية ورفض التجديد على أسس تخدم النظام الاردني بانها تفسح المجال امام الدولة الفلسطينية . ما هو ردك على هذا الاتهام .

ان الذي يقفز عن تقديم الحلول الوطنية للقضايا المطروحة هو الذي يفسح المجال للاتجاهات المتخاذلة والاستسلامية في صفوف القطاعات البورجوازية الفلسطينية، والتي تقود بالنتيجة الى تجزئة القضية الفلسطينية بما فيها احتمالات الدويلة الفلسطينية . اما الذي يبادر الى طرح الحلول الوطنية على قضايا راهنة قائمة فهو الذي يقطع الطريق فعلا وعمليا على مثل تلك الاتجاهات . وهذا ما بادرت الجبهة الديمقراطية الى طرحه مؤخرا ، على دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسع الذي انعقد من ٧— ١٣ تموز ١٩٧١ . وبعد اقل من شهرين اتضح ان ما طرحته الجبهة يمثل ردا وحلولا وطنية على قضية راهنة باتت مطروحة بشكل حاد . فبعد حملة أيلول ٧٠ نشأت اوضاع جديدة واستثنائية في الساحة الفلسطينية الاردنية ، اذا لم تتقدم القوى الثورية لمعالجة هذه الاوضاع وتقديم الحلول الوطنية لها ، فيمكن للقوى الرجعية واليمينية في المنطقة وفي صفوف شعبنا ان تستغل هذه الظروف الاستثنائية على حساب مصير القضية الوطنية ووحدة نضال شعبنا في الساحة الفلسطينية الاردنية . لقد شنت السلطة الرجعية في عمان حملة ابادة في ايلول نشأ عنها نزعة اقليمية متعصبة تقودها السلطة لتغذية الانقسام في صفوف شعبنا بين فلسطيني واردني . ومحاولة استمالة قطاعات واسعة من ابناء شرق الاردن لتلتف حول السلطة الرجعية التي تقدم نفسها بانها الحريصة على مصالح ابناء شرق الاردن والعاملة على حمايتها ، والحريصة على حماية ابناء شرق الاردن من محاولات الاستيعاب الفلسطينية لهم . وتتخذ السلطات الرجعية هذا المدخل لتبرير جميع جرائمها بحق شعبنا وحق ابناء شرق الاردن نفسه ، ولتوليد اوضاع متماسكة بين ابناء شرق الاردن ، وخاصة في الريف وداخل مؤسسات اجهزة الدولة ، تلتف حول السلطة الرجعية لتستخدم كل هذه الطاقات في متابعتها لعملية القمع ، ومصادرة جميع حقوق شعبنا الوطنية ، وفرض ديكتاتوريتها البوليسية على ابناء الضفتين . وقد تولد عن هذه الحملات العسكرية وعن الاتجاهات الاقليمية المتعصبة التي تخوضها الرجعية الاردنية رد فعل عفوي في صفوف شعب فلسطين في الضفة الشرقية وفي الضفة الغربية أيضا يقوم على اتجاه انفصالي عفوي عام ، اذ ان شعب فلسطين يجد بهذا الاتجاه الانفصالي العفوي خلاصه من العذاب اليومي والتاريخي الذي تحمله منذ عام ١٩٤٨ على يد العرش الهاشمي ، ومن المذابح التي تعرض لها ولا زال يتعرض لها على يد هذا النظام . في ظل هذا المناخ الناشيء بعد أيلول تلمس شعبنا ايضا ان المقاومة الفلسطينية تعيش حالة من القصور في الرد على هجمات الرجعية ومجازرها المنظمة مما يعزز ردة الفعل الانفصالية كعملية هروبية غير ثورية بالنتيجة على صعيد القضية الفلسطينية ومصير شعبنا . هذه الاوضاع القائمة تستغلها الرجعية الحاكمة في عمان لتدفع بالامور وبالقوة باتجاه شكل من اشكال الدويلة الفلسطينية وبذات الوقت تستغلها العائلات البورجوازية الكبيرة وكل الرجعيين في الضفة الغربية لتدفع الامور ايضا باتجاه الدويلة الفلسطينية ، وبتعبير آخر مطروح الان على جدول اعمال القضية الفلسطينية مشروعان للدويلة الفلسطينية لا مشروع واحد . مشروع الملك حسين الذي يعمل من خلال مزيد من التغذية للتعصب الاقليمي الشرق اردني ، ومزيد من الحالة الانقسامية في صفوف شعبنا ، لحل مشكلة شعبنا بالحكم الذاتي في ظل المملكة الاردنية الهاشمية . وبهذا تتم عودة المملكة الاردنية على الضفتين تحت قيادة نفس القوى الطبقية اليمينية والرجعية عميلة الاستعمار التي ساهمت بقمع حركة شعبنا واضطهاده لصالح النظام الهاشمي في عمان . (دعا الملك حسين في تشرين الثاني ١٩٧٠ في مذكرة رسمية وجهها الى الملوك والرؤساء العرب ، الى مؤتمر قمة عربي يناقش مشروع الدويلة الفلسطينية واتخاذ سياسة عامة تجاهها ، وابدى استعداده للموافقة على دويلة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة) . يستمد هذا الاتجاه قوته من التعصب الاقليمي وحملات القمع العسكرية والبوليسية المتصلة يوميا . وبهذا يساهم الملك حسين في محاولة دفع شعبنا الى تجزئة القضية الفلسطينية والمشاركة بتصفية هذه القضية ضمن حدود حكم ذاتي في ظل المملكة الاردنية الهاشمية على ارض الضفة الغربية التي تمنح الملك حسين وحكومته حرية الحركة السياسية على صعيد القضية الفلسطينية والنطق بلسان شعبنا من اجل ان يتمكن من عقد تسوية سياسية ثنائية مع اسرائيل باعتباره الناطق الاوحد بلسان شعبنا . مقابل هذا المشروع ينمو الان مشروع آخر في ظل الاحتلال وعلى يد القطاعات البورجوازية والاقطاع العائلي في الضفة الغربية ، والتي التحقت منذ عام ١٩٤٨ بالرجعية الاردنية وشكلت دعائمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية حتى عام ١٩٦٧. وبعد ذلك لعبت هذه الاطارات دور الوسيط بين الاحتلال وبين شعبنا ، وعملت على امتصاص كل الانتفاضات الثورية في صفوف شعبنا في الضفة الغربية ، وهي الان تكتشف من خلال مصالحها الخاصة انها اكثر التصاقا بالاحتلال منها مع السلطة الرجعية في عمان في المرحلة الراهنة على الرغم من محاولة السلطة الرجعية في عمان منذ حزيران ١٩٦٧ وحتى الان ان تحتفظ بولاء هذه القوى الطبقية بكافة الوسائل ومن بينها تقديم كافة اشكال المساندة السياسية والمعنوية والمادية باسم دعم الصمود في الضفة الغربية ، حيث تذهب كل الاموال لجيوب هذه الطبقة لا الى تغذية نضال الجماهير في الضفة الغربية او الى المعتقلين في سجون العدو الصهيوني. الا ان هذه القوى تكتشف يوما بعد يوم ان مصالحها اشد التصاقا بالاحتلال بحكم الظروف الراهنة . ولهذا فقد اخذت تستغل وبمنهجها المتخاذل والمساوم على حساب القضية الفلسطينية عذاب شعبنا في الضفة الشرقية والمذابح المنظمة التي قامت بها ولا زالت السلطة الرجعية في عمان ، تستغل كل هذه الحالة وما نشأ عنها من رد فعل عفوي في صفوف شعبنا للخلاص من هذه العلاقة وباتجاه انفصالي من اجل تطوير هذه الحالة بما يخدم مصالحها ، اي لبلورة الوضع في ظل حكم ذاتي على ارض الضفة الغربية يكون تمهيدا لاتخاذ الاجراءات لاعلان دويلة فلسطينية . وفعلا فقد حاولت هذه القوى بعد حزيران ان تقوم بهذه الخطوة الا انها فشلت تماما ولم تجد اي تجاوب بفعل نفوذ حركة المقاومة الفلسطينية في صفوف شعبنا في الضفتين . ولكن حملة ايلول ونتائجها ، وما ألحقته من ضعف في اوضاع حركة المقاومة مكن هذه القوى من ان تجدد مشروعها بعد أيلول واخذت تدعو علنا الى ضرورة اجراء الحكم الذاتي في ظل الاحتلال (مؤتمر بيت ساحور الذي تحدثنا عنه) تمهيدا لدويلة فلسطينية مستقلة عن الرجعية في عمان ومرتبطة بشكل او بآخر باسرائيل. وكلا هذين المشروعين مشاريع رجعية تخدم مصالح الصهيونية والامبريالية ، ولا تخدم على الاطلاق مصلحة شعبنا وقضيته الوطنية . اذ ان كلا المشروعين يقوم بالاصل على تجزئة القضية الفلسطينية ، وارغام شعبنا على التسليم بالتسوية السياسية ودولة اسرائيل . فسواء الحل الهاشمي هو حل رجعي واستعماري ، والمشروع الاخر يؤدي ايضا الى نفس النتائج لانه بالاضافة الى ما ذكرت يقيم دولة تقع باستمرار تحت هيمنة العسكرية الاسرائيلية بين مطرقة اسرائيل وسندان الرجعية الاردنية ، وتمثل رأس جسر للاستعمار الاقتصادي الاسرائيلي الجديد في البلاد العربية .

اذن الذي يطرح مشاريع لتصفية القضية الفلسطينية ، ومشاريع تقود الى الدويلة الفلسطينية هو الحكم الهاشمي باتجاهاته الاقليمية وبقمعه العسكري والبوليسي لشعبنا ، ومصادرته جميع حقوقه الوطنية حتى يصبح الناطق الاوحد بلسانه . مقابل رشوة فريق يميني ورجعي فلسطيني للقبول بحكم ذاتي في ظل مملكته. ومن جهة اخرى القوى اليمينية والرجعية في الضفة الغربية . ازاء كل هذه الاوضاع على القوى الثورية في حركة المقاومة والحركة الوطنية ان تطرح الحلول البديلة عن هذه الحلول الرجعية والمشبوهة والتي تخدم في النتيجة مخططات الاستعمار والصهيونية . ومن هنا بادرت الجبهة الديمقراطية وقبل ظهور هذه المشاريع المشبوهة بشكل عملي محدد الى طرح حلول وطنية على المجلس الوطني التاسع ، حلول وطنية بديلة عن التعصب الاقليمي في الضفة الشرقية وعن محاولات النظام الرجعي استغلال هذا التعصب لتبرير جرائمه ومتابعة قهره لشعبنا ومصادرة حقوقه الوطنية ، وبديلا بذات الوقت عن ردة الفعل العفوية الانفصالية في صفوف شعبنا ومحاولات القوى البورجوازية في الضفة الغربية استغلال هذه العذابات اليومية خدمة لقيادة رد الفعل العفوي وتحويله الى قضية عملية تؤدي الى انسلاخ الضفتين وتكريس الانفصال بينهما. فطرحت الجبهة الديمقراطية ان من مهمات المقاومة

— البقية على الصفحة ١٥ —



السودان

الحزب الشيوعي السوداني يطرح شعار إسقاط الحكم الديكتاتوري الرجعي في السودان

دعا الحزب الشيوعي السوداني الى اسقاط « الحكم الدكتاتوري الرجعي » القائم في السودان — هذا ما أكده لـ « الحريه » الدكتور عز الدين علي عامر ، أحد مؤسسي الحزب وعضو لجنته المركزيه . وقد رفد الحزب هذا الشعار الجديد — بعد شعار « تطوير الانقلاب العسكري الى ثورة شعبية » — على اثر ردة حزيران الدموية وتوثق ارتباط الفصيل البرجوازي العسكري الحاكم بالرجعية المحلية والعربية والعالمية .

ويتمثل هذا الارتباط بسلسلة من الخطوات والاجراءات أخذت تسم هذا النظام بصفة النظام ذي الطراز الناصري ، في مرحلة تراجع الناصرية .

قيام الحكم الدكتاتوري الفردي

مع الاستفتاء الذي حمل النميري الى سدة رئاسة الجمهورية ، تحولت بنية الحكم من حكم يسيره مجلس قيادة الثورة الى حكم دكتاتوري فردي يمسك فيه النميري بسلطات مطلقة . وكان ذلك اجراء متوقعا بعد أن تبين أن الاكثرية الكاسحة من « الضباط الاحرار » ناهضوا ويناهضون حكم النميري ، وقد وقف القسم الاكبر منهم مع انقلاب الشهيد هاشم العطا ورفاقه ، فتعرضوا وما زالوا يتعرضون لحملة تصفية وابعاد شاملة .

فكانت الخطوة المكملة حكما لاعتماد النظام الرئاسي القائم على الاستفتاء ، هي حل مجلس قيادة الثورة المشلول أصلا ، والمكون من عناصر تدين بالولاء للنميري والقاهرة .

ويترافق تمركز السلطات بيد الرئيس مع تشكيل الوزارة الواسعة حيث العناصر « القومية العربية » المرتبطة بالقاهرة تشارك الحكم مع المرتبطين بالاستخبارات الاميركية وعناصر الاحزاب الرجعية والانفصاليين الجنوبيين والتكنقراطيين . تتمثل الكتلة الناصرية ببابكر عوض الله وخالد حسن عباس (نائبا الرئيس) وأبو القاسم هاشم (وزير الدولة لشؤون وزارة الجمهورية) ومحمد عبد الحليم (الخزانة) ومحي الدين صابر (وزير التربية وعضو سابق في الحزب الوطني الاتحادي) . ويمثل الجنوب العناصر الانفصالية الاكثر رجعية من « سانو » و « جبهة الجنوب » . ويعبر الاتجاه نحو اليمين الرجعي عن نفسه باشتراك موسى مبارك كوزير للدولة لشؤون رئاسة الوزراء ، وهو نائب سابق عن الحزب الوطني الاتحادي ، ممثل البرجوازية التجارية السودانية . كما تضم الوزارة الجديدة أحمد سليمان (وزير العدل) وهو أحد المرتدين عن الحزب الشيوعي من جماعة معاوية ابراهيم، ومنصور خالد (وزير الخارجية) المعروف بارتباطاته القديمة بالاستخبارات الاميركية ، وهو المسؤول الرئيسي عن تدبير انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٧ بالتعاون مع الحبشة .

اطلاق المبادرة لليمين وتصفية المكاسب الوطنية والديمقراطية

اذا كانت الطغمة الحاكمة في السودان قد بدأت باطلاق سراح المعتقلين من الانصار والاخوان المعتقلين وسائر الرجعيين ، فانها تتجه الان نحو اطلاق حرية التجارة والغاء بعض التأميمات وتصفية العديد من المكاسب الوطنية والديمقراطية التي انتزعتها الجماهير السودانية بعد نضال طويل .

فقد جرى الارتداد على الخطة الخمسية المعدة ، رغم ثغراتها ، لتمتين استقلالية الاقتصاد السوداني وتنمية مرافقه الحيوية . ولعل الاخطر من ذلك ، في الفترة الراهنة ، قانون النقابات الجديد المزمع اصداره . فبعد اعتقال كل أعضاء اللجان التنفيذية للنقابات السودانية (حوالي ٣٠٠ لجنة تضم ما لا يقل عن ٤٠٠٠ عامل) ، تحاول الطغمة الحاكمة قصم ظهر الطبقة العاملة السودانية الباسلة بنسف كل المكاسب الديمقراطية التي انتزعتها بعد سنين طويلة من النضال ، وعلى رأسها حرياتها النقابية .

الاتجاه نحو الرجعية العربية

على الصعيد العربي ، انضم السودان — بقيادة الزمرة الفاشية لردة حزيران — اخيرا الى ركب الاستسلام للردة الرجعية العربية ، وانخرط دون تردد في التحالف غير المقدس بين الرجعية العميلة والرجعية الجديدة . فقد اتفق مؤخرا مع الكويت على توظيف رؤوس اموال كويتية هامة في الاقتصاد السوداني ، أهمها شركة طيران كويتية — سودانية مشتركة ومساهمة رؤوس الاموال الكويتية في بناء عدة مصانع ومشروعات . هذا بانتظار رحلة النميري الى السعودية ، لالتماس بركة النظام الرجعي السعودي .

> **توضيح حول بيان عن السودان**
>
> كانت « الحرية » قد نشرت (العدد ٥٨٧) بيانا باسم « جبهة المقاومة الشعبية السودانية » التي تضم عددا من الاحزاب السودانية — بينها الحزب الشيوعي — يدعو الى اسقاط حكم النميري . وردنا مؤخرا علم من أوساط قيادية في الحزب الشيوعي السوداني ينفي مساهمة ممثل عنها في التوقيع على هذا البيان وتعتبر أن ما ورد فيه لا يمثلها .

رسالة من داخل سجون السودان العسكرية

تلقت « الحرية » الرسالة التالية من داخل سجون السودان العسكرية يكشف فيها كاتبها مهزلة محاكمات قادة انقلاب ١٩ حزيران الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي السوداني ووحشية واستهتار قوى الردة الفاشية :

تمت جميع المحاكمات في جو يسوده الارهاب وتحت ضغط شديد من ضباط صف وجنود المظلات والمدرعات ، وتمت كلها بطريقة صورية ولم تكن الجلسة (والتي هي المحاكمة كلها) تزيد عن خمس دقائق ولم تراع فيها ابسط قواعد العدالة . وقد تم اعدام الرائد هاشم العطا والعقيد عبد المنعم محمد أحمد والمقدم عثمان هاج حسين (ابو شيبه) والنقيب معاوية عبد الحي والملازم احمد جبارة والملازم الحاردلو بطريقة لم تراع فيها أدنى قواعد الانسانية (كذلك فعلوا مع النقيب بشير عبد الرزاق) . وقد ضرب الرائد هاشم العطا باكثر من ثمانمائة طلقة حتى انقسم جسده الى قسمين وانفصل الراس عن بقية الجسد واصبح كتلة من اللحم . هذه الطريقة البشعة اعدم بها كل الضباط الاحرار ، في حين أن طريقة الاعدام العسكرية ، وهي معروفة دوليا ، تتم كالاتي : يربط المحكوم عليه بالاعدام الى عامود وتعصب عيناه وتوضع علامة على صدره مكان القلب ويضرب بخمس طلقات في مكان العلامة ، ويستمر الضرب طلقة طلقة حتى الموت .

المناضل الشفيع احمد الشيخ تعرض قبل اعدامه الى تعذيب وحشي قام به بعض الضباط والجنود وعلى راسهم أبو القاسم محمد ابراهيم وزير الداخلية وعضو مجلس قيادة ٢٥ مايو ، ومعه الرائد حسين اليماني من الكلية الحربية . كبلوه بالحديد ثم ضربوه على صدره بارجلهم حتى ان مكان الطين من اقدامهم كان ظاهرا على ملابسه . وحتى بعد أن قدموه للمحكمة الصورية ، انتزعه ابو القاسم محمد ابراهيم ومعه ستة من الجنود من أمام المحكمة وضربوه على رأسه بمؤخرة مسدس الى أن سالت دماؤه . هذا الى جانب انه حرم من الطعام والماء منذ صبيحة السبت الى أن تم اعدامه . والملازم احمد جبارة كذلك تعرض الى ضرب مبرح وهو موثوق اليدين واستعملوا معه « دباشك » البنادق حتى سالت دماؤه .

وحكم الملازم احمد عثمان الحاردلو بثلاث سنوات سجنا استبدلها النميري بالاعدام ووجهت له تهمة قتل اسرى بيت الضيافة وهو بريء ولم تثبت عليه التهمة وكل الشهود شهدوا في مصلحته وبراءه . جميع المحاكمات كانت تجري بواسطة محاكم عسكرية صورية دون وجود صديق للمتهم أو دفاع . وكانت الاحكام قد وضعت مسبقا بواسطة اعضاء مجلس قيادة الثورة .

الملازمان علي عبد الله أبو شمه والتجاني شريف واخرون برئوا وطرد بعضهم (من الجيش) وبعد اطلاق سراحهم القي القبض عليهم مرة أخرى وقدموا للمحاكمة وذلك تحت ضغط من الضباط الذين ترقوا استثنائيا من الصفوف . الرائد ابراهيم سيد أحمد حكمت عليه المحكمة بعامين بسبب بيتين من الشعر من قصيدة قيلت اول عام ١٩٧١ تحدث فيها عن احداث الاردن — وكثيرون غيره برأتهم المحكمة، ولكن امر النميري بسجنهم . وكل من برأته المحكمة أمر النميري بسجنه خمس سنوات .

كان اعضاء مجلس قيادة الثورة انفسهم ومعهم بعض الضباط يدخلون حجرات الاعتقال ويقومون بعمليات التعذيب ، ركل وضرب مبرح دون مراعاة للكرامة البشرية . وبوجه خاص كان الرائد أبو القاسم محمد ابراهيم يتزعم هذه العمليات وهو الذي قام شخصيا بتعذيب الشفيع وحامد الانصاري واساء معاملة زوجة حامد أمام الجميع . الملازم صلاح بشير رغم انه كان جريحا تنزف دماؤه وحالته خطيرة كان ملقى على الارض في معتقل اشبه بحظيرة الخنازير ، تعرض الى الضرب والتعذيب بواسطة ابو القاسم واعوانه . لقد قتل ٩٦ جنديا وهم عزل من السلاح : بعد أن القوا أسلحتهم ورفعوا أيديهم حصدوهم بالرصاص دون محاكمة . وفي أثناء ذلك انطلق جنود المدرعات والمظلات يفتشون البيوت وينهبونها . وينشرون الرعب بين سكان العاصمة المثلثة ويطلقون الرصاص داخل البيوت وقد راح الكثيرون من الابرياء نتيجة تلك الفوضى .

«جاءكم هاشم اعدوا المقصلة»

وبالرغم من عمليات التعذيب الوحشية فقد صمد أبطالنا الشهداء. قال الشهيد عبد المنعم: « نريد لهذا الشعب أن يعرف المأساة الحقيقية التي يعيشها . نريده أن يعرف اغراق السلطة وتبعيتها العمياء لليبيا ومصر ، أن يعرف الامكانيات الهائلة التي خصصت لاعمال التجسس في جهازي الامن القومي والاستخبارات العسكرية . » — قال هذا وبعدها اعدم بوحشية . وردد نفس الكلام المقدم أبو شيبه والنقيب بشير عبد الرزاق . أما الملازم احمد جبارة فقد جروه الى ساحة الاعدام بدون محاكمة واعدم بطريقة وحشية . والشهيد هاشم العطا الذي كان يعرف مصيره سلفا ظل يبتسم في شجاعة ويردد الابيات التالية :

جاءكم هاشم اعدوا المقصلة
لن ادافع لن اقول كلمة
يا شياطين المدافع كيف صرتم محكمة ؟!

ثم انتقد سياستهم وكشف انحرافهم عن الاهداف التي اعلنوها. أما المناضلان الشهيدان المقدم بابكر النور والرائد فاروق حمد الله فقد اخذا يخطبان في الجنود وهما في ساحة الاعدام ، فخشيت السلطة الدكتاتورية تاثير اقوالهما على الجنود فاخذتهما الى « الحزام الاخضر » حيث قتلا ودفنا هناك . هذا بالرغم من أن المحكمة لم تحكم عليهما بالاعدام ، فقد حكمت على بابكر النور بخمسة عشر عاما ثم عدلتها الى سبعة عشر عاما . وعندما صدرت الاوامر بتغيير الحكم بالاعدام ، انسحب رئيس المحكمة تاج السر فجرى تعيين صلاح عبد العال الذي أصدر حكم الاعدام بدون الرجوع الى أوراق المحكمة السابقة أو اجراء تحقيق جديد . أما الشهيدان عبد المنعم وأبو شيبه فقد كانا يهتفان « عاشت الجبهة الوطنية الديمقراطية ، عاش شعب السودان حرا مستقلا » . ولقد احضر النقيب معاوية عبد الحي الى المعتقل وهو شبه مجنون نتيجة لضرب مبرح على جمجمته ثم سيق الى ساحة المحاكمات الصورية وهو فاقد الوعي ، ولم يساله أحد ، بل جروه بعد دقائق الى ساحة الاعدام . والشهيد المقدم محمد أحمد الريح مات بعد أن هد عليه المكتب ورشاشه خال من الطلقات نتيجة لهجوم المدرعات المركز والذي كان يقوده الرائد عبد القادر أحمد محمد من سلاح المدرعات . وفي فندق « الاكسلسيور » قصفت ثلاث مدرعات بقيادة الملازم بحثا عن ثلاث جنود من قوة الحرس الجمهوري كانوا يختبئون عزلا من السلاح .

ظهر جليا أن السلطة لا تعرف شيئا عن تنظيم الضباط الاحرار ، فاخذت تعتقل لمجرد الشك وقد حاولوا اغراء الرائد الشهيد محمد أحمد الزين ثم تهديده ليكون شاهد ملك ليكشف لهم مخطط الضباط الاحرار وتنظيمهم ، ولكنه فضل الموت على الخيانة .

الاحكام التي صدرت بواسطة المحاكم العسكرية الصورية

— الدكتور مصطفى خوجلي ٢٠ سنة
— المقدم أحمد عبد الحفيظ (حريكة) برأته المحكمة أولا ثم أمر النميري بسجنه ٥ سنوات.
— المقدم يحيى عمر . برأته المحكمة ثم امر النميري بسجنه ١٠ سنوات .
— المقدم حسين عثمان بيومي . برأته المحكمة وأمر الرئيس بسجنه ٥ سنوات .
— المقدم صلاح فرح سنتان
— الرائد ابراهيم سيد أحمد سنتان
— الرائد فاروق عكود سنتان
— الرائد شرف الدين اسماعيل ٣ سنوات
— النقيب محمد احمد محجوب برأته المحكمة وأمر الرئيس النميري بسجنه ١٠ سنوات
— الرائد مبارك فريجون ٧ سنوات
— النقيب عبد الرحمن مصطفى خليل . حكم بـ ٧ سنوات ، ضاعفها النميري فاصبحت ١٤ سنة .
— النقيب عباس الاحمدي ٦ سنوات
— النقيب صلاح السماني ١٥ سنة
— النقيب محي الدين محمد ساتي برأته المحكمة وأمرت باعادته الى الخدمة . أمر النميري بسجنه ١٠ سنوات .
— النقيب عبد الله العوض ٣ سنوات .
— النقيب محمد مصطفى ٣ سنوات .
— ملازم أول هاشم المبارك . حكمت المحكمة بـ ٤ سنوات ضاعفها النميري الى ٨ سنوات .
— الملازم أول حسين درار سنة واحدة .
— الملازم أول حسن علي سنتان .
— الملازم عبد العظيم عوض سرور ٢٠ سنة
— الملازم أحمد الحسين حسن ٢٠ سنة
— الملازم عمر دفع ٤ سنوات
— الملازم أبو بكر عبد الغفار ٣ سنوات
— الملازم الرشيد حمزة سنتان
— الملازم عبد الله ابراهيم ٥ سنوات
— الملازم فيصل محجوب كيلو حكمت المحكمة بـ ٧ سنوات جعلها النميري ١٥ سنة
— الملازم مدني على مدني ١٥ سنة
— الملازم حسن مكي سنة واحدة
— الملازم عبد الفتاح نقد سنتان
— الملازم الزبير الملك ٤ سنوات
— الملازم عبد الرحمن حامد ٣ سنوات
— الملازم أحمد عبد الله العراقي سنتان
— الملازم زهير قاسم علي بخيت ٤ سنوات
— الرائد الفاتح المقبول والرائد حسن مكي والملازم علي عبد الله ابو شمه حكموا بالطرد والعزل ولكن النميري أمر باعتقالهم مرة اخرى.
— الملازم التجاني شريف : برأته المحكمة وعاد الى عمله بالجيش . ثم اعتقل مرة اخرى.
— الملازم ابارو الذي عمل بالجيش ٣٠ سنة ويعول أسرة كبيرة طرد وحرم من معاشه وقد احضر الى المعتقل وهو موثوق اليدين ومضروب من قبل جنود المظلات رغم أن المحكمة برأته .

بيانات

- نداء من البحرين للدفاع عن المعتقلين
- بيان إتحاد طلبة فلسطين فرع برشلونة حول مؤتمر جده
- بيان عسكري لجبهة التحرير الآرترية

وجهت مجموعة من شباب البحرين للهيئات والجمعيات الشعبيه في الكويت بيانا حول الاعتقالات والمحاكمات الجماعيه الصوريه الجاريه حاليا في البحرين هذا نصه :

في الوقت الذي تواصل فيه أبواق الدعاية الاستعمارية حملاتها لخداع الجماهير حول الاستقلال والاطر الديمقراطيه في البحرين ، تواصل السلطات حملات الارهاب والاعتقالات الكيفية والمحاكمات الصوريه لتعطي هذه الحملات طابعا موسميا يزداد كلما ازداد ادراك الجماهير للمخططات الاستعمارية وكلما زاد تململ الجماهير ورفضها لهذه المخططات .

ان الحالة التي يعيشها المعتقلون في سجون البحرين تستدعي تدخلا شعبيا يمارس فيه .. (اتحاد المحامين العرب) و (جمعية المحامين الكويتيين) بصورة خاصة للمطالبة باعادة .. محاكمة المعتقلين السياسيين والدفاع عنهم والمطالبة بمعاملتهم معاملة انسانية تليق بهم كبشر . كما ان الهيئات الشعبية والاتحادات النسائية والطلابية مطالبة بممارسة دور انساني من اجل الضغط لاطلاق سراح المعتقلين. وفضح الدور الارهابي الذي تمارسه السلطة في قمعها للجماهير الشعبية في البحرين وحرمانها من أبسط حقوقها الانسانية في التعبير أو المشاركة في تقرير مصيرها أو مجرد الشعور بحقها في تقرير هذا المصير .

ان القاء نظرة سريعة على أوضاع البحرين لتكشف مدى الاوضاع المزرية التي نعيشها الجماهير هناك وتوضح مدى الزيف والخداع الذي تمارسه السلطة في ترويجها الاعلامي من اجل ابراز التغييرات الاخيرة بمظهر التحرر من التسلط الاستعماري على المنطقة وبمظهر الحريات والديمقراطيات العامة . فمن محاولاتها لاحتواء الهيئات الشعبية وتحويلها الى أبواق زيف وخداع الى كبت الحريات العامة وحرية الراي انتهاء بمنع اسرة الادباء والكتاب حتى من انشاء مجلة فكرية بل والزامها بتجديد رخصة اشهارها سنويا ورفض التجديد هذا العام حتى تتكون الادارة الجديدة انتهاء بالدور المشبوه الذي مارسته بعض العناصر لشق الاسرة ووضعها في موضع الاتهام في نشاطاتها الفكرية والاجتماعية لتقدم المبرر المعقول لتحويل الاسرة الى بوق من ابواق الدعاية والتخلف للنظام ، حيث توج النظام محاولته هذه باعتقال اثنين من الشعراء ، وانا نعتقد ان الادباء الشباب يستطيعون ادراك هذه المحاولة العقيمة لتبقى اسرة الادباء والكتاب ذلك التجمع الادبي والفكري تمارس شعارها في « الكلمة من اجل الانسان » . ولكي نوضح بصورة ادق معنى المحاكمات الصورية والاعتقالات الكيفية التي تمارسها السلطة في البحرين نستطيع أن نلقي نظرة على حالة بعضهم :

١ — مجيد مرهون : حكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة — محاكمة سرية في جلستين لم يترك له أي حق في الدفاع عن نفسه .

٢ — حسن علي النيباري : حكم ٧ سنوات — محاكمة سرية لم يترك له فيها أي مجال للدفاع عن النفس .

٣ — بعض جنود وضباط صف الحرس الوطني (قوة دفاع البحرين) الذين جرت محاكمتهم محاكمة عسكرية سرية لم يترك لهم مجال الدفاع عن النفس وهم :

١ — محمد بخيت ٥ سنوات
٢ — يوسف يعقوب ٧ سنوات
٣ — ابراهيم سنة ١٠ سنوات
٤ — حسن الديوي ٧ سنوات
٥ — خليفة الوردي ٥ سنوات

٤ — محاكمات الشتاء الماضي :

١ — أحمد قاسم عبد الرسول ٥ سنوات
٢ — عوض اليماني ٣ سنوات
٣ — عبد الله مجرن ٢ سنة

هذا غير أحمد حميدان الذي تم نقله من مسقط الى البحرين حيث لا يعرف مصيره حتى الان والشاعرين عبد الحميد القائد وعلي الشرقاوي ثم عبد الرحمن كمال الذي أعتقل داخل الطائرة وهو متوجه الى الكويت بالاضافة الى الاخرين غير المعروفة اسماؤهم .

واننا اذ ندعو جميع الهيئات الشعبية العالمية والعربية من أجل ان تقوم بواجبها لتشكيل وفد رسمي للدفاع عن المعتقلين واثارة قضيتهم أمام اتحاد المحامين العرب .

ورد لـ « الحرية » الرسالة التالية من الاتحاد العام لطلبة فلسطين — فرع برشلونة باسبانيا هذا نصها :

تحية فلسطين والثورة وبعد

لقد رافق المسيرة الثورية لشعبنا وأمتنا هجمة امبريالية ورجعية عبر سلسلة من المؤامرات ابتدأت منذ انطلاقة العمل الفدائي ولا زالت مستمرة حتى يومنا هذا ، وقد اتخذت هذه المؤامرات عدة أشكال من محاولات التصفية الى الاحتواء والتشتيت والتمييز ثم الى التصفية من جديد . وكان ذلك لمعرفة الامبريالية العالمية بأن العقبة الاساسية أمام مشروع روجرز وكافة المشاريع الاستسلامية هي الثورة الفلسطينية بما تمثله من قاعدة جماهيرية في الوطن العربي وفي العالم التقدمي وبما أن النظام العميل في عمان يشكل احد الحراس الاساسيين للكيان الصهيوني منذ تاسيسه فقد كان اليد الطيعة في يد اسياده الامبرياليين لضرب حركة التحرر الوطني ، وايدته في ذلك الدول العربية اللاهثة وراء الحل السلمي والتي وقفت موقف المتفرج من ذبح حركة المقاومة وجماهيرها ومهدت لتلك المجازر بالمقدمات الاعلامية .

ان التسلسل التاريخي للاحداث قد اثبت بما لا يدع مجالا للشك بعدم امكانية اللقاء او التعايش مع النظام الرجعي العميل في الاردن ، لذلك ومن خلال الموقف الصعب الذي تمر به الثورة الفلسطينية وحركة التحرر العربي فان جماهيرنا الطلابية تستنكر وبعنف كافة محاولات الوساطة والتسوية بين النظام العميل وحركتنا الثائرة ، ونخص بالذكر الوساطة السعودية — المصرية ومباحثات جدة . اننا نطالب اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية باعادة النظر في تلك المباحثات ونطالبها بان تاخذ موقفا ايجابيا جذريا وحاسما من الحكم العميل في الاردن ومن الدول العربية التي تقف وراءه .

كما نطالب اللجنة التنفيذية بالعمل على ما تصبو اليه الجماهير الثائرة ، ونطالبها باقصاء كافة الرموز القيادية التي تؤمن وتعمل من اجل التوصل الى اللقاء مع النظام العميل وابدالها بعناصر قيادية من بين قواعد الثوار والجماهير ، كما نطالب جماهيرنا العربية والاتحادات والروابط التقدمية العربية والاجنبية بان تقف في وجه كل محاولات التسوية وبكل شدة لكي تسير ثورتنا المسلحة الى هدفها من سحق كل المؤامرات الى النصر والتحرير .

اصدرت قوات التحرير الشعبية التابعة لجبهة التحرير الارترية البيان العسكري التالي :

شنت قوات الاحتلال الاثيوبي هجوما على قرية (دقي) في منطقة كرن على بعد ١٠ كيلومتر شمالي اسمرا العاصمة وقتلت ٧٦ مواطنا ارتريا وجرحت ٣٤ اخرين .

وكانت السلطات الاثيوبية قد اتخذت سلسلة اجراءات عنيفة خلال الاشهر الماضية ضد سكان القرى بتهمة تعاونهم مع الثوار المطالبين بالاستقلال الوطني . ومن ضمن القرى التي احرقت خلال الاشهر القلائل الماضية قرى (عونة) و (بسديرة) و (عدشومة) و (بقوبرخة) و (عد الم) و (اندوب) و (عد محمد) و (عد قاقا) . وقد لجا قسم من سكان تلك القرى الى السودان ليضيفوا ١٧ الف لاجيء على اللاجئين السابقين البالغ تعدادهم نحو خمسين الف .

وقد تصدت قوات التحرير الشعبية لجبهة التحرير الارترية للقوات المهاجمة واجبرتها على التراجع الى مقرها في العاصمة (اسمرا) بعد سلسلة معارك حامية في منطقة (عنسبة) استشهد خلالها خمسة من الثوار وجرح تسعة اخرون ، بينما فقد الجيش الاثيوبي العشرات من جنوده في الكمائن المحكمة التي نصبها الثوار في الممرات الاجبارية الجبلية . كما فقد الجيش الاثيوبي سبعة حاملات جنود وعدد كبير من الجنود في الكمائن التي نصبها الثوار بين مركز عد ردى ومدينة افردات . واشتركت في المعركة خمسة سرايا من قوات الثورة في معارك ضارية ضد القوات الاثيوبية التي تحركت نحو الريف بهدف احراق القرى الارترية . واستمرت اسبوعا كاملا انسحبت بعدها قوات العدو الى قواعدها في مدينة (تسنى) بعد ان ابيد عدد كبير من جنودها واستشهد من الثوار تسعة وجرح عشرون اخرون .

وفي ١٤—٩—٧١ اشتبكت فصيلة من قوات التحرير الشعبية بالجيش الاثيوبي بالقرب من مدينة (قندع) في معركة ضارية استمرت ست ساعات خسر فيها العدو عددا من جنوده وعتاده انسحب بعدها الى مدينة (قندع) وقد اصيب في هذه المعركة احد الثوار بجراح خفيفة .

تعليق على مقال النصير حول أصول التحريفية المعاصرة وتطورها

نشرت «الحرية» في العددين ٥٨٤ — ٥٨٥ ، دراسة منقوله عن نشرة « النصير » الصادرة عن التجمع الثوري العراقي في اوروبا ، تعالج مصادر التحريفية المعاصرة وتطورها. تقسم الدراسة متنكله اصول التحريفية المعاصرة تبعا لاربعة « قطاعات » : البلدان الرأسمالية المتقدمة ، الاتحاد السوفياتي ، الديمقراطيات الشعبية (عدا البانيا) ، البلدان المتخلفة .

منذ البداية ، اشارت الدراسة الى ان التحريفية في الاتحاد السوفياتي كانت تكتسب ، في المؤتمر العشرين ، اهمية خاصة بالنسبة لانتشارها كظاهرة عالمية . ويعود ذلك الى كون الاتحاد السوفياتي بلد ثورة اوكتوبر ، والى المكانة التي تمتع بها دائما بلد السوفياتات الاول لدى الطبقات العاملة والجماهير الشعبية في العالم ، ، واخيرا ، وعلى الاخص ، الى النفوذ المباشر الذي يمتلكه الحزب الشيوعي السوفياتي على بقية الاحزاب الشيوعية (الموجودة في السلطة ام غير الموجودة فيها) . وبذلك ، اصبح ممكنا الكلام عن تحريفية على مستوى عالمي ، وعن خط تحريفي عالمي ، اعتبارا من تلك اللحظة ، اي منذ المؤتمر العشرين .

ان عيوب مثل وجهة النظر هذه ، تبدو لنا أساسية منذ الان ، منذ هذه النقطة من التحليل : فالواقع أن « العوامل » التي هي في أساس التحريفية عوامل متعددة ، مرتبطة بالظروف التاريخية البنيوية والذاتية (تطور الرأسمالية في الغرب .. الضرورات التاريخية وسياسة ستالين في الاتحاد السوفياتي .. التخلف والوجود المميز للبورجوازية الصغيرة في البلدان المتخلفة .. الممارسة الخاطئة للاممية البروليتارية من قبل القيادة الستالينية ، الخ ..) ، هذه المشاكل المتعلقة بمختلف البلدان او « القطاعات » وجدت ، تبعا لـ « النصير » ، فجاة بعد المؤتمر العشرين — بعد « ظهور » الخط التحريفي السوفياتي — بسبب تغلغل أفكار القيادة السوفياتية في بقية الاحزاب وفرضها عليها . ان مثل هذا التحليل يقفز فوق واقع جوهري : العلاقات الوثيقة القائمة بين الحزب الشيوعي السوفياتي وبقية الاحزاب الشيوعية منذ تاسيس الاممية الثالثة ، عبر الكومنترن ، وبعد حله ، عن طريق النفوذ المباشر للحزب السوفياتي والكومنفورم ، حتى موت ستالين . ولا يجب ان يفهم بالعلاقات الوثيقة ، العلاقات التنظيمية فقط ، بل على الاخص العلاقات الايديولوجية — السياسية المنتظمة في خط عام ، تطور طوال تلك الفترة من ثلاثين عاما . وانطلاقا من وجود ذلك الخط وتطوره — الذي سنحاول أن نظهر ميزتين له على الاقل يمكننا فهم أثر الاسباب الذاتية ليس كسلسلة من « الاخطاء » و « الثغرات » المنعزلة ، دون ارتباط خاص فيما بينها ، تاتي لتضاف الى العوامل الموضوعية باعتبارها ظواهر عارضة ، دون اثار خاصة عليها ، بل باعتبارها ممارسة سياسية وأيديولوجية محددة ذات علاقات بالواقع الموضوعي ، زمانا ومكانا . علاقات بوسعها أن نوجهه بطريقة ثورية أو ، على النقيض ، أن تعزز سماته السلبية (بالنسبة للحركة العمالية والشعبية) ، ومن هنا بالذات ، يتحدد التطور الماركسي — اللينيني لتلك الممارسة ، أو ، بالمقابل طابعها التحريفي . فكل دراسة للتحريفية المعاصرة ، كظاهرة عالمية ، لا يمكن ان تتجنب التساؤل حول وجود مثل ذلك الخط العام المشترك وتطوره ، منذ بداية العشرينات في الحزب السوفياتي ومعظم الاحزاب الشيوعية الاخرى ، ذلك الخط الذي كان يعكسه الكومنترن في مقرراته العامة. والواقع أن وجود مثل ذلك الخط هو الوحيد الذي يمكن أن يفسر « الاستثناءات » بما يتعلق بالصين منذ البداية ، ثم بالنسبة لفيتنام وكوريا والبانيا ، الخ .. ، التي تحددها مع ذلك « عوامل موضوعية وذاتية » شبيهة بتلك الموجودة في بقية البلدان المتخلفة ، وعند ذلك تتفسر تلك الاستثناءات بتطبيق خط سياسي وأيديولوجي مختلف ، ياخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية الخاصة ، ويعمل فيها بطريقة ثورية بفضل السلاح السياسي الايديولوجي الذي تشكله الماركسية اللينينية . ان مكانة قيادة الحزب السوفياتي وتسرب أفكارها ، ونفوذها المباشر احيانا على بقية الاحزاب الشيوعية لم يبدأ تاريخه منذ عام ١٩٥٦ (المؤتمر العشرون) — و « النصير » تشير الى ذلك بالنسبة لخط القيادة الستالينية ازاء البلدان المتخلفة .

يمكن ان نستخلص مما سبق — أي اعتبار العلاقات الايديولوجية — السياسية الوثيقة بين الحزب السوفياتي ومعظم الاحزاب الشيوعية الاخرى ، عبر الكومنترن ، والكومنفورم الخ ... من جهة ، وتجسد تلك العلاقات في خط عام وممارسة سياسية — أيديولوجية قائمة على تفسير خاطيء للماركسية اللينينية ، من جهة أخرى — يمكن ان نستخلص نتيجتين بالنسبة لاصل التحريفية العالمية وتطورها :

اولا — الاهمية التي تكتسبها دراسة كل الفترة الستالينية داخل الاتحاد السوفياتي ، انطلاقا من الاعتبار الهام لكونه ، بالتحديد ، شهد تنفيذ ذلك الخط السياسي — الايديولوجي العام وتطوره . فان مكانة الحزب الشيوعي السوفياتي (القيادة الستالينية) ونفوذه كانا يسمحان لذلك الخط ، الذي أصبح مهيمنا تدريجيا في عملية بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي ، ان يفرض نفسه كخط عام — مع مواقفه النظرية وممارسته السياسية (العلاقات مع الجماهير ، مشكلة التحالفات) ومفهومه للاممية البروليتارية — تقبله معظم الاحزاب الشيوعية كاطار عام ، بل كشعارات عملية ، في غالب الاحيان ، تصاغ داخل الكومنترن .

ثانيا — يسمح اخذ ذلك الخط بعين الاعتبار بعدم ايلاء السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي أهمية مطلقة في تحديد خطوط وممارسات الاحزاب الشيوعية . فلا تدخل الاعتبارات المتعلقة بالسياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي في الحساب الا عن طريق سياسة الكومنترن والخط العام الذي يدافع عنه . ومثل الصين ، هنا ، ذو دلالة مميزة : فقد سمحت القطيعة مع الخط العام الذي كان يحمله الكومنترن (وحتى لو لم تكن القطيعة معلنة .. أضف الى أن مكانة الحزب الشيوعي السوفياتي لم تكن في الصين اقل منها في الامكنة الاخرى) ، سمحت للثورة الصينية بقيادة حزبها الشيوعي وماوتسي تونغ (« الاعتماد على القوى الذاتية ») أن تواصل سيرها ، بالاستقلال عن مرامي السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي .

ان الملاحظات العامة — التي تحتاج الى تمحيص عن طريق تحليل صارم للخط الذي كان يدافع عنه الكومنترن تدريجيا ، ازاء المشاكل الكبرى للفترة الواقعة بين الحربين العالميتين (الفاشية ، سياسة الجبهات الشعبية ، المسالة الكولونيالية ، المسالة الوطنية ، فترة ما بعد الحرب في أوروبا ، الخ (١) ..) — أن هذه الملاحظات ترمي الى اظهار الخطوات الضرورية لبحث في مصادر التحريفية المعاصرة وتطورها ، باعتبارها تطورا للخط المشترك للحزب الشيوعي السوفياتي في ظل ستالين ومعظم البلدان الشيوعية الاخرى .

ان المواقف النظرية والخط السياسي والايديولوجي اللذين مارسهما الحزب الشيوعي السوفياتي في ظل ستالين ، يظهران حاسمين بالنسبة لتطور التحريفية المعاصرة . يبقى علينا أن نحاول تحديد ميزات ذلك الخط . ولا يمكن لذلك التحديد أن ينطلق الا من العلاقة بالصراع الطبقي الذي جرى طوال تلك الفترة التي تلت استلام البروليتاريا الروسية للسلطة ، اي طوال فترة الانتقال نحو الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي . لقد قال لينين : ان « ازالة الطبقات تستلزم نضالا طبقيا . طويلا وصعبا ودائبا . » فكل دراسة للفترة الستالينية — اي الفترة التالية لاستلام البروليتاريا الروسية للسلطة والحرب ضد العدوين الداخلي والخارجي ، حتى المؤتمر العشرين ، تاريخ استلام البورجوازية الصغيرة الجديدة للسلطة ، تبعا لمقال « النصير » — يجب أن تنطلق من تحليل ميزان القوى بين البروليتاريا والبورجوازية وتطوره . اي بما أن الامر متعلق بالانتقال الى الاشتراكية ، فان المسالة تصبح مسالة ايجاد الشروط السياسية — الايديولوجية الكفيلة بتامين تحكم المنتجين المباشرين بوسائل انتاجهم وشروط معيشتهم ، وذلك هدف ديكتاتورية البروليتاريا ، أو بالمقابل الشروط التي تخدم مصالح اقلية من غير المنتجين وتعززها .

ان مثل ذلك الانطلاق في التحليل يعالج اذن تطور التحريفية في الاتحاد السوفياتي — خط سياسي وأيديولوجي يدافع بالواقع عن مصالح البورجوازية في نفس الوقت الذي يدعي فيه الماركسية — اللينينية — داخل العملية نفسها التي تحكم النضال بين البروليتاريا والقوى الشعبية من جهة ، والقوى البورجوازية من جهة أخرى ، طوال تلك الفترة . والواقع أنه بالتاكيد على تلك العملية (الصراع الطبقي ، أمكنة تمركزه ، مراحله) تظهر العوامل التاريخية المتعلقة بالظروف الخاصة للثورة الروسية — تخلف البلاد ، فشل الثورات في أوروبا الغربية الصناعية ، الحرب الاهلية وآثارها المخربة على الطبقة العاملة واقتصاد البلاد ، موت لينين والتشويه البيروقراطي للدولة ، الخ ... — باعتبارها محددة لوضع خاص للعلاقات الطبقية غداة الثورة ، وليس « كقدر محتوم » .

ولسنا بصدد اعادة صنع التاريخ ، غير أننا لذلك لا ينبغي أن نقرأ التاريخ عبر منظار « قدري » ، قافزين عن صراع الطبقات والاستراتيجية والخطوط التي توجهه . ان ذلك التفسير يؤدي الى تعليل انتصار الفاشية الالمانية بالازمة الاقتصادية لعامي ١٩٢٩ — ١٩٣٠ التي حلت بالمانيا ، أو بهزيمة الثورة الالمانية عام ١٩١٩ ، بالقفز عن الصراع الطبقي في العشرينات واستراتيجية الحزب الشيوعي الالماني — الكومنترن ، التي تتحمل مسؤولية بالغة في انتصار النازية وهزيمة القوى العمالية والشعبية في تلك السنوات .

على ذلك ، فانه لا يمكن فهم تطور التحريفية المعاصرة في الاتحاد السوفياتي ، الا عبر تاريخ للصراع الطبقي في الاتحاد السوفياتي ولتطور ميزان القوى بين البروليتاريا والقوى البورجوازية القديمة والجديدة ، وللخط السياسي والايديولوجي والاقتصادي للقيادة الستالينية . ان مثل ذلك التاريخ لم يوضع بعد (٢) . لكن معرفة العديد من الوقائع — ذات الدلالة بالتاكيد — عن تلك المرحلة ، تسمح الان باعطاء حكم على المضمون الماركسي — اللينيني للخط الذي طبقته القيادة الستالينية . ان هذا الحكم ، أو بالاحرى هذه الملاحظات ، ستتناول ، باعتبار حدود هذه المقالة ، المجال الاقتصادي والسياسة الاقتصادية اللذين يظهران لنا أساسيين ، دون اغفال الرديف السياسي — الايديولوجي الذي يصحبهما ، من أجل تعيين ذلك الخط .

يشدد تحليل « النصير » على الاستحالة التي اصطدمت بها القيادة الستالينية بالنسبة للقدرة على توجيه الجهد في آن واحد الى التطور الاقتصادي للبلاد والنضال الايديولوجي واعادة تنظيم الدولة بشكل بروليتاري . تلك الدولة الموروثة من القياصرة ، اي بما يتعلق بتحويل البنية الفوقية . على ذلك انصرف كل جهد الى المهام المرتبطة بالتطور الاقتصادي : ارساء « الاسس المادية » للاشتراكية . فالضرورات المرتبطة بالثورة في بلد ما زال متخلفا اقتصاديا في القسم الاعظم منه ، مع قطاع صناعي حديث غارق وسط القطاع الزراعي الهائل في روسيا ، هي التي يبدو أنها فرضت تمحور التطور الاقتصادي حول تصنيع متسارع يتناول بشكل مطلق تقريبا الصناعة الثقيلة الكفيلة بخلق « القواعد المادية » للاشتراكية : اي بالواقع الارتفاع بالقوى المنتجة الى مستوى « علاقات الانتاج الجديدة » (الغاء الملكية ، التاميم)، الناشئة عن الثورة .

لقد كانت هذه المشكلة ، الجديدة بالنسبة للنظرية الماركسية ، مشكلة كامل عملية الثورة الروسية ، التي كانت تشهد وصول حزب شيوعي الى السلطة في بلد لم تكن الثورة البورجوازية المجهضة فيه قد نجحت بعد بانتزاعه من التخلف الذي كان موجودا عليه ، على المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية . لكن الواقع أن هذه المشكلة الاخيرة كانت قد وجدت حلها في الاستراتيجية السياسية الصائبة التي حددها الحزب وقت لينين ، وعلى الاخص بالنسبة للتحالفات (مع الفلاحين) واستخدام التناقضات العديدة المرتبطة باللحظة التاريخية (الحرب) ومكان روسيا في السلسلة الامبريالية . ولقد تطلب ذلك الحل نضالات عميقة على الصعيد السياسي وترجيح كفة النضال الطبقي الذي يمثل بالفعل محرك التاريخ بالنسبة للنظرية الماركسية ، وليس الانصياع الى « القوانين الاقتصادية » للرأسمالية كما كان يدعو تحريفيو الاممية الثانية (كاوتسكي ، المناشفة) وانتظار أن يدخل تطور القوى المنتجة في تناقض حرج مع علاقات الانتاج الرأسمالية وأن يعلن بنفسه ساعة الثورة .

ودون الدخول في تفاصيل مجادلات لينين ضد تحريفيي الاممية الثانية ، فلنشدد على نقطتها المركزية : كان التحريفيون ينتظرون الثورة في المانيا ، البلد الاكثر تطورا من الناحية الاقتصادية ، بينما كان لينين ، انطلاقا من نظريته بالنسبة للحلقة الاضعف ، يحلل تراكم التناقضات العائدة الى المستويات الاقتصادية والسياسية والايديولوجية ، ذلك التراكم الذي يحدد الظروف الخاصة بروسيا ومكانها من السلسلة الامبريالية ، ويجعل هذا البلد في وضع ثوري .

ان تحريفية كاوتسكي والمناشفة الخ .. لا ترى في تحليل تشكيلة اجتماعية او علاقات دولية سوى التناقض الاقتصادي بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، وتهمل او تجهل بقية التناقضات القادرة على البروز على الصعيدين السياسي والايديولوجي ، والتي تصبح في أوضاع معينة رئيسية وتلعب دورا في تحديد التناقض الاقتصادي . ان احدى مميزات التحريفية تكمن في هذه الرؤية «الاقتصادية» للثورة الاجتماعية ، وهي رؤية تهمل بذلك النضال السياسي والايديولوجي وتخضعهما « للقوانين » والتناقضات العائدة الى المستوى الاقتصادي دون غيره . (٣)

على ذلك ، فالموقف النظري نفسه ، والسياسي بالضرورة ، هو الذي يتحكم بالسياسة الاقتصادية للحزب السوفياتي في ظل ستالين والذي ما زال مستمرا حتى الان : ان سياسة مثيلة كانت تعتبر المهمة الرئيسية — التطور الاقتصادي — كمهمة اقتصادية بحتة ، لا تخضع لغير « القوانين العلمية » للتطور الاقتصادي ، الذي أصبح ممكنا بفضل تاميم وسائل الانتاج والتخطيط المركزي . وقد تجسدت تلك السياسة فيما يدعى بـ « النموذج » السوفياتي للتصنيع أو التصنيع المتسارع . ومن المعروف ان هذا يقوم على تطوير الصناعة الثقيلة (انتاج وسائل الانتاج) التي أعطيت أولوية مطلقة في الاستثمارات (المالية والتقنية) وتنظيم الانتاج بشكل عام (تنمية اليد العاملة ..) . وهذا على حساب الفلاحين الذين يدفعون طوال هذه الفترة « جزية » ، تبعا لتعبير ستالين ، ضرورية لتمويل ذلك التصنيع المتسارع ، وعلى حساب الزراعة التي أخضعت لجماعية اكراهية في الظروف القاسية التي نعرفها ، حيث كان يعامل الفلاحون الفقراء والمتوسطون — (٤) وليس جميعهم من الكولاك — كاعداء وليس كحلفاء للبروليتاريا .

غير أن هذا النموذج للتصنيع القائم على حشد جميع الاستثمارات في مجالات لا تؤدي الى تحسين في ظروف معيشة الجماهير الكادحة ، كان يتم أيضا على حساب جماهير عمالية وشعبية واسعة وعلى حساب رفع مستوى حياتها ، بما أن انتاج السلع الاستهلاكية الاكثر ضرورية ، كما الانتاج الزراعي ، كان مهملا ، أو معتبرا ثانويا على الاقل . ان هاتين النتيجتين ، المرتبطتين مباشرة بالاولوية المطلقة المعطاة للصناعة الثقيلة وبطريقة معاملة الفلاحين الفقراء والمتوسطين ، لم يكن ممكنا الا أن تؤديا الى قطيعة متزايدة الحدة بين الجماهير من جهة والحزب والاشتراكية من جهة أخرى . واذا لم نكن تلك القطيعة تعني بالضرورة معارضة للاشتراكية ، فانها كانت تظهر في عدم الانضباط في العمل ، والتغيب والتخلف وهبوط المردود ، الظواهر التي عمت في الاتحاد السوفياتي في الثلاثينات ، والتي كانت السبب في اللجوء الى مختلف الوسائل بدءا من الاغراء بالعلاوات وتمييز الاجور الى الاجراءات القمعية كالتسريح .

ان الاولوية المطلقة المعطاة للصناعة الثقيلة لا يمكن لها الا أن تكبح على مدى طول انتصار العمال والجماهير الكادحة للقضية الاشتراكية ، وبشكل أساسي ، يقوم ذلك الانتصار ، الذي لا غنى عنه للتطور الاقتصادي المنسجم ، على رفع مستوى حياتهم تدريجيا ، ورقابتهم على شروط عملهم ومنتجاته ، والنشاط الايديولوجي للطلائع الشيوعية .

وهذه الشروط الثلاثة مترابطة بشكل وثيق: فهي تظهر بالواقع التفاعل المتبادل للمستويات الثلاثة الاقتصادية والسياسية والايديولوجية في عملية بناء المجتمع الاشتراكي . والحال ، فان الخط الستاليني المتعلق بعملية البناء الاشتراكي هذه ، كما تجسد في التصنيع المتسارع القائم بشكل اساسي على الصناعة الثقيلة ، يعود الى نزعة « اقتصادية » ، بمعنى أنها تقدم تطور القوى الانتاجية (« الاساس المادي ») على أنه مهمة منعزلة لا تستوجب تدخلا سياسيا ولا أيديولوجيا ، وهكذا تكون علاقات الانتاج « اشتراكية » (تاميم ، و « جماعية » في الريف) بينما يجري تاجيل تحويل البنية الفوقية (الايديولوجية على الاخص) . ووجهة النظر «الاقتصادية» هذه هي التي منعت فهم خصوصية القوى الانتاجية الاشتراكية والعلاقات الانتاجية الاشتراكية ، حالت بالتالي دون تصور بناء المجتمع الاشتراكي ، الا كاقامة نمط معين من التطور . ودون الدخول في تفاصيل طبيعة تلك القوى الانتاجية وتلك العلاقات الانتاجية — والتجربة الصينية : « القفزة الكبرى الى الامام » ، الكومونات الشعبية ، الثورة الثقافية ، (انظر مقالات « الحرية » حول هذا الموضوع في اعداد سابقة) اظهرت ما يمكن ان يكونه ذلك البناء التدريجي لتلك القوى ولتلك العلاقات (٥) ، فانه يكفينا أن نشير الى أن القاعدة التي تتطور على أساسها تلك القوى الانتاجية هي مبادرة الجماهير العمالية والفلاحية الى العمل وحماسها له ، وبذلك تسيطر تدريجيا على العلم والتقنية ، ويزداد تحكمها بوسائل الانتاج ومنتوجات عملها ، أي شروط معيشتها .

وهكذا نرى أن وجود تلك القوى الانتاجية يفترض تطور علاقات الانتاج الاشتراكية ، وان هذه لا تنحصر فقط في الغاء الملكية الخاصة . فتطور القوى الانتاجية الاشتراكية يفترض التخلي التدريجي عن التقسيم البورجوازي للعمل الذي يفصل المنتجين المباشرين عن قدرات الرقابة على الانتاج وتنظيمه ! الذي يفصل عمال المدن عن فلاحي الارياف عبر التمركز الصناعي في المدن . ونرى ايضا المجالات التي يتدخل فيها العاملان السياسي والايديولوجي ، والاهمية الاساسية التي يرتديها التحويل الثوري للبنية الفوقية من التشكيلة الاجتماعية (العلاقات بين الحزب والجماهير ، الجماهير والدولة ، السوفياتات واللجان الثورية ، تثوير المدرسة والجامعة نحو المدرسة — المصنع ..) .

ان النزعة « الاقتصادية » للقيادة الستالينية لها رديفها الطبيعي في فقدان الخط الجماهيري. ويظهر هذا الفقدان ، بشكل واضح في الانقطاع التدريجي بين الحزب والجماهير ، وخضوع هذه الاخيرة لجهاز الدولة (وهاتان الظاهرتان مترابطتان بالواقع) . وقد ظهر هذا الانقطاع في العلاقات مع الجماهير الفلاحية ، وتطور القمع البوليسي ازاء ظاهرة السلبية لدى الطبقة العاملة . والواقع أن القمع الستاليني ، الذي تصوره الاتجاهات التحريفية « الليبرالية » المعاصرة باعتباره ضد الاوساط الثقافية والسياسية « الديمقراطية » ، قد اصاب على الاخص الجماهير الكادحة ، مباشرة أو عبر القمع الاقتصادي والسياسي — الايديولوجي العائد الى النزعة « الاقتصادية » المسيطرة وفقدان الخط الجماهيري الذي يحدد الخط السياسي في الداخل .

---

١ — يقدم لنا « بولنتزاس » مثالا على ذلك التحليل ، في تحليله لمواقف الكومنترن ازاء الفاشية انطلاقا من اعتبار ذلك الخط العام النظري والسياسي المتميز بـ « الاقتصادية » و « غياب الخط الجماهيري » .

٢ — هذا ما يحاوله الان شارل بتلهايم ، الذي قد وضع أسس ذلك التحليل عبر العديد من مساهماته في دراسة التجربة الصينية ، ومرحلة الانتقال ، والثورة الثقافية على الاخص .

٣ — يظهر بولنتزاس ، في دراسته حول « الفاشية » اثار مثل ذلك الموقف النظري في الكومنترن ، بالنسبة للاستراتيجية السياسية للحزبين الشيوعيين الالماني والايطالي أثناء صعود الفاشية .

٤ — يجدر التذكير بأنه ليس ثمة من خلاف أساسي حول هذا الموضوع بين ستالين والمعارضة اليسارية (تروتسكي ، بريو براجنسكي ، الخ) التي كانت هي أيضا تنادي بتصنيع متسارع يتم على حساب الانتاج الزراعي (أنظر مثلا نظرية بريو براجنسكي حول التراكم الاولي الاشتراكي) .

٥ — لا يعني مثال التجربة الصينية والموضوعات الصينية التي طبقتها الثورة الثقافية وأغنتها أننا نريد « اعادة صنع » تاريخ الاتحاد السوفياتي ، انه يعني بالمقابل امكانية اعادة قراءة ذلك التاريخ على ضوء تلك التجربة الجديدة ، المنتمية في نفس الوقت الى تراث الماركسية — اللينينية .

تتمة حديث نايف حواتمه

الفلسطينية الراهنة النضال الموحد وعبر جبهة وطنية فلسطينية اردنية من اجل تصحيح العلاقة بين شعب فلسطين وابناء شرق الاردن ، بحيث تقوم هذه العلاقة على قدم المساواة الديمقراطية ، وعلى المشاركة المتبادلة بين ابناء الشعبين في صياغة جميع الوان الحياة الاقتصادية والعسكرية والثقافية والسياسية في الضفتين . وبذات الوقت تصحيح العلاقة بين ابناء الضفتين لترتكز على قاعدة حكم وطني ديمقراطي يضمن جميع الحقوق الوطنية لشعبنا في الاردن ، اي حقه في رفض اي تسوية سياسية على حساب قضيته الوطنية التاريخية ، حقه في حمل السلاح باتجاه العدو الصهيوني ، حق الجماهير في التعبئة والتنظيم حول الثورة، حقه في ممارسة حرياته الديمقراطية كاملة ، وتقرير مصيره بنفسه وعلى كامل ترابه الوطني على المدى الاستراتيجي .

هذا الطرح الذي تقدمت به الجبهة الديمقراطية هو الذي يعطي ردا وطنيا على التعصب الاقليمي وردود الفعل العفوية الانفصالية . ردا وطنيا راهنا لشعبنا يتسلح به في نضاله اليومي والراهن لدحر المشاريع المشبوهة لتجزئة القضية الفلسطينية او لصنع دويلة فلسطينية تقع تحت هيمنة اسرائيل ، أو تحت جناحي الحكم الرجعي في عمان . ومن هنا طرحت الجبهة بشكل واضح ان هذا يجب ان يرتبط عمليا ببناء جبهة وطنية موحدة في الضفة الشرقية تناضل من اجل برنامج مشترك يتناول انتزاع الحقوق الوطنية لشعبنا (التي ذكرتها) ، وبذات الوقت يتناول حل معضلات التحرر الوطني الديمقراطي في الضفة الشرقية ، باقامة حكم وطني معاد للاستعمار والصهيونية وحكم ديمقراطي معاد للاقلية الطبقية الانانية العميلة للامبريالية تاريخيا . على ان نناضل في الضفة الغربية منذ الان لتنمية الاتجاه الوطني الثوري لدحر الاتجاهات المتخاذلة والاستسلامية الجارية في الظروف الراهنة ، وبذات الوقت تشديد الصراع ضد دولة اسرائيل والاحتلال الصهيوني جماهيريا وعسكريا ، ومن جهة اخرى تنمية الاوضاع الوطنية والثورية لتتمكن من الوقوف ايضا في وجه السلطات الاردنية امام جميع الاحتمالات في المنطقة على صعيد القضية الفلسطينية والاصرار على وحدة الضفتين على اسس وطنية معادية للرجعية والصهيونية والاستعمار ، حتى يصبح بامكان الجماهير اخذ زمام المبادرة في اعادة صياغة العلاقات بين الشعبين وفي الضفتين لصالح وحدة راسخة بينهما . هذا الطريق هو الذي يعطي لشعبنا حلا وطنيا بديلا عن جميع الحلول المشبوهة ، ويعطيه جوابا مجددا دقيقا على القضية الراهنة المطروحة ، يقطع طريق محاولة استغلال عذابه ، واستغلال ردود الفعل في صفوفه على مجازر عمان .

اما التزام الصمت على المشكلة المطروحة والناتجة عن حملة ايلول وما تلاها (التعصب الاقليمي الرجعي ، النزعة الانفصالية العفوية ، تمزيق وحدة الشعب الاردني — الفلسطيني ، مشاريع الحكم الذاتي المشبوهة ، بالاضافة الى تجربة شعبنا المريرة مع الحكم الهاشمي منذ ١٩٤٨) والاكتفاء بتسجيل اللاءات اللفظية للمشاريع المشبوهة (الحكم الذاتي ، الدويلة الفلسطينية) والقفز عن ظواهر الانقسام في صفوف المجتمع وردود الفعل المتعاكسة ، دون تقديم الحلول الوطنية والنضال في سبيلها ، فهي سياسة « نعامية » تتعامى عن وقائع واحداث جارية ، وهذا ما يترك المناخ الخصب لدعاة تجزئة القضية الفلسطينية ومشاريع الحكم الذاتي والدويلة الفلسطينية ان يتلاعبوا بمصير شعبنا ويحرفوا نضاله نحو حلول رجعية استعمارية تغلف السم بالرسم المزيف .

أن الذين يكتفون بتسجيل اللاءات على طريقة نهج قيادة الحاج امين الحسيني تجاه قضايا مطروحة ويرددون فقط المواقف المبدئية الاستراتيجية البعيدة المدى ، دون ان يتقدموا بحلول وطنية محددة لقضايا راهنة مطروحة هم الذين يتركون المياه تجري من تحت ارجل الثورة لصالح القوى المتخاذلة ، والمساومة على القضية الوطنية وحلولها على حساب القضية الوطنية. وبتعبير آخر ان هذا النمط من القيادات داخل المقاومة هو الذي يترك الطريق مفتوحا، عمليا وموضوعيا ، لردود الفعل العفوية ، ان تأخذ مداها ويجعل القوى المساومة قادرة على استغلال ردود الفعل وتطويعها ضمن آفاقها لتجزئة القضية الوطنية بحلول مشبوهة تؤدي الى الدويلة الفلسطينية وسلخ وحدة الضفتين ، كما حدث مثلا لوحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨ حيث استغلت القوى الرجعية واليمينية مشكلات الوحدة ومتاعبها لتدفع بسوريا نحو الانفصال ، بينما اكتفت القوى التقدمية والوطنية بتسجيل الانتقادات على دولة الوحدة دون ان تتقدم بالحلول الثورية البديلة لتثقيف الجماهير وتسليحها بالحل القومي التقدمي لتناضل من اجله لا ان تصبح الجماهير فريسة للتيار الانفصالي العفوي الذي قاد الى الانفصال فعلا .

او كما حدث في باكستان مثلا حيث عجزت القوى الثورية عن تقديم حل وحدوي تقدمي لتصحيح العلاقات بين باكستان الشرقية وباكستان الغربية وامام اصرار الرجعية على انكار الحقوق الوطنية لشعب باكستان الشرقية ، وقعت الجماهير فريسة رد الفعل الانفصالي والقيادة الانفصالية وما ترتب عليها من كوارث وطنية معروفة .

ان الوقائع عنيدة ، ومن يقفز عنها بالضبط كمن يترك المياه تجري من تحته بل من بين رجليه .

تعليق على مقال النصير حول أصول التحريفية المعاصرة وتطورها

نشرت «الحرية» في العددين ٥٨٤ — ٥٨٥ ، دراسة منقوله عن نشرة « النصير » الصادرة عن التجمع الثوري العراقي في اوروبا ، تعالج مصادر التحريفية المعاصرة وتطورها. تقسم الدراسة متسكله اصول التحريفية المعاصرة تبعا لاربعة « قطاعات » : البلدان الرأسمالية المتقدمة ، الاتحاد السوفياتي ، الديمقراطيات الشعبية (عدا البانيا) ، البلدان المتخلفة .

منذ البداية ، اشارت الدراسة الى ان التحريفية في الاتحاد السوفياتي كانت تكتسب، في المؤتمر العشرين ، اهمية خاصة بالنسبة لانتشارها كظاهرة عالمية . ويعود ذلك الى كون الاتحاد السوفياتي بلد ثورة اوكتوبر ، والى المكانة التي تمتع بها دائما بلد السوفيات الاول لدى الطبقات العاملة والجماهير الشعبية في العالم ، ، واخيرا ، وعلى الاخص ، الى النفوذ المباشر الذي يمتلكه الحزب الشيوعي السوفياتي على بقية الاحزاب الشيوعية (الموجودة في السلطة ام غير الموجودة فيها) . وبذلك ، اصبح ممكنا الكلام عن تحريفية على مستوى عالمي ، وعن خط تحريفي عالمي ، اعتبارا من تلك اللحظة ، اي منذ المؤتمر العشرين .

ان عيوب مثل وجهة النظر هذه ، تبدو لنا أساسية منذ الان ، منذ هذه النقطة من التحليل : فالواقع أن « العوامل » التي هي في أساس التحريفية عوامل متعددة ، مرتبطة بالظروف التاريخية البنيوية والذاتية (تطور الرأسمالية في الغرب .. الضرورات التاريخية وسياسة ستالين في الاتحاد السوفياتي .. التخلف والوجود المميز للبورجوازية الصغيرة في البلدان المتخلفة .. الممارسة الخاطئة للاممية البروليتارية من قبل القيادة الستالينية ، الخ ..) ، هذه المشاكل المتعلقة بمختلف البلدان او « القطاعات » وجدت ، تبعا لـ « النصير » ، فجاة بعد المؤتمر العشرين — بعد « ظهور » الخط التحريفي السوفياتي — بسبب تغلغل أفكار القيادة السوفياتية في بقية الاحزاب وفرضها عليها . ان مثل هذا التحليل يقفز فوق واقع جوهري : العلاقات الوثيقة القائمة بين الحزب الشيوعي السوفياتي وبقية الاحزاب الشيوعية منذ تاسيس الاممية الثالثة ، عبر الكرمنترن ، وبعد حله ، عن طريق النفوذ المباشر للحزب السوفياتي والكومنفورم ، حتى موت ستالين . ولا يجب أن يفهم بالعلاقات الوثيقة ، العلاقات التنظيمية فقط ، بل على الاخص العلاقات الايديولوجية — السياسية المتظمة في خط عام ، تطور طوال تلك الفترة من ثلاثين عاما . وانطلاقا من وجود ذلك الخط وتطوره — الذي سنحاول أن نظهر ميزتين له على الاقل — يمكننا فهم أثر الاسباب الذاتية ليس كسلسلة من « الاخطاء » و « الثغرات » المنعزلة ، دون ارتباط خاص فيما بينها ، تاتي لتضاف الى العوامل الموضوعية باعتبارها ظواهر عارضة ، دون اثار خاصة عليها ، بل باعتبارها ممارسة سياسية وأيديولوجية محددة ذات علاقات بالواقع الموضوعي ، زمانا ومكانا . علاقات بوسعها أن نوجهه بطريقة ثورية أو ، على النقيض ، أن تعزز سماته السلبية (بالنسبة للحركة العمالية والشعبية) ، ومن هنا بالذات ، يتحدد التطور الماركسي — اللينيني لتلك الممارسة ، أو ، بالمقابل طابعها التحريفي .

فكل دراسة للتحريفية المعاصرة ، كظاهرة عالمية ، لا يمكن ان تتجنب التساؤل حول وجود مثل ذلك الخط العام المشترك وتطوره ، منذ بداية العشرينات في الحزب السوفياتي ومعظم الاحزاب الشيوعية الاخرى ، ذلك الخط الذي كان يعكسه الكومنترن في مقرراته العامة. والواقع أن وجود مثل ذلك الخط هو الوحيد الذي يمكن أن يفسر « الاستثناءات » بما يتعلق بالصين منذ البداية ، ثم بالنسبة لفيتنام وكوريا والبانيا ، الخ .. ، التي تحددها مع ذلك « عوامل موضوعية وذاتية » شبيهة بتلك الموجودة في بقية البلدان المتخلفة ، وعند ذلك تتفسر تلك الاستثناءات بتطبيق خط سياسي وأيديولوجي مختلف، ياخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية الخاصة ، ويعمل فيها بطريقة ثورية بفضل السلاح السياسي الايديولوجي الذي تشكله الماركسية اللينينية . ان مكانة قيادة الحزب السوفياتي وتسرب أفكارها ، ونفوذها المباشر احيانا على بقية الاحزاب الشيوعية لم يبدأ تاريخه منذ عام ١٩٥٦ (المؤتمر العشرون) — و « النصير » تشير الى ذلك بالنسبة لخط القيادة الستالينية ازاء البلدان المتخلفة .

يمكن أن نستخلص مما سبق — أي اعتبار العلاقات الايديولوجية — السياسية الوثيقة بين الحزب السوفياتي ومعظم الاحزاب الشيوعية الاخرى ، عبر الكومنترن ، والكومنفورم الخ ... من جهة ، وتجسد تلك العلاقات في خط عام وممارسة سياسية — أيديولوجية قائمة على تفسير خاطيء للماركسية اللينينية ، من جهة أخرى — يمكن ان نستخلص نتيجتين بالنسبة لاصل التحريفية العالمية وتطورها :

أولا — الاهمية التي تكتسبها دراسة كل الفترة الستالينية داخل الاتحاد السوفياتي ، انطلاقا من الاعتبار الهام لكونه ، بالتحديد ، شهد تنفيذ ذلك الخط السياسي — الايديولوجي العام وتطوره . فان مكانة الحزب الشيوعي السوفياتي (القيادة الستالينية) ونفوذه كانا يسمحان لذلك الخط ، الذي أصبح مهيمنا تدريجيا في عملية بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي ، ان يفرض نفسه كخط عام — مع مواقفه النظرية وممارسته السياسية (العلاقات مع الجماهير ، مشكلة التحالفات) ومفهومه للاممية البروليتارية — تقبله معظم الاحزاب الشيوعية كاطار عام ، بل كشعارات عملية ، في غالب الاحيان ، تصاغ داخل الكومنترن .

ثانيا — يسمح أخذ ذلك الخط بعين الاعتبار بعدم ايلاء السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي أهمية مطلقة في تحديد خطوط وممارسات الاحزاب الشيوعية . فلا تدخل الاعتبارات المتعلقة بالسياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي في الحساب الا عن طريق سياسة الكومنترن والخط العام الذي يدافع عنه . ومثل الصين ، هنا ، ذو دلالة مميزة : فقد سمحت القطيعة مع الخط العام الذي كان يحمله الكومنترن (وحتى لو لم تكن القطيعة معلنة .. أضف الى أن مكانة الحزب الشيوعي السوفياتي لم تكن في الصين أقل منها في الامكنة الاخرى) ، سمحت للثورة الصينية بقيادة حزبها الشيوعي وماوتسي تونغ (« الاعتماد على القوى الذاتية ») ان تواصل سيرها ، بالاستقلال عن مرامي السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي .

ان الملاحظات العامة — التي تحتاج الى تمحيص عن طريق تحليل صارم للخط الذي كان يدافع عنه الكومنترن تدريجيا ، ازاء المشاكل الكبرى للفترة الواقعة بين الحربين العالميتين (الفاشية ، سياسة الجبهات الشعبية ، المسالة الكولونيالية ، المسالة الوطنية ، فترة ما بعد الحرب في أوروبا ، الخ (١) ..) — أن هذه الملاحظات ترمي الى اظهار الخطوات الضرورية لبحث في مصادر التحريفية المعاصرة وتطورها ، باعتبارها تطورا للخط المشترك للحزب الشيوعي السوفياتي في ظل ستالين ومعظم البلدان الشيوعية الاخرى .

ان المواقف النظرية والخط السياسي والايديولوجي اللذين مارسهما الحزب الشيوعي السوفياتي في ظل ستالين ، يظهران حاسمين بالنسبة لتطور التحريفية المعاصرة . يبقى علينا أن نحاول تحديد ميزات ذلك الخط . ولا يمكن لذلك التحديد أن ينطلق الا من العلاقة بالصراع الطبقي الذي جرى طوال تلك الفترة التي تلت استلام البروليتاريا الروسية للسلطة ، أي طوال فترة الانتقال نحو

١ — يقدم لنا « بولنتزاس » مثالا على ذلك التحليل ، في تحليله لمواقف الكومنترن ازاء الفاشية انطلاقا من اعتبار ذلك الخط العام النظري والسياسي المتميز بـ « الاقتصادية » و « غياب الخط الجماهيري » .

الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي . لقد قال لينين : ان « ازالة الطبقات تستلزم نضالا طبقيا . طويلا وصعبا ودائبا . » فكل دراسة للفترة الستالينية — أي الفترة التالية لاستلام البروليتاريا الروسية للسلطة والحرب ضد العدوين الداخلي والخارجي ، حتى المؤتمر العشرين ، تاريخ استلام البورجوازية الصغيرة الجديدة للسلطة ، تبعا لمقال « النصير » — يجب أن تنطلق من تحليل ميزان القوى بين البروليتاريا والبورجوازية وتطوره . اي بما أن الامر متعلق بالانتقال الى الاشتراكية ، فان المسالة تصبح مسالة ايجاد الشروط السياسية — الايديولوجية الكفيلة بتامين تحكم المنتجين المباشرين بوسائل انتاجهم وشروط معيشتهم ، وذلك هدف ديكتاتورية البروليتاريا، أو بالمقابل الشروط التي تخدم مصالح أقلية من غير المنتجين وتعززها .

ان مثل ذلك الانطلاق في التحليل يعالج اذن تطور التحريفية في الاتحاد السوفياتي — خط سياسي وأيديولوجي يدافع بالواقع عن مصالح البورجوازية في نفس الوقت الذي يدعي فيه الماركسية — اللينينية — داخل العملية نفسها التي تحكم النضال بين البروليتاريا والقوى الشعبية من جهة، والقوى البورجوازية من جهة أخرى ، طوال تلك الفترة . والواقع أنه بالتأكيد على تلك العملية (الصراع الطبقي، أمكنة تمركزه ، مراحله) تظهر العوامل التاريخية المتعلقة بالظروف الخاصة للثورة الروسية — تخلف البلاد ، فشل الثورات في أوروبا الغربية الصناعية ، الحرب الاهلية واثارها المخربة على الطبقة العاملة واقتصاد البلاد ، موت لينين والتشويه البيروقراطي للدولة ، الخ ... — باعتبارها محددة لوضع خاص للعلاقات الطبقية غداة الثورة ، وليس « كقدر محتوم » .

ولسنا بصدد اعادة صنع التاريخ ، غير أننا لذلك لا ينبغي أن نقرأ التاريخ عبر منظار « قدري » ، قافزين عن صراع الطبقات والاستراتيجية والخطوط التي توجهه . انذلك التفسير يؤدي الى تعليل انتصار الفاشية الالمانية بالازمة الاقتصادية لعامي ١٩٢٩ — ١٩٣٠ التي حلت بالمانيا ، أو بهزيمة الثورة الالمانية عام ١٩١٩ ، بالقفز عن الصراع الطبقي في العشرينات واستراتيجية الحزب الشيوعي الالماني — الكومنترن ، التي تتحمل مسؤولية بالغة في انتصار النازية وهزيمة القوى العمالية والشعبية في تلك السنوات .

على ذلك ، فانه لا يمكن فهم تطور التحريفية المعاصرة في الاتحاد السوفياتي ، الا عبر تاريخ للصراع الطبقي في الاتحاد السوفياتي ولتطور ميزان القوى بين البروليتاريا والقوى البورجوازية القديمة والجديدة ، وللخط السياسي والايديولوجي والاقتصادي للقيادة الستالينية . ان مثل ذلك التاريخ لم يوضع بعد (٢) . لكن معرفة العديد من الوقائع — ذات الدلالة بالتاكيد — عن تلك المرحلة ، تسمح الان باعطاء حكم على المضمون الماركسي — اللينيني للخط الذي طبقته القيادة الستالينية . ان هذا الحكم ، أو بالاحرى هذه الملاحظات ، ستتناول ، باعتبار حدود هذه المقالة ، المجال الاقتصادي والسياسة الاقتصادية اللذين يظهران لنا أساسيين ، دون اغفال الرديف السياسي — الايديولوجي الذي يصحبهما ، من أجل تعيين ذلك الخط .

يشدد تحليل « النصير » على الاستحالة التي اصطدمت بها القيادة الستالينية بالنسبة للقدرة على توجيه الجهد في آن واحد الى التطور الاقتصادي للبلاد والنضال الايديولوجي واعادة تنظيم الدولة بشكل بروليتاري . تلك الدولة الموروثة من القياصرة ، أي بما يتعلق بتحويل البنية الفوقية . على ذلك انصرف كل

٢ — هذا ما يحاوله الان شارل بتلهايم ، الذي قد وضع أسس ذلك التحليل عبر العديد من مساهماته في دراسة التجربة الصينية ومرحلة الانتقال ، والثورة الثقافية على الاخص .

جهد الى المهام المرتبطة بالتطور الاقتصادي : ارساء « الاسس المادية » للاشتراكية . فالضرورات المرتبطة بالثورة في بلد ما زال متخلفا اقتصاديا في القسم الاعظم منه ، مع قطاع صناعي حديث غارق وسط القطاع الزراعي الهائل في روسيا ، هي التي يبدو أنها فرضت تمحور التطور الاقتصادي حول تصنيع متسارع يتناول بشكل مطلق تقريبا الصناعة الثقيلة الكفيلة بخلق « القواعد المادية » للاشتراكية : اي بالواقع الارتفاع بالقوى المنتجة الى مستوى « علاقات الانتاج الجديدة » (الغاء الملكية ، التاميم)، الناشئة عن الثورة .

لقد كانت هذه المشكلة ، الجديدة بالنسبة للنظرية الماركسية ، مشكلة كامل عملية الثورة الروسية ، التي كانت تشهد وصول حزب شيوعي الى السلطة في بلد لم تكن الثورة البورجوازية المجهضة فيه قد نجحت بعد بانتزاعه من التخلف الذي كان موجودا عليه ، على المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية . لكن الواقع أن هذه المشكلة الاخيرة كانت قد وجدت حلها في الاستراتيجية السياسية الصائبة التي حددها الحزب وقت لينين ، وعلى الاخص بالنسبة للتحالفات (مع الفلاحين) واستخدام التناقضات العديدة المرتبطة باللحظة التاريخية (الحرب) ومكان روسيا في السلسلة الامبريالية . ولقد تطلب ذلك الحل نضالات عميقة على الصعيد السياسي وترجيح كفة النضال الطبقي الذي يمثل بالفعل محرك التاريخ بالنسبة للنظرية الماركسية ، وليس الانصياع الى « القوانين الاقتصادية » للرأسمالية كما كان يدعو تحريفيو الاممية الثانية (كاوتسكي ، المناشفة) وانتظار أن يدخل تطور القوى المنتجة في تناقض حرج مع علاقات الانتاج الرأسمالية وأن يعلن بنفسه ساعة الثورة .

ودون الدخول في تفاصيل مجادلات لينين ضد تحريفيي الاممية الثانية ، فلنشدد على نقطتها المركزية : كان التحريفيون ينتظرون الثورة في المانيا ، البلد الاكثر تطورا من الناحية الاقتصادية ، بينما كان لينين ، انطلاقا من نظريته بالنسبة للحلقة الاضعف ، يحلل تراكم التناقضات العائدة الى المستويات الاقتصادية والسياسية والايديولوجية ، ذلك التراكم الذي يحدد الظروف الخاصة بروسيا ومكانها من السلسلة الامبريالية ، ويجعل هذا البلد في وضع ثوري .

ان تحريفية كاوتسكي والمناشفة الخ .. لا ترى في تحليل تشكيلة اجتماعية أو علاقات دولية سوى التناقض الاقتصادي بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، وتهمل أو تجهل بقية التناقضات القادرة على البروز على الصعيدين السياسي والايديولوجي ، والتي تصبح في أوضاع معينة رئيسية وتلعب دورا في تحديد التناقض الاقتصادي . ان احدى مميزات التحريفية تكمن في هذه الرؤية «الاقتصادية» للثورة الاجتماعية ، وهي رؤية تهمل بذلك النضال السياسي والايديولوجي وتخضعهما « للقوانين » والتناقضات العائدة الى المستوى الاقتصادي دون غيره . (٣)

على ذلك ، فالموقف النظري نفسه ، والسياسي بالضرورة ، هو الذي يتحكم بالسياسة الاقتصادية للحزب السوفياتي في ظل ستالين والذي ما زال مستمرا حتى الان : ان سياسة مثيلة كانت تعتبر المهمة الرئيسية — التطور الاقتصادي — كمهمة اقتصادية بحتة ، لا تخضع لغير « القوانين العلمية » للتطور الاقتصادي ، الذي أصبح ممكنا بفضل تاميم وسائل الانتاج والتخطيط المركزي . وقد تجسدت تلك السياسة فيما يدعى بـ « النموذج » السوفياتي للتصنيع أو التصنيع المتسارع . ومن المعروف أن هذا

٣ — يظهر بولنتزاس ، في دراسته حول « الفاشية » اثار مثل ذلك الموقف النظري في الكومنترن ، بالنسبة للاستراتيجية السياسية للحزبين الشيوعيين الالماني والايطالي أثناء صعود الفاشية .

يقوم على تطوير الصناعة الثقيلة (انتاج وسائل الانتاج) التي أعطيت أولوية مطلقة في الاستثمارات (المالية والتقنية) وتنظيم الانتاج بشكل عام (تنمية اليد العاملة ..) . وهذا على حساب الفلاحين الذين يدفعون طوال هذه الفترة « جزية » ، تبعا لتعبير ستالين ، ضرورية لتمويل ذلك التصنيع المتسارع ، وعلى حساب الزراعة التي أخضعت لجماعية اكراهية في الظروف القاسية التي نعرفها ، حيث كان يعامل الفلاحون الفقراء والمتوسطون — (٤) وليس جميعهم من الكولاك — كاعداء وليس كحلفاء للبروليتاريا .

غير أن هذا النموذج للتصنيع القائم على حشد جميع الاستثمارات في مجالات لا تؤدي الى تحسين في ظروف معيشة الجماهير الكادحة ، كان يتم أيضا على حساب جماهير عمالية وشعبية واسعة وعلى حساب رفع مستوى حياتها ، بما أن انتاج السلع الاستهلاكية الاكثر ضرورية ، كما الانتاج الزراعي ، كان مهملا ، أو معتبرا ثانويا على الاقل . ان هاتين النتيجتين ، المرتبطتين مباشرة بالاولوية المطلقة المعطاة للصناعة الثقيلة وبطريقة معاملة الفلاحين الفقراء والمتوسطين ، لم يكن ممكنا الا أن تؤديا الى قطيعة متزايدة الحدة بين الجماهير من جهة والحزب والاشتراكية من جهة أخرى . واذا لم نكن تلك القطيعة تعني بالضرورة معارضة للاشتراكية ، فانها كانت تظهر في عدم الانضباط في العمل، والتغيب والتخلف وهبوط المردود ، الظواهر التي عمت في الاتحاد السوفياتي في الثلاثينات ، والتي كانت السبب في اللجوء الى مختلف الوسائل بدءا من الاغراء بالعلاوات وتمييز الاجور الى الاجراءات القمعية كالتسريح .

ان الاولوية المطلقة المعطاة للصناعة الثقيلة لا يمكن لها الا أن تكبح على مدى طول انتصار العمال والجماهير الكادحة للقضية الاشتراكية ، وبشكل أساسي ، يقوم ذلك الانتصار ، الذي لا غنى عنه للتطور الاقتصادي المنسجم ، على رفع مستوى حياتهم تدريجيا ، ورقابتهم على شروط عملهم ومنتجاته ، والنشاط الايديولوجي للطلائع الشيوعية .

وهذه الشروط الثلاثة مترابطة بشكل وثيق: فهي تظهر بالواقع التفاعل المتبادل للمستويات الثلاثة الاقتصادية والسياسية والايديولوجية في عملية بناء المجتمع الاشتراكي . والحال ، فان الخط الستاليني المتعلق بعملية البناء الاشتراكي هذه ، كما تجسد في التصنيع المتسارع القائم بشكل اساسي على الصناعة الثقيلة ، يعود الى نزعة « اقتصادية » ، بمعنى انها تقدم تطور القوى الانتاجية (« الاساس المادي ») على انه مهمة منعزلة لا تستوجب تدخلا سياسيا ولا ايديولوجيا ، وهكذا تكون علاقات الانتاج « اشتراكية » (تاميم ، و « جماعية » في الريف) بينما يجري تاجيل تحويل البنية الفوقية (الايديولوجية على الاخص) . ووجهة النظر «الاقتصادية» هذه هي التي منعت فهم خصوصية القوى الانتاجية الاشتراكية والعلاقات الانتاجية الاشتراكية ، حالت بالتالي دون تصور بناء المجتمع الاشتراكي ، الا كاقامة نمط معين من التطور . ودون الدخول في تفاصيل طبيعة تلك القوى الانتاجية وتلك العلاقات الانتاجية — والتجربة الصينية : « القفزة الكبرى الى الامام » ، الكومونات الشعبية ، الثورة الثقافية ، (انظر مقالات « الحرية » حول هذا الموضوع في اعداد سابقة) اظهرت ما يمكن ان يكونه ذلك البناء التدريجي لتلك القوى ولتلك العلاقات (٥) ، فانه يكفينا أن نشير الى أن القاعدة التي تتطور على أساسها تلك القوى الانتاجية هي مبادرة الجماهير العمالية والفلاحية الى العمل وحماسها له ، وبذلك تسيطر تدريجيا على العلم والتقنية ، ويزداد تحكمها بوسائل الانتاج ومنتوجات عملها ، اي شروط معيشتها .

٤ — يجدر التذكير بأنه ليس ثمة من خلاف أساسي حول هذا الموضوع بين ستالين والمعارضة اليسارية (تروتسكي ، بريو براجنسكي ، الخ) التي كانت هي أيضا تنادي بتصنيع متسارع يتم على حساب الانتاج الزراعي (أنظر مثلا نظرية بريو براجنسكي حول التراكم الاولي الاشتراكي) .

وهكذا نرى أن وجود تلك القوى الانتاجية يفترض تطور علاقات الانتاج الاشتراكية ، وان هذه لا تنحصر فقط في الغاء الملكية الخاصة. فتطور القوى الانتاجية الاشتراكية يفترض التخلي التدريجي عن التقسيم البورجوازي للعمل الذي يفصل المنتجين المباشرين عن قدرات الرقابة على الانتاج وتنظيمه ! الذي يفصل عمال المدن عن فلاحي الارياف عبر التمركز الصناعي في المدن . ونرى ايضا المجالات التي يتدخل فيها العاملان السياسي والايديولوجي ، والاهمية الاساسية التي يرتديها التحويل الثوري للبنية الفوقية من التشكيلة الاجتماعية (العلاقات بين الحزب والجماهير ، الجماهير والدولة ، السوفياتات واللجان الثورية ، تثوير المدرسة والجامعة نحو المدرسة — المصنع ..) .

ان النزعة « الاقتصادية » للقيادة الستالينية لها رديفها الطبيعي في فقدان الخط الجماهيري. ويظهر هذا الفقدان ، بشكل واضح في الانقطاع التدريجي بين الحزب والجماهير ، وخضوع هذه الاخيرة لجهاز الدولة (وهاتان الظاهرتان مترابطتان بالواقع) . وقد ظهر هذا الانقطاع في العلاقات مع الجماهير الفلاحية ، وتطور القمع البوليسي ازاء ظاهرة السلبية لدى الطبقة العاملة . والواقع أن القمع الستاليني ، الذي تصوره الاتجاهات التحريفية « الليبرالية » المعاصرة باعتباره ضد الاوساط الثقافية والسياسية « الديمقراطية » ، قد أصاب على الاخص الجماهير الكادحة ، مباشرة أو عبر القمع الاقتصادي والسياسي — الايديولوجي العائد الى النزعة « الاقتصادية » المسيطرة وفقدان الخط الجماهيري الذي يحدد الخط السياسي في الداخل .

٥ — لا يعني مثال التجربة الصينية والموضوعات الصينية التي طبقتها الثورة الثقافية وأغنتها أننا نريد « اعادة صنع » تاريخ الاتحاد السوفياتي ، انه يعني بالمقابل امكانية اعادة قراءة ذلك التاريخ على ضوء تلك التجربة الجديدة ، المنتمية في نفس الوقت الى تراث الماركسية — اللينينية .

تتمة حديث نايف حواتمه

الفلسطينية الراهنة النضال الموحد وعبر جبهة وطنية فلسطينية اردنية من اجل تصحيح العلاقة بين شعب فلسطين وابناء شرق الاردن ، بحيث تقوم هذه العلاقة على قدم المساواة الديمقراطية ، وعلى المشاركة المتبادلة بين ابناء الشعبين في صياغة جميع الوان الحياة الاقتصادية والعسكرية والثقافية والسياسية في الضفتين . وبذات الوقت تصحيح العلاقة بين ابناء الضفتين لترتكز على قاعدة حكم وطني ديمقراطي يضمن جميع الحقوق الوطنية لشعبنا في الاردن ، اي حقه في رفض اي تسوية سياسية على حساب قضيته الوطنية التاريخية ، حقه في حمل السلاح باتجاه العدو الصهيوني ، حق الجماهير في التعبئة والتنظيم حول الثورة، حقه في ممارسة حرياته الديمقراطية كاملة ، وتقرير مصيره بنفسه وعلى كامل ترابه الوطني على المدى الاستراتيجي .

هذا الطرح الذي تقدمت به الجبهة الديمقراطية هو الذي يعطي ردا وطنيا على التعصب الاقليمي وردود الفعل العفوية الانفصالية . ردا وطنيا راهنا لشعبنا يتسلح به في نضاله اليومي والراهن لدحر المشاريع المشبوهة لتجزئة القضية الفلسطينية او لصنع دويلة فلسطينية تقع تحت هيمنة اسرائيل، أو تحت جناحي الحكم الرجعي في عمان . ومن هنا طرحت الجبهة بشكل واضح ان هذا يجب ان يرتبط عمليا ببناء جبهة وطنية موحدة في الضفة الشرقية تناضل من اجل برنامج مشترك يتناول انتزاع الحقوق الوطنية لشعبنا (التي ذكرتها) ، وبذات الوقت يتناول حل معضلات التحرر الوطني الديمقراطي في الضفة الشرقية ، باقامة حكم وطني معاد للاستعمار والصهيونية وحكم ديمقراطي معاد للاقلية الطبقية الانانية العميلة للامبريالية تاريخيا. على ان نناضل في الضفة الغربية منذ الان لتنمية الاتجاه الوطني الثوري لدحر الاتجاهات المتخاذلة والاستسلامية الجارية في الظروف الراهنة ، وبذات الوقت تشديد الصراع ضد دولة اسرائيل والاحتلال الصهيوني جماهيريا وعسكريا ، ومن جهة اخرى تنمية الاوضاع الوطنية والثورية لتتمكن من الوقوف ايضا في وجه السلطات الاردنية امام جميع الاحتمالات في المنطقة على صعيد القضية الفلسطينية والاصرار على وحدة الضفتين على اسس وطنية معادية للرجعية والصهيونية والاستعمار ، حتى يصبح بامكان الجماهير اخذ زمام المبادرة في اعادة صياغة العلاقات بين الشعبين وفي الضفتين لصالح وحدة راسخة بينهما . هذا الطريق هو الذي يعطي لشعبنا حلا وطنيا بديلا عن جميع الحلول المشبوهة، ويعطيه جوابا مجددا دقيقا على القضية الراهنة المطروحة ، يقطع طريق محاولة استغلال عذابه ، واستغلال ردود الفعل في صفوفه على مجازر عمان. اما التزام الصمت على المشكلة المطروحة والناتجة عن حملة ايلول وما تلاها (التعصب الاقليمي الرجعي ، النزعة الانفصالية العفوية ، تمزيق وحدة الشعب الاردني — الفلسطيني ، مشاريع الحكم الذاتي المشبوهة ، بالاضافة الى تجربة شعبنا المريرة مع الحكم الهاشمي منذ ١٩٤٨) والاكتفاء بتسجيل اللاءات اللفظية للمشاريع المشبوهة (الحكم الذاتي ، الدويلة الفلسطينية) والقفز عن ظواهر الانقسام في صفوف المجتمع وردود الفعل المتعاكسة ، دون تقديم الحلول الوطنية والنضال في سبيلها ، فهي سياسة « نعامية » تتعامى عن وقائع واحداث جارية ، وهذا ما يترك المناخ الخصب لدعاة تجزئة القضية الفلسطينية ومشاريع الحكم الذاتي والدويلة الفلسطينية ان يتلاعبوا بمصير شعبنا ويحرفوا نضاله نحو حلول رجعية استعمارية تغلف السم بالرسم المزيف .

أن الذين يكتفون بتسجيل اللاءات على طريقة نهج قيادة الحاج امين الحسيني تجاه قضايا مطروحة ويرددون فقط المواقف المبدئية الاستراتيجية البعيدة المدى ، دون ان يتقدموا بحلول وطنية محددة لقضايا راهنة مطروحة هم الذين يتركون المياه تجري من تحت ارجل الثورة لصالح القوى المتخاذلة ، والمساومة على القضية الوطنية وحلولها على حساب القضية الوطنية. وبتعبير آخر ان هذا النمط من القيادات داخل المقاومة هو الذي يترك الطريق مفتوحا، عمليا وموضوعيا ، لردود الفعل العفوية ، ان تأخذ مداها ويجعل القوى المساومة قادرة على استغلال ردود الفعل وتطويعها ضمن آفاقها لتجزئة القضية الوطنية بحلول مشبوهة تؤدي الى الدويلة الفلسطينية وسلخ وحدة الضفتين ، كما حدث مثلا لوحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨ حيث استغلت القوى الرجعية واليمينية مشكلات الوحدة ومتاعبها لتدفع بسوريا نحو الانفصال ، بينما اكتفت القوى التقدمية والوطنية بتسجيل الانتقادات على دولة الوحدة دون ان تتقدم بالحلول الثورية البديلة لتثقيف الجماهير وتسليحها بالحل القومي التقدمي لتناضل من اجله لا ان تصبح الجماهير فريسة للتيار الانفصالي العفوي الذي قاد الى الانفصال فعلا .

او كما حدث في باكستان مثلا حيث عجزت القوى الثورية عن تقديم حل وحدوي تقدمي لتصحيح العلاقات بين باكستان الشرقية وباكستان الغربية وامام اصرار الرجعية على انكار الحقوق الوطنية لشعب باكستان الشرقية ، وقعت الجماهير فريسة رد الفعل الانفصالي والقيادة الانفصالية وما ترتب عليها من كوارث وطنية معروفة .

ان الوقائع عنيدة ، ومن يقفز عنها بالضبط كمن يترك المياه تجري من تحته بل من بين رجليه .

كلمة

على هامش مفاوضات جده

المقاومة تقطف ثمار الألتحاق بالأنظمة العرب

لا يستقيم تفسير ما تواجهه المقاومة الفلسطينية الآن من خطر التصفية الفعلية — عبر انخراط بعض قياداتها في مفاوضات جده — الا من خلال تسليط الضوء على طبيعة الدور الذي لعبته انظمة بورجوازية الدولة العربية في التمهيد لصيغة التصفية المذكورة وفي العمل على فرضها من وراء ظهر الشعب الفلسطيني .

لقد قدمت هذه الانظمة نفسها ، بعد مجزرة ايلول ١٩٧٠ ، على أنها الطرف « الصديق » للعمل الفدائي الحريص على ما تبقى له من مواقع في الساحة الاردنية انطلاقا من اتفاقيتي القاهرة وعمان المعقودتين باشراف الملوك والرؤساء العرب و « المحميتين » بتواقيعهم .

وحين بدأ يظهر اصرار السلطة الاردنية على نسف تلك المواقع — ومعها اتفاقيتي القاهرة وعمان — لجأت الانظمة المذكورة الى عدد من مبادرات التهديد « بانزال اقصى العقوبة » بالطرف الذي سوف يتحمل مسؤولية تجديد الازمة .

لكن تلك الانظمة كانت — طوال مرحلة الضغوط التي وجهتها الى النظام الاردني — تقطع بسرعة قياسية اشواطا واسعة على طريق استكمال المصالحة ، التي حدد القبول بمشروع روجرز نقطة انطلاقها ، مع الرجعيات العربية استطرادا لعملية تجديد الحوار مع الامبريالية الاميركية .

من هنا كان صمود النظام الاردني في وجه الضغوط بانتظار ان تنجلي غيمة تهديدات « العواصم التقدمية » عن مواقف تبتلع في جملة ما سوف تبتلعه كل التواقيع على كل التعهدات والمواثيق .

واذا كان مؤتمر جده الاول قد انعقد قبل أن يبلغ تراجع « الانظمة التقدمية » عن مواقف « الدعم » لحركة المقاومة كامل مداه ، فان مؤتمر جده الثاني لم ينعقد اصلا الا لان صورة الموقف العربي الرسمي — بمجمل اطرافه — كانت قد تحددت لتنضج معها استعدادات تلك الانظمة للتسليم نهائيا بصيغة اتفاق مع الحكم الاردني يجعل المقاومة اشبه بالهيئة العربية العليا أن لم يكن بحكومة عموم فلسطين !

خلال الاسابيع القليلة التي سبقت استئناف مفاوضات جده استقرت مواقف الانظمة المعنية على صيغة كانت في حد ذاتها شارة الضوء الاخضر للنظام السعودي كي يتقدم مشاركا زميله الاردني في تقرير مصير المقاومة .

— أتت الخطوة الاولى في هذا السياق من القاهرة . ففي محادثات ثنائية سرية جرت بين موفد اردني ومندوب مصري توصل الطرفان الى ورقة عمل شكلت تراجعا كاملا عن اتفاقية عمان . كيف امكن استدراج الطرف المصري الى هذا الموقف الجديد بعد « التشدد » الذي كان السادات قد ابداه في اكثر من خطاب ؟ ليس الجواب على هذا السؤال مستعصيا . فالحكم المصري الذي كانت مشاغله تتمحور بصورة متزايدة خلال الشهور الاخيرة حول مسألة استكمال المصالحة مع الرجعية العربية ، لم يكن باستطاعته ان يتشدد حيال قضية مصير المقاومة في الاردن بعد أن أصبحت تكاليف هذا التشدد فوق ما يحتمله . كانت القاهرة معنية بتثبيت وتنمية الدعم المالي السعودي لها . وقد حصلت بالاضافة الى ما هو مقرر لها بموجب مؤتمرات القمة على عون اضافي مقداره ثلاثين مليونا من الجنيهات تكرم بها النظام السعودي سرا « لتدعيم صمود الشقيقة الكبرى » ... ولم يعد يكفي النظام السعودي ، مقابل هذا الاغداق ، أن تطلق يده في شؤون الجزيرة العربية فقط بل اصبحت مطالبه تتعدى ذلك لتصل الى حد اطلاق يده في تقرير مصير المقاومة الفلسطينية ايضا !

ولقد حصلت القاهرة في الوقت نفسه على خمسة عشر مليون جنيه كعون اضافي من البحرين . ولا يتطلب الامر هنا أيضا كبير عناء لاكتشاف الصلة بين هذه « العطية » وبين انسحاب مصر من ساحة الخليج ليتقاسمها « اولو الامر » في المنطقة .

— حين أحس النظام العراقي أن مصالحة شاملة توشك أن تقوم بين القاهرة ودمشق من ناحية وعمان من ناحية ثانية (سوف تدفع المقاومة ثمنها بالطبع) ، كان اندفاعه باتجاه العرش الهاشمي متناسبا مع تراثه العريق في هذا المجال . هكذا بدأت تتساقط الحواجز الظاهرة التي نصبها حكام بغداد بينهم وبين النظام الاردني بعد مجازر عجلون وجرش في محاولة بائسة لمحو اثار التواطؤ المفضوح الذي مارسوه ابان حملة ايلول ١٩٧٠ . وقبل ان تنعقد الجولة الثانية من مفاوضات جدة فتحت الحدود العراقية — الاردنية برا ، ثم الغيت الاجراءات المتخذة في وجه الطيران الاردني . وفي الوقت نفسه كان مبعوث عراقي يفتتح جولته الى عدد من الدول العربية بزيارة عمان . ماذا كانت نتائج الزيارة ؟ لم يقتصر الامر على اعلان التفاؤل بانفراج العلاقات بين البلدين وعلى تمكين النظام الاردني من أن يبدو — على أبواب الجولة الثانية من مفاوضات جده — وقد بدأ يتجاوز طوق العزلة العربية الرسمية الذي أحاط به . بل ان الانباء المتسربة عن وقائع اللقاء العراقي — الاردني اشارت الى استعداد حكام العراق لارسال قوات عسكرية الى الاردن تضع نفسها في خدمة النظام الهاشمي وتحت امرته : فهو الذي يحدد عددها ونوعها ، وهو الذي يسن لها دورها ويضبط تحركاتها من خلال تبعيتها الكاملة لقيادة جيشه .

— كانت السرعة التي هرول بها حكام العراق الى عمان محاولة لاستباق سياسة النظام السوري والمزايدة عليه في هذا المجال . فالخطوات التي قطعها هذا الاخير ، على امتداد عهد حافظ الاسد ، باتجاه بعث العلاقات مع الرجعية العربية ممثلة بالنظام السعودي وبمشايخ الخليج كانت — منطقيا — مرشحة للاكتمال باتجاه المصالحة مع الحكم الرجعي في عمان . ولم يكن لمثل هذه المصالحة ان تتم الا على حساب المقاومة ومن خلال التراجع عن سياسة القطيعة مع الاردن . وبدأت الوجهة الجديدة لسياسة الحكم السوري تتكامل وتتضح : من حبس الاسلحة الجزائرية المرسلة الى المقاومة ، الى التضييق على النشاط الفدائي في الجولان ، الى فرض مزيد من القيود على حرية التنقل والحركة في وجه منظمات المقاومة ... وحين دق النظام الاردني باب المصالحة مع سوريا بعد كل هذه التمهيدات كان الجواب : ان لا شيء يحول دون فتح الحدود واستئناف العلاقات وان المطلوب فقط هو أن تصل المحادثات الاردنية — الفلسطينية الى نتيجة ما .

وعلى الجانب الاخر كان واضحا ان الحكم السوري يدفع — في علاقته بالمقاومة — باتجاه الوصول الى اتفاق مع الاردن باي ثمن .

— اما النظام الليبي الذي قاد حملة تهديد الاردن بالقطيعة والزحف بعد مجازر عجلون وجرش وشكل محور مؤتمر طرابلس الشهير ، فسرعان ما ابتلعته مشاغل محاربة الشيوعية واحياء التقاليد المجيدة وتنقيح القوانين بحيث تصبح متوافقة مع احكام الشريعة ... أما « قومية المعركة » فلم تظهر اثارها الا حين بات السودان « مهددا » بقيام حكم وطني ديمقراطي شعبي ، فاندفع ذوو الانياب والمخالب الى اغتيال الجماهير السودانية بينما كانت جماهير الشعب الفلسطيني تسحق بالاردن تحت قبضة حكم المخابرات الاميركية دون ان يحرك « قوميو المعركة » ساكنا .

هكذا جرت تهيئة المسرح العربي بحيث تاتي الجولة الثانية من مفاوضات جده محكومة بمقدماتها . فتراخي الحصار العربي الرسمي وانهيار حلقاته من حول الاردن الواحدة بعد الاخرى ، كان يمنح الملك حسين فرصته كي يمارس درجات التشدد . خصوصا وان انتقال المبادرة في المقاومة الى النظام السعودي ، برعاية « التقدمية » واشرافها ، كان معناه وضع القضية « اليد الامينة » على مصالح الرجعية الاردنية

ان خطر التصفية الفعلية الذي تواجهه المقاومة الان ، عبر انخراط بعض قياداتها في مفاوضات جد نموذجا صارخا لما يمكن أن تنتهي اليه حركة وطني عربية حين يقودها تركيبها العام وبرنامجها السياس اعتبار الالتحاق بانظمة بورجوازية الدولة قاعدة نضالها ضد « معسكر الامبريالية والصهيونية والر فالرهان على « جبهة عربية واسعة » تشكل تل محورها وتضطلع بمهام المعركة ضد العدو القوم ليس في حقيقته الا رهانا على أوهام يبدو ان معرك روجرز لم تكن كافية لتبديدها ، فاذا بمفاوضات ج لتكشف هزالها تحت منظار مكبر هذه المرة .

واذا كانت اوهام الالتحاق بانظمة بورجوازية ال التحالف معها لا فرق — تتغذى من ملاحظة هامش القائم بين تلك الانظمة وبين المعسكر الامبريالي حو الصراع العربي الصهيوني (صيغ الحل السلمي فان ما تعجز عنه هو بالضبط رؤية هذا الهامش عل ان مرحلة التراجع العام التي دخلتها تلك الانظ الهزيمة : من ازدياد وضوح وتصلب المصالح الط تضمها في مواجهة جماهيرها في الداخل ... الى م قنوات جديدة للنهب الامبريالي على قاعدة علاقتها الرأسمالية في الخارج ، ان هذه المرحلة قد فرضت بالنتيجة مصالحة شاملة مع الرجعيات العربية تش العلاقات السياسية بالمصالح الاقتصادية المشتركة حركة بورجوازيات الدولة في المعركة القومية جردتها من كل بقايا طابعها الشعبي .

بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ كانت حركة كالمقاومة تشكل بالنسبة « للانظمة التقدمية » ورقة ضغط عل الإمبريالي ووسيلة ضبط لتحركات الرجعية العربية التراجعات الداخلية الكاسحة التي تتهرب اليها تل تترك لها من وسائل متابعة « معركتها القومية » س التقنية المتقدمة والدعم السياسي الخارجي الصاد الاتحاد السوفياتي . هكذا تقلص الصراع بينها وبين الامبريالي الى صراع ديبلوماسي يدور بعيدا ع العربية حيث باتت المصالح الاستعمارية الفعلية بم تهديد . بذلك اصبح التحالف مع قوة وطنية شعبية الفلسطينية عبئا على حركة تلك الانظمة وقيدا عل العام . ان تحول المعركة القومية التي « تخوضها بورجوازية الدولة العربية الى مجرد صراع حول السلمي ، ميدانه اروقة الديبلوماسية الدولية ، يفضح نهائيا طبيعة هامش التناقض المتبقي بين تل وبين المعسكر الامبريالي اصلا . ومن الطبيعي ان داخل مثل هذا الهامش ، من مكان للجماهير ولا وقواها الوطنية الشعبية . فحدود التناقض المذكور للجماهير بان تكون طرفا فيه الا اذا تسمرت — كما على مقاعد المتفرجين .

وفي مواجهة الهجمة الامبريالية الرجعية المتصا امام القوى الثورية الحية في المقاومة الفلسطينية الوطن العربي كله سوى طريق واحد : بناء الق للحركة الشعبية ، احزاب الجماهير الثورية ومنظماتها المستقلة . أما الالتحاق بحركة بورجوازيات الدو تكون نهايته دائما : مفاوضات استسلام على غرا تشهدها جده الآن .

« الحـ

تعليق

نشرت « الحرية » في الع ٥٨٤ — ٥٨٥ ، دراسة م عن نشرة « النصير » الص عن التجمع الثوري العراق اوروبا ، تعالج مص التحريفية المعاصرة وتطور تقسم الدراسة مشكلة ا التحريفية المعاصرة تبعا لا « قطاعات » : البل الرأسمالية المتقدمة ، الاتح السوفياتي ، الديمقراطي الشعبية (عدا البانيا) ، البل المتخلفة .

منذ البداية ، اشارت الدراسة الى التحريفية في الاتحاد السوفياتي كانت تكتس في المؤتمر العشرين ، اهمية خاصة بالنسب لانتشارها كظاهرة عالمية . ويعود ذلك الى الاتحاد السوفياتي بلد ثورة اوكتوبر ، المكانة التي تمتع بها دائما بلد السوفياتات لدى الطبقات العاملة والجماهير الشعبية العالم » ، واخيرا ، وعلى الاخص ، ا النفوذ المباشر الذي يمتلكه الحزب الشيوع السوفياتي على بقية الاحزاب الشيوعي (الموجودة في السلطة أم غير الموج فيها) . وبذلك ، اصبح ممكنا الكلام ع تحريفية على مستوى عالمي ، وعن خط تحر عالمي ، اعتبارا من تلك اللحظة ، اي المؤتمر العشرين .

ان عيوب مثل وجهة النظر هذه ، تبدو لن أساسية منذ الان ، منذ هذه النقطة م التحليل : فالواقع أن « العوامل » الت هي في أساس التحريفية عوامل متعددة مرتبطة بالظروف التاريخية البنيوية والذاتي (تطور الرأسمالية في الغرب .. الضرور التاريخية وسياسة ستالين في الاتح السوفياتي .. التخلف والوجود ا للبورجوازية الصغيرة في البلدان المتخلفة الممارسة الخاطئة للاممية البروليتارية من ق القيادة الستالينية ، الخ ..) ، هذه المشا المتعلقة بمختلف البلدان أو « القطاعات وجدت ، تبعا لـ « النصير » ، فجاة بع المؤتمر العشرين — بعد « ظهور » ال التحريفي السوفياتي — بسبب تغلغل أفك القيادة السوفياتية في بقية الاحزاب وفرضه عليها . ان مثل هذا التحليل يقفز فوق واق جوهري : العلاقات الوثيقة القائمة بين الحز الشيوعي السوفياتي وبقية الاحزاب الشيوع منذ تاسيس الاممية الثالثة ، عبر الكومنترن وبعد حله ، عن طريق النفوذ المباشر للحز السوفياتي والكومنفورم ، حتى موت ستالين ولا يجب أن يفهم بالعلاقات الوثيقة ، العلاقا التنظيمية فقط ، بل على الاخص العلاقا الايديولوجية — السياسية المنتظمة في خ عام ، تطور طوال تلك الفترة من ثلاثي

كلمة

على هامش مفاوضات جده

المقاومة تقطف ثمار الالتحاق بالأنظمة العرب[ية]

لا يستقيم تفسير ما تواجهه المقاومة الفلسطينية الان من خطر التصفيه الفعليه ــ عبر انخراط بعض قياداتها في مفاوضات جده ــ الا من خلال تسليط الضوء على طبيعه الدور الذي لعبته انظمة بورجوازيه الدوله العربيه في التمهيد لصيغة التصفية المذكورة وفي العمل على فرضها من وراء ظهر الشعب الفلسطيني .

لقد قدمت هذه الانظمة نفسها ، بعد مجزرة ايلول ١٩٧٠ ، على أنها الطرف ((الصديق)) للعمل الفدائي الحريص على ما تبقى له من مواقع في الساحة الاردنية انطلاقا من اتفاقيتي القاهره وعمان المعقودتين باشراف الملوك والرؤساء العرب و ((المحميتين)) بتواقيعهم .

وحين بدأ يظهر اصرار السلطة الاردنية على نسف تلك المواقع ــ ومعها اتفاقيتي القاهرة وعمان ــ لجأت الانظمة المذكورة الى عدد من مبادرات التهديد ((بانزال اقصى العقوبة)) بالطرف الذي سوف يتحمل مسؤولية تجديد الازمة .

لكن تلك الانظمة كانت ــ طوال مرحلة الضغوط التي وجهتها الى النظام الاردني ــ تقطع بسرعة قياسية اشواطا واسعه على طريق استكمال المصالحة ، التي حدد القبول بمشروع روجرز نقطة انطلاقها ، مع الرجعيات العربية استطرادا لعملية تجديد الحوار مع الامبريالية الاميركية .

من هنا كان صمود النظام الاردني في وجه الضغوط بانتظار ان تنجلي غيمة تهديدات ((العواصم التقدمية)) عن مواقف تبتلع في جملة ما سوف تبتلعه كل التواقيع على كل التعهدات والمواثيق .

واذا كان مؤتمر جده الاول قد انعقد قبل أن يبلغ تراجع ((الانظمة التقدمية)) عن مواقف ((الدعم)) لحركة المقاومة كامل مداه ، فان مؤتمر جده الثاني لم ينعقد اصلا الا لان صورة الموقف العربي الرسمي ــ بمجمل اطرافه ــ كانت قد تحددت لتنضج معها استعدادات تلك الانظمة للتسليم نهائيا بصيغة اتفاق مع الحكم الاردني يجعل المقاومة اشبه بالهيئة العربية العليا أن لم يكن بحكومة عموم فلسطين !

خلال الاسابيع القليلة التي سبقت استئناف مفاوضات جده استقرت مواقف الانظمة المعنية على صيغة كانت في حد ذاتها شارة الضوء الاخضر للنظام السعودي كي يتقدم مشاركا زميله الاردني في تقرير مصير المقاومة .

ــ أتت الخطوة الاولى في هذا السياق من القاهرة . ففي محادثات ثنائية سرية جرت بين موفد اردني ومندوب مصري توصل الطرفان الى ورقة عمل شكلت تراجعا كاملا عن اتفاقية عمان . كيف امكن استدراج الطرف المصري الى هذا الموقف الجديد بعد ((التشدد)) الذي كان السادات قد ابداه في اكثر من خطاب ؟ ليس الجواب على هذا السؤال مستعصيا . فالحكم المصري الذي كانت مشاغله تتمحور بصورة متزايدة خلال الشهور الاخيرة حول مسألة استكمال المصالحة مع الرجعية العربية ، لم يكن باستطاعته ان يتشدد حيال قضية مصير المقاومة في الاردن بعد أن أصبحت تكاليف هذا التشدد فوق ما يحتمله . كانت القاهرة معنية بتثبيت وتنمية الدعم المالي السعودي لها . وقد حصلت بالاضافة الى ما هو مقرر لها بموجب مؤتمرات القمة على عون اضافي مقداره ثلاثين مليونا من الجنيهات تكرم بها النظام السعودي سرا ((لتدعيم صمود الشقيقة الكبرى)) ... ولم يعد يكفي النظام السعودي ، مقابل هذا الاغداق ، ان تطلق يده في شؤون الجزيرة العربية فقط بل اصبحت مطالبه تتعدى ذلك لتصل الى حد اطلاق يده في تقرير مصير المقاومة الفلسطينية ايضا !

ولقد حصلت القاهرة في الوقت نفسه على خمسة عشر مليون جنيه كعون اضافي من البحرين . ولا يتطلب الامر هنا أيضا كبير عناء لاكتشاف الصلة بين هذه ((العطية)) وبين انسحاب مصر من ساحة الخليج ليتقاسمها ((اولو الامر)) في المنطقة .

ــ حين أحس النظام العراقي أن مصالحة شاملة توشك أن تقوم بين القاهرة ودمشق من ناحية وعمان من ناحية ثانية (سوف تدفع المقاومة ثمنها بالطبع) ، كان اندفاعه باتجاه العرش الهاشمي متناسبا مع تراثه العريق في هذا المجال . هكذا بدأت تتساقط الحواجز الظاهرة التي نصبها حكام بغداد بينهم وبين النظام الاردني بعد مجازر عجلون وجرش في محاولة بائسة لمحو اثار التواطؤ المفضوح الذي مارسوه ابان حملة ايلول ١٩٧٠ . وقبل ان تنعقد الجولة الثانية من مفاوضات جدة فتحت الحدود العراقية ــ الاردنية برا ، ثم الغيت الاجراءات المتخذة في وجه الطيران الاردني . وفي الوقت نفسه كان مبعوث عراقي يفتتح جولته الى عدد من الدول العربية بزيارة عمان . ماذا كانت نتائج الزيارة ؟ لم يقتصر الامر على اعلان التفاؤل بانفراج العلاقات بين البلدين وعلى تمكين النظام الاردني من أن يبدو ــ على أبواب الجولة الثانية من مفاوضات جده ــ وقد بدأ يتجاوز طوق العزلة العربية الرسمية الذي أحاط به . بل ان الانباء المتسربة عن وقائع اللقاء العراقي ــ الاردني اشارت الى استعداد حكام العراق لارسال قوات عسكرية الى الاردن تضع نفسها في خدمة النظام الهاشمي وتحت امرته : فهو الذي يحدد عددها ونوعها ، وهو الذي يعين لها دورها ويضبط تحركاتها من خلال تبعيتها الكاملة لقيادة جيشه .

ــ كانت السرعة التي هرول بها حكام العراق الى عمان محاولة لاستباق سياسة النظام السوري والمزايدة عليه في هذا المجال . فالخطوات التي قطعها هذا الاخير ، على امتداد عهد حافظ الاسد ، باتجاه بعث العلاقات مع الرجعية العربية ممثلة بالنظام السعودي وبمشايخ الخليج كانت ــ منطقيا ــ مرشحة للاكتمال باتجاه المصالحة مع الحكم الرجعي في عمان . ولم يكن لمثل هذه المصالحة ان تتم الا على حساب المقاومة ومن خلال التراجع عن سياسة القطيعة مع الاردن . وبدأت الوجهة الجديدة لسياسة الحكم السوري تتكامل وتتضح : من حبس الاسلحة الجزائرية المرسلة الى المقاومة ، الى التضييق على النشاط الفدائي في الجولان ، الى فرض مزيد من القيود على حرية التنقل والحركة في وجه منظمات المقاومة ... وحين دق النظام الاردني باب المصالحة مع سوريا بعد كل هذه التمهيدات كان الجواب : ان لا شيء يحول دون فتح الحدود واستئناف العلاقات وان المطلوب فقط هو أن تصل المحادثات الاردنية ــ الفلسطينية الى نتيجة ما .

وعلى الجانب الاخر كان واضحا ان الحكم السوري يدفع ــ في علاقته بالمقاومة ــ باتجاه الوصول الى اتفاق مع الاردن باي ثمن .

ــ اما النظام الليبي الذي قاد حملة تهديد الاردن بالقطيعة والزحف بعد مجازر عجلون وجرش وشكل محور مؤتمر طرابلس الشهير ، فسرعان ما ابتلعته مشاغل محاربة الشيوعية واحياء التقاليد المجيدة وتنقيح القوانين بحيث تصبح متوافقة مع احكام الشريعة ... اما ((قومية المعركة)) فلم تظهر اثارها الا حين بات السودان ((مهددا)) بقيام حكم وطني ديمقراطي شعبي ، فاندفع ذوو الانياب والمخالب الى اغتيال الجماهير السودانية بينما كانت جماهير الشعب الفلسطيني تسحق بالاردن تحت قبضة حكم المخابرات الاميركية دون ان يحرك ((قوميو المعركة)) ساكنا .

هكذا جرت تهيئة المسرح العربي بحيث تاتي الجولة الثانية من مفاوضات جده محكومة بمقدماتها . فتراخي الحصار العربي الرسمي وانهيار حلقاته من حول الاردن الواحدة بعد الاخرى ، كان يمنح الملك حسين فرصته كي يمار[س] درجات التشدد . خصوصا وان انتقال المبادرة في [...] المقاومة الى النظام السعودي ، برعاية [...] التقدمية)) واشرافها ، كان معناه وضع القضية كل[...] ((اليد الامينة)) على مصالح الرجعية الاردنية [...]

ان خطر التصفية الفعلية الذي تواجهه المقاومة [...] الان ، عبر انخراط بعض قياداتها في مفاوضات جد[ه ...] نموذجا صارخا لما يمكن ان تنتهي اليه حركة وطني[ة ...] عربية حين يقودها تركيبها العام وبرنامجها السياس[ي ...] اعتبار الالتحاق بانظمة بورجوازية الدولة قاعدة [...] نضالها ضد ((معسكر الامبريالية والصهيونية والر[جعية ...]

فالرهان على ((جبهة عربية واسعة)) تشكل تلك [...] محورها وتضطلع بمهام المعركة ضد العدو القومي [...] ليس في حقيقته الا رهانا على أوهام يبدو ان معرك[ة ...] روجرز لم تكن كافية لتبديدها ، فاذا بمفاوضات جد[ه ...] لتكشف هزالها تحت منظار مكبر هذه المرة .

واذا كانت اوهام الالتحاق بانظمة بورجوازية ال[دولة ...] التحالف معها لا فرق ــ تتغذى من ملاحظة هامش [...] القائم بين تلك الانظمة وبين المعسكر الامبريالي حو[ل ...] الصراع العربي الصهيوني (صيغ الحل السلمي [...] فان ما تعجز عنه هو بالضبط رؤية هذا الهامش على [...] ان مرحلة التراجع العام التي دخلتها تلك الانظ[مة ...] الهزيمة : من ازدياد وضوح وتصلب المصالح الط[بقية ...] تضمها في مواجهة جماهيرها في الداخل ... الى م[...] قنوات جديدة للنهب الامبريالي على قاعدة علاقتها [...] الرأسمالية في الخارج ، ان هذه المرحلة قد فرضت [...] بالنتيجة مصالحة شاملة مع الرجعيات العربية تش[...] العلاقات السياسية بالمصالح الاقتصادية المشتركة [...] حركة بورجوازيات الدولة في المعركة القومية [...] جردتها من كل بقايا طابعها الشعبي .

بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ كانت حركة كالمقاومة [...] تشكل بالنسبة ((للانظمة التقدمية)) ورقة ضغط عل[ى ...] الإمبريالي ووسيلة ضبط لتحركات الرجعية العربية [...] التراجعات الداخلية الكاسحة التي تقهقرت اليها تل[ك ...] تترك لها من وسائل متابعة ((معركتها القومية)) س[وى ...] التقنية المتقدمة والدعم السياسي الخارجي الصاد[ر ...] الاتحاد السوفياتي . هكذا تقلص الصراع بينها وبين [...] الامبريالي الى صراع ديبلوماسي يدور بعيدا ع[ن ...] العربية حيث باتت المصالح الاستعمارية الفعلية بم[...] تهديد . بذلك اصبح التحالف مع قوة وطنية شعبية [...] الفلسطينية عبئا على حركة تلك الانظمة وقيدا على [...] العام . ان تحول المعركة القومية التي ((تخوضها [...] بورجوازية الدولة العربية الى مجرد صراع حول [...] السلمي ، ميدانه اروقة الديبلوماسية الدولية ، [...] يفضح نهائيا طبيعة هامش التناقض المتبقي بين تل[ك ...] وبين المعسكر الامبريالي اصلا . ومن الطبيعي ان [...] داخل مثل هذا الهامش ، من مكان للجماهير ولا [...] وقواها الوطنية الشعبية . فحدود التناقض المذكور [...] للجماهير بان تكون طرفا فيه الا اذا تسمرت ــ كما [...] على مقاعد المتفرجين .

وفي مواجهة الهجمة الامبريالية الرجعية المتصا[عدة ...] امام القوى الثورية الحية في المقاومة الفلسطينية [...] الوطن العربي كله سوى طريق واحد : بناء الق[...] للحركة الشعبية ، احزاب الجماهير الثورية ومنظماتها [...] المستقلة . أما الالتحاق بحركة بورجوازيات الدو[لة ...] تكون نهايته دائما : مفاوضات استسلام على غرا[ر ...] تشهدها جده الان .

((الح[رية)) ...]

تعليق

نشرت ((الحرية)) في الع[...] ٥٨٤ ــ ٥٨٥ ، دراسة م[...] عن نشرة ((النصير)) الص[...] عن التجمع الثوري العراق[ي ...] اوروبا ، تعالج مص[...] التحريفية المعاصرة وتطور[...] تقسم الدراسة مشكلة ا[...] التحريفية المعاصرة تبعا لا[...] ((قطاعات)) : البل[دان ...] الرأسمالية المتقدمة ، الاتح[اد ...] السوفياتي ، الديمقراطي[ات ...] الشعبية (عدا البانيا) ، البل[دان ...] المتخلفة .

منذ البداية ، اشارت الدراسة الى [...] التحريفية في الاتحاد السوفياتي كانت تكتس[ب ...] في المؤتمر العشرين ، اهمية خاصة بالنسب[ة ...] لانتشارها كظاهرة عالمية . ويعود ذلك الى [...] الاتحاد السوفياتي بلد ثورة اوكتوبر ، [...] المكانة التي تمتع بها دائما بلد السوفياتات [...] لدى الطبقات العاملة والجماهير الشعبية [...] العالم ، ، واخيرا ، وعلى الاخص ، ا[...] النفوذ المباشر الذي يمتلكه الحزب الشيوع[ي ...] السوفياتي على بقية الاحزاب الشيوعي[ة ...]